

المقدسية

مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات القدس في جامعة القدس



السنة الخامسة - العدد التاسع عشر - صيف 2023

كلمة العدد

القدس في قرارات قمة جدّة العربية

أ.د. سعيد أبو علي

الإعلام المقدسي

من النشأة الأولى إلى عام 1948

المرحوم جهاد صالح

القدس في الصحافة 1967-1987

وفي المجلات الفلسطينية

د. المتوكل طه

المجتمع المدني الفلسطيني

في القدس الشرقية

د. وليد سالم



كُتَاب العدد: أ.د. ماجد سالم تربان - تحسين يقين - د. حسين الريماوي - د. هيثم مناع - عزيز العصا



كاتدرائية سانت جورج في القدس

كلمة العدد

القدس في قرارات قمة جده العربية

أ.د. سعيد أبو علي 5

أبحاث ودراسات

المجتمع المدني الفلسطيني
في القدس الشرقية

177 د. وليد سالم

التوزيع والتحليل المكاني للقرى التابعة للواء القدس
في القرنين السادس عشر والتاسع عشر

229 د. حسين الريماوي

القدس: المجسم الأول لنظام الأبارتايد

261 د. هيثم مناع

تقارير

اليوبيل الفضي لوكالة بيت مال القدس الشريف
وجامعة القدس: برامج الوكالة وآفاقها، وإصداراتها
عن القدس

271 إعداد: هيئة التحرير

أعلام ومعالم

باحثٌ مقدسيّ:

الشيخ د. عكرمة صبري

281 عزيز العصا

يوميات مقدسية

تقرير عن أخبار جامعة القدس

أخبار القدس آذار، نيسان، أيار 2023

309

مقالات

القدس والأقصى المبارك بين سراب التهذئة الرضائية
وحقيقة الأهداف والمشاريع الإسرائيلية
القدس في مآلات تفاهات العقبة وشرم الشيخ

13 أ.د. سعيد أبو علي

ملف العدد: الصحافة في القدس

الإعلام المقدسي من النشأة الأولى إلى عام 1948

49 المرحوم جهاد صالح

الصحافة المقدسية

من النكبة إلى النكسة 1948 م - 1967 م

129 أ.د. ماجد سالم تريان

القدس في الصحافة 1967 - 1987

وفي المجالات الفلسطينية

143 د. المتوكل طه

الصحافة المقدسية في ظل تحولات ما بعد 1987

167 تحسين يقين



التوزيع في لبنان:
دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع
لبنان - بيروت - منطقة الحمراء
شارع عبد المنعم - بناية بلعة وقمند ط 4
00961 - 71 - 841086
abaaddar@gmail.com

التوزيع في مصر:
مكتبة مذبولي
مصر - القاهرة - 6 ميدان طلعت حرب
هاتف: 00201006647271
www.madboulybooks.com
amrmadbouly@hotmail.com

المقدسية

مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات القدس في جامعة القدس

المشرف العام ورئيس التحرير

أ. د. سعيد أبو علي

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة القدس

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. حسن دويك

نائب رئيس جامعة القدس

أ. د. عماد الخطيب

نائب الرئيس التنفيذي لرئيس جامعة القدس في حرم القدس

أ. د. أحمد القطب

عميد الدراسات العليا بجامعة القدس

د. إلهام الخطيب

عميد البحث العلمي

أ. د. صلاح هودلية

أستاذ الآثار والتراث الثقافي بجامعة القدس

د. يوسف النتشة

أستاذ التاريخ والعمارة الإسلامية بجامعة القدس

أ. سركيس أبوزيد

صحافي وكاتب وناشر - بيروت

إدارة وسكرتارية التحرير

د. وليد سالم

د. دعاء السيد

أ. عزيز العصا

الهيئة الاستشارية (أبجدياً)

أ. د. ابراهيم براهش

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الأزهر بغزة

د. رمزي خوري

مدير الصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية
ورئيس اللجنة الرئاسية العليا للشؤون الكنائس

الشيخ عبد العظيم سلهب

رئيس مجلس الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس

أ. د. عماد أبو كشك

رئيس جامعة القدس

فاروق الشامي

رجل أعمال فلسطيني

الشيخ محمد حسين

مفتي القدس والديار الفلسطينية ورئيس مجلس الإفتاء الأعلى

منيب المصري

رجل أعمال ورئيس مجلس أمناء جامعة القدس

مولاي الطيب الشرفاوي

رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير الداخلية المغربي الأسبق

البطيريك ميشيل صباح

بطيريك اللاتين السابق في القدس

د. نبيل العربي

الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية

د. وصفي الكيلاني

المدير التنفيذي للصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى
وقبة الصخرة المشرفة

جامعة القدس أبو ديس

صندوق البريد: جامعة القدس، الحرم الرئيس - أبو ديس، صندوق بريد 89
الموقع الإلكتروني: www.alquds.edu
للاتصال بالحرم الرئيس - أبو ديس
هاتف رقم: 00972 - 02 - 2756200
فاكس رقم: 00972 - 02 - 2793817

مركز دراسات القدس - جامعة القدس

العنوان: مدينة القدس - سوق القطانين - خان تنكز
الموقع الإلكتروني: www.jerusalem-studies.alquds.edu
هاتف رقم: 00972-02-6287517
فاكس رقم: 00972-02-6284920
رقم جوال المجلة: 00972593659429

للإطلاع على أعداد مجلة المقدسية يرجى زيارة المواقع التالية:

موقع مجلة المقدسية على موقع جامعة القدس:
<https://maqdisyya.alquds.edu>
<https://research.alquds.edu/en/publications/maqdisyya.html>
دار المنظمة:
<http://www.mandumah.com>
موقع نيل وفرات:
<https://www.neelwafurat.com>
موقع أبجد:
<https://www.abjjad.com>
موقع منصتي:
<https://menassati.com>

مجلة المقدسية

تنفيذ دار أبعاد

لبنان - بيروت - شارع الحمرا - شارع عبد المنعم
بناية بلعة وقمّند ط 4
هاتف: 00961 - 71 - 841086
صندوق بريد: 7179 - 113 بيروت - لبنان
بريد إلكتروني: abaaddar@gmail.com

خارج لبنان:	داخل لبنان:
يضاف إليها أجور البريد	للأفراد: \$50
للمؤسسات: \$200	للمؤسسات: \$100

الرقم الدولي / ردمك / ISSN27079767

المواد المنشورة تُعبر عن آراء كاتبها

القدس

في قرارات قمة جدة العربية

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

انعقدت القمة العربية الثانية والثلاثون التي استضافتها مدينة «جدة» بالمملكة العربية السعودية تحت شعار «التجديد والتغيير»، وتنوّعت كما تعددت موضوعات وبنود التجديد والتغيير الذي حدث قبل انعقاد القمة بأوسع توافق عربي انعكس على مُحرجات القمة من قرارات، فضلاً عن «إعلان جدة» التاريخي، وفي هذا السياق من التوافق والإجماع والتغيير والتجديد، كانت القضية الفلسطينية تحافظ على موقعها ومكانتها باعتبارها الركن الأساسي في جدول أعمال القمة، وفي مُقدمة هذا الجدول بالأولوية والاهتمام والتركيز، لقد بقيت القضية الفلسطينية، قضية الأمة العربية المركزية وفي القلب منها القدس الشريف، درّة التاج، وعاصمة دولة فلسطين، التي تتعرّض لعقود عديدة لسلسلة من انتهاكات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، واستهداف هويتها العربية وتدنيس مُقدّساتها المسيحية والإسلامية، و سياسة فرض الأمر

الواقع والمُضَيِّ في تنفيذ مخططات التطهير العرقي لإفراغها من سُكَّانها الأصليين وتهجير المقدسيين وتهويدها بشكلٍ كامل.

لقد أكدت القمة العربية في جدّة على مركزية القضية الفلسطينية والتمسك بمبادرة السلام العربية بكافة عناصرها وأولوياتها، باعتبارها الموقف العربي التوافقي الموحد أساس الموقف والتفاعل العربي مع القضية الفلسطينية وأساس أي جهود لإحياء السلام في الشرق الأوسط، حيث أكّدت قرارات القمة على ما نصّت عليه مبادرة السلام العربية بأن الشرط المُسبق للسلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل هو إنهاء احتلاله لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية وتجسيد استقلال دولة فلسطين المُستقلّة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مُغلقةً بذلك الطريق على أية محاولات من جانب الاحتلال الإسرائيلي وحكومته اليمينية المُتطرّفة للالتفاف على نصّ وروح مبادرة السلام العربية، التي تُمثّل فرصةً تاريخيةً لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل بالاستناد إلى مبادئ القانون وقرارات الشرعية الدولية.

وضمن جُملة من القرارات الخاصّة بتطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي المُدرجة كبنود دائم على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، تضمّنت قراراً مُهمّاً حول التطوّرات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس الشريف، فجاء القرار مؤكداً على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفضاً لأيّة محاولة للانتقاص من الحق بالسيادة الفلسطينية عليها، وتضمّن الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية المُمنهجة وغير القانونية التي تهدف إلى إضفاء شرعية على ضمّ المدينة المُقدّسة وتشويه هويتها العربية وتغيير تركيبها السكانية وتقويض الامتداد السكاني والعمراني لأهلها وعزلها عن محيطها الفلسطيني، مؤكداً على أن هذه السياسات

والخطط والممارسات تُشكّل خرقاً للقرارات الدولية ذات الصلة بها فيها قرارات مجلس الأمن رقم 252 (1968) ورقم 267 (1969) ورقم 476 و478 (1980).

ومما لاشكَّ فيه أن صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس هو محلّ تقدير واحترام عاليين من الدول العربية وأحرار العالم، حيث وجّهت القمّة العربية بجذّة التحيّة والدعم لهم في مسيرة كفاحهم ونضالهم دفاعاً عن القدس والمُقدّسات المسيحية والإسلامية بمواجهة السياسات الإسرائيلية المُمنهجة الهادفة إلى تغيير الوضع الديموغرافي والقانوني والتاريخي للمدينة ومُقدّساتها. ومما لاشكَّ فيه أن المقدسيين والمؤسسات المقدسية جديرة بهذا التقدير والثناء العربي، وبأكثر منه رفاً بأسباب ومتطلبات تعزيز ودعم هذا الصمود المقدسي وهذا النضال في وجه مشاريع الاحتلال.

كما تبوأ مؤتمر القدس رفيع المستوى الذي عُقد في مقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 12 / 2 / 2023 تحت شعار «القدس.. صمود وتنمية» مكانه في قرارات القمّة نظراً لأهمية انعقاده بهدف حماية مدينة القدس المُحتلّة، عاصمة دولة فلسطين، بمشاركة رفيعة المستوى من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، كما ضمّ مُثلي رفيعي المستوى عن الدول الأعضاء في الجامعة ومُنظمات وتجمّعات دولية وإقليمية وعربية ومرجعيات دينية ونوَّاب ووكالات وصناديق واتحادات وشخصيات اعتبارية وقطاع خاص.

وتبقى الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المُقدّسة وخاصةً في المسجد الأقصى المُبارك محلّ رفض وإدانة، وخاصة المُحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المُبارك وتقسيمه زمانياً ومكانياً،

وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، وكذلك محاولة السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس المُحتلّة والاعتداء على موظفيها ومنعهم من ممارسة عملهم ومُحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المُبارك/ الحرم القدسي الشريف والقيام بالحفريات الإسرائيلية تحته بهدف تزوير تاريخه وتقويض أساساته. وهذا هو التحدي الجسيم الأكثر خطورة للأمتين العربية والإسلامية باستهداف الاحتلال لمكون من مكونات العقيدة وركن من أركانها بما يجعل من الالتزام لمواجهة هذا التحدي واجباً يتجاوز الأهمية الحاسمة للبعد الوطني والقومي والإنساني الى مستوى الواجب المقدسي.

ولعلّ إحدى صور تجاهل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للقرارات الدولية والوضع التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى المُبارك، قيام الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بعقد جلسة خاصة لها في أنفاق حائط البراق المُحاذي للمسجد الأقصى المبارك بما يُمثّل خطوةً استفزازية لمشاعر المسلمين حول العالم وليس الفلسطينيين فحسب، لما للمسجد الأقصى المبارك من مكانة لدى جموع المسلمين حول العالم، وكون قرارات مُنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تؤكد على أن الحرم القدسي الشريف هو تراث إسلامي خالص خاص بعبادة المسلمين فقط دون غيرهم، وكون حائط البراق جزءاً من الحرم القدسي الشريف وهناك وثائق تاريخية لعُصبة الأمم تعود لعام 1931 تؤكد على أحقيّة العرب والمسلمين في هذا الحائط، وقد طالبت قمة «التجديد والتغيير» العربية بتنفيذ القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية الصادرة عن الأمم المتحدة، والمجلس التنفيذي لليونسكو ولجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو تأكيداً على ما أقرته هذه القرارات من سيادة لدولة فلسطين على مدينة القدس ومقدّساتها وعلى دعم الوصاية الهاشمية على المُقدّسات الإسلامية والمسيحية في المدينة

ودورها في حماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية ودورها في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومُقدّساتها.

وقد أعادت القرارات التأكيد على رفض وإدانة أي قرار أحادي بخرق المكانة القانونية لمدينة القدس الشريف بما يشمل افتتاح أي مكاتب أو بعثات دبلوماسية في المدينة، منها قرار الولايات المتحدة الأمريكية السابق بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) ونقل سفارتها إليها وقرارات هندوراس وكوسوفو والتشيك المخالفة للقانون الدولي بفتح بعثات دبلوماسية لهم في مدينة القدس الشريف، وتحذير أي دولة أخرى من الإقدام على مثل هذه الخطوة غير القانونية مما يُشكّل عدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية الإسلامية والمسيحية واعتبار هذه القرارات لاغية وباطلة وخرقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، كما أنها تُشكّل سوابق خطيرة تُشجّع على انتهاك القانون الدولي والشرعية الدولية.

وعلى جانبٍ آخر، دعت قرارات القمة العربية بجدة لتشجيع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والهيئات والمؤسسات الخيرية الرسمية وصناديق الاستثمار والقطاع الخاص العربي في الدول الأعضاء، إلى تأسيس آلية تمويل تطوعية مشتركة في إطار جامعة الدول العربية لدعم المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة الهادفة إلى تعزيز صمود أهل القدس في مدينتهم وتمكينهم من مواجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تقويض وجودهم في القدس وتهجيرهم.

وكما احتلّت قضية القدس، الأولوية في القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في القمة العربية، فقد طالبت المجتمع الدولي بضرورة التحرك لوقف مُعاناة المقدسين جراء الجرائم الإسرائيلية واعتداءات عصابات المستوطنين، وسياسة الاستيطان

والتهوديد والتزوير، كما طالبت المجتمع الدولي أيضاً بضرورة الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من أجل عدم عرقلة إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية المحتلة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى الدعوة إلى دعم وزيارة مدينة القدس، والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، والتشديد على زيارة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة.

ستبقى قضية القدس في قلب وعقل ووجدان كل إنسان عربي وحرّ يتطلّع إلى تحقيق العدالة واستعادة الحق ووقف سلسلة نزيف الدم والعدوان والانتهاكات، وستبقى في مقدّمة أولويات العمل العربي المشترك حين تحقيق العدالة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية، وقد رسمت قرارات القمة حدود الموقف العربي قوةً ورسوخاً والتزاماً، ودعمًا وإسناداً وثباتاً، في إطار الموقف العربي الجماعي والجهود العربي المشترك إزاء القضية الفلسطينية باعتبارها قضية الأمة المركزية أياً كانت انشغالات الأمة والتحدّيات التي تُجابهها، وأياً كان التغيير والتجديد الذي يُحافظ ويُعيد تأكيد وتجديد ثبات هذا الموقف العربي الجماعي وقوّته بما لا يسمح باختراقه أو تجاوزه، كما أساس وأصل والتزام دائم على طريق دعم مسيرة الشعب الفلسطيني وكفاحه العادل لاستعادة حقوقه وتجسيد دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

غير أن السؤال الذي لا يمكن تجاهله يتعلق بمدى توافر الضوابط الكفيلة بتحسين هذا الموقف العربي وبآليات تحويل الموقف الى سياسات والمواقف السياسية الى آليات عملية وتطبيقية يظهر أثرها ونتائجها في التصدي لما تتعرض

له القدس وتوفر احتياجات الحفاظ على هويتها وعروبته.

لقد اتخذت قمة جدة ما تقدم من قرارات هامة تجاه القدس، ويبقى الأهم، وهو ترجمة هذه القرارات والمواقف السياسية الى سياسات وخطط عمل ومشاريع تنفيذية ميدانية وعملية لمواجهة ما تتعرض له القدس من استهداف لم تردعه القرارات والإدانات أو حتى المبادرات والمؤتمرات الإقليمية أو الدولية ولنا بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومبادئ المواثيق والقوانين الدولية، كما قرارات الشرعية الدولية دليل وإطار للمراجعة والتقييم لمدى تأثيرها أو عدم انتهاكها والإمعان الإسرائيلي في تجاهلها وتحديها بمواصلة الاستيطان الاستعماري في القدس واستهداف مقدساتها، وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف وتهويدها وذلك هو جوهر الموضوع والقضية.



دار أبعاد للطباعة والنشر

لبنان - بيروت - منطقة الحمرا

شارع عبد المنعم - بناية بلعة وقمند ط 4

ص.ب، 7179 - 113 بيروت - لبنان

00961-71-841086

abaaddar@gmail.com



القدس والأقصى المبارك بين سراب التهدة الرمضانية وحقيقة الأهداف والمشاريع الإسرائيلية القدس في مآلات تفاهات العقبة وشرم الشيخ

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

لعل اقتراب شهر رمضان ومكانة الأقصى بهذا الشهر الفضيل كان تقديرًا محررًا أو سببًا ومبررًا للعديد من الأطراف المعنية بالحفاظ على حالة الاستقرار ومنع المزيد من التدهور في الأوضاع المتفجرة بالأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك للتناهي والمبادرة وبالتدخل وبذل المزيد من الجهد والمسامحة لتحقيق ما يسمى بالتهدة التي تضع حدًا لحالة التدهور المتفاقمة والمتواصلة بالأساس منذ حوالي عام في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكل طرف من هذه الأطراف اعتباراته ومصالحه الخاصة، ومن أجل ذلك شرعت هذه الأطراف بالاتصال وممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية من جهة وعلى السلطة الفلسطينية من جهة أخرى للمشاركة والانضمام لمبادرات احتواء الوضع البالغ الخطورة وتحقيق نوع من التهدة الميدانية. الأمر الذي تجاوبت معه الحكومة الإسرائيلية على مضض ووافقت عليه القيادة الفلسطينية مع اختلاف النوايا الحقيقية، كما المنطلقات والأهداف وتناقض الرؤى والمصالح بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ومع ذلك كان الخطاب المهيمن والمنطلق

الأوسع أنه قبيل شهر رمضان الماضي وفي ظل تفاقم الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مدينة القدس، جراء تصاعد العدوان الإسرائيلي الممنهج والمتواصل منذ ما يزيد على عام مضى، وما ينجم عن هذا العدوان وتلك الجرائم البشعة التي يرتكبها جيش الاحتلال ومستوطنوه المستعمرون، من ضحايا واستباحة للدم والحقوق والأرض والمقدسات الفلسطينية ما بات يهدد بانفجار شامل في المنطقة بأسرها.

كذلك مع اقتراب الشهر الفضيل وما للقدس والأقصى والمقدسات في هذا الشهر خاصة من مكانة ومشاعر روحية ووجدانية يشكل استفزازها مصدر تهديد إضافي بالغ الأهمية ينذر بإشعال وتفجير حرب دينية، إضافة إلى واقع دروس التجارب السابقة في الصراع لجهة الدفع بالمنطقة إلى الانفجار بتوفير العناصر والأسباب الإضافية التي من شأنها خلق مناخات التوتر والانتقال بالصراع والمواجهة إلى مستويات جديدة مختلفة تهدد المنطقة بأسرها.

إلى جانب أنه وفي ظل التماهي والإمعان الإسرائيلي في العدوان على القدس وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة وصولاً إلى إمكانات امتداد تلك المواجهة لتشمل قطاع غزة وتكرار حرب سيف القدس برمضان الأسبق، إضافة إلى انكشاف المخططات الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية مع حكومة اليمين الفاشي الجديدة برئاسة نتنياهو، والتي باتت رسمية ومعلنة وبها تضمنه أساس اتفاقيات تشكيل مع الائتلاف الحكومي اليميني الديني الجديد وما يعلنه هذا الائتلاف صراحة بخصوص استهداف الأقصى وتحديدًا في ظل تزامن الأعياد اليهودية مع أيام شهر رمضان لهذا العام.

كل هذه المعطيات، كانت منطلقاً لتحديد مواقف الأطراف المتباينة، ودافعاً باتجاه البحث عن مخرج يؤدي إلى تهدئة منشودة تخدم مصالح ورؤى هذه الأطراف وخاصة في شهر رمضان وارتباطاً بما يمثله في الأقصى بالمعنى الديني والروحي ودون فصل عن قضايا وأولويات أخرى تعني خاصة الجانب الفلسطيني والعربي بما يمكن من تجنب التصعيد وتحقيق تهدئة تفضي إلى ما هو أبعد من مجرد التهدئة الميدانية إلى أفق سياسي اقتصادي، وإلى



ترتيب يلجم الاستيطان والتهويد غير المسبوق ويعيد إطلاق المسار التفاوضي.

فيما لم تكن الحكومة الإسرائيلية معنية بشيء من ذلك حتى فيما يخص تحقيق التهدئة الميدانية إصرارًا منها على مواصلة العدوان بالقتل والأسر والاقتلاع والتهجير ومواصلة تنفيذ المخططات والمشاريع الاستيطانية الاستعمارية واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها الإطاحة بالوضع القانوني والتاريخي القائم بالحرم القدسي بهدف خلق أمر واقع قسري جديد يفضي إلى تقسيم الحرم والمس بمكانته وبنائه وعمرانه. إلى جانب الإصرار على تصفية مختلف أشكال المقاومة والصمود الفلسطيني. وهذا ما أكدته وقائع ومجريات الأحداث والعدوان بعد التوصل إلى نتائج محددة لهذه المساعي والجهود في لقاء العقبة وشرم الشيخ.

في هذا الإطار كانت تتداعى وتلتقي كل من الأردن ومصر برعاية وحضور أميركي مع كل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في لقاءين متتاليين بكل من العقبة الأردنية وشرم الشيخ المصرية على المستويين السياسي الأمني من أجل هدف رئيسي وعنوان رئيسي، وهو تحقيق التهدئة الميدانية المترامنة مع حماية الأقصى ووقف الاستيطان بالنسبة للجانب الفلسطيني العربي والاستجابة الشكلية للضغوط الأميركية بالنسبة للجانب الإسرائيلي، بعد تحفظات أميركية هي أقرب إلى الملاحظات تجاه حكومة اليمين الإسرائيلي الجديدة برئاسة نتنياهو وإن كانت ملاحظات بين حليفين.

وذلك ما ستحاول هذه المقالة عرضه في سياق الإجابة على التساؤلات الكاشفة لأبعاد ما جرى، انطلاقًا من تناقض الرؤى والتطلعات في لقاء العقبة وشرم الشيخ وكيف؟ ولماذا كان التنصل الإسرائيلي من مخرجات اللقاءين، سواء بالنسبة للقدس أو الاستيطان وتجاهل متطلبات تحقيق التهدئة المنشودة ومواصلة سلطة الاحتلال تنفيذ مشاريعها ومخططاتها للإطاحة بالوضع القائم بالحرم القدسي ومضاعفة الاستيطان والتهويد انطلاقًا من برنامج اتفاقات الائتلاف الحكومي بقيادة نتنياهو.

أولاً: مخرجات ونتائج مساعي الاطراف الدولية لتحقيق التهدئة الرضائية: (أ) في لقاء العقبة المنعقد بتاريخ 26 شباط / فبراير 2023 بمشاركة الاطراف الخمسة، صدر بيان مشترك بالنص الآتي:

اجتمع مسؤولون أردنيون ومصريون وإسرائيليون وفلسطينيون وأميريكيون في مدينة العقبة الأردنية بتاريخ 26 شباط / فبراير 2023 بناء على دعوة المملكة الأردنية الهاشمية.

وأعلن المشاركون بعد مناقشات شاملة وصریحة:

1. أكد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على التزامهما بكل الاتفاقات السابقة بينهما والعمل للتوصل إلى سلام عادل ومستدام. وأكد الجانبان مجدداً على ضرورة الالتزام بخفض التصعيد على الأرض ومنع المزيد من العنف.

2. يقر الأطراف الخمسة بأهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم، دون تغيير، في الأماكن المقدسة في القدس قولاً وفعالاً ويشددون في هذا الإطار على الدور المميز الذي تلعبه الأردن بوصايتها على هذه الأماكن.

3. أكدت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على استعدادهما والتزامهما المشترك بالعمل فوراً على وضع حدٍّ للتدابير أحادية الجانب لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

4. اتفق الأطراف الخمسة على الاجتماع مرة أخرى في شرم الشيخ في شهر آذار/ مارس لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه.

5. لقد اتفق المشاركون أيضاً على مواصلة تدابير بناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة بغرض معالجة القضايا العالقة من خلال الحوار المباشر. وسيعمل الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني بحسن نية لتحمل مسؤولياتهما وتعزيز الثقة المتبادلة من خلال هذا التدبير.



6. تعتبر الأردن ومصر والولايات المتحدة هذه التفاهات بمثابة تقدم بارز نحو إعادة العلاقات وترسيخها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وتلتزم بالمساعدة في تنفيذها وتيسير ذلك حسب الاقتضاء.

7. شدّد المشاركون على أهمية اجتماع العقبة، وهو أول اجتماع من نوعه منذ سنوات، واتفقوا على مواصلة الاجتماع وفقاً لهذه الصيغة والحفاظ على الزخم الإيجابي وتوسيع هذا الاتفاق ليصبح عملية سياسية أوسع نطاقاً تفضي إلى سلام عادل ومستدام.

8. شكر المشاركون الأردن على تنظيم هذا الاجتماع واستضافته وعلى جهودها الرامية إلى ضمان أن يحقق الاجتماع نتائج إيجابية، كما شكروا مصر على دعمها ودورها الأساسي ومشاركتها النشطة.

وشكر المشاركون أيضاً الولايات المتحدة على الدور المهم الذي تلعبه ببذل جهود رامية إلى التوصل إلى تفاهات أفضت إلى اتفاق اليوم وشددوا على دورها الذي لا غنى عنه في جهود منع التدهور وإيجاد آفاق للسلام.

وإن كنا لسنا بصدد تحليل بنود هذا الإعلان الصادر عن لقاء العقبة، فإن الانطباعات الأولية تبرز مسألة المسؤوليات المتساوية والمتبادلة أو المشتركة عن الوضع المتدهور في الأرض الفلسطينية خلافاً لحقائق الواقع في ظل العدوان الإسرائيلي.. مع ذلك فإن إعادة تأكيد الالتزام بالاتفاقيات السابقة يؤشر وإن بطريقة غير مباشرة إلى الاتفاق الأساسي، وهو اتفاق أو سلك الناظم للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية والذي كانت السياسات والممارسات الإسرائيلية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ما بقي من ذلك الاتفاق حياً لا يقارن أو يقاس بما تم تجاوزه وإنهاؤه بصورة منهجية من الجانب الإسرائيلي، كما أن استعادة الالتزام بالعمل من أجل تحقيق السلام كهدف للجانبين يؤشر إلى إعادة إحياء هذا الهدف وذاك المسار الذي تم وأده وتجاوزه الأحداث بموت سريري طويل الأمد. غير أن السؤال يتعلق بطبيعة الالتزام من الجانبين بخفض التصعيد على الأرض ومنع

المزيد من العنف يمثل هذا التعميم في المسؤولية عن حالة التوتر وتدهور الوضع الأمني في الوقت الذي تتعمد فيه سلطات الاحتلال مواصلة التصعيد وممارسة المزيد من العنف والإرهاب. وذلك ما يشمل أيضاً التدابير الأحادية التي ينبغي وضع حد لها لفترة من ثلاثة إلى ستة أشهر، النص الذي يثير المزيد من التساؤلات.

ب) بيان شرم الشيخ

1 - جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن اجتماع شرم الشيخ والذي عقد يوم الأحد 19 آذار 2023، تلبية لدعوة جمهورية مصر العربية، حيث التقى فيه مسؤولون أمنيون وسياسيون مصريون وأردنيون وإسرائيليون وفلسطينيون وأميريكيون بارزون في شرم الشيخ، وذلك استكمالاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في العقبة بالأردن في 26 شباط / فبراير 2023.

2 - أكد المسؤولون الأمنيون والسياسيون المشاركون في الاجتماع الخماسي الذي عقد اليوم الأحد في شرم الشيخ مجدداً التزامهم بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فيما جددت حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية استعدادهما والتزامهما المشترك بالتحرك بشكل فوري لإنهاء الإجراءات الأحادية لفترة من 3 إلى 6 أشهر.. ويتضمن ذلك التزاماً إسرائيلياً بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة 4 أشهر، ووقف إصدار تراخيص لأي نقاط استيطانية لمدة 6 أشهر.

أ) وأقروا - في بيان شرم الشيخ - بضرورة تحقيق التهدئة على الأرض والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف، فضلاً عن السعي من أجل اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة وفتح آفاق سياسية والتعاطي مع القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر.

أ) كما اتفقت الأطراف على إرساء آلية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأوضاع



الاقتصادية للشعب الفلسطيني طبقاً لاتفاقيات سابقة بما يسهم بشكل كبير في تعزيز الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

واتفق الجانبان على استحداث آلية للتصدي للعنف والتحريرض والتصريحات والتحركات التي قد تتسبب في اشتعال الموقف. وترفع هذه الآلية تقارير لقيادات الدول الخمس في نيسان/ أبريل عند استئناف فعاليات جلسة الاجتماع في شرم الشيخ.

وأكدت الأطراف مُجددًا على الالتزام بعدم المساس بالوضعية التاريخية القائمة للأماكن المقدسة في القدس - فعلاً وقولاً - كما جددت التأكيد في هذا الصدد على أهمية الوصاية الهاشمية/ الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية.

وأكدت الأطراف أيضًا على ضرورة أن يتحرك الإسرائيليون والفلسطينيون بشكل فاعل من أجل الحيلولة دون حدوث أي تحركات قد يكون من شأنها النيل من قدسية تلك الأماكن، بما في ذلك خلال شهر رمضان المعظم والذي يتوأكب خلال العام الحالي مع أعياد الفصح لدى المسيحيين واليهود.

وأكدت الأطراف على أهمية استمرار عقد الاجتماعات في إطار هذه الصيغة، فضلًا عن تطلعها للتعاون بهدف وضع أساس لإجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم، مع تعزيز التعاون والتعايش بين كل شعوب الشرق الأوسط.

ووفقاً للبيان.. أجرت الأطراف الخمسة مناقشات مستفيضة حول سُبُل وأساليب التخفيف من حدة التوترات على الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف تمهيد السبيل أمام التوصل لتسوية سلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أكد المشاركون مجددًا التزامهم بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأقروا بضرورة تحقيق التهدئة على الأرض والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف، فضلًا عن السعي من أجل اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة وفتح آفاق

سياسية والتعاطي مع القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر.

(ج) الالتفاف الإسرائيلي على قرارات اللقائين:

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن الدول العربية جميعها كانت وفي إطار متابعة تطورات الأوضاع في القدس والأرض المحتلة وخيارات مواجهة التصعيد الإسرائيلي تأخذ بعين الاعتبار قدوم شهر رمضان وتسعى لوقف العدوان الإسرائيلي وتحقيق تهدئة ميدانية توفر الحماية للحرم القدسي أمام الاستهداف الإسرائيلي وتصاعد الاقتحامات والتهديدات.

كان مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية ينعقد في القاهرة في الثامن من آذار/ مارس 2023 وعلى هامشه تنعقد اللجنة الوزارية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة.

وعرض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي مستجدات التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية في القدس وجهود عمل اللجنة منذ اجتماعها الخامس، والتحركات التي قامت بها الدول الأعضاء مع الدول المؤثرة دولياً لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف القدس المحتلة وأهلها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وآخرها الاجتماع الذي استضافته المملكة الأردنية الهاشمية في مدينة العقبة بهدف العمل على خفض التصعيد على الأرض ووقف الإجراءات الأحادية، ومنع المزيد من العنف والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها قوياً وعملاً دون تغيير. وذلك بتحديد صريح ومباشر للهدف الرئيسي لذلك اللقاء.

غير أن ما كان يجري فعلياً على الأرض كان يؤكد أن نتائج اجتماع العقبة لم تكن ذات أثر بأي شكل على السياسات والممارسات الإسرائيلية، بل كان العدوان الإسرائيلي يتصاعد بشكل مستمر، فقد تواصل العدوان الإسرائيلي الذي تقوده حكومة الاحتلال الإسرائيلي



اليمنية المتطرفة على الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرعة البئر الاستيطانية وتوسيع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، وتكثيف الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس، واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك والتهديد بإغلاقه وتصعيد اقتحاماته، وكذلك زيادة وتيرة الإعدامات الميدانية وهدم المنازل والتهجير القسري ومصادرة الممتلكات في القدس، بالإضافة إلى المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار الأسابيع الماضية في القدس ونابلس وجنين وأريحا ومختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وكذلك المصادقة على تشريعات وإجراءات عنصرية إسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين بما فيها عقوبة الإعدام، بمعنى استمرار العدوان والسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدد بتفجير الأوضاع في المنطقة.

فيما أعاد الوزراء أعضاء اللجنة خلال الاجتماع التأكيد على استمرار وتعزيز العمل العربي المشترك للوقوف في وجه الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وجهود الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ووقف خطواتها الأحادية التي تقوض حل الدولتين وإجراءاتها الاستفزازية التي تدفع إلى التوتر وتفجّر العنف، وضرورة دعم صمود أهل القدس وحمايتهم من الخطر المستمر الذي تمثله سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها، وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين من منازلهم. طبقاً لنص البيان الصحفي الصادر عن اجتماع هذه اللجنة وتالياً لقرارات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

على الأرض كان التنصل الإسرائيلي من مخرجات بيان العقبة يتأكد قولاً وفعلاً، حيث شهدت الأسابيع الثلاثة ما بين القمتين، ارتفاعاً في مستوى التصعيد الإسرائيلي على الأرض، سواء من جانب الحكومة الإسرائيلية ذاتها، أو من جانب المستوطنين في الضفة الغربية، وهو تصعيد أدى إلى سقوط عشرات الضحايا من الفلسطينيين، بالإضافة إلى ارتفاع الأصوات

الرافضة لبيان قمة العقبة من جانب أقطاب مهمة في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي.

فصحيح أن إسرائيل استجابت لضغوط واشنطن بحضور اللقاء، لكنها استمرت في سياستها ودون تغيير في خطابها ومواقفها، حين عبّرت تلك المواقف عن الفجوة بين ما يمكن أن تلتزم به إسرائيل رسمياً، وما يمكن أن يطبق على أرض الواقع فعلياً، وظهر ذلك جلياً على سبيل المثال في السياسات والمواقف كما الممارسات الإسرائيلية بخصوص استهداف الحرم القدسي ولعبة الألفاظ والمصطلحات المضللة التي يتم توظيفها بالخطاب الإسرائيلي، والتي تعبّر عن الفجوة بين الحديث عن الالتزام باحترام «الوضع الراهن»، وتغيير الأوضاع على الأرض بحيث يكون الحديث عن الحفاظ على الوضع مصدرًا للجدل يتطلب العودة إلى تعريف «الوضع الراهن» الذي يفترض الحفاظ عليه.

إن المتتبع لمسار العدوان الإسرائيلي في الضفة الغربية، يلاحظ أن وتيرته ازدادت منذ 26 شباط تاريخ انعقاد لقاء العقبة، في تأكيد جديد على كذب وزيف الادعاءات القائلة بأن مسار العقبة - شرم الشيخ، انعقد لوقف التوتر في الضفة والذي مازال متواصلًا حتى الآن.

انعقد اجتماع العقبة في أجواء شديدة التوتر، خاصة بعد أن اقتحمت قوات الاحتلال مدينة نابلس ومخيمها، بذات اليوم في عملية أمنية (تم التحضير لها مسبقاً) أدت إلى استشهاد 11 مواطناً فلسطينياً وجرح أكثر من 100 آخرين. وكأن حكومة الاحتلال، أرادت أن تفرض رؤيتها وأجواءها على اجتماع العقبة، وأن تبعث برسائل، مفادها أنها لن تراجع عن أعمالها العدوانية، وعن خطتها الهادفة إلى اجتثاث مختلف أشكال المقاومة الفلسطينية، ولم تكن أجواء الالتحاق باجتماع شرم الشيخ، مختلفة عن تلك التي سبقت العقبة. خاصة على الصعيد الأمني، فقد شهدت الضفة الفلسطينية تصعيداً سياسياً وأمنياً إسرائيلياً غير مسبوق، وكانت محرقة حوارة الشهيرة، والتي شكلت مقدمة لأحداث لاحقة وكانت عمليات اجتياح للمدن والمخيمات، وارتكاب للمجازر، أهمها مجزرة



نابلس، ومنها عملية جنين في وضوح النهار.

كما قابل وزراء حكومة ننتياهو قرارات العقبة وتفاهماته بازدرء شديد، وسخرية، وكان الوفد الإسرائيلي جاء إلى العقبة دون تفويض رسمي، ما يتطلب أن «يقتى في العقبة» ما تم التفاهم عليه في العقبة - على حد تعبير وزير الأمن القومي إيتبار بن غفير، وما بين العقبة، وشم الشيخ، ارتفع عدد الشهداء في الضفة الفلسطينية من 83 شهيداً إلى 99 شهيداً، مع أن البيان، كما يقول في بدايته، كان ينص على ما يسمى توفير الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين، في مساواة كاذبة..

وبعد ساعات من انتهاء أعمال شرم الشيخ، واصلت قوات الاحتلال غزوها للمدن، واعتقالها الجماعي للمواطنين. ما يثير التساؤلات حول ما حققه مسار العقبة - شرم الشيخ في مختلف المجالات التي رسمها وحددها، ومنها الأمن وتحقيق الحماية قبل التساؤل عن فرص فتح آفاق لحل سياسي قادم في المدى المنظور؟

الحقيقة أن قمتي العقبة وشم الشيخ اللتين عُقدتا في الأردن ومصر بفارق عشرين يوماً، ما زالتا تثيران تساؤلاً عن فرص خفض التوتر الأمني، وإمكانية تحقيق التهدئة فما بالك بنقاطها الأخرى.

تضمن البيانان الختاميان لقمتي العقبة وشم الشيخ التوافق على ستة بنود، منها أربعة بنود مكررة في البيانين، تتعلق بخفض التصعيد، والحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة، والالتزام بالاتفاقيات السابقة، ووقف مناقشة إنشاء أي وحدات استيطانية لمدة 4 أشهر، وعدم إقرار أي بؤر استيطانية لمدة 6 أشهر.

لكن وحين ارتضى الفلسطينيون والإسرائيليون المشاركة في قمتي العقبة وشم الشيخ لتحقيق أهدافهما. الفلسطينيون يتطلعون إلى تهدئة الأوضاع الميدانية كمقدمة لوقف الاستيطان لفتح أفق التسوية السياسية، بينما يسعى الإسرائيليون إلى استعادة التنسيق الأمني والتكيف مع الموقف الأميركي في سياق استرخاء الموقف العربي الفلسطيني

التمسك بالدور الأميركي.

إن متابعة تطور الأوضاع الميدانية اتصالاً بأهم مخرجين بالنسبة للجانب الفلسطيني، تكشف مدى التنصل الإسرائيلي من أي التزام بمخرجات اللقاءين ومدى الإصرار الإسرائيلي على مواصلة تنفيذ نفس السياسات والممارسات لتحقيق الأهداف المرسومة، سواء بالنسبة للحرم القدسي أو الاستيطان الاستعماري.

ثانياً: التنصل الإسرائيلي من قرارات العقبة وشرم الشيخ

(أ) التصعيد والتنصل الإسرائيلي تجاه المسجد الأقصى:

لم يستمر الحديث الإسرائيلي عن هدوء شهر رمضان (2023)، واعتباره أحد الشهور الأكثر هدوءاً لفترة طويلة، وانتهى الهدوء بدرجة أكثر عنفاً من التصعيد مساء الثلاثاء الرابع من نيسان/ أبريل الجاري، وفجر الأربعاء الخامس من نيسان/ أبريل، وسط الغضب والتنديد والتحذير الإقليمي والدولي. وأدى استهداف إسرائيل للمعتكفين في المسجد، وإلقاء القبض على ما يصل إلى 500 فلسطيني، بالإضافة إلى الاعتداءات والإصابات التي حدثت، للحديث فلسطينياً عن هدف تفريغ المسجد من المعتكفين والمصلين، وتمهيد الأوضاع من أجل اقتحامات المستوطنين مع الاحتفال بعيد الفصح اليهودي، والذي يتم الاحتفال به هذا العام في الفترة ما بين 5 نيسان/ أبريل (ليلة عيد الفصح اليهودي)، و12 نيسان/ أبريل الجاري.

ولم تهدد التحركات الإسرائيلية التي استهدفت المصلين والمعتكفين في المسجد الأقصى التوافقات التي تم التوصل لها في العقبة وشرم الشيخ فقط، ولكنها ولدت احتمالات أكبر للتصعيد القابل بدوره للتمدد خارج حدود المسجد الأقصى والقدس، وربما خارج فلسطين، في حال استمرت التحركات الإسرائيلية دون ضوابط، بما يعيد إلى الواجهة، مع الفارق، أجواء الأحداث التي سبقت حرب غزة الرابعة في أيار/ مايو 2020، وما هو أبعد منها.



وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى مباحثات أخرى كانت ترعاها مصر من أجل الحفاظ على التهدئة والحيلولة دون انتقال التصعيد في الضفة الغربية إلى قطاع غزة، الأمر الذي كان متوقعاً في شهر رمضان وتأكيداً لاحقاً وأثناء أحداث شهر رمضان وتطورات الأوضاع في القدس والضفة الغربية. إن الفصائل الفلسطينية قد تفاعلت بصورة حذرة للغاية مع ذلك التصعيد الإسرائيلي تجنباً لحرب جديدة مكتفية برسائل التحذير.

ولا يتضح الخروج الإسرائيلي على تلك الالتزامات القريبة، والتي حدثت خلال حكومة نتنياهو نفسه، في استهداف المسجد الأقصى والمصلين والمعتكفين عبر تحركات تُعرف نتائجها بشكل مسبق عبر التجربة فقط، ولكنها ظهرت عبر تصريحات بعض العناصر الأكثر يمينية في الحكومة، ومنها تصريحات وزير الأمن القومي إيتبار بن غفير الذي كتب في تغريدة عبر حسابه على تويتر بعد قمة العقبة، إن «ما حصل في العقبة سيبقى في العقبة»، واتفق وزير المالية اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش مع بن غفير.

وفي الحقيقة، لم يكذب حبر الاتفاق يجف حتى صدر عن سموتريتش تصريحه الشهير الذي أنكر وجود الشعب الفلسطيني، بل وضم الأردن لخريطة كيانه.

المسجد الأقصى والهدف الإسرائيلي بترسيخ وضع راهن جديد

قررت إسرائيل بشكل أحادي بداية من عام 2003 السماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى، وهو الاقتحام الذي يتم بحراسة الشرطة الإسرائيلية ورغم معارضة الأوقاف الإسلامية، واستمرت الاقتحامات لساحات المسجد الأقصى، ولكن دون السماح لليهود بأداء الصلوات التلمودية.

شهد عام 2022، تصاعد وتيرة عدد الاقتحامات التي تعرض لها المسجد الأقصى، حيث اقتحمه أكثر من 48 ألف مستوطن. وشملت تحركات المستوطنين أداء طقوس تلمودية علنية، مع رفع العلم الإسرائيلي، بالإضافة إلى فرض قيود على رفع الأذان، وملاحقة المرابطين والمرابطات، والتضييق على المعتكفين، بما فيها تأجيل الاعتكاف ومنعه

خلال الأيام العشرة الأولى من رمضان الماضي، لتحديث الاعتداءات الإسرائيلية بعد أيام قليلة من بداية الاعتكاف بهدف توفير المناخ المناسب للاقتحامات. وإلى جانب الصلوات التلمودية، استمرت محاولات الترويج والضغط من أجل تقديم القرابين داخل المسجد الأقصى خلال عيد الفصح اليهودي.

وطورت إسرائيل المشهد من خلال اقتحام المسجد الأقصى مساء الرابع من نيسان/ أبريل، وفجر الخامس من نيسان/ أبريل الماضي، بالاعتداء على المعتكفين، وملاحقة المصلين والمعتكفين وإفراغ المسجد القبلي منهم، كما قيّدت من لهم حق دخول المسجد للصلاة في الوقت الذي حدث الاقتحام الأول من قبل المستوطنين.

وبعد ساعات من هذا الاقتحام الأول الذي حدث في 5 نيسان/ أبريل، وبعد الاعتداء على المصلين والمعتكفين وتقييد دخول المسلمين للمسجد الأقصى، تم اقتحام المسجد للمرة الثانية من قبل المستوطنين يوم 6 نيسان/ أبريل، كما حاول بعضهم إدخال قرابين للذبح في باحات المسجد. وفي هذا السياق تبرز المخاوف من الأسباب التي تقف وراء التركيز على خطاب تقديم القرابين والإعلان عن مكافآت مالية لمن يستطيع القيام بهذا.

وتكمن الخطورة في تحويل فكرة تقديم القرابين إلى الخط الذي يتم القياس عليه. وبهذا، بدلاً من أن يكون الهدف الأساسي هو إيقاف الاقتحامات التي يتعرض لها المسجد الأقصى، واحترام الوضع الراهن القائم الخاص بوقف الصلوات وغيرها من الممارسات التي يقوم بها المستوطنون في المسجد الأقصى كهدف مرحلي، يتحول الهدف إلى الحيلولة دون تقديم قرابين في المسجد، بما يعني تكريس الأمر الواقع الجديد الذي تم إحداثه قبل تنفيذ خطوط تقديم القرابين وهكذا.

والمشكلة الحقيقية، أنه إذا استطاعت إسرائيل ترسيخ فكرة الوضع الراهن الجديد، فإنها ستكون قادرة على تأسيس الخطاب المناسب لتقديم القرابين وغيرها من الممارسات من خلال بوابة حرية ممارسة الشعائر الدينية للجميع.



حرص نتبهاهو بعد التصعيد الذي حدث في المسجد الأقصى، وما ارتبط به من تنديد واسع النطاق، لتكرار ما تحدث عنه رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت، والخاص بالحديث عن التزام إسرائيل بالحفاظ «على حرية العبادة وحرية ممارسة شعائر جميع الأديان والوضع الراهن في حرم المسجد الأقصى»، مبرراً ما حدث بوجود متطرفين في المسجد بحوزتهم أسلحة وحجارة وألعاب نارية، وأن إسرائيل لن تسمح، وفقاً له، للمتطرفين الذين يهاسون العنف بالمساس بحرية العبادة.

«حرية إقامة الشعائر الدينية لكل الأديان» في المسجد الأقصى، كما جاءت بذلك صفقة ترامب بالمخالفة لما يفترض أن يكون عليه الوضع في مسجد، ولما يفترض الالتزام به وفقاً لترتيبات «الوضع الراهن» القائمة، والتي يمكن وفقاً لها زيارة غير المسلمين للمسجد الأقصى، في حين يسمح للمسلمين فقط بالصلاة فيه. ولكن ما حدث، ويتم تكراره وتحويله إلى «وضع راهن» جديد في الخطاب الإسرائيلي هو السماح بالصلوات التلمودية في المسجد الأقصى، والاقترحات المتكررة، بما فيها خارج المواعيد التي كان يتم الالتزام بها، بالإضافة إلى تكرار الحديث عن استهداف تقديم القرابين في المسجد وغيرها من التحركات التي تستهدف تغيير واقع المسجد و«الوضع الراهن» الأصيل، وتأسيس وترسيخ وضع راهن جديد تحت خطاب كبير، يفترض سهولة ترويجه، وهو حرية ممارسة الشعائر الدينية.

وما حدث في 2023، هو استخدام القوة، دون الاهتمام بردود الفعل الدولية والإقليمية، ودون الاهتمام بالاتفاقيات والالتزامات، من أجل تفريغ المسجد بالدرجة الممكنة من المصلين والمعتكفين، وتقييد وصول المسلمين للمسجد في الوقت الذي تتم فيه الاقتحامات وسط حراسة أمنية إسرائيلية مشددة تحاول إسكات المصلين وترسيخ هذا الوضع بوصفه طبيعياً يجب الالتزام به من الجميع كما تفعل إسرائيل.

لقد واصلت السلطات الإسرائيلية حملتها الشاملة لإطباق الخناق على المسجد والمصلين من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى تهويد المدينة بالكامل، إضافة إلى مواصلتها لأعمال الحفريات والأنفاق أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، كما قام

المستوطنون باقتحام المسجد الأقصى على شكل مجموعاتٍ متتالية وأداء صلواتٍ تلمودية عند الأبواب وفي الساحات، وخاصةً في المنطقة الشرقية منه بتخصيص وتحديد ممنهج للزمان والمكان.

ويذكر أنه وبتاريخ 5 نيسان/ أبريل 2023، قامت عصابات المستوطنين بدعم من قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتخطيط لإحياء التقليد التوراتي المتمثل في التضحية بالمعز داخل باحات المسجد الأقصى في عيد الفصح اليهودي، وذلك بالتزامن مع شهر رمضان الكريم، ثم تطور الوضع أكثر مع دعوة وزير الأمن القومي المتطرف إيتبار بن غفير للجماعات اليهودية باقتحام المسجد الأقصى خلال عيد الفصح، وحدثوا الاشتباكات بعد أن تحصّن المئات من المصلين الفلسطينيين في باحات المسجد الأقصى بعد صلاة العشاء مباشرة ومداهمة شرطة الاحتلال المسجد وألقوا قنابل الصوت، وأطلقوا الرصاص المطاطي، وضربوا فلسطينيين بالهراوات، مما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن 50 شخصاً واعتقال 500 آخرين، مما أدى إلى لفت الانتباه الدولي إلى الصراع الدائر في المنطقة وإلى معاناة الفلسطينيين جراء الاعتداءات المتكررة على حرمة مقدساتهم.

ومن بين ردود الفعل الدولية، كان الموقف العربي، حين اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في جلسة طارئة في اليوم نفسه على مستوى المندوبين، وأصدر بياناً يؤكد فيه الإدانة الشديدة للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المصلين المسلمين العزل في المسجد الأقصى المبارك، والتي تصاعدت على نحو خطير خلال الأيام الماضية من شهر رمضان المبارك، وأدت إلى وقوع مئات الإصابات والاعتقالات في صفوف المصلين المعتكفين في المسجد وإلى اقتحامات وتدنيس متعمد لقدسية المسجد الأقصى المبارك من قبل المسؤولين والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

كما أكد المجلس رفض وإدانة كل أشكال الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وكذلك محاولة السيطرة على



إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس المحتلة ومحاولات فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف. وأكد المجلس على حق المسلمين والمسيحيين في الوصول الآمن وغير المقيد إلى أماكن عبادتهم لأداء واجباتهم الدينية بحرية في المسجد الأقصى المبارك وكنائس القدس المحتلة.

وكذلك تحميل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية ما ينتج عن تلك الجرائم والإجراءات التي تقوض حرية العبادة في المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، والتي تشكل انتهاكات فاضحة لقرارات الأمم المتحدة، والتحذير من أن هذه الاعتداءات والجرائم تعتبر استفزازاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولمشاعر المؤمنين في كل مكان، وتندر بإشعال دوامة من العنف تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وبعد أيام من انعقاد المجلس وتوالي ردود الفعل الدولية الرفضية والمنددة بالانتهاكات الإسرائيلية وبتاريخ 2023 /4 /9 وتحت حراسة أمنية مشددة، تجمّع آلاف الإسرائيليين من أجل «البركة الكهنوتية»، وهي طقوس خاصة بعيد الفصح، عند الحائط الغربي في القدس، ودعا وزير الأمن اليميني المتطرف إيتهار بن غفير إلى عدم فرض حظر من قبل الحكومة الإسرائيلية دخول غير المسلمين للحرم القدسي في العشر الأخير من رمضان مثل كل عام.

إن المقدسات والكنائس المسيحية لم تكن بمنأى هي أيضاً عن الاستهداف الإسرائيلي، وكما هو الحال بالنسبة للمقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى المبارك وبتاريخ 2023 /4 /15، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتقييد وصول آلاف المسيحيين إلى كنيسة القيامة في القدس، للاحتفال «بسبت النور»، الأمر الذي فجر الكثير من التوترات التي انتهت بدفع وضرب واعتداءات ومناوشات عند الحواجز الشرطة في البلدة القديمة، في محيط الكنيسة، وحولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي البلدة القديمة إلى ثكنة عسكرية منذ الصباح، ونصبت الحواجز وأغلقت الأبواب المؤدية للكنيسة، وحددت

مسارات للمحتفلين من أجل ضبط أعدادهم.

وتعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تقليص عدد المسيحيين المشاركين في احتفالات سبت النور للعام الثاني على التوالي، حيث منحت تصاريح لـ 1800 فقط من أجل الوصول إلى الكنيسة، بعدما كان العدد 4000 العام الماضي، ومفتوحاً قبل ذلك، حيث كان يشارك أكثر من 10000 في مثل هذا الاحتفال.

وقد واجهت تلك الممارسات الإسرائيلية انتقادات وإدانات فلسطينية وعربية ودولية واسعة، أكدت على رفض وإدانة الاستمرار الممنهج لحملة التضييق والعنصرية التي تستهدف الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين للحؤول دون ممارسة شعائرهم والوصول إلى مقدساتهم، فيما أكد المسيحيون الفلسطينيون أن حكومة نتنياهو العنصرية جعلت حياة المسيحيين أسوأ في مسقط رأس المسيحية.

في 26/4/2023 اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين، المسجد الأقصى المبارك، من باب المغاربة، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة إن 180 من المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية في المنطقة الشرقية منه، وواصلت شرطة الاحتلال فرض قيودها على دخول الفلسطينيين للأقصى، واحتجزت هوياتهم الشخصية عند بواباته الخارجية، ولرصد إمعان سلطات الاحتلال في التصعيد المستمر لاعتداءاتها في القدس واستهداف المقدسات.

ويمكن إيجاز إجراءات واعتداءات سلطات الاحتلال خلال شهر آذار/

مارس بالآتي:

اقتحم 3297 متطرفاً ومنتزفة المسجد الأقصى على مدار شهر آذار/ مارس قبيل وأوائل شهر رمضان، وأدوا صلوات وطقوساً توراتية بحماية شرطة الاحتلال، وأدى المقتحمون صلاة «بركات الكهنة» بكامل طقوسها في المنطقة الشرقية خلال اقتحام



الأقصى في عيد «المساخر»، وركبت سلطات الاحتلال كاميرتين جديدتين على سطح المدرسة التنكزية إلى الجنوب الغربي من المسجد الأقصى بهدف كشف المساحة الفاصلة بين باب المغاربة والمصلى القبلي.

اعتقلت قوات الاحتلال على مدار الشهر 190 مقدسيًا، بينهم أكثر من 8 نساء وما يزيد على 48 قاصرًا، فيما أصدرت محاكم الاحتلال 12 أمر اعتقال إداري بحق أسرى من محافظة القدس.

إصدار 20 أمر حبس منزلي عن محاكم الاحتلال بحق المقدسيين، ووقع 4 أطفال ضحية لهذه العقوبة. وأصدرت محاكم الاحتلال أكثر من 39 أمر إبعاد خلال شهر آذار، 19 منها عن المسجد الأقصى المبارك، بينهم 6 نساء، بالإضافة لإبعاد واحد عن مدينة القدس.

سُجّلت في محافظة القدس 12 عملية هدم خلال شهر آذار، بينها 11 عملية هدم بجرافات الاحتلال، وعملية هدم ذاتي قسري واحدة. وشملت عمليات الهدم منازل مأهولة بالسكان ومنشآت زراعية وحيوانية وتجارية وعملية تجريف أرض زراعية. ووزعت طواقم بلدية الاحتلال إخطارات هدم لمنازل في حي السرخي ببلدة جبل المكبر. وخلال الربع الأول من هذا العام 2023، يمكن إيجاز وقائع التصعيد والاعتداءات الإسرائيلية بالقدس كمؤشرات حقيقية وميدانية لإحداث المزيد من التوتر والإمعان في العدوان بالوقائع الآتية:

ارتقى 7 شهداء في محافظة القدس من بينهم طفلان، كما احتجزت سلطات الاحتلال جثامين الشهداء: خيرى علقم، والطفل وديع أبو رموز، وحسين قراقع، ليرتفع عدد الشهداء المقدسيين الذين تحتجز سلطات الاحتلال جثامينهم في الثلاجات ومقابر الأرقام إلى 24 شهيدًا.

تصاعدت عمليات الاعتقال التي تنفذها قوات الاحتلال بوحشية بحق الفلسطينيين

في محافظة القدس، حيث رُصدت 736 حالة اعتقال في مناطق محافظة القدس كافة خلال الربع الأول من عام 2023، من بينهم ما يزيد على 110 أطفال ونحو 26 سيدة.

وفي الربع الأول من العام الجاري، نفذت سلطات الاحتلال في محافظة القدس 117 عملية هدم و14 عملية تجريف، كان منها 26 عملية هدم ذاتي قسري و91 عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال.

سلمت سلطات الاحتلال ما يزيد على 120 إخطار هدم لعدد من المنشآت التجارية والمنازل، في أحياء بلدات: سلوان، والعيسوية، وجبل المكبر، ورفات، والزعيم، وحي السرخي في بلدة السواحرة، وبلدة عناتا، وعدد من التجمعات البدوية منها؛ أبو النوار، والسعيد، ووادي صعب.

أشار التقرير إلى أن اعتداءات المستوطنين واستفزازاتهم تزايدت وتيرتها، فخلال الربع الأول نفذ المستوطنون نحو 54 اعتداء، تحللتها 6 اعتداءات بالإيداء الجسدي.

وفي سياق انتهاك الاحتلال لحرمة المسجد الأقصى المبارك، رصدت محافظة القدس اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك خلال الربع الأول من عام 2023، إذ اقتحم المسجد الأقصى المبارك 11454 مستوطنًا، و234945 تحت مسمى «سياحة» كان أعلاها في شهر كانون الثاني/يناير.

وفي خلاصة الأمر، فقد دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تصعيد ممارساتها وانتهاكاتها الممنهجة خلال شهر رمضان في الأعوام السابقة، وخاصة في محيط وباحات المسجد الأقصى، وهذا العام ومع تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة وبعض وزرائها العنصريين الذين يجرّضون علنيًا ورسميًا على استهداف المسجد الأقصى في رمضان، والذي تزامن هذا العام مع الأعياد اليهودية الدينية، فقد تكرر مسلسل اقتحام المسجد الأقصى بصورة منتظمة وبأعداد أكبر بكثير من قبل جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين بشكل سافر.



إضافة إلى ملاحقة المرابطين والمرابطات، والتضييق على المعتكفين لمنع الاعتكاف التقليدي بالأقصى، واستمرار محاولات الترويج والضغط من أجل تقديم القرابين داخل المسجد الأقصى خلال عيد الفصح اليهودي.

لقد صعّدت سلطات الاحتلال في هذا المشهد المرفوض والمدان، وخاصة خلال يومي الرابع من نيسان/ أبريل، والخامس منه، كما سبقت الإشارة، من ممارساتها واعتداءاتها على المعتكفين بصورة وحشية، وملاحقة المصلين والمعتكفين وإفراغ المسجد القبلي منهم، ومحاولات إدخال قرابين للذبح في باحات المسجد.

وذلك ما كان يتم بصورة مخططة ومنهجية في إطار تصعيد مستمر لإحداث تراكم خطوات ووقائع جديدة، تغيّر من الوضع القائم التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى، ووصولاً إلى تحقيق هدف التقسيم الزمني والمكاني للأقصى، كما حصل للأسف بالحرم الإبراهيمي في الخليل إثر المذبحة المعروفة.

وما يتم تطبيقه اليوم، بعد فرض التقسيم الزمني الذي يسمح لليهود والمستعمرين المتطرفين بزيارة باحات الأقصى بأوقات زمانية يومية محددة، تبدأ من الصباح الباكر السابعة صباحاً إلى الحادية عشرة، إلى قبيل صلاة الظهر. هو محاولة فرض التقسيم المكاني وتخصيص مساحات معينة من أرض الحرم القدسي للطقوس اليهودية. وهنا نلاحظ أن الأمر الذي بدأ بالزيارة، دون تنسيق أو رجوع للأوقاف الإسلامية، وإدارة الأقصى، بل بمسؤولية الشرطة الإسرائيلية وأخذ يتطور إلى السماح بإقامة الشعائر الدينية اليهودية بساحات معينة بالأقصى، ثم محاولات إدخال القرابين، كان هذا يتم تدريجياً. وفي كل عام تضاف حلقة جديدة بأمر واقع جديد، وتكريس هذا الوضع الجديد للبناء عليه لاحقاً أو مستقبلاً، وسلطة الاحتلال تتحكم بأبواب الدخول للأقصى والسيطرة الخارجية المطلقة بها يمكنها من تحديد أعمار وأعداد المسلمين المسموح لهم دخول الأقصى.

هذا العام بدأت سلطات الاحتلال بتكثيف محاولات السيطرة والتحكم داخل الأقصى وصولاً إلى منع الاعتكاف بالمسجد، وهي السنّة الإسلامية المتبعة بالحرم القدسي بصورة

دائمة، خاصة في شهر رمضان المبارك من كل أنحاء فلسطين، فاتخذت قرارًا بتحديد الأعمار والأعداد المسموح لها بالصلاة، وعزلت كل القدس وليس فقط الأقصى، عن كل الجهات والمناطق الفلسطينية ثم عملت على إخلاء المسجد مباشرة بعد صلاة التراويح لخفض أعداد المصلين بصلاة الفجر، والتمكن من إخلاء المسجد تمامًا قبل اقتحامات المستوطنين بحراسة الشرطة كل صباح، كما ذكرنا، وذلك بأعداد أكبر وبحرية أكثر ودون وجود مسلمين في المسجد، ليتسنى لهم إقامة شعائرهم، وإدخال قرابينهم كما يعلنون، والسيطرة الكاملة على الساحات جميعها، وخاصة تلك الواقعة في الجهة الشمالية المتصلة بحائط البراق، الذي يسمونه حائط المبكى، إمعانًا في إحداث وتكريس التقسيم المكاني، والاستيلاء على الساحات المكشوفة في المسجد الأقصى الذي يشتمل بمساحته الكلية على 144 دونمًا.

لكن سلطة الاحتلال لا ترى إلا بالأماكن المكشوفة كأجزاء من المسجد الأقصى، بما يمكنهم من الاستيلاء على الباحات التي يحدونها تمهيدًا لتكريسها لشعائرهم وكنسهم باستباحة سافرة لحرمة المسجد الأقصى وتقسيمه.

وبذلك، فإن ما يحدث من أمر جليل هو في حقيقته عدوان مكشوف وبأهداف مكشوفة تؤكد مضي سلطة الاحتلال في تنفيذ مخططاتها لتقسيم المسجد الأقصى لتغيير الواقع القانوني والتاريخي القائم وتهويد القدس والأماكن المقدسة دون أي اكتراث بالقانون الدولي وبقرارات الشريعة الدولية، وحتى بالتفاهات الإقليمية والدولية، ومنها اتفاقات العقبة وشرم الشيخ الهادفة إلى منع التصعيد ووقف الإجراءات والتدابير الإسرائيلية تفاديًا لتبعاتها وانعكاساتها البالغة الخطورة على الأرض والاستقرار في المنطقة والعالم، وهي تدفع باتجاه الحرب الدينية.

لم تكن واقعة قمع المعتكفين في المسجد الأقصى المبارك في أوائل شهر رمضان المبارك بمثل هذا البطش والاستهتار بحرمة الأرواح والمقدسات حدثًا عاديًا في سياق الاعتداءات المستمرة والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة، بقدر ما كانت خطوة إضافية تؤسس لواقع



قسري جديد في الحرم القدسي في سياق ما تراكم من خطوات جزئية بمسار مستمر للإطاحة بالوضع القائم التاريخي والقانوني وفرض التقسيم الزماني والمكاني في الحرم، الهدف الإسرائيلي الرسمي، طبقاً لمخططات معتمدة موسومة يجري تنفيذها بخطوات جزئية تراكمية متدرجة على امتداد فترة زمنية تجاوزت عقداً من الزمان؛ وتحدث ذلك التغيير التدريجي وصولاً لتحقيق الهدف كلما كان ذلك متاحاً.

ولاستحضار المشهد الرمضاني في المسجد الأقصى المبارك هذا العام، لا بد من استحضار مجريات الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبيل الشهر الفضيل بما يمكن من توقع نتائج وتداعيات تلك الأحداث على هذا المشهد الرمضاني في الحرم، وخاصة لجهة استمرار وتصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، حيث كان العام الماضي في ظل حكومة لايبس العام الأكثر دموية في هذا العدوان، وهو يوقع حوالي 240 شهيداً باجتياحات واسعة ومتكررة للمدن الفلسطينية، خاصة جنين ونابلس، بمجازر دموية وإعدامات ميدانية تواصلت وازدادت عنفاً ودموية وإرهاباً مع حكومة المستوطنين واليمين الإسرائيلي الفاشي بقيادة نتنياهو (وهو العدوان المستمر والمتواصل إلى يومنا هذا) فيما كانت أيام الشهر الكريم تقترب بكل ما تحمله من معانٍ روحية ووطنية بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي وقف مدافعاً ومتصدياً للبطش والإرهاب والعدوان الإسرائيلي ببسالة، مضحياً وصامداً بإبساء يذود عن حقوقه ومقدساته، وفي مقدمتها الأقصى المبارك الذي يتعرض للانتهاكات والاقترحات اليومية، في الوقت الذي ترمح فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتقر استمرارية هذه الاقترحات بل وزيادة أعداد المقتحمين من المستوطنين والمتدينين الذين لا يترددون في إعلان نواياهم وإصرارهم على تأدية طقوسهم الدينية، بما في ذلك نفخ البوق وتقديم القرابين إيذاناً - وفق طقوسهم - بمباشرة إقامة الهيكل على أنقاض الأقصى.

وعلى الرغم من أن هذه الاعتداءات الخطيرة الأخيرة على المسجد الأقصى قد شهدت إدانات عربية وإقليمية ودولية واسعة النطاق بما تمثله من خرق للوضع التاريخي والقانوني

القائم في المسجد الأقصى المبارك وانتهاكاً لحرمة الأماكن المقدسة، إلا أن عصابات المستوطنين وبحماية من جيش وشرطة الاحتلال استمرت بمسلسل الاقتحامات في ساحات المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة على شكل مجموعات، وأدوا طقوساً تلمودية، كما واصلت فرض إجراءات مُشددة وتقييدات على دخول الفلسطينيين للمسجد في خامس أيام عيد «الفصح اليهودي».

تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذا التصعيد في ساحة الصراع، كما تتحمل المسؤولية عن استمرار الاقتحامات وما ينتج عنها في إطار الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وهذا ما يتطلب إدراك الموقف الإسرائيلي الحقيقي من تفاهات العقبة وشرم الشيخ التي تم تجاوزها والضرب بها بعرض الحائط إسرائيليًا دون أي تفاعل أو رد فعل من الأطراف الأخرى، كما يستدعي مواصلة وتكثيف التحركات السياسية والدبلوماسية والقانونية على المستويات كافة للمطالبة بتوفير حماية دولية للأقصى والقدس والمقدسين، لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ومقدساته طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، ولحشد موقف دولي فاعل يجبر دولة الاحتلال على وقف الاقتحامات والاعتداءات والانتهاكات التي تفرضها سلطات الاحتلال وعلى مدينة القدس ومقدساتها، ولتنفيذ القرارات العربية والإسلامية والأممية ذات الصلة بحماية القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وضرورات حماية الوضع التاريخي والقانوني القائم، كما احترام الوصاية الهاشمية في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ب) فيما يخص التنصل من أي التزامات بشأن الاستيطان وكيف استمر الحال بعد شرم الشيخ من الجانب الإسرائيلي

عُقدت قمة العقبة رغم تزايد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والسياسات التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية لتعزيز الاستيطان وشرعته، والتي قوبلت بوقف السلطة الفلسطينية للتنسيق الأمني.

لقد شهد الربع الأول من عام 2023 المصادقة على 8 مشاريع استيطانية جديدة من



قبل حكومة الاحتلال العنصرية، بالإضافة إلى استكمال العمل على مشاريع تمت المصادقة عليها سابقًا. ومن أبرز المشاريع التي تمت المصادقة عليها:

- أعلنت سلطات الاحتلال عن مخطط استيطاني جديد يشمل إنشاء مراكز وأبراج تجارية استيطانية، إلى جانب مساحات واسعة من البناء للسكن الاستيطاني والمراكز الترفيهية للمستوطنين، على مساحة تقدر بنحو 2, 1 مليون متر مربع، إذ يقع على مدخل غربي القدس، وتحديدًا على أراضي بلدة لفتا المدمرة عام 1948، وسيجري فيه إقامة ما تسمى المؤسسات السيادية، وأنفاقًا وسككًا حديدية ستمر من تحت الأرض في المنطقة لربطها مباشرة مع تل أبيب، كما ستضم كذلك السفارات والفنادق».

- تشرف بلدية الاحتلال وما يُسمى «صندوق إرث المبكى» التابع للاحتلال على إقامة مقهى ومطلة تهويدية، فوق المدرسة التنكزية وحائط البراق، من أجل إحاطة المنطقة بالمستوطنين على مدار الساعة، وسيكون مفتوحًا في كل الأوقات، حتى لا تفرغ المنطقة من المستوطنين، وتقدر مساحة المشروع بـ 300 متر مربع، فوق المدرسة التنكزية تحديدًا.

- أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال بالقدس عن تعديل الخارطة الهيكلية في مستوطنة راموت، بهدف زيادة المساحة من 6, 44 دونم إلى 1, 45 دونم، وزيادة عدد الوحدات السكنية من 200 وحدة إلى 263 وحدة، كما أعلنت عن إيداع خارطة هيكلية أخرى بهدف تحديد بناء لإنشاء مبانٍ لاستخدامات عامة، على مساحة 6, 1 دونم، بالإضافة للإعلان عن رخص بناء لإضافة 29 وحدة سكنية، وإقامة مبانٍ عامة تشمل روضات أطفال وكنيسًا على مساحة 8, 6 دونم في المستوطنة نفسها.

ولأن قمة العقبة لم تحقّق أهدافها في خفض التوترات الأمنية، انعقدت قمة شرم الشيخ في ظلّ الأجواء نفسها، ولتحقيق الأهداف ذاتها، وصدر عن القمتين بيانان ركّزا بصورةٍ أساسية على التهدئة وخفض التوترات الأمنية في الضفة الغربية.

وكانت الحكومة الإسرائيلية، تواصل نشاطاتها الاستيطانية، ما يعني تنصلها من

وعودها الكاذبة التي أطلقتها في قمتي «العقبة» و«شرم الشيخ» الأخيرتين، والتي تعهدت فيها بعدم القيام بخطوات أحادية الجانب، بما يشمل الاستيطان.

وبعد هذه القمة مباشرة، صادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي بالقراءات الثانية والثالثة على مشروع قانون «إلغاء قانون الانفصال» في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأغلبية 31 عضواً في الكنيست مقابل 18 معارضاً.

ويهدف مشروع القانون هذا إلى إلغاء البنود التي كانت تحظر على المستوطنين دخول نطاق أربع مستوطنات أخلت في الضفة الغربية المحتلة في العام 2005، وهي مستوطنات: «جانيم»، و«كديم»، و«حومش»، و«سانور»، على نحو يفتح المجال أمام إعادة استيطانها من جديد، وذلك في إطار السياسة والاتفاقيات الائتلافية لتشكيل الحكومة والتي تهدف إلى شرعنة بؤر استيطانية عشوائية شمالي الضفة الغربية المحتلة.

ومن المرجح أن يتبع المصادقة على القانون بدء المستوطنين بمحاولة بناء بؤر استيطانية توطئة لخلق حقائق جديدة على الأرض يجري تسوية أوضاعها لاحقاً، كما هي العادة.

ومن المتوقع أن يشكّل هذا القانون حجر الزاوية لإعادة بناء مستوطنة «حومش» على أراضي فلسطينية خاصة مسجلة في الطابو، لأنه رغم إخلاء هذه المستوطنة، ما زالت هناك مدرسة دينية فيها، وقد باتت تشكّل مصدرًا كبيرًا لعنف المستوطنين ممن يتلقون حماية من جيش الاحتلال، وفعلياً سيؤدي هذا القانون إلى ضم فعلي لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية.

إن تشريع إسرائيل هذه الوحدات الاستيطانية الجديدة رسالة واضحة، مفادها أن اليمين المتطرف الفاشي هو من يقرر مجريات الأمور في الحكومة الإسرائيلية، ويعدّ انقلاباً جديداً على الاتفاقيات والتفاهات المبرمة في التأكيد على أن إسرائيل خارج إطار القانون.



وفي القدس، تتواصل مخططات الاستيطان، حيث من المقرر أن تناقش لجنة التخطيط المحلية الإسرائيلية في بلدية القدس أربعة مخططات استيطانية وهي: مركز وادي الجوز للأعمال (وادي السيليكون)، وخطة القناة السفلى، وخطتان للتوسع الكبير في مستوطنة راموت.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأشهر الثمانية عشر الماضية شهدت زيادة في الترويج لمخططات استيطانية، بما في ذلك هذه المخططات الأربعة، إلى جانب خطط أخرى مثل خطة عطاروت الاستيطانية، وخطة توسيع مستوطنة «نوف تسيون»، وخطة لمضاعفة حجم مستوطنة «جفعات هاماتوس».

في إطار توجه حكومة الاحتلال الإسرائيلي لمضاعفة الميزانيات المخصصة للاستيطان، توافق وزير المالية الإسرائيلي «بتسلئيل سموتريتش» مع وزيرة النقل ميري ريغيف على تخصيص أكثر من أربعة مليارات شيكل بهدف تطوير الطرق والبنية التحتية للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وإدراجها ضمن الميزانية العامة، حيث رصدت الحكومة الإسرائيلية فعلياً نحو 4 مليارات شيكل لهذا الغرض ضمن الميزانية العامة، بالإضافة إلى 160 مليون شيكل التي تم تضمينها في ميزانية وزارة المواصلات، على أن تخصص هذه الميزانيات لمشاريع البنى التحتية وتطوير الطرقات للمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

وانخذت حكومة الاحتلال قراراً بعملية شرعية خلال الأسابيع المقبلة لـ 70 بؤرة استيطانية قرب مستوطنات قائمة، ويجري حالياً العمل على ربطها بشبكة الكهرباء والمجاري ولإقامة بنى أمنية ومنشآت عامة، كما تروج سلطات الاحتلال لخطط تمهيدية لحوالي 6500 وحدة استيطانية في مستوطنات جديدة أو قائمة في القدس الشرقية على الرغم من تعهداتها المتكررة بوقف مؤقت للبناء في المستوطنات، حيث قدمت لجنة التخطيط المحلية الإسرائيلية في القدس خطط مركز وادي الجوز للأعمال (وادي السيليكون)، والقناة السفلية، وراموت.

ويشمل مخطط القناة السفلية 1465 وحدة استيطانية، ومن شأنه أن يؤدي إلى توسيع التواصل بين «هار حوما» و«جفعات هاماتوس»، مما يؤدي إلى زيادة إسفين استيطاني بين الطرف الجنوبي للقدس الشرقية ومنطقة بيت لحم في الضفة الغربية، أما مركز أعمال «وادي الجوز»، فرغم الادّعاء بأنه سيزيد من فرص العمل للفلسطينيين ويعزز الاقتصاد في القدس الشرقية، إلا أن هناك قلقًا حادًا من أنه سيؤدي في النهاية إلى إخلاء وهدم حوالي 200 شركة فلسطينية، أما مخطط «راموت شمال أ» و«راموت شمال ب»، والذي ناقشته لجنة التخطيط المحلية، فمن شأنه أن يسفر عن توسيع مستوطنة «راموت» الحالية باتجاه الشمال الشرقي باتجاه «بير نبالا»، وفيما يخص «التلة الفرنسية/ جبل المشارف»، فإن العمل جارٍ في إطار تطوير خطتين في المنطقة ومباني حرم الجامعة العبرية في «جبل المشارف» بما مجموعه 1539 وحدة استيطانية، هذا إلى جانب التوسع في مستوطنة «بسغات زئيف».

كما قررت لجنة التخطيط والبناء اللوائية في القدس، برئاسة «شير تلمي باباي» إيداع خطة لبناء 460 وحدة استيطانية في مستوطنة «غيلو» جنوب مدينة القدس الشرقية المحتلة، وتغطي الخطة مساحة إجمالية تبلغ حوالي ثمانية دونات.

في الوقت نفسه، أكدت لجنة التخطيط والبناء في القدس أنها ستدفع بمخطط لإقامة مقر مركزي للشرطة جنوب المدينة على أراضي «جبل المكبر»، إضافة إلى مخطط لتوسيع «مستوطنة «نوف تسيون» بنحو «400» وحدة استيطانية جديدة، ووفق بلدية الاحتلال يجري في هذه المرحلة وضع اللمسات الأخيرة على مخططات البنى التحتية والاحتياجات اللازمة لتميرير الخطة بسرعة بدعوى حاجة الشرطة لمقر جديد جنوب القدس يخفف الضغط عن مركز التوقيف في «المسكوبية» ومراكز التوقيف المقامة في شمال ووسط القدس المحتلة.

ووفق المخطط، يجري توسيع في المرحلة الأولى لمستوطنة «نوف تسيون» المقامة على أراضي «جبل المكبر»، بحيث تصبح أكبر مستوطنة داخل الأحياء العربية في القدس



الشرقية، علمًا أن «نوف تسيون» تتكون حاليًا من 95 وحدة استيطانية مع حوالي 200 وحدة إضافية قيد الإنشاء، ومن المقرر أن تصبح أكبر مستوطنة في قلب حي فلسطيني في القدس الشرقية بسعة 400 وحدة استيطانية.

وضمن سلسلة من المخططات الاستيطانية المتتالية، والتي من شأنها أن ترسخ السيطرة الإسرائيلية على المزيد من الأراضي في القدس الشرقية، وتحكم فصلها عن الضفة الغربية في جميع الاتجاهات، دفعت اللجنة اللوائية الإسرائيلية مخططات لبناء 2969 وحدة استيطانية في مستوطنات «التلة الفرنسية» و«بسغات زئيف وجفعات شاكيد»، ويترتب عليها تهديد التجمعات السكانية المتواجدة في المناطق المستهدفة.

وفي القدس كذلك وبعد أشهر من العمل، شارفت سلطات الاحتلال على إنهاء مشروع الجسر الهوائي المعلق في حي «وادي الربابة» ببلدة سلوان، وهو واحد من أضخم المشاريع الاستيطانية، جنوب المسجد الأقصى المبارك، الرامية لتسهيل حركة المستوطنين وتغيير معالم المدينة المحتلة، ويمتد الجسر الهوائي المعلق بطول أكثر من 200 متر بارتفاع 35 مترًا، وعرض 4,5 أمتار، وتسعى سلطات الاحتلال من خلال ذلك إلى فرض واقع تهويدي يخرق فضاء سلوان في القدس المحتلة، وهو أحد أخطر المشاريع الاستيطانية في القدس، وهو مشروع استيطاني سياحي، حيث يسعى الاحتلال للسيطرة على «وادي الربابة»، بدءًا من «حي الثوري» مرورًا بحي «وادي الربابة» وصولًا إلى منطقة «النبى داود»، إضافة إلى أعمال أخرى في أراضي الحي لتحويلها إلى «مسارات وحدائق توراتية»، وزرع القبور الوهمية في أجزاء أخرى من الحي، وقد خصصت حكومة الاحتلال نحو 20 مليون شيكل لتنفيذ المشروع بإشراف مباشر من وزارة شؤون القدس ووزارة السياحة الإسرائيلية، وبمشاركة من سلطة تطوير القدس، وبلدية الاحتلال، وشركة «موريا» التابعة للبلدية، وجمعية «إلعاد» الاستيطانية. ووفقًا للمخطط، من المفترض أن يبدأ استخدام الجسر في شهر أيار/ مايو 2023.

في الوقت نفسه، نشرت بلدية «موشيه ليثون» بالتعاون مع شركة «شيكون فيينوي»

مخططاً جديداً لتوسيع حقوق البناء في قطع الأراضي الواقعة ضمن مستوطنة «جفعات هامتوس» المقامة على أراضي «بيت صفافا» في القدس الشرقية، ويوسع المخطط الجديد حقوق البناء على هذه الأراضي من 300 إلى 1500 وحدة استيطانية، الأمر الذي يعني بتر التواصل الجغرافي الفلسطيني بصورة نهائية بين القدس الشرقية وبيت لحم جنوباً، والحيلولة دون ربط «بيت صفافا» الفلسطينية بدولة فلسطينية مستقبلية، فتجري أعمال واسعة على الأرض من أجل مدّ البنى التحتية من أجل تمهيد الأرض لأعمال بناء يهودي مستقبلي في المستوطنة، وقد حصلت شركة «شيكون فيينوي» على نسب بناء موسعة في المستوطنة المذكورة.

كما قررت سلطات الاحتلال مؤخرًا، إيداع مخطط لبناء 135 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة «معالوت الدفنا» بحي الشيخ جراح في القدس المحتلة، وفي السياق كذلك أقرت بلدية الاحتلال من خلال اللجنة المحلية للتخطيط والبناء ما يسمى خطة الحفاظ على قلعة القصر الأثرية القديمة جنوبي البلدة القديمة، التي تطلق عليها اسم (إيال) وكشفها لجمهور المستوطنين وترميمها وبناء مجمع استيطاني على جانبيها، ويقع المخطط في المجمع بين شارع الخليل بيت لحم جنوب البلدة القديمة إلى الغرب، وهي منطقة موقع أثري إلى الشمال بالقرب من شارع «S.A»، ومجمع «بيغن التراشي إلى الشرق» - بالقرب من الشريط الأثري، والكنيسة الإسكتلندية، وهضبة الكتاب المقدس، وتبلغ مساحة المخطط حوالي 513 دونمًا، وقد حذّر رؤساء الكنائس والطوائف المسيحية في الأراضي المقدسة من تصعيد حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، الاستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة واستهداف أملاك المسيحيين في القدس وجعل الحياة أسوأ في مسقط رأس المسيحية، مؤكدين أن المجتمع المسيحي يتعرض لهجوم متزايد، في ظل حكومة المتطرفين والعنصريين.

وفي سياق متصل، تبدأ سلطات الاحتلال الشهر المقبل، بحفر طريق الطوق، شرق القدس، والتي يُطلق عليها الاحتلال اسم «طريق نسيج الحياة» أو «طريق السيادة» لأنها



تمهد لضم مستوطنة «معاليه أدوميم» إلى القدس وتفسح الطريق أمام تنفيذ المخطط الاستيطاني «E1»، وتأتي أعمال الحفر توطئة لرصف الشارع الذي يهدف إلى إغلاق المدخل الشمالي «بلدة العيزرية»، وتحويل الحركة نحو شمال البلدة باتجاه «جبل البابا» و«بلدة الزعيم» ليربط منطقة جنوب الضفة الغربية مع منطقة الأغوار، ومدينة أريحا في الجانب الشرقي من الضفة الغربية.

ويهدف الشارع إلى السماح للفلسطينيين بالتنقل من الجنوب إلى الشمال دون الحاجة إلى السفر على الطرق المخصصة للمستوطنين في هذه المناطق، وسيخلق تعبيد الطريق نظام طرق فصل عنصري (طريق فصل عنصري) بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والطريق ذو أهمية كبيرة لدفع خطة البناء (E1) حيث إن إنشاء شبكة طرق منفصلة للإسرائيليين والفلسطينيين سيمكّن المؤسسة الأمنية من إلغاء «حاجز الزعيم» الواقع عند المدخل الشرقي للقدس، ونقله بالقرب من شرق مستوطنة (كفار أدوميم)، وسيسمح نقله باستمرار الحركة دون تفتيش أمني ونقاط تفتيش من قبل المستوطنين من كتلة (معاليه أدوميم) إلى القدس، أما الهدف من منع الفلسطينيين دخول كتلة (معاليه أدوميم) فمن شأنه أن يسهل ضم الأراضي إلى إسرائيل بسهولة أكبر في المستقبل.

قبل انطلاق لقاءي العقبة وشرم الشيخ (26 شباط و19 آذار الماضيين)، أعلنت السلطة الفلسطينية أن من ضمن أهداف المشاركة في لقاء العقبة هو «وقف الأعمال الأحادية الإسرائيلية، وفي مقدمتها وقف الاستيطان»، وردّت إسرائيل على لسان أكثر من مسؤول أن الاستيطان هو قضية حيوية بالنسبة لإسرائيل وهو غير مطروح للتفاوض، بل إن القاسم المشترك بين جميع الأحزاب والحكومات التي تعاقبت على الحكم كان أولوية الاستيطان، بغض النظر عن انخفاضه وارتفاعه بين مرحلة وأخرى.

وبعد اللقاء بيوم واحد، قبل أن يجف حبر هذا البيان وخلال ساعات فقط، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية أن «بناء البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية سيستمر دون أي تغيير». كما أكد وزير المالية الصهيوني بتسلئيل سموتريتش، أنه «لن يتم تجميد البناء

الاستيطاني في الضفة الغربية ولو ليوم واحد».

وأكد رئيس مجلس الأمن القومي الصهيوني، وهو رئيس الوفد الإسرائيلي، إلى لقاء العقبة، تساحي هنغبي «لا يوجد تغيير في السياسة الإسرائيلية، وفي الأشهر المقبلة ستتم شرعنة 9 بؤر استيطانية وستتم الموافقة على بناء 9500 وحدة جديدة. كما لا يوجد أي قيود على أنشطة الجيش الإسرائيلي في الضفة»، والمقصود عمليات الاقتحام للمدن وإستراتيجية القتل المعتمدة ضد الشعب الفلسطيني.

لعل تصريحات وزير المالية (بتسلئيل سموتريتش) والأمن القومي (إيتمار بن غفير) والتهديدات المتكررة الصادرة عنهما، لا تمثل موقفها فحسب، بل هي الوجه الحقيقي للسياسة العامة الإسرائيلية.

وبالفعل ففي 21 آذار، أي بعد يومين على لقاء شرم الشيخ، صدّق الكنيست الإسرائيلي على قانون يسمح للمستوطنين بالعودة إلى 4 مستوطنات في الضفة الغربية كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون قد أخلاها عام 2005 وهي مستوطنات: حوميش وغانيم وكاديم وسانور، كما أعلنت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية أن الحكومة نشرت مناقصات لبناء 1029 وحدة استيطانية في الأراضي الفلسطينية. وخلال شهر آذار فقط، أقرت إسرائيل تشريع 15 بؤرة استيطانية وتحويلها إلى مستوطنات مستوفية شروط البناء الاستيطاني الإسرائيلي، كما أقر مجلس شؤون الاستيطان تشييد 9400 شقة استيطانية لتوسيع المستوطنات القائمة حالياً.

وفي خطوة وصفها المراقبون بـ«الانقلاب على لقاءات شرم الشيخ والعقبة»، طرحت الحكومة الإسرائيلية «عطاءات لبناء 1029 وحدة استيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة». وحقيقة الأمر أنه لم يكن انقلاباً على لقاءي العقبة وشرم الشيخ لأن إسرائيل بالأساس لم تكن بوارد الالتزام بأيّ من مخرجات اللقاءين، كما هو دأبها بكل اللقاءات والمبادرات والجهود والقرارات، ولم تكن مشاركتها في لقاءي العقبة وشرم الشيخ أكثر من مجاملة ومسايرة لأطراف اللقاء ولتبدو بمظهر المتعاون مع الجهود الدولية، والأصل بالنسبة



لها هو متابعة تنفيذ برنامجها ومشاريعها المعتمدة كما تؤكد وقائع المشهد وتصل إليه النتائج.

ثالثاً: تنصل إسرائيل يعود إلى التزامها ببرنامجها والإصرار عليه وتحقيق أهدافها

تؤكد الاتفاقيات الموقعة بين أطراف الائتلاف الحكومي بأن الحكومة الحالية تهدف إلى ترسيخ السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، بما فيها، بل وفي مقدمتها القدس.

تبدأ اتفاقية الخطوط العامة ببند يوضح الرؤية السياسية والأيدولوجية للحكومة، فقد نصت على أن «للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع أنحاء أرض إسرائيل. سوف تقوم الحكومة بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)، مما يعني أن هذه الحكومة تؤمن بفكرة أرض إسرائيل الكاملة ولا تلقي بالألّا للقانون الدولي أو نموذج حل، فمرجعيتها هي التوراة والاستناد على مقولتي «أرض الميعاد» و«شعب الله المختار»، التي تعطي «الحق الحصري» لليهود للاستيطان في الأرض الفلسطينية.

يتكامل بند «الحق الحصري» مع بند يشير إلى أهمية تعزيز التواجد اليهودي في القدس، مع التأكيد على ضرورة «المحافظة على القيم والتراث اليهودي»، كناية عن تعزيز السيطرة في مناطق 1967 التي تتواجد فيها مواقع «التراث اليهودي».

تهمل الخطوط العريضة الجانب السياسي وتعطي أولوية للمقاربة الأمنية في تعاملها مع الفلسطينيين.

توضح بنود الاتفاقيات الائتلافية السياسات والآليات التي ستتبعها الحكومة في التعامل مع السكان الفلسطينيين. وبشكل خاص الأراضي المصنفة «ج» في الضفة الغربية (حسب اتفاقية أوسلو)، والتي تعادل 65% من مساحة الضفة الغربية، ويطمح اليمين الإسرائيلي إلى ضمها.

يسعى الائتلاف الحكومي إلى زيادة وتيرة قمع الفلسطينيين، فقد نصت الاتفاقيات على أن وزير الأمن القومي (بن غفير) سيفحص التعليمات الخاصة بإطلاق النار من جانب الشرطة الإسرائيلية، وسيجري تغييرات عليها إن لزم الأمر، علاوة على السعي إلى سنّ عقوبة الإعدام بحق المقاوم.

وفي السياق نفسه، محاولة تغيير أوضاع السجناء الأمنيين، حيث يُجرى تعديل تشريعي على قانون السجون.

انعكس البرنامج الانتخابي للصهيونية الدينية (الداعي لضم الضفة الغربية) على بنود اتفاق الائتلاف الحكومي، من حيث السعي إلى فرض السيادة على مناطق الضفة الغربية وضمها، فنص على «قيام رئيس الحكومة ببلورة وتطوير سياسات معينة، بموجبها سيتم فرض السيادة على «يهودا والسامرة»، مع اختيار الوقت المناسب ومع الأخذ بعين الاعتبار «الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية الإسرائيلية».

يتشابه هذا البند مع ما تم الاتفاق عليه في سنة 2020 في الحكومة الـ35، المكونة من تكتلي الليكود (برئاسة نتنياهو)، وأزرق أبيض (برئاسة بني غانتس)، إذ نص البند 28 من الاتفاق على ضم مناطق في الضفة الغربية، مع ضرورة التنسيق بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأميركية، لتنفيذ رؤية الرئيس دونالد ترامب للسلام (صفقة القرن)، والبدء في تنفيذ الضم بتاريخ 2020 / 7 / 1، وذلك بعد إقراره في الحكومة أو الكنيست.

تدرك أطراف الائتلاف الحكومي صعوبة الإعلان عن ضم الضفة الغربية دون موافقة الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فكان الاستدراك في صياغة البند بإدراج عبارة «مع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية»، لكن عدم القدرة على الإعلان عن الضم لم يمنع هذه الحكومة من وضع خطط وسياسات لتنفيذ خطوات الضم على الأرض، حتى تنهياً الفرصة المناسبة للإعلان عنه بشكل رسمي.



يتمظهر الضم على أرض الواقع في سياسات وخطوات عدة، من بينها التركيز على المناطق المصنفة «ج» وكذلك تدعيم الاستيطان في الضفة الغربية. يمكن في السياق نفسه النظر إلى تخصيص ميزانية مقدارها 600 مليون شيكل لتنظيم معابر العمال الفلسطينيين ومن أجل حل مشكلة عدم (الاستقبال الخليوي) لشركات (الاتصال الإسرائيلية) في جميع مناطق الضفة الغربية.

يندرج تحت الخطط، العمل على الضم حماية «أراضي الدولة»، في إشارة للأراضي الأميرية التابعة للدولة أيام الحكم العثماني، والتي يقع معظمها في المناطق المصنفة «ج». وقد خصصت ميزانية مقدارها 300 مليون شيكل، لمنع استخدام الفلسطينيين لهذه الأرض، بذريعة أن استيلاءهم عليها «غير قانوني».

وفي المضمار نفسه، سيتم تعديل الأوامر العسكرية فيما يتعلق بنقل ملكية الأراضي، مما سيسمح بتملك المستوطنين لأراضي في الضفة الغربية.

يستخدم الائتلاف الحكومي ذريعة الحفاظ على «التراث» لترسيخ الضم، حيث سيتم تخصيص ميزانية مقدارها 150 مليون شيكل للحفاظ على «التراث».

يمكننا القول إن تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية سيرسخ الضم على أرض الواقع، تجسد ذلك بتخصيص ميزانية «إضافية» مقدارها 750 مليون شيكل لقسم الاستيطان، مع وضع خطة خمسية لتطوير الاستيطان وتعزيزه في الضفة الغربية.

أفردت الاتفاقيات الائتلافية بنوداً عدة تتعلق بالقدس وتعزيز السيادة الإسرائيلية فيها. فتحت عنوان «القدس الموحدة عاصمة إسرائيل»، تنص البنود على تطوير وبناء واسع للمستوطنات في مدينة القدس، مع تخصيص ميزانيات لذلك، مع الإشارة إلى أهمية الحفاظ على السيادة ومنع أي نشاط للسلطة الفلسطينية في القدس.

وكلمة الفصل الأخيرة في هذه المقالة، إن حكومة اليمين الإسرائيلي الغاشية لا ترى وجوداً للسلطة الفلسطينية، ولا ترى في الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية

بما فيها القدس لإيهودا والسامرة وأرض إسرائيل التوراتية، وإن الهدف ليس إلا ضم هذه الأرض وتطبيق نظام إقامة دون أي حقوق سياسية للفلسطينيين وإما فاقتلاعهم وتهجيرهم دون أي اعتبار لتهدئة أو متطلبات استقرار بالضفة الغربية، ولعل المقصود بمصطلح الهدنة والتهدئة المطروح، والذي يتم التداول بشأنه في مستويات ومحافل عديدة بمكان آخر مختلف، ليس هنا مكانه أو مجاله.



الإعلام المقدسي من النشأة الأولى إلى عام 1948

(المرحوم جهاد صالح)

كاتب فلسطيني

لقد أعدّ جهاد صالح دراستين عن الإذاعة والصحافة المقدسية (1936 – 1948)، هذه الدراسة المطولة للأستاذ جهاد صالح تتناول حلقتين بتاريخ الإعلام الفلسطيني المقدسي منذ تأسيسه ومواكبة خطوات تطوره، منذ نشأته وحتى العام 1948.

وقد تناولت الحلقة الأولى: تطور الصحافة الورقية المقدسية. فيما عالجت الحلقة الثانية دراسة تأسيس وتطور الإذاعة الفلسطينية ببناء «هنا القدس»، مما يسمح بنشر الحلقتين بعنوان مشترك في عدد مجلة المقدسية الخاص بصور عن المشهد الحضاري المقدسي بعناصره الثقافية والعلمية والإعلامية.

الحلقة الأولى: الصحافة المقروءة

الصحافة الفلسطينية العربية في القدس منذ نشأتها حتى العام 1948م

كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وتطبيق اتفاقية سايكس-بيكو، وكانت تعرف بـ«سوريا الجنوبية» وتقسّم داخلياً إلى

ثلاث متصرفيات، وهي متصرفية القدس المستقلة، ومتصرفية عكا ونابلس، وهاتان الأخيرتان ألحقتا بولاية الشام حتى العام 1883م، حيث جرى تقسيم إداري فالتحقتا بولاية بيروت.⁽¹⁾

إن التقسيمات الإدارية طوال العهد العثماني، ومن قبله في عهد المماليك، وإن لم تشتمل على لفظة «فلسطين» رسمياً، إلا أنها كانت فعلياً، تتقلص أحياناً وتوسع أحياناً أخرى حول الأرض التي عرفت في التاريخ باسم فلسطين.⁽²⁾

وعبر تاريخ فلسطين الطويل والمليء بالحروب والعهود المختلفة، توجد حقيقتان مهمتان يمتاز بهما هذا التاريخ:

الحقيقة الأولى: هي الأهمية الكبرى التي تمتاز فيها فلسطين دولياً بالنظر إلى مكانتها الدينية لدى جميع الأديان السماوية، وهذه المكانة الدينية هي التي جعلتها أرضاً للصراع بين الغرب والشرق ظاهراً، وبين الإسلام والمسيحية حقيقة، فكانت الحروب الصليبية قمة لهذا الصراع الذي تفجّر عن ثماني حملات صليبية، وحروب امتدت من 1096 - 1290م.

والحقيقة الثانية: هي عروبة فلسطين، فهذه البلاد وإن امتازت وألصقت بطابع ديني خاص، إلا أنها كانت من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الناحيتين الجغرافية والإدارية، جزءاً من الأرض المعروفة اليوم بالأقطار العربية: الأردن وسوريا ولبنان (بلاد الشام).

وقد قضى الاستعمار البريطاني من الناحية الشكلية على الحقيقة الثانية، ففصل فلسطين فصلاً قاطعاً عن المناطق العربية المجاورة، وأصبح لفلسطين، ولأول مرة في تاريخها، حدود معلومة ومساحة محدودة، ومقدارها (27,009) كيلومترات مربعة، وهذه تعادل (10,429) ميلاً مربعاً.⁽³⁾ وأصبحت حدود فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ونتيجة



لاتفاق سايكس - بيكو، وللمخططات الأجنبية لانتزاع تركة الدولة العثمانية وهي: من الشرق سوريا والأردن، من الغرب البحر الأبيض المتوسط، من الشمال لبنان وسوريا، ومن الجنوب سيناء وخليج العقبة.⁽⁴⁾

والحديث عن نشأة الصحافة في فلسطين، والقدس تحديداً - موضوع دراستنا - يحتاج إلى الإمام قليلاً بموضوعين مهمين: أولهما نشأة الطباعة في مصر والشام عامة، وفي فلسطين خاصة، وثانيهما نشأة الصحافة في البلاد العربية لاسيما مصر والشام.⁽⁵⁾

أما أهمية الموضوع الأول، فيبرز من كون الصحافة - بمفهومها الحديث - ثمرة من ثمرات المطبعة، تلك الآلة التي ظهرت في أوروبا قرب منتصف القرن الخامس عشر الميلادي على يد مخترعها الألماني (جوتنبرغ)، ثم ما لبثت أن شاعت واستخدمها الناس في الأقطار الأوروبية، حتى غدت من أهم عوامل نهضتها الحديثة. ثم انتقلت إلى الشرق العربي، فأسهمت في بناء صرح النهضة العربية الحديثة إسهاماً فعالاً من ناحيتين رئيسيتين: الأولى إحياء التراث العربي الإسلامي ونشره بين الناس، والأخرى تيسير اتصال أبناء الشرق اتصالاً حضارياً شاملاً بالنهضة الأوروبية الحديثة.

أما أهمية الموضوع الثاني، فتأتي من ناحية أن فلسطين كانت - حتى قيام الثورة العربية ضد الأتراك في العام 1916م - إحدى ولايات سوريا الكبرى التابعة للسلطة العثمانية. ولم يكن يفصلها عن شقيقاتها حدود سياسية كالتي اصطنعها الاستعمار في مطلع هذا القرن؛ لتمزيق الكيان العربي والسيطرة عليه، لذلك كان اتصال أبناء الولايات السورية ميسوراً إلى حد كبير. وكان ما يحدث في ولاية من تلك الولايات يتردد صداه في الأخرى على أنه أمر يهم أبناء الشام جميعاً.⁽⁶⁾

وما ينطبق على صلات فلسطين ببقية أنحاء الشام، ينطبق إلى حد كبير على صلاتها بمصر، فإلى جانب أخوة العقيد والقريبى بين أبناء القطرين، تقع فلسطين في أقرب جهات الشام إلى مصر، لذلك كان الاتصال بينهما ميسوراً إلى حد كبير، كما أن أبناء الولايات

السورية جميعها كانوا يشعرون بوطأة الحكم العثماني، ويعانون معاناة شديدة وخاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين، مما أدى إلى لجوء كثير منهم إلى مصر والإقامة فيها إقامة دائمة أو مؤقتة.⁽⁷⁾

وكان لحملة إبراهيم باشا على الشام في العام 1831م آثار واضحة في توثيق الصلات بين أبناء القطرين، وتمكّن أبناء الشام من الاطلاع على كثير من مظاهر الحضارة الحديثة وخاصة ما يتعلق منها بالتنظيمات الإدارية، وأساليب جباية الضرائب وتسويق البضائع وغيرها، لكن كلمة تركيا اجتمعت هي وكلمة الدول العربية ضد محمد علي وابنه إبراهيم، وأرغمتها على إنهاء الحملة في العام 1840م، خوفاً من مطامح محمد علي، التي كان من أبرزها تكوين إمبراطورية عربية قومية، وفي ذلك تهديد خطير لصالح تركيا والدول الغربية معاً، على الرغم من تناقض تلك المصالح.⁽⁸⁾

وحول نشأة الطباعة في مصر وبلاد الشام، فقد ذكر بعض الباحثين أن أول مطبعة استخدمت الحروف العربية، أنشئت في روما بإيطاليا في العام 1514م، وقامت بطبع بعض الكتب الدينية المسيحية، ثم انتشرت الطباعة بالعربية في معظم الحواضر الأوروبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، لإمداد الأديرة والكنائس في الشرق العربي بالكتب الدينية والعلمية.⁽⁹⁾

وكانت مدينة حلب في سوريا، قد أنشئ في أحد الأديرة المسيحية فيها أول مطبعة عربية في العام 1702م،⁽¹⁰⁾ وتلتها مطبعة في الأستانة على وجه التقريب في العام 1716م،⁽¹¹⁾ ثم أخذت المطابع العربية تنتشر في مدن لبنان وسوريا، وخاصة في الأديرة والكنائس، وعند البعثات التبشيرية الغربية.⁽¹²⁾

وكانت أول مطبعة ظهرت في مصر تلك التي جلبها نابليون بونابرت معه أثناء حملته على مصر في العام 1798م، وكانت تستخدم الحروف العربية واللاتينية واليونانية، وفي عهد محمد علي أنشئت (مطبعة بولاق) في القاهرة في العام 1812م، وقامت بدور كبير في



النهضة الثقافية في مصر خلال القرن التاسع عشر، ثم أخذت المطابع تنتشر في القاهرة، وفي غيرها من المدن المصرية حتى صارت تعد بالعشرات أواخر القرن التاسع عشر.⁽¹³⁾

وفي فلسطين، عرفت متصرفية القدس المستقلة المطبعة في العام 1846م، عندما قام (الرهبان الفرنسيين) بإنشاء مطبعة في القدس لنشر تعاليمهم الدينية، والتبشير بها داخل فلسطين والولايات العربية المجاورة. وفي العام 1848م، قام فريق من المبشرين الإنكليز بإنشاء مطبعة في القدس سمّوها: (مطبعة لندن لانتشار الإنجيل بين اليهود). وفي تلك السنة أيضًا أنشأ أبناء الطائفة الأرمنية في القدس مطبعة خاصة بهم. وفي العام 1849م، أنشئت مطبعة (جمعية القبر المقدس اليونانية). ومن أهم المطابع التي أنشئت في تلك الحقبة مطبعة (المرسلين الكنائسية الإنجيلية) في العام 1879م، ثم قام بعض الأفراد من أبناء الطوائف المسيحية بإنشاء مطابع خاصة بهم ولاسيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين. وكان من أهمها: (مطبعة جرجي حبيب حنانيا) التي أنشئت في القدس في العام 1892م. وطبع فيها عدد كبير من الكتب بلغات مختلفة.

أما في المدن الفلسطينية الأخرى، فلم تظهر المطابع إلا بعد إعلان الدستور العثماني في العام 1908م، ومن تلك المطابع: (المطبعة الوطنية) التي أنشئت في حيفا في العام 1908م لصاحبها باسيلا جدع، ثم مطبعة صحيفة (الكرمل) لصاحبها نجيب نصار، ومطبعة صحيفة (النفير) لإيليا زكا في العام 1910م.⁽¹⁴⁾

وقد نشأت الطباعة في فلسطين وتطوّرت على أيدي أبناء الطوائف المسيحية الشرقية والمبشرين الأجانب في الأديرة والكنائس، لذلك كان اهتمامها محصوراً إلى حد كبير في طباعة الكتب الدينية المسيحية ونشرها بين أبناء الطوائف المختلفة وغيرهم، لتحقيق أهداف تبشيرية.⁽¹⁵⁾ ونتيجة لذلك فقد تمكّنوا من تحصيل قدر من الثقافة المعاصرة بين الناس وأسهموا إسهاماً فعالاً في هذا المجال، وذلك بطباعة الكتب المختلفة والصحف والمجلات التي كانت تجتاز المرحلة الأولى من حياتها في هذا القطر.⁽¹⁶⁾

أما دور المسلمين في هذا المجال، فكان محدودًا جدًا، لأن الوسائل المتاحة لهم حينئذ كانت قليلة. فمن الناحية الثقافية مثلاً كان أقصى ما يطمح إليه أكثرهم تعلّم مبادئ القراءة والحساب والعلوم وقراءة القرآن الكريم في الكتاتيب، أو في المدارس الرسمية الابتدائية على الرغم من قتلها، وإن لغة التعليم الرسمية فيها كانت التركية لا العربية.⁽¹⁷⁾

لهذا، ليس غريباً أن يقول الكاتب والباحث «لويس شيخو اليسوعي»⁽¹⁸⁾ في وصفه لحالة الأدب، في مجال الصحافة: في فلسطين حينئذ: «لا ينكر أن قوام الصحافة في العالم العربي حاضر بمساعي النصارى خصوصاً، وذلك في صورتها؛ أي على صورة مجلات ذات أبحاث واسعة في كل المعارف العصرية، وعلى صورة جرائد سيّارة تنتشر يومياً أو أسبوعياً أو مراراً في الأسبوع».⁽¹⁹⁾

وليس معنى ذلك، أن حركة المسلمين لم تكن مزدهرة في ذلك. «ففي العام 1856م، أصدرت الدولة العثمانية تنظيمات إدارية، في القطاع الزراعي، كان من نتيجتها أن اضطرت الفلاحون والملاكون الصغار، إلى تسجيل أراضيهم باسم الملاكين الكبار هرباً من الضرائب والجنديّة، والفلاحون الذين عجزوا عن تسديد الضرائب ولم يجدوا حيلة، استولت الدولة على أراضيهم وعرضتها في المزاد العلني، وهنا حصلت العائلات اللبنانية والفلسطينية الثرية على أخصب الأراضي في فلسطين».⁽²⁰⁾

وفي هذا المجال، تقول الباحثة «بيان نويهض الحوت» إنه على الرغم من الثراء الفاحش الذي تمتعت به العائلات المالكة للأراضي الزراعية الشاسعة، فإن هذا الثراء لم يقدها في الواقع إلى دهاليز الزعامة السياسية، كما كان يحصل في المجتمعات الإقطاعية القديمة، أو في المجتمعات المشابهة، والسبب أن فلسطين بحكم موقعها الديني، ووجود المسجد الأقصى في رحاب القدس وهو ثالث الحرمين، جعلها من أولى المميزات التي تتباهى بها العائلات الإسلامية، هي ميزة اتصال النسب بالسلالة النبوية، أو بالقبائل العربية الأصيلة في الجزيرة العربية وفي المغرب العربي. ومن مميزات كذلك، الاهتمام الدائم بالأمور الدينية



والعلمية خاصة، وأن القدرات المالية كانت متوفرة، فكان من هذه العائلات العلماء والأئمة والمفتون والشيخوخ». وتتابع:

«وهذه الطبقة المختارة من العائلات لم تشكّل طوال تاريخها طبقة واحدة من حيث المستوى الاقتصادي، فهي عائلات متفاوتة اقتصاديًا، إلا أنه كان لرجالها في العهد العثماني مميزات عديدة، منها كانوا يعيّنون في المناصب العليا، ومنها أنهم كانوا يعفون من الضرائب، ومنها أنه لم يكن لتجاوز محاكمة واحد منهم إلا في منزل الأشراف، وبحكم مكانتهم الدينية كانت تقتطع من أراضي الأوقاف، وهكذا بحكم مرور الزمن ونظام الإرث أصبح للبعض منهم أراضٍ زراعية كبيرة، إلا أن أهم ما حصلوا عليه، كان قدرتهم على إرسال أولادهم لتلقي العلم في الخارج، ومن هنا كان أولادهم أكثر أبناء جيلهم ثقافة.

ونتيجة هذا الوضع الاجتماعي المتميّز في فلسطين بالمقارنة مع المجتمعات المجاورة، كان الهدف الأعلى في المجتمع هو الانتساب إلى تلك العائلات والتقرب إليها، وكانت الممسكة بمقاليد المجتمع. وهي صاحبة الحل والربط، فكان الناس يلجؤون إليها لتدافع عن مصالحهم لدى السلطة العثمانية، كما كانوا يلجؤون إليها لحل الخلافات الداخلية فيما بينهم.⁽²¹⁾

أما بالنسبة إلى المهاجرين اليهود إلى فلسطين، فيذكر الباحث «فيليب حتي» أن أول قدوم لليهود بكثرة كان سنة 1870م، لقد حلّوا في يافا وأسسوا مستعمرة «مأوى إسرائيل». ⁽²²⁾

وبين عامي 1882 - 1903م، بلغ عدد مهاجري الموجة الأولى عشرين ألفاً، ومعظمهم من اليهود الروس. وبين عامي 1904 - 1913م، بلغ عدد مهاجري الموجة الثانية، ومن اليهود الروس أيضاً، من ثلاثين إلى أربعين ألفاً. وفي سنة 1914م قدّرت السلطات العثمانية سكان فلسطين بـ(689,275) نسمة، ومنهم 8% من اليهود.⁽²³⁾

وكان تقسيم السكان في البلاد الأخير بين الطوائف على النحو الآتي: المسلمون 512,000 نسمة، واليهود 66,000 نسمة، والمسيحيون 62,000 نسمة، والسامريون 175 نسمة، والأغراب 20,000 نسمة.⁽²⁴⁾

أما الدكتور إميل توما، فيذكر أن اليهود في فلسطين كانوا عشية الحرب الأولى 80,000 نسمة، وهبط في أثنائها إلى 65 ألفاً، وعادوا إلى ديارهم، أو هاجروا إلى دول أخرى، وغالبيتهم هاجروا إلى أميركا.⁽²⁵⁾

نشأة الصحافة في فلسطين

تعدّ الصحافة في العصر الحديث، من أهم مآثر المطبعة، لذلك ظهرت في أوروبا قبل غيرها، لسبقها بلدان العالم الأخرى إلى اختراع المطبعة.

ويعدّ النصف الأول من القرن السادس عشر بداية نشوء الصحافة الأوروبية الحديثة، ثم استمرت في تطورها إلى أن بلغت مرحلة الازدهار في القرن الثامن عشر، ففيه كثر عدد الصحف الأدبية كثرة هائلة، بحيث لم يكن هناك كاتب واحد من رجال ذلك العصر في فرنسا - على سبيل المثال لم يشارك في تحرير إحدى الصحف.⁽²⁶⁾

وفي الشرق العربي، عرفت الصحافة (بمفهومها الحديث) أثناء الحملة الفرنسية على مصر، حيث صدرت صحيفة أطلق عليها اسم (التنبيه) سنة 1800م، لخدمة أهداف الحملة، وتلاها بعد أكثر من ربع قرن صحيفة (الوقائع المصرية) سنة 1828م، وكان يشرف على تحريرها رفاة الطهطاوي، ثم أصدر المستعمرون الفرنسيون صحيفة في الجزائر سنة 1847م، أطلقوا عليها اسم (المباشر) وفي سنة 1854م أو 1855م أصدر رزق الله حسون الحلبي صحيفة (مرآة الأحوال) في الآستانة، ثم أصدر إسكندر شلهوب صحيفة باسم (السلطنة) في القاهرة سنة 1857م، وأصدر خليل الخوري في بيروت (حديقة الأخبار) سنة 1860م، وأصدر أحمد فارس الشدياق، (الجوائب) في



الآستانة سنة 1860م، وصدرت أول مجلة عربية باسم (يعسوب الطب) في مصر سنة 1865م لصاحبها محمد علي الحكيم رئيس الأطباء المصريين آنذاك وإبراهيم الدسوقي. وكان دور المهاجرين السوريين إلى مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر دورًا مهمًا في إنعاش الحركة الصحفية وازدهارها.⁽²⁷⁾

وقد تأثرت الصحافة العربية في مرحلة نشوئها وتطورها بالصحافة الغربية إلى حد كبير. وهذا أمر طبيعي إذا نظر إليه من ناحية أن الصحافة - بمفهومها الحديث - فن غربي، نقلناه عن الغرب وطوّرناه بما يتلاءم وظروفنا وأحوالنا جميعها.⁽²⁸⁾ غير أن طريق الصحافة العربية في العهد العثماني لم تكن مفروشة بالورود في كل الأوقات، وإنما واجهت صعوبات جمة كانت تؤدي بالصحيفة في كثير من الأحيان إلى التوقف مؤقتًا أو نهائيًا. ومن تلك الصعوبات أن السلطان العثماني عبد المجيد أصدر سنة 1857م لائحة نصّت على أن تخضع طلبات افتتاح المؤسسات المطبعية لفحص مجلس إدارة الثقافة العامة ومجلس وزارة البوليس، وعلى مصادرة كل مطبوعة تتضمن أخبارًا تمسّ الدولة، أو تجلب إليها الضرر.⁽²⁹⁾

وفي سنة 1865م صدر قانون جديد تأسس بموجبه مكتب خاص لمراقبة الصحف، وكان من أبرز مواده الالتزام بطلب التصريح لإصدار صحيفة من حكومة السلطنة، ومنع دخول أيّ صحف أجنبية إلى الإمبراطورية - وخاصة إلى الولايات السورية - تعالج موضوعات سياسية وإدارية لا تحظى برضا السلطة، إلى جانب جواز وقف أية صحيفة أو تعطيلها إداريًا، إذا خالفت ذلك القانون. وفي سنة 1867م صدر قانون آخر جاء مؤكّدًا لما ورد في القوانين السابقة، ومضيفًا إليها بنودًا جديدة للحدّ من حرية الصحافة. وفي سنة 1876م، تولى السلطان عبد الحميد الثاني منصب الخلافة، وحاول في بداية عهده السير مع دعاة الإصلاح، فأعلن الدستور، ومنح الصحافة قدرًا من الحرية ضمن دائرة القانون، لكن ذلك لم يدم طويلًا، فقد تخلص سنة 1878م، من مدحت باشا وأعوانه،

وعطل الحياة النيابية، وفرض رقابة صارمة على الصحف، واستغل قيام الحرب الروسية العثمانية لإعلان الأحكام العرفية وتعطيل قانون المطبوعات. وفي العام 1888م، صدر قانون آخر بشأن الصحافة حجر على الصحف أن تنشر شيئاً دون موافقة (الريب الدائم) وكانت الصحافة العربية -ولاسيما السورية- قد وضعت تحت رقابة مكتب خاص منذ العام 1878م.³⁰

وحين قام الاتحاديون بمحاولتهم الانقلابية الفاشلة ضد السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1894م اشتدت وطأة الرقابة على الصحف، مما أدى إلى هجرة كثير من الصحفيين السوريين إلى أقطار أخرى أكثر أمناً ولاسيما مصر.³¹

وحين تمكن الاتحاديون من إجبار السلطان على إعلان الدستور سنة 1908م، استبشر الناس خيراً، وكثر صدور الصحف في الولايات العربية، واتجهت أقلام الكتّاب نحو ذمّ العهد السابق، والثناء على عهد الحياة الدستورية ودعاتها.³²

ولكن الاتحاديين سرعان ما كشفوا عن نواياهم، بعدما تحقق لهم النصر فأعلنوا الأحكام العرفية، وعطلوا الدستور، وفرضوا رقابة صارمة على الصحف؛ وأسسوا مجلساً حربياً لتحقيق ذلك. فصارت القيود على حرية الصحافة أثقل مما كانت عليه في العهد السابق، ولا يُنكر -مع ذلك- فضل إعلان الدستور على تهيئة مناخ مناسب لإصدار كثير من الصحف بل يمكن أن يُورخ لنشأة الصحافة في عدد من الأقطار العربية، ومنها فلسطين سنة 1908م.³³

وعلى أثر نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، وإعلان الأحكام العرفية في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، توقفت معظم الصحف والمجلات العربية عن الصدور، ولاسيما في الشام، ولم يبق قائماً منها إلا ما كان موالياً للسلطنة، أو ضرورياً لنشر أخبار الحرب.

وبعد انتهاء الحرب بهزيمة تركيا وحليفاتها، وانتصار الحلفاء، استأنفت مجموعة من



الصحف والمجلات العربية صدورها، واحتجب أكثرها احتجاجاً نهائياً، كما صدرت صحف ومجلات جديدة.⁽³⁴⁾

ولدى استعراضنا للتصاريح التي أصدرها المكتب الخاص العثماني للصحف والمجلات التي صدرت في فلسطين، وعددها تسعة وثلاثين تصريحاً، صدرت في ثلاث مدن كبرى هي: القدس (ثلاثة وعشرون تصريحاً) يافا (سبعة تصاريح)، حيفا (تسعة تصاريح). وفيما يلي جدول بأسماء النشرات الدورية التي صدرت في القدس خلال العهد العثماني:

م	اسم النشرة	تاريخ التأسيس	صاحب الامتياز	ملاحظات
1.	القدس الشريف	جريدة رسمية 1876	الحكومة العثمانية	باللغة العربية والتركية
2.	الغزال	جريدة رسمية 1876	الشيخ علي الرياوي	مرة واحد في الشهر
3.	القدس الشريف	جريدة رسمية 1903 - 1908	متصرفية القدس	
4.	باكورة جبل صهيون	1906	مدرسة صهيون الإنكليزية	شهرية
5.	الأصمعي	1 أيلول 1908	حنا عبد الله العيسى	تطبع في يافا وتحرر في القدس
6.	الأحلام	10 أيلول 1908	غير معروف	تطبع في يافا وتحرر في القدس
7.	القدس	18 أيلول 1908	جرجي حبيب حنانيا	مرتين في الأسبوع

لم نعرف مواعيد صدورها	جرجي حبيب حنانيا	1 تشرين الثاني 1908	الديك الصباح	.8
شهرية	أطناسيوس ثيوفيلو باندازي	5 كانون الأول 1908	بشير فلسطين	.9
مرتين في الأسبوع	بندي إلياس مشحور	23 كانون الأول 1908	الإنصاف	.10
أسبوعية	الشيخ علي الرياوي	24 كانون الأول 1908	النجاح	.11
لم نعرف مواعيد صدورها	لم يعرف صاحبها	سنة 1908	البلبل	.12
شهرية	الأرشمندت ياكوس كينكاس	سنة 1908	صهيون الجديدة	.13
لم نعرف مواعيد صدورها	لم يعرف صاحبها	سنة 1908	الطائر	.14
لم نعرف مواعيد صدورها	لم يعرف صاحبها	سنة 1908	منبه الأموات	.15
شهرية	خليل بيدس	سنة 1911 - تأسست في حيفا عام 1909	النفائس العصرية	.16
لم نعرف مواعيد صدورها	مدرسة صهيون الإنكليزية	سنة 1909	الباكورة الصهيونية	.17
لم نعرف مواعيد صدورها	بكري السمهوري	أول أيار 1910	الاعتدال	.18
مرة في الأسبوع	خليل السكاكيني، ثم جميل الخالدي	6 كانون الأول 1910	الدستور	.19
لم نعرف مواعيد صدورها	كلية الفريير	صدرت عامي 1910 - 1911	رائد النجاح	.20



21.	المنادي	8 شباط 1912	سعيد جار الله	أسبوعية
22.	المنهل	5 آب 1913	محمد موسى المغربي	شهرية
23.	القدس الشريف	18 كانون الأول 1913	متصرفية القدس - علي الرياوي	لم نعرف مواعيد صدورها ⁽³⁵⁾

والمتتبع في جدول الصحف والمجلات الصادرة في العهد العثماني، يلاحظ الأمور التالية:

1. أن غالبية الصحف والمجلات قد صدرت ما بعد العام 1908م، عام إعلان الدستور العثماني، وانتعاش الطموحات الوطنية لسكان سوريا مع وصول حزب «تركيا الفتاة» إلى الحكم وقد أعطى بعض الحرية للمواطنين، على أن آمال الوطنيين سرعان ما خابت بعد أن كشف أمر تركيا عن وجهها المتعصب ضد العرب.

2. وبعد النهوض النسبي لحركة إصدار الصحف في الولايات العثمانية صدر في صيف 1909 «نظام المطبوعات العثماني» الذي حدد «كيفية النشر» و«العقوبات» ومواد «في القدح والإهانة». وفي اليوم ذاته صدر «قانون المطابع العثماني» وتمّ إحكام هذا القانون أكثر فأكثر في ربيع العام 1912م، وفي العام 1914م، صدر مرسوم «جرائم الطباعة».

3. ما إن انتهى حلم الدولة العثمانية في فلسطين، حتى عادت بعض الصحف إلى الصدور مرة أخرى، بعد أن رخصت من جديد «لتنظيم للصحف الجديدة في عهد الانتداب البريطاني، وهذه الصحف هي: «النفائس» وأصبح اسمها «النفائس العصرية» والأخبار، والنفير، والكرمل، ثم فلسطين أطول صحف فلسطين عمراً». (36)

4. ولئن كانت بعض هذه الصحف تحتجب ولا تعاود الظهور لأسباب مختلفة، فإن هناك غيرها واصلت الصدور.⁽³⁷⁾

صحافة القدس في عهد الانتداب البريطاني (1919 - 1948م)

في العام 1918م استكملت القوات البريطانية والفرنسية -تعزيزها قوات من المتطوعين العرب- احتلال سوريا بأكملها، واقتطعت بريطانيا فلسطين من الجسم السوري، وأخذت الحركة الوطنية في فلسطين شكلاً جديداً يقوم ضمن الحدود الجغرافية المستحدثة، وإن ظلت هذه الحركة ترنو إلى الوحدة مع شقيقتها السورية.⁽³⁸⁾

وبتاريخ 21 شباط/ فبراير 1920م، صدر قرار دولي في مؤتمر لندن، بتولي بريطانيا الانتداب على فلسطين، ثم لحقه قرار آخر في مؤتمر سان ريمو في 25 نيسان/ أبريل 1920م، ونشرت بريطانيا صك الانتداب في 31 آب/ أغسطس 1921م، بعد إدخال تعديلات ثلاث أهدافها، وركّزت فيه على أن «وطناً قومياً للشعب اليهودي يجب أن يؤسس». وجاء ذلك في مقدمة الصك، وأهملت العبارة التي نصّت على صون «الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس أو الدين».⁽³⁹⁾

وبذا تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية التي جعلت من حدود فلسطين حداً لنشاطها، وأفرزت عدداً من الصحف، نختار منها، ما صدر في القدس وحدها، وهي:

الرقم	اسم النشرة	تاريخ التأسيس	صاحب الامتياز	ملاحظات
1.	سوريا الجنوبية	8 أيلول 1919	عارف العارف، محمد البديري	أسبوعية، نصف أسبوعية
2.	مرآة الشرق	17 أيلول 1919	بولس شحادة	مرتين في الأسبوع



3.	بيت المقدس	26 كانون الأول 1919	بندي إياس مشحور	مرتين في الأسبوع
4.	القدس الشريف	13 نيسان 1920	حسن صدقي الدجاني	أسبوعية
5.	بريد اليوم	11 أيار 1920	1. سفير	لم نعرف مواعيد صدورها
6.	الأقصى	6 أيلول 1920	صالح عبد اللطيف الحسيني	أسبوعية
7.	مجلة دار المعلمين	أول تشرين الثاني 1920	نقولا حنا	عشر مرّات في السنة
8.	يوم الرب	28 تشرين الثاني 1920	القسيس إسبر ضومط	شهرية
9.	الوقائع الفلسطينية / رسمية	1 كانون الثاني 1921	حكومة فلسطين	شهرية بثلاث لغات
10.	رقيب صهيون	15 كانون الثاني 1921	بولس سمعاني	شهرية
11.	لسان العرب	24 حزيران 1921	إبراهيم سليم النجار	يومية
12.	الصباح	سنة 1921	محمد كامل البديري	أسبوعية
13.	مجلة روضة المعارف	كانون الثاني 1922	مدرسة روضة المعارف	شهرية
14.	أورشليم جديدة	1 تشرين الثاني 1922	و. وكاتلنج	لم نعرف مواعيد صدورها

لم نعرف مواعيد صدورها	و. وكاتلنج	أول تشرين الثاني 1922	القدس الجديدة	.15
شهرية	إلياس مرمورة	أول كانون الثاني 1924	الأخبار الكنسية	.16
شهرية	كشافة القديس جاورجيوس	18 أيار 1924	الزنبقة	.17
شهرية	بندي إلياس مشحور	حزيران 1924	الروايات الأهلية	.18
لم نعرف مواعيد صدورها	إسحق بن زفي	نيسان 1925	اتحاد العمال	.19
لم نعرف مواعيد صدورها	واصف يوسف	10 كانون الثاني 1926	الكرمة المصورة	.20
لم نعرف مواعيد صدورها	ميشال سليم نجار	23 أيلول 1926	الإعلان	.21
أسبوعية	منيف الحسيني	20 كانون الثاني 1927	الجامعة العربية	.22
شهرية	جمعية الكردينال فراي	22 أيار 1927	الصفير	.23
شهرية	فوراس ميخائيل أنطون	أول تشرين الأول 1927	الحكمة	.24
فصلية	أساتذة الكلية	سنة 1927	الكلية العربية	.25
غير منتظمة	الحزب الشيوعي الفلسطيني	آذار 1928	إلى الأمام	.26
أسبوعية	ميشال سليم النجار	18 أيلول 1928	الميعاد	.27



28.	سانت جورج	سنة 1929	مدرسة سانت جورج	فصلية
29.	الحياة	1930 /4 /1	عادل جبر وآخرون	يومية
30.	الأخلاق	كانون الأول 1931	داود الكردي	شهرية
31.	الوقائع الفلسطينية/ رسمية	حكومة فلسطين المنتدبة	أول كانون الثاني 1932	أسبوعية بثلاث لغات
32.	العرب	1932 /8 /27	عجاج نويهض	أسبوعية
33.	الأخلاق	1933 /4 /27	داود الكردي	أسبوعية (مرة ثانية)
34.	الجامعة العربية	1933 /5 /2	منيف الحسيني	يومية
35.	كشاف الصحراء	سنة 1931	عاطف نور الله	شهرية
36.	أخبار دار الأيتام السورية	1933 /8 /15	أرنست شنلر	شهرية بالعربية والألمانية
37.	دوار هايوم	1933 /6 /7	شركة دوار هايوم	يومية بثلاث لغات
38.	اللواء	1933 /2 /4	جمال الحسيني	يومية
39.	مجلة البطيركية	1933 /4 /24	قسطندي ثيودوري	شهرية

لم نعرف مواعيد صدورها	د. توفيق كنعان	1933	مجلة الشرق الأوسط	.40
فصلية	الأب باسكال كنسل	1929	مجلة كلية تراسانطة	.41
شهرية	القس إلياس مرمورة	1933	النشرة الكنسية	.42
يومية بلغتين	إميل الغوري	1933 /12 /4	الوحدة العربية	.43
نصف أسبوعية	إميل الغوري	1934 /5 /29	الشباب	.44
نصف شهرية، وأسبوعية	شركة المطبوعات العربية	1934 /10 /25	مجلة الاقتصاديات العربية	.45
أسبوعية بعدد كبير من اللغات	ألفونسو باسينفيكي	1935 /4 /28	إسرائيل	.46
نصف أسبوعية بثلاث لغات	ماتياس كرونبرغ	1935 /9 /25	لفان راديو	.47
شهرية بالعربية والإنكليزية	القس خليل أسعد جبرائيل	1935 /4 /8	المياه الحية المقدسة	.48
	كارلو كاسيلا	1936	بولوتينو أوافيشال	.49
شهرية	إسحق درويش	1936 /3 /2	مجلة دار الأيام الإسلامية	.50
يومية بثلاث لغات	د. فرانز ريخترت	1936 /3 /23	مكتب الأخبار الألماني D.N.B	.51



شهرية	حراس الأرض المقدسة	سنة 1937	السلام والخير	.52
مرة كل شهرين	شارلوت يلسكي	1937 /2 /13	صدى طب الأسنان في فلسطين	.53
أسبوعية	إبراهيم تلحمي	1937 /4 /26	مجلة الأشرطة السينمائية والسينما	.54
شهرية	ليفوري، ف، وتيمان	كانون الثاني 1937	مصباح الحق	.55
يومية	شركة الأخبار العربية	1937 /6 /4	وكالة الأخبار العربية	.56
يومية	بنديلي إلياس مشحور	1938 /11 /8	بيت المقدس	.57
يومية بالعربي والإنكليزي	يوسف فرنسيس	1940 /7 /2	الحرب	.58
شهرية	مكتب المطبوعات	1940 /4 /1	المنتدى	.59
شهرية بخمس لغات	مكتب المطبوعات	1940 /1 /19	هنا القدس	.60
شهرية بخمس لغات	باسيل أتلاتينيان	سنة 1941	الأرض المقدسة	.61
يومية	رشاد أبو غربية	1941 /5 /23	الأنباء العربية	.62
أسبوعية عربي إنكليزي	جبرائيل شكري ديب	1945 /4 /26	الرياضة والسينما	.63

أسبوعية	خيرى حماد	سنة 1945	الشرق الأوسط	.64
نصف شهرية، أسبوعية	عيسى شاکر	1945 /4 /24	الغد	.65
مرة كل شهرين	الجمعية الطبية العربية الفلسطينية	1945 /6 /28	المجلة الطبية العربية الفلسطينية	.66
أسبوعية عربي إنكليزي	جبرائيل ذيب	1945 /11 /6	الهدف	.67
يومية	إسحق عبد السلام الحسيني	1945 /6 /5	الوحدة	.68
أسبوعية	حسين حسني	1946 /10 /6	الذخيرة	.69
أسبوعية	أحمد خليل العقاد	1946 /6 /3	الرأي العام	.70
أسبوعية	علي سعيد خلف	1946 /12 /4	الشباب	.71
أسبوعية بالعربي والإنكليزي	عارف علي النجار	1946 /12 /30	القرية العربية	.72
شهرية	حنا عبد النور عطا الله	1946 /10 /28	مجلة اتحاد النوادي الأرثوذكسية	.73
شهرية	حنا عبد النور عطا الله	1946 /10 /28	المنبر	.74
شهرية رسمية	حكومة عموم فلسطين	سنة 1946	نشرة دائرة العمل	.75



أسبوعية	إميل الغوري	1946 /3 /2	النضال	.76
أسبوعية	حسين حسني	1946 /1 /28	النيل	.77
شهرية بالعربي والإنكليزي	موسى ناصر	1947 /5 /16	صوت الكلية	.78
لا نعرف دوريتها	مكتب المطبوعات ودار الإذاعة	1947	القافلة	.79
فصلية بالإنكليزي	جاكوب بروبر	1947 /10 /9	مجلة جمعية الشرق الأوسط	.80
يومية	شركة بالستين بوست	1948 /2 /5	بالستين بوست - المحلق العربي	.81
يومية ⁽⁴⁰⁾	عبد الله الرياوي	سنة 1948	البعث	.82

ملاحظات حول الجدول:

1. ارتفع عدد الدوريات من صحف ومجلات في عهد الانتداب البريطاني إلى ما

يقارب (206) مائتين وست دوريات، منها ما يقارب (82) اثنتين وثمانين دورية

في القدس نفسها.

2. بعض الصحف احتجبت بعد عدد أو عددين لأسباب مختلفة.

3. بعض مواعيد صدور الصحف لم تتمكن من تحديد موعد صدورها.

ملاح صحافة القدس في عهد الانتداب البريطاني

بعد صدور القرار الدولي في مؤتمر لندن (21 شباط / فبراير 1920م) وقرار مؤتمر سان ريمو (25 نيسان / أبريل 1920م)، أصبحت بريطانيا رسمياً المسؤول الرئيس عن فلسطين، وبعد أن أجرت إدخال تعديلات ركزت فيها على أن «وطناً قومياً للشعب اليهودي يجب أن يؤسس» / وأهملت هذه العبارة التي نصّت على صون «الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس أو الدين».

وأسرعت بريطانيا وعينت هيربرت صموئيل (وهو يهودي) أول مندوب سامي في الإدارة المدنية في (1 أيلول / سبتمبر 1920م)، وبذلك تكون بريطانيا والصهيونية قد سبقت عصبة الأمم المتحدة في تنفيذ الانتداب الذي وافقت عليه بتاريخ 24 تموز / يوليو 1922م، ولم تتأخر الإدارة البريطانية بعد أن استلمت الحكم المدني بإقامة بنية تحتية تساعدها على الحكم والوصول لجميع المناطق بسهولة، ولتظل على اتصال مع لندن وتبادل أخبار المستعمرات الجديدة وإدارتها.

وقد ترافق ذلك، مع بروز دور الحركة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت على قاعدة التصدي لوعد بلفور، والهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي، عبّرت عنها صحافة فلسطينية، وحملت مراحل تطورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بحيث لا يمكن الفصل بين الحركة الوطنية الفلسطينية والصحافة المعبرة عنها وحملت ملامحها، ويمكن تقسيمها إلى المراحل التالية.

المرحلة الأولى من الحركة الوطنية الفلسطينية (1918 - 1929م) وقد اتسمت بالملاح التالية:

1. سيادة كبار الملاك الزراعيين والعقاريين في قيادة الحركة. الأمر الذي أدّى إلى سيادة فكر هذه الطبقة في الحركة الوطنية وبرامجها طوال هذه المرحلة، وهو الفكر الذي



- خلط إلى حدٍّ ما بين اليهودية كدين واليهودية كحركة سياسية، مع اعتبار الاحتلال البريطاني حكمًا في العداة القائم بين المطامح العربية والأطماع الصهيونية.
2. وحدث الأمر ذاته في مجال أساليب الكفاح، إذ اعتمدت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة أساليب في غاية التواضع، فلم تكن تتعدى عقد المؤتمرات، وتسيير الوفود، إلى المندوب السامي البريطاني في القدس تارة، وإلى الحكومة البريطانية في لندن، تارة أخرى، مع رفع المذكرات إلى ذلك المندوب وتلك الحكومة وهي مذكرات تكتفي بالشكوى وتنشد الحل عند المحتل البريطاني.⁽⁴¹⁾
3. وللتاريخ نشير إلى أن الاحتلال البريطاني ألغى في البداية، الرقابة على الصحف في فلسطين، وأقرت أنها ستعطي تصريحًا لمن يريد إصدار صحيفة من السكان.⁽⁴²⁾ وقد اختفى لقب «صاحب الامتياز» المسؤول عن الصحيفة، وظهر مكانه «صاحب الجريدة ومحررها».⁽⁴³⁾
4. قلّة المواد الأدبية من أغلب الصحف الفلسطينية لافتقارها إلى ضمانات الاستمرار من أموال وطباعة، وإلى عدد من الكتاب والأدباء المتمكنين... وقد امتد تأثير الصحافة المصرية في هذه المرحلة التي غمرت الأسواق الأدبية في البلاد بجرائدها.⁽⁴⁴⁾

المرحلة الثانية من الحركة الوطنية (1929 - 1936م) وقد اتسمت بالملامح التالية:

1. وضعت هبة البراق الوطنية الفلسطينية، عندما وقعت صدامات في القدس بين أفراد من الشعب الفلسطيني وبعض المستوطنين الصهاينة، وانحياز حكومة الانتداب إلى الصهاينة بشكل علني بكل الوسائل، بدأت المواجهة مع الاحتلال البريطاني وسلطته الانتدابية المتحالفة مع القوى الصهيونية التي راحت تفرض بعضًا من سيطرتها على الأرض والمجتمع الفلسطيني، عن طريق الهجرة المستمرة، وبدا

الشعور الفلسطيني العام وصحافته أنهم يواجهون سياستين معاديتين هما: الحركة الصهيونية والاحتلال البريطاني معًا.

2. «أحسّت الصهيونية بخطورة الدور الذي تلعبه الصحافة العربية الفلسطينية وأثره السلبي على المشروع الصهيوني، فبادرت صحف صهيونية إلى إدخال اللغة العربية ضمن اللغات التي تصدر بها، وهي: البناء الحر (1933) ذي بالستين وكيلى (1933) دوار هايوم (1933) عين دافار (1934) ها دوآر ها كلكالي في هاكسبي (1934) إسرائيل (1935)، هابنيان بايزراح هاكوف (1935)، لفانت راديو (1935)، نيف هامآفير (1939)، تلامييم (1939)، هيكه (1939)». (45)

3. وقد تفننت سلطات الانتداب في أساليب مواجهة نشاط الصحف الوطنية العربية الفلسطينية، فمن الرقابة الصارمة التي اشدت بنهوض الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى مصادرة نسخ الجريدة بعد طباعتها، إلى تقديم المحررين إلى المحاكمة، إلى إغلاق الصحيفة لمدة معينة، إلى سحب الترخيص الممنوح لصاحب الامتياز من سلطات الانتداب. حتى عمدت في العام 1933م، إلى إصدار «قانون المطبوعات» من أجل مضاعفة القيود المفروضة على الصحافة، حيث لعبت الصحافة بنشر المقالات التحريضية التي أشعلت الوجدان الوطني، فمن انتفاضة 1933 إلى حركة القسام في 1935، وأخيرًا ذروة المرحلة المتمثلة في ثورة 1936م، الوطنية المسلحة، والإضراب العام الذي امتد نحو أربع سنوات متصلة، لعبت الصحافة العربية الفلسطينية دورًا مجددًا في توعية الجماهير الفلسطينية وتحريضها على أعداء القضية العربية. (46)

4. لذا، وفي هذه المرحلة أدّت الأحداث السياسية وانتعاش الحركة الوطنية ووحدها، وظهور الأحزاب السياسية في فلسطين دورًا في وجه بريطانيا والصهيونية، وقد وثقت الأحداث والبطولات الشخصية والشعبية في سنوات هذه المرحلة، كما



شكلت مادة غنية للصحافة مما عزز دورها وأهميتها... فقد نشأ خلال ثلاث سنوات متتالية ستة أحزاب سياسية، عملت على استقطاب الجماهير وتنظيمها على أسس واضحة، خاصة وقد ظهرت بوادر عدم رضا الشباب عن تكتلات الزعامة التقليدية، ويلاحظ أن تبلور صحف الكتلة الوطنية قد تحولت إلى صحافة حزبية، توزعت على الأحزاب الستة بالإضافة إلى صحف الحزب الشيوعي الفلسطيني، قادت المرحلة حتى 1948م، وهذه الأحزاب هي:

1. حزب الاستقلال العربي (1932) وجريدة الحزب: العرب، فلسطين.
2. حزب الدفاع الوطني (1934) وجريدة الحزب: فلسطين، الجامعة الإسلامية، الصراط المستقيم.
3. الحزب العربي الفلسطيني (1935) وجريدة الحزب: الجامعة العربية، اللواء، الوحدة العربية، صوت الشعب الأوقات العربية، الوحدة، الدفاع.
4. حزب الكتلة الوطنية (1935) وجريدة الحزب: يعتمد على صحف جمال الحسيني.
5. حزب الإصلاح العربي الفلسطيني (1935) وجريدة الحزب: يعتمد على عدّة صحف.
6. مؤتمر الشباب العربي (1935) وجريدة الحزب: الكفاح، واعتمد فيما بعد على صحف جمال الحسيني.⁽⁴⁷⁾

المرحلة الثالثة من الحركة الوطنية والثورة الكبرى والإضراب العام 1936م

تأثرت فلسطين في هذه المرحلة بالمستجدات العالمية، وساهم في تحريك المشاعر الثائرة ما تراكم من أحداث نتيجة المدّ الاستعماري في العالم، خاصة بعد وصول النازيين للحكم في ألمانيا واحتلال إيطاليا الفاشية للحبشة في العام 1935م، والحرب الأهلية في إسبانيا الجمهورية في العام 1936م.

هكذا، اجتاحت المنطقة العربية بين (1935 - 1937م)، موجة ثورية معادية للاستعمار، ومطالبة بالاستقلال الوطني من المغرب إلى سوريا، تميّزت بعنف المستعمر ووحشيته ضد حركات التحرر الوطني، وتمكنت سوريا من أخذ استقلالها، ووقعت معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة العراقية البريطانية. كما تمكّنت مصر بضغط من جماهيرها الراضية للاستعمار، وخاصة مظاهرات الطلاب والشباب في القاهرة للفوز بالاستقلال وإجبار بريطانيا على إعادة دستور 1923م، وتوقيع معاهدة آب/ أغسطس 1936م.⁽⁴⁸⁾

ومن الطبيعي أن تتأثر فلسطين التي تخوض نضالاً شرساً منذ بداية الانتداب ومطامع الصهيونية والهجرة اليهودية المستمرة، بهذه التطورات، ومن الطبيعي أيضاً أن تستمر الصحافة الفلسطينية بالتطور والنمو في دورها النضالي الذي وحّد الحركة الوطنية في كثير من الأحيان، كما فرّقها من بعض النواحي، وأصبحت لها منزلة خاصة لدى الجماهير، والقادة والصحافيين، كما كانت أداة تخيف السلطات البريطانية.⁽⁴⁹⁾

وحين استشهد الشيخ عز الدين القسام في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936م، هبّت الصحف والجماهير في رثائه، وانفجر التصاعد في المواجهة بين الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة وبين سلطات الانتداب والحركة الصهيونية من جهة أخرى، على شكل إضراب سياسي عام شمل جميع مدن البلاد وقرائها العربية وطبقاتها الاجتماعية وفتاتها وقطاعاتها، ومنها الشرطة والسجناء، وبينما أضرب الجميع زهاء ستة أشهر، اكتفت الصحف العربية بالإضراب لمدة ثلاثة أيام متصلة كي تعود لممارسة تأثيرها القوي على الشعب الفلسطيني، ولكي تقوم بدورها المؤثر في الثورة.⁽⁵⁰⁾

وقد تميّزت هذه المرحلة بالميزات التالية:

1. حرص الصحافيون على إبقاء صوتهم مسموعاً، واتبعوا أسلوباً غير مباشر، وهو إيجاد صحف بديلة عن الصحف التي توقف صدورها سلطات الانتداب، وتصدر وفق تصاريح وامتيازات رسمية، وأهم هذه الصحف:



- الأخبار: صدرت في يافا بين (1936 - 1939) وذلك خلال غياب جريدة فلسطين اليومية.
 - الفجر: صدرت في يافا بين (1937 - 1939) لتحل محل جريدة الدفاع اليومية في حال إيقافها عن الصدور.
 - الحياة: صدرت في يافا بين (1937 - 1939) لتتوب عن جريدة الدفاع في حال عدم صدورها.
 - الجهاد: صدرت في يافا في العام 1939م لتأخذ مكان جريدة الدفاع، في حال غيابها.
 - اللهب: صدرت في القدس بين (1938 - 1939) لتتوب عن جريدة اللواء، وعن صحف «جمال الحسيني» في حال توقفها عن الصدور.
- ويمكن اعتبار هذه الصحف بمثابة «صحافة سرية» تصدر بشكل متقطع للإفلات من الرقابة والعقاب.⁽⁵¹⁾

2. أثرت هذه التطورات على توزيع وانتشار الصحافة، إذ بلغ توزيع الصحف اليومية الأربع في الثلاثينيات كالتالي: اللواء (3000 - 6000)، فلسطين (4000 - 6000)، الدفاع (4000 - 6000)، الجامعة الإسلامية (2000)، من الصفحات.⁽⁵²⁾ وظلت الجرائد تحت القراء لنشر الإعلانات لتؤكد سعة انتشارها وإقبال الشعب عليها.⁽⁵³⁾

3. وخلال هذه المرحلة، غدت مواقف قادة الحركة الوطنية الفلسطينية أكثر حسماً في مواجهة حكومة الانتداب، كما ازدادت لهجة الصحف العربية الفلسطينية حدة إزاء الحكومة ذاتها، فوصفت الحكومة بأنها: «تسجن وتهدم وتفرض الغرامات الفادحة تنفيذاً لسياستها الاستعمارية».⁽⁵⁴⁾ وفي المقابل نددت قيادة الوكالة اليهودية

بمواقف الصحف العربية الفلسطينية من ثورة 1936م الوطنية الفلسطينية، واتهمت هذه القيادة حكومة الانتداب في فلسطين بالتقصير في الضرب على أيدي الصحفيين العرب الفلسطينيين.⁽⁵⁵⁾

4. وأشارت لجنة «بيل» التي أرسلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في أسباب ثورة 1936م، وكانت برئاسة اللورد بيل، فقد أشارت في حصرها للعوامل التي ساعدت على تفجير الثورة إلى «اللهجة الشديدة التي يستعملها كثير من الصحف اليهودية والعربية».⁽⁵⁶⁾ ودفع دور الصحف العربية الفلسطينية الفعّال في الثورة لجنة «بيل» إلى المطالبة بمضاعفة القيود والعقوبات التي يتضمنها «قانون العقوبات» لسنة 1933م.⁽⁵⁷⁾

المرحلة الرابعة من الحركة الوطنية ما بين انتهاء الثورة ونكبة فلسطين (1940 - 1948)

وقد عُرفت هذه المرحلة بـ«الركود والهزيمة»، حيث شهدت فلسطين في زمن الحرب العالمية الثانية نمو الصناعات المحلية والتغيرات الاجتماعية والمهنية، حيث تكاثرت معسكرات قوات الاحتلال البريطانية في فلسطين، وقد أجبرت هذه التطورات الحكومة الاعتماد على الصناعات الفلسطينية وتنميتها لإمداد قواتها المرابطة... نظرًا لوجود الغواصات الألمانية في البحر المتوسط، الأمر الذي خلق علاقة اقتصادية بين السوق الاستعمارية وبين الطبقة البرجوازية الغنية العربية، وهذه أثرت على الصحافة من حيث نموها وأجندتها.

فقد عاشت فلسطين وحركتها الوطنية منذ العام 1939 فترة جمود سياسي ملحوظ بعد توقف الثورة، خاصة في غياب الزعماء موضع ثقة الشعب خارج البلاد، وكذلك غياب المناضلين والمجاهدين الذين كانت السجون تعج بهم.

ومن جهة أخرى، اشتد الإرهاب الصهيوني وتوسّعت نشاطاته؛ لاستقطاب يهود



العالم وجلبهم لفلسطين، وخاصة النشاطات الإعلامية والدعائية القوية الفاعلة.⁽⁵⁸⁾ وارتفاع عدد المهاجرين بنسب كبيرة هروباً من الحرب في أوروبا، ومنذ بداية الحرب (1940) رفضت الصهيونية تنظيم الفرقة اليهودية في الجيش البريطاني، كما رفضت أن تتألف وحدات عسكرية من اليهود والعرب في إطار جيوش الحلف، وقام اليهود بتنظيم «الهاجاناه» وأصبح لديهم قوات صهيونية مسلحة.⁽⁵⁹⁾ وكانت الوكالة اليهودية تحرص على تنظيم وتسليح اليهود منذ صدور الكتاب الأبيض الذي حدد فيه الهجرة اليهودية، وباستيطان الأراضي التي كانوا يخططون للاستيلاء عليها... وظلوا يجلبون المهاجرين اليهود لفلسطين بشتى الطرق.⁽⁶⁰⁾

وعلى الرغم من كل ذلك، ظلّ أهل فلسطين من سياسيين وصحافيين وأدباء وكتاب، بالإضافة للشعب عموماً، يهتمون بإصدار الصحف وقراءتها، وقد تميّزت المرحلة التي صدرت 1940 - 1948، بالملامح التالية:

1. سجلت الفترة بين 1940 - 1948 صدور ثلاثة وستين ترخيصاً للصحف ومطبوعات جديدة⁽⁶¹⁾، منها: ستة وعشرون في القدس (حسب القائمة التي أوردناها سابقاً).
2. أدى التطور الاقتصادي الذي عاشته فلسطين خلال هذه المرحلة، وتأسست تدريجياً مدن الساحل إلى مستودعات لتجارة الاستيراد والتصدير... وأما ملاك أراضيها الذين كانوا زعماء سياسيين في الوقت نفسه، فقد احتفظوا بمراتبهم السياسية عندما تحولوا في ظل المتغيرات من ملاك أراضي كبار إلى أصحاب أملاك عقارية وإلى مستوردين وتجار وصناعيين أيضاً. وفي هذا السياق، يغدو من الطبيعي جداً أن تنتقل صدارة الجسم الصحفي من القدس إلى يافا، فتصبح عاصمة الصحافة الفلسطينية في العهد البريطاني، وأن تحتفظ بهذه المكانة طيلة تلك المرحلة.⁽⁶²⁾
3. وخطت صحف هذه المرحلة خطوات واسعة إلى الأمام، إن من الناحية اللغوية والأدبية، أو من الناحية الإعلامية والإخبارية والاجتماعية، وفاض كل باب من

أبواب الصحف العربية الفلسطينية بالحياة، بدءًا من المقالة الافتتاحية، وانتهاء بالأخبار العادية التي كانت تردّها من المدن والقرى الفلسطينية.⁽⁶³⁾

وعلى الرغم مما يطرأ من تغيير ملموس على الصحف العربية الفلسطينية، لاسيما أنها جاءت بعد نشوب الحرب العالمية الثانية وتراجع الثورة الفلسطينية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نقص الورق المطروح في السوق، ولجوء حكومة الانتداب إلى تقنينه وتزويدها الصحف بأقل من حاجتها منه، أدّى إلى توقف بعض الصحف الصغيرة.⁽⁶⁴⁾

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن اليقظة الوطنية النسبية التي أعقبت الصدمة بهزيمة الثورة جدّدت صدور الصحف والمجلات الأسبوعية بعد انتهاء الحرب... فظهرت صحف ومجلات أسبوعية في مجال السينما ونجومها وموضوعات ضاحكة وصور فوتوغرافية جذابة لفتيات فاتنات، على حساب الشؤون الفلسطينية الداخلية، وإن ظلّت بعض الصحف والمجلات تبدي امتعاضها من القيادة التنفيذية للحركة الوطنية، كما أن هذه الصحف والمجلات لم تهادن الصهيونية؛ بل شدّدت هجّمتها عليها.⁽⁶⁵⁾ وارتفع معدّل توزيع الصحف اليومية العربية الفلسطينية بسبب احتدام الصراع الوطني عشية انتقال المشروع الصهيوني إلى حيّز التنفيذ.⁽⁶⁶⁾

وعلى سبيل المثال، وصل توزيع جريدة «فلسطين» في العام 1946م قرابة تسعة آلاف نسخة يوميًا، وجريدة «الدفاع» إلى زهاء ثلاثة عشر ألف نسخة، كما تضاعف معدّل التوزيع اليومي للصحف منذ صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة.⁽⁶⁷⁾ وبعد هذا القرار، تسارعت الأحداث على النحو المعروف، الذي جاء بالنكبة الفلسطينية، بعد تسليم القوات البريطانية ما تملك من إمكانيات عسكرية قبل انسحابها للقوات الصهيونية، فانهارت الصحافة العربية الفلسطينية، شأنها شأن بقية التكوينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية للشعب الفلسطيني... وبذا طويت صفحة من حياة الصحافة لفتح أخرى بعد حين.



الرواد المقدسيون في الصحافة الفلسطينية العربية قبل النكبة

تأخر ظهور الصحافة الفلسطينية وتطورها عن بقية صحافة الولايات العربية في الدولة العثمانية التي نشأت وتطوّرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن ذلك لا يعني أن الفلسطينيين من الأدباء أو المثقفين والسياسيين وحتى محدودي التعليم لم يهتموا بمتابعة أخبار العالم أو لم يساهموا في هذا المجال، خاصة وقد أثبتوا وجودهم في الحقول التعليمية والثقافية والسياسية والصحافية.

وفي الواقع، يُعدّ العام 1908م، أي بعد صدور الدستور العثماني نقطة الانطلاق للصحافة الفلسطينية، على الرغم أن بعض المؤرخين يعدّون العام 1876م بداية لظهور هذه الصحافة؛ أي بسبب صدور أول الصحف «باللغة العربية» تحت الحكم العثماني الذي همّش العربية بسبب سياسة التتريك.

ويبدو أن الهدف من إصدار الصحف السياسية كان واضحاً منذ البداية، وهو التصدي للحركة الصهيونية بالإضافة لمعارضتها للحكومة العثمانية، لتكون منبراً للمطالبة بالاستقلال والتعبير عن حرية الرأي.⁽⁶⁸⁾

وهكذا، نرى أن القدس، التي كانت مركزاً للنشاطات السياسية، لم تتقاعس عن إنشاء عدد من الجمعيات، أسستها مجموعة من المثقفين من أبناء العائلات المعروفة المتعلّمة، كان أولها «النادي العربي 1918م»، وكان على رأسهم الحاج أمين الحسيني ليصبح أبرز زعيم في البلاد حتى أواخر 1948م، منافساً لراغب النشاشيبي. أما المؤسسون فكانوا: عبد القادر المظفر، محمد العفيفي، الشيخ يوسف ياسين، الشيخ حسن أبو السعود، وإبراهيم سعيد الحسيني، وكان شعار النادي «أرضنا لنا» مما يدل على أن أهدافه كانت سياسية وإن بدا عند إنشائه نادياً ثقافياً، وقد كسب شعبية لكثرة عدد المنتسبين وفتحت له فروع في يافا ونابلس، وأثبت وجوده كنادٍ سياسي عندما أرسل مذكرة للحاكم العسكري دون خوف في تشرين الثاني/ نوفمبر 1919؛ لرفض إقامة وطن قومي لليهود. ساهمت الصحافة في

تعريف الناس بالنادي وقد عادت في هذه المرحلة التي كان الشعب الفلسطيني بحاجة لكل وسائل الاتصال الجماهيرية، سواء أكانت شفوية أم مكتوبة. ومن أوائل الصحف التي عاودت الظهور: جريدة فلسطين، وصدرت سوريا الجنوبية لصاحبها عارف العارف وحسن البديري وقامت بنشر مبادئ وأهداف النادي العربي، وطالبت بعدم فصل فلسطين عن (سوريا الكبرى)، وقد تلائم هذا مع ما يؤمن به عدد من الذين كانوا يعملون على إحياء حركة الثقافة والحس القومي.

ومقابل هذا النادي، ولد في القدس أيضًا «المنتدى الأدبي» في السنة نفسها، برئاسة جميل الحسيني، وتبرز العلاقة المتواصلة النفسية والعملية لإنشائه، إذ سُمّي تيمناً بالمنتدى الأدبي الذي أنشأه عبد الكريم الخليل في الأستانة ويعد امتدادًا له. وكان من أبرز أعضائه النشطين من الشباب: فخري النشاشيبي، حسن صدقي الدجاني، يوسف الخطيب، فؤاد النشاشيبي وصليبا الجوزي، وكان شعاره «باسم العرب نحيا وباسم العرب نموت».⁽⁶⁹⁾

كان واضحًا منذ ذلك الوقت المبكر أن هذه المؤسسة استقطبت جماعة النشاشيبي المنافسة لأعضاء «النادي العربي» والتي خلقت فريقين أو عائلتين متنافستين على الزعامة طوال فترة الانتداب البريطاني وهما: الحسيني والنشاشيبي. وقد عادت على الحركة الوطنية بتأثير سلبي في كثير من الأحيان؛ إذ انقسمت عائلات فلسطين لفريقين، في الوقت الذي كانت الوحدة الوطنية ضرورة ملحة لمواجهة الصهيونية، وهذا انعكس أيضًا على الصحافة التي ظهرت فيها التحزبات العائلية.

وفي القدس أيضًا، تأسست جمعية «الإخاء والعفاف» 1918 لتكون من أبرز الجمعيات السرية المتشددة ضد بيع الأراضي لليهود، ومن أنشط أعضائها: حسن جار الله رئيس بلدية القدس، محمود الدبّاغ، محمود عزيز الخالدي، والشيخ سعيد الخطيب، ومثل هذه المؤسسات كانت عرضة لملاحقة السلطات، خاصة التي كانت على اتصال مع البدو في شرق الأردن الذين كانوا يزودونهم بالسلاح.



ومن الجمعيات والأندية في القدس «جمعية الناشئة الأدبية» ورئيسها أنطون جبرية. «ولجنة التمثيل العربي في فلسطين» التي أسسها محمد عزيز الخالدي وسليم الخواجا، ويلاحظ انتماء بعض الشخصيات لأكثر من جمعية سياسية وثقافية، وكأنهم يحرصون على التعبير عن وطنيتهم العالية.⁽⁷⁰⁾

ولئن كانت الصحافة في بداية نشوئها، في فلسطين والقدس بحكم ارتباطها بالحركة السياسية المضطربة في ظروف حربين عالميتين، والتصدي للحركة الصهيونية والانتداب البريطاني القائم على تحقيق وعد بلفور، والهجرة اليهودية وإقامة الوطن القومي على أرض فلسطين، وارتباط الصحافة بالحركة الوطنية الفلسطينية المعقدة في ظروفها وتطورات أحداثها، «قد وقعت في أخطاء كثيرة لا نغفرها الآن، فإن هذا لا يعني أن رواد الصحافة، كانوا فاسدين أو مفسدين، فهؤلاء الرواد قد حاولوا بكل ما وسعهم من جهد أن يظلموا بمسؤولياتهم، وإذا كانوا قد أخطؤوا في بعض الأحيان، فإن أخطاءهم تلك هي التي عمقت إدراكهم، ومهدت الطريق أمام ما بلغته الصحافة الآن من تطور محمود ومشكور».⁽⁷¹⁾ وقد برز في فلسطين عدد كبير من الكتاب والشعراء والمؤرخين عدوا في مقدمة الصحفيين الفلسطينيين منذ العام 1876، وحتى نهاية الانتداب البريطاني في العام 1948م، وكان من بينهم رواد من المدينة المقدسة (بعضهم ولدوا فيها ومن عائلاتها، وبعضهم استقروا فيها، وساهموا في نهضتها الحديثة) وعملوا في الصحافة الفلسطينية العربية، ومن بينهم (حسب تسلسل حروف اسم العائلة):

1. يوسف أبو العراج	2. إميل أبو خليل	3. رشاد أبو غربية
4. توفيق أبو شريف	5. عزيز أبو سابا	6. محمد كمال إسماعيل
7. أحمد عزت الأعظمي	8. محسن أبو ميزر	9. خليل بيدس
10. محمد حسن البديري	11. عيسى البندك	12. يوسف البندك
13. عبد الخالق بشناق	14. عبد الرحمن بشناق	15. محمد عبد السلام البرغوثي

16. عمر صالح البرغوثي	17. سعيد جار الله	18. جورج حبيب حنانيا
19. جمال الحسيني	20. منيف الحسيني	21. صالح عبد اللطيف الحسيني
22. عمر الحسيني	23. علي محي الدين الحسيني	24. خير ي حماد
25. مروان فؤاد حقي	26. رشاد الخطيب	27. أنور الخطيب
28. إسكندر الخوري البيتجالي	29. أديب الخوري	30. محمود الخيمي
31. جميل الخالدي	32. علي سعيد خلف	33. حسن بدر الخالدي
34. حسن صدقي الدجاني	35. محمود طاهر الدجاني	36. علي الدجاني
37. موسى الدجاني	38. خالد الدزدار	39. جبرائيل شكري ديب
40. إسحق رشيد	41. علي الريماوي	42. عبد الله الريماوي
43. خير الدين الزركلي	44. أكرم زعيتر	45. خليل السكاكيني
46. فؤاد صالح سابا	47. بولس سمعاني	48. بولس شحادة
49. سليم شحادة	50. عزيز شحادة	51. أحمد الشقيري
52. جمال عبد الله الشنطي	53. سهيل أحمد الشنطي	54. عيسى الشاكر
55. علي الصالح	56. عبد القادر الصالح	57. حنا داود الصاع
58. راجي صهيون	59. القس إسبر ضومط	60. صبحي الطاهر
61. عارف العارف	62. محمد أديب العامري	63. القس عقل عقل
64. مخلص عمرو	65. شكري العلوي	66. يعقوب العودات
67. إميل الغوري	68. جورج فرح	69. بولس فرح
70. متري فراج	71. خالد الفرخ	72. شكري قطينه
73. سمير قفيعتي	74. داود الكردي	75. عبد السلام كمال
76. بندلي إلياس مشحور	77. محمد موسى المغربي	78. عبد رشيد محتسب
79. القس إلياس مرمورة	80. عبد الرؤوف المصري	81. إبراهيم النجار
82. ميشيل سليم النجار	83. حازم نسيه	84. ناصر الدين النشاشيبي



85. هشام النشاشيبي	86. إسعاف النشاشيبي	87. عبد الله نعواس
88. عيسى الناعوري	89. عجاج نويهض	90. موسى نقولا
91. جبران نقولا	92. رفيق النمري	93. عبد الحميد ياسين
94. يوسف ياسين	95. واصف يوسف ⁽⁷²⁾	

وفي نهاية دراستنا، نشير إلى أن الرائد المقدسي «خليل السكاكيني» أشار إلى «تطور الصحافة» في فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، نذكر منها (بتصرف): «... إن صحافة كل أمة تابعة لها، لا تجد صحافة راقية في أمة منحطة، ولا تجد صحافة منحطة في أمة راقية، ومن قابل صحافة اليوم بما كانت عليه إلى عهد قريب، رأى أنها قد دبّت فيها الحياة، وأخذت تترقى يوماً فيوماً تبعاً لنهوض الأمة وتطورها، وهذه بعض الوجوه التي تتميز بها صحافة اليوم عما كانت عليه قبله:

- نزل إلى ميدان الصحافة كبار الناس، أصحاب الجاه العريض والثروة الطائلة من زعماء السياسة، يستعملونها للتبشير بمذاهبهم، وينفقون عليها عن سعة، فصارت أكثر الصحف تعيش على أصحابها، بعد أن كان أصحابها يعيشون عليها؛ بل يبتذلونها في سبيل التعيش والتكسب، فأثرى القليلون، وأدركت الكثيرين حرفة الأدب.

- جعلت الصحافة تعنى بالعلم والأدب عنايتها بالسياسة. فكانت السياسة سبباً لترويج العلم والأدب. وكان العلم والأدب سبباً لترويج السياسة، فهي أول، وهما المحل الثاني، وهما أول وهي المحل الثاني...

- كان الكاتب الواحد يتولى بنفسه كتابة الجريدة من أولها إلى آخرها، فيضطر إلى السرعة، ويرضى بما يجيء لا بما يجب. وإذا تولاه الفتور أو أخذه الإعياء شغل القسم الأكبر من جريدته بفضول القول، ومستهجن البحث، فصار اليوم لأكثر

الجرائد كتاب عديدون، قد لا يصيب الواحد منهم في الأسبوع غير مقالة واحدة يتبسّط فيها ما شاء علمه وأدبه...

- وكانت الجريدة الواحدة لا تعنى إلا بالسياسة على غير علم ولا حنكة، فتبرم قراؤها، فأصبحت اليوم معرضاً لشتى الأغراض مما ينفع الناس ويهمهم الاطلاع عليه.

- وكانت أكبر جريدة قبل اليوم ذات أربع صفحات، ويشغل القسم الأكبر منها الإعلانات، فأصبحت اليوم ذات ثمانى صفحات كبيرة لا تشغل الإعلانات منها قسمًا كبيرًا.

- وأما القراء، فقد كانوا قبل اليوم يكتفون من قراءة الجريدة بإمرار النظر، ولا يقرؤون شيئاً إلا أدركهم الضجر، فصاروا اليوم يراقبون سياستها على غير مذهبهم، ولعل الناس لا يقرؤون اليوم غير الجرائد.

ولا بد أن يقلّ عدد المتطفلين على الكتابة بعد اليوم، ولا بدّ أن يرتقي ذوق القراء، فلا تقرأ جريدة لا يشترك في كتابتها صاحب كفاية... لن يكتب بعد اليوم في السياسة إلا الاختصاصي في السياسة، ولن يكتب في العلم إلا الاختصاصي في فرع من فروعها، ولن يكتب في الأدب، ولن يكتب في العلم إلا الاختصاصي في فرع من فروعها، ولن يكون صاحب كفاية إلا مقدورًا قدره، ومتى كان أصحاب الكفايات وكبار الناس هم أساتذة الأمة وزعماءؤها سارت في طريقها على هدى إلى الأحسن والأعلى...⁽⁷³⁾

ويستشف من مقالة السكاكيني هذه عدة أمور أهمها: أنه ربط بين الصحافة ورقية الأمة، وهذا يدلّ على فهم عميق لرسالة الصحافة في العصر الحديث، لذلك اتخذها الزعماء السياسيون وغيرهم وسيلة لتحقيق أهدافهم على اختلافها، بعدما كانت وسيلة يستغلها بعض الناس لتحصيل الكسب المادي، كما أصبحت تهتم بالعلم والأدب



اهتمامها بالسياسة، فأدى ذلك إلى تطورها نحو الأفضل، وبعد أن كان شخص واحد يقوم بالإشراف الكامل على الصحيفة وتحرير معظم موادها، صار لها كتّاب عديدون، فأدى ذلك إلى تجميل شكلها وإتقان مواردها وتنوعها، كما عدت وسيلة مهمة من وسائل الثقافة المعاصرة، لأن كثيرًا من الناس يكتفون من الثقافة بما يقرؤونه في الصحف لا أكثر.

ويلاحظ أيضًا أن السكاكيني يدعو إلى أن تكون الصحيفة متخصصة في فرع من فروع المعرفة، كما يدعو كتّاب الصحف إلى أن يكونوا متخصصين فيما يودّون نشره، لأن مثقفي الأمة في الحقيقة زعماءها، فعليهم إذاً أن يكونوا أصحاب كفايات كبيرة لتمكن أمتهم من الرقي الحضاري كما يجب، وهذا لا يكون إلا بالتخصص، ولا يوصف المرء بأنه كذلك إلا إذا أتقن تخصصه».

الحلقة الثانية: الصحافة المسموعة

«هنا القدس» إذاعة فلسطين الأولى (1936 - 1948م)

عرف الفلسطينيون محطة الإذاعة من خلال إذاعة مصر التي كانوا يسمعونها عبر جهاز الراديو الموجود في حوزة بعض الأغنياء. أما المثقفون الفلسطينيون فرأوا فيها «أرقى أسباب التواصل بين الأمم، وهي تجعل المعمور الإنساني في مسمعك، وعمّا قريب على مرأى منك، في لحظات هي أعجل من لمحات البصر، فالمذيع رسول انقلاب في البشر، لا يعلم إلا الله مدى حدوده، وانبساط آفاقه، ومهما يكن للمذيع اليوم وغداً من شأن عظيم في إحداث الانقلاب في المجتمع، فمن أخص ما نرى من مميزات، أن له رسالة مقدّسة كُتب عليه أن يؤديها إلى الأمم، وإلى العرب في جميع أقطارهم، ألا وهي رسالة نشر الثقافة الصحيحة بأوسع معانيها، ويشترك في هذا العالم والمؤرخ والأديب والكاتب والشاعر والباحث والناقد والممثل والمغني والمطرب من رجال ونساء»⁽¹⁾.

وقد تأسست الإذاعة في فلسطين متأخرًا نوعًا ما عنها في البلاد العربية، فقد بدأ العمل الإذاعي في الجزائر في العام 1925م، وفي مصر في العام 1926م، وفي المغرب وتونس

وفلسطين في العام 1936م، «وكانت الحكومة الفلسطينية من أسبق الحكومات إلى تأسيس محطة لاسلكية لهذه الغاية».⁽²⁾

وكانت غايات حكومة الانتداب البريطانية في فلسطين تريد تحقيق عدّة أهداف أهمها:

1. بدأت عوامل دولية تتفاعل وتشير لبوادر الحرب العالمية الثانية، وكانت بحاجة إلى نشر رسائلها وأخبارها بشكل أوسع للردّ على الدعاية الألمانية.

2. وفي أثناء ذلك بدأت بوادر اشتعال الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية معاً.

3. تمرّد الصحافة العربية في فلسطين على السلطة، وكانت ترفض نشر بياناتها الرسمية والأخبار الصادرة عنها، على الرغم من تعرضها للتعتيل، والعقاب طبقاً للقوانين الجائرة، وأهمها قانون الصحافة للعام 1933م، والتعديلات عليه.⁽³⁾

4. ولعل من أهم أهداف الإنكليز في تأسيس الإذاعة الفلسطينية هو شعور بريطانيا بكره العرب الفلسطينيين لهم، وميلهم لبطل الساعة آنذاك «أدولف هتلر».⁽⁴⁾

بالإضافة إلى ذلك، اهتم المسؤولون بجذب المثقفين العرب، سواء للعمل فيها أم في المساهمات الأدبية، وكانت الإذاعة تعمل باللغات الرسمية الثلاث الإنكليزية والعربية والعبرية، إلا أن الموظفين والأدباء العرب العاملين في الإذاعة، كانوا يتحسسون من استعمال اللغة العبرية إلى جانب اللغة العربية، بينما اعتبرها اليهود في فلسطين مكسباً وتأكيداً لدعم السلطة البريطانية لهم لمواصلة وعدهم (وعد بلفور) ببناء الوطن القومي في فلسطين ولتثبيت هويتهم.⁽⁵⁾

خليل السكاكيني (1878 - 1953م)

بداية الاتصال والرفض الضمني

بدأت الاتصالات بالأديب خليل السكاكيني لاختياره مديراً للقسم العربي في الإذاعة



فوافق، ثم علم أن لجنة تألفت لمقابلة المرشحين فثار على هذا العمل وقال «إنها تريد أن تقابلنا، نحن الثلاثة، عادل جبر ورفيق التميمي، فتقبلنا وقيسنا وتزئنا وتفحصنا فحصًا دقيقًا لتختار واحدًا منا، كأننا أغنام أو أفراس أو آلات أو سلع! أجل نفسي أن أزاحم أحدًا على مورد عيش ولو سدّت كل الأبواب في وجهي؛ بل إني أفضل أن أموت جوعًا من أن أنتزع لقمة من فم أحد؛ بل إني مستعد أن أترك عملي إذا كان هناك من يعتقد، أو أنه اعتقد أنه أولى به مني، ليس الزحام من مذهبي. ليزاحم من شاء، فإني لا أحب أن أعيش إلا قدر جهدي وكفائتي... بعد ذلك انسحب من الترشيح.⁽⁶⁾ لتقديم مساهماته الأدبية للإذاعة.

لم يتوقف احتجاج السكاكيني عند هذا الحد؛ بل تجاوزه ليوم افتتاح الإذاعة رسميًا بتاريخ 1 نيسان 1936م، عندما فوجئ الموظفون العرب والحضور عندما سمعوا المذيع اليهودي يعلن أثناء ترجمته لخطاب «واكهوب» الذي ألقاه في حفل الافتتاح بالقول «إيرتس إسرائيل» أي «هنا إذاعة أرض إسرائيل» فاحتج الموظفون العرب، ومن بينهم خليل السكاكيني وامتنع عن تقديم أحاديث وعد بها ما دام اليهود يستمرون في استعمال هذه التسمية، وأحدث عمله هذا ضجة إعلامية، وراوده مدير الإذاعة أن يغيّر رأيه، ولكنه أصرّ قائلاً: «إني لا أستطيع أن أرضى عن تسمية فلسطين «أرض إسرائيل» فأنا عربي قبل كل شيء، والمسألة مسألة عاطفة وعقيدة، ولا يستطيع أحد أن يتحكم بعاطفتي وعقيدتي».⁽⁷⁾

ويعلق السكاكيني على حفل افتتاح محطة الإذاعة في رسالة إلى ولده «سري» بتاريخ 31/3/1936م، فيقول:

«كان أمس موعد افتتاح الراديو في فلسطين، والظن كل الظن أنكم لم تسمعوا شيئًا لاختلاف الوقت بيننا وبينكم، ومن حسن حظكم أنكم لم تسمعوا شيئًا، أما الموسيقى فتافهة، وأما الغناء فمن الدرجة المائة فنازلًا، ومع ذلك قلنا لا بأس، كل شيء في أوّله لا بد

أن يكون ضعيفاً. ولكن ما أثار غضب الناس، ما كان يتكرر في الترجمة من تسمية فلسطين بأرض إسرائيل. إذا كانت فلسطين أرض إسرائيل فنحن العرب دخلاء ثقلاء، وليس لنا إلا الرحيل، إنها لقحة عظيمة لا تستسيغها النفوس.

واليوم صباحاً أخذت التلفون وطلبت مدير الإذاعة وقلت له: «لقد قررت بعد أن سمعت كلمة «أرض إسرائيل» أن أقاطع الإذاعة الفلسطينية فاشطب اسمي».

وأحسست بعد إعلان هذه المقاطعة براحة عظيمة، أما الأحاديث التي أعددتها للراديو فسأنتشرها في مجلات مصر.⁽⁸⁾

وحول انسحابه من الترشيح، يوضح في رسالة أخرى لولده كتبها في الرابع من نيسان يقول فيها:

«لقد كان لانسحابي من الخطابة في الإذاعة الفلسطينية استنكاراً لقول اليهود إن فلسطين أرض إسرائيل، ضجةٌ في طول البلاد وعرضها، وقد استغرب إقدامي على الانسحاب وأنا من عمال الحكومة الكبار كما يقولون، فإن عملي هذا قد يغضب الحكومة ويصوّرنى لها بصورة الثائر المتمرد، أو على الأقل بصورة المشاكس المشاغب، على حين كان الناس وكانت الحكومة معهم يعتقدون أن هذه الخدمة الطويلة قد روّضت طباعي وألانت قيادي ودمت أخلاقي وجعلتني هيئاً لئناً تأمرني فأطيع وتكلفني ما شاءت من الأعمال فلا أتأخر ولا أتردد إثارة لرضا الحكومة على كل شيء».

وقد استغربوه، لأنني الوحيد الذي انسحب من العمل في الإذاعة، وقد كان غيري من أصحاب الأعمال الحرة، ممن لا تربطهم بالحكومة رابطة، أولى بذلك، ولكن أحداً منهم لم يفعل هذا.

إذاً، ليحيي السكاكيني ولتحن لها الهام إجلالاً.

وقد استغربت الحكومة عملي كل الاستغراب وخافت منه كل الخوف، خافت أن



أكون قدوة سيئة لغيري، وأن يمتنع غيري كما امتنعت، ففزع مدير الإذاعة الإنكليزي إلى مدير المعارف مستعيناً به على إرجاعي إلى الطاعة، فاجتمعنا في إدارة المعارف فقال مدير الإذاعة:

اتفقت معنا أن تخطب، وقد قدّمت كلمتك الأولى وكلمتك الثانية كتابياً، وقد أعلننا موعد إلقاءك كلمتك الأولى في برنامج الإذاعة، فكيف انسحبت في الدقيقة الأخيرة؟ قلت له: ليس بيني وبينكم اتفاق مكتوب أولاً، وقد أبلغتكم انسحابي قبل الموعد بيومين أو ثلاثة، ففي استطاعتكم أن تدبروا غيري ثانياً.

قال: «ولكنك من عمال الحكومة، وهذا يعني عن أن يكون بيننا وبينك اتفاق مكتوب». فقلت: «مهما كان الأمر فلا أستطيع أن أتكلم في إذاعة تعلن أن فلسطين أرض إسرائيل.

قال: «إن انسحابك يعطل علينا عملنا، ويضطرنا أن نأخذ المتكلمين من الطبقة الثانية والثالثة».

فقلت له: «أشكرك كثيراً على اعتباري من الطبقة الأولى بين المتكلمين ولكنني آسف، إذ إنني لا أستطيع أن أرضى عن تسمية فلسطين «أرض إسرائيل» فأنا عربي قبل كل شيء والمسألة مسألة عاطفة وعقيدة ولا يستطيع أحد أن يتحكم بعاطفتي وعقيدتي، ثم خرجت».⁽⁹⁾

ويتابع بفرح في نفس هذه اليومية بقوله: «وقد اضطرت الحكومة على أثر انسحابي أن تعلن أنها منعت اليهود من أن يسموا فلسطين أرض إسرائيل».⁽¹⁰⁾

افتتاح محطة الإذاعة... ومواجهة مع الصحافة

وجّه المندوب السامي البريطاني «آرثر واكهوب» في 30 مارس / آذار 1936م، دعوات

كثيرة إلى شخصيات عربية ويهودية وإنكليزية، ورؤساء البلديات الفلسطينية لحضور افتتاح أول محطة إذاعة في فلسطين في القدس، وحضر جمع غفير من المدعوين، حيث بدأ الافتتاح بالسلام الملكي البريطاني بدلاً من القرآن الكريم.

ثم ألقى مدير البريد العام «المستر هيدسون» كلمة رحّب فيها بالجمهور، وكانت كلمته قد ترجمت للغتين العبرية والعربية، وألقى المندوب السامي «واكهوب» كلمة أثناء الافتتاح، حيث ذكر عن منفعة المحطة للأهالي في المدن والقرى الفلسطينية، وأن المحطة لن تكون لها صلة بالسياسة؛ بل سيكون الهدف الرئيس للمحطة نشر الثقافة العامة والمعرفة، وذكر أن الأمور الدينية لن تهمل في نشراتها اليومية، كما أشار في كلمته إلى فائدة المزارعين الذين سيستمعون إلى المحطة عندما يشرح لهم المذيع عن وسائل تحسين الزراعة، وستكون برامج المحطة أيضًا الموسيقى والأغاني وبث الروح الموسيقية الشرقية والغربية... وختم كلمته بالقول: «أنا سعيد جدًا لأنني في البلاد المقدّسة التي كانت جرداء قاحلة، وصحراء مهملة، إلى أن جاءت إسرائيل فأنقذتها؟». وفي نهاية كلمته ترجم خطابه إلى اللغتين العربية والعبرية⁽¹¹⁾.

كانت هذه الحادثة إحدى المواد المهمة على صفحات الجرائد، تناولتها بالاستنكار والتحليل بعد أن استفزتها.⁽¹²⁾ فانتقدت جريدة «فلسطين» في عددها 2 نيسان 1936م، الحاج أمين الحسيني الذي كان في حفل الافتتاح ولم ينسحب، أو يخرج عندما سمع ذلك. بالإضافة لما رآه في «إنشاء المحطة عملاً رائعاً»⁽¹³⁾ كما قالت. وكانت جريدة فلسطين من الصحف المعارضة للحاج أمين الحسيني واستمرت الصحف تكتب عن الحدث، ونشرت جريدة «اللواء» مقالة طويلة أثنت فيها على وطنية خليل السكاكيني، أحد مفتشي إدارة المعارف وأحد كبار موظفي الإذاعة لرفضه إلقاء المحاضرة التي كان مقرراً إلقاؤها احتجاجاً عندما سمع عبارة «إيرتس إسرائيل».⁽¹⁴⁾

وكتبت جريدة «اللواء» أيضًا بتاريخ 2 نيسان 1936م، حول الموضوع، فأثنت على فرقة



الدار، عندما هدّدت بجرأة بإنهاء عقدها مع دار الإذاعة، إذا لم تمنع اليهود من استعمال هذه التسمية، إلا أن «اللواء» لم تتعرض لانتقاد الحاج أمين الحسيني كما فعلت «فلسطين» كونها الناطقة باسم حزبه. وتعرّضت اللواء للنقد الشديد من بقية الصحف المعارضة مما يدل على الانقسام الذي يلازم الصحافة وإن كان مبطناً في كثير من الأحيان. وقد تفجّر هذا الخلاف على صفحات الجرائد حتى تاريخ 15 نيسان، وتزعمت جريدة «فلسطين» التي عادت للموضوع وكتبت في أثناء مواصلة حملتها على المفتي. أن «الإذاعة تصبح يوماً يهودية»، وعززت أقوالها بما جاء في خطاب «واكهوب» الذي اقتبست منه ما جاء في كلمته أثناء الافتتاح. ولا شك أن مثل هذه الاستفزازات تجعلنا نقول: لا يمكن لوم الجريدة لانتقاد الإذاعة، التي تتحيّز دوماً للسياسة الأنجلو صهيونية، وتختلف المزاعم لإيجاد مبررات لتهويد فلسطين وسرقة الأراضي الصحراوية والزراعية، ولا عجب إن ظلت «جولدا مائير» دون حق تردد المقولة مع الحركة الصهيونية وتنفي وجود للشعب الفلسطيني.⁽¹⁵⁾

أما جريدة «الدفاع» التي كانت تصدر في يافا فعلّقت بقولها: «نحب أن نبدي بعض ملحوظات سريعة على الافتتاح، فنقول إن المذيع كان يقول (البرنامج الشرقي) كان الواجب أن يقول (البرنامج العربي)، كما أن المذيع العبري كان يكرر دائماً بعد لفظ كلمة فلسطين (أرض إسرائيل) فهل أصبحت أرضنا إسرائيلية بحثة؟ إن هذه المحطة حكومية وليست إسرائيلية إلا إذا شاءت الحكومة أن تعتقد ذلك». ⁽¹⁶⁾

ومن المعروف «أن برامج الفترة الإذاعية في المحطة كانت تكتب على صفحات الجرائد، وقد خصصت ساعات للثبث الإذاعي باللغة العبرية، سواء أكانت أغاني أم أخباراً أو حتى كلمات لزعماء يهود، كما خصصت للثبث باللغة الإنكليزية. ⁽¹⁷⁾

وفي كلمة العدد في جريدة الدفاع، تحت عنوان «لأول مرّة في التاريخ العربية مع العبرية تذاق - وأسفاه... هذه القدس تتكلم»: «لقد سمع الملايين في أوروبا وأميركا

لأول مرّة في التاريخ اللغة العبرية ترسل على موجات الأثير من القدس، إذًا هناك يهود وهناك صهيانية... اسمعوا أيها العرب اللغة التي تراحم لغتكم، لغة الذي يزامونكم، لغة الحملة الصهيونية... سوف تألفين أيتها الأسماء في مكة والقاهرة وبغداد ودمشق لغة غريبة أجنبية أقامت السياسة في بلاد عربية صرف، فأصبحت البلاد وأهلها في خطر، نعم ستألفين ولا ندري على من تقع التبعية والمسؤولية، أعلينا أم على كل عربي ومسلم في الدنيا، يا جهاز الراديو سوف تقبل الظل كريها.⁽¹⁸⁾

ونستتج أيضًا، أن الشعب الفلسطيني لم يكن راضيًا عن الإذاعة الفلسطينية التي يتحكم بها الإنكليز والصهيانية، علمًا أن هذه الإذاعة كانت قد أنشئت بأموال عربية فلسطينية، ولم يرضَ الشعب الفلسطيني أن تكون لغة أخرى تراحم اللغة العربية في الإذاعة الفلسطينية، حتى إن بعض الكتاب مثل «إبراهيم الشنطي» أطلق عليها اسم محطة «بابل» بدلًا من محطة الإذاعة الفلسطينية فكتب معلقًا في جريدة «الدفاع» تحت عنوان «هس اسكتي هل عرفت يا محطة بابل: إنها محطة الإذاعة الجديدة التي بدأت عملها بقولها -القدس تتكلم- بينما كانت القدس المثلثة في زعمائها جالسة على الكراسي تشرب الشاي، إنها المحطة التي يديرها الكاتب اليهودي «الأدون شورر» لكي يتفاهم اليهود مع جيرانهم العرب بواسطتها، على قدر ما كانت تعمل المرحومة «بريث شالوم»، إنها المحطة التي تجاهلت مهد المسيح وبراق محمد، وراحت تسمي فلسطين العربية أرض إسرائيل، إنها المحطة التي لا تستحق من جميع السامعين المساكين إلا لقب محطة بابل القرن العشرين.⁽¹⁹⁾

وكتب شعراً في الجريدة معلقاً على المحطة الفلسطينية يقول فيه:

محطة بابل لا خير فيه	سوى للقاعدين على الكراسي
تعرض كل كوهين علينا	تذكره بنان الواد ناس
أيّا كوهين أقدم يا أدوني	بـلا عزيـزي أو...
فأرضك أرض إسرائيل تدعو	أجبتها يا أدون بلا احتراس



محطة بابل يا بنت رفكا ألا هس اسكتي أوجعت رأسي⁽²⁰⁾

أما الصحف اليهودية آنذاك فقد اعتبرت أن حذف عبارة إسرائيل هو نتيجة حملة الصحف العربية على السياسة الإنكليزية، فذكرت جريدة (دافار) اليهودية: «إن اليهود لم يحتجوا على استعمال كلمة فلسطين، فلماذا احتج العرب على استعمال كلمة إسرائيل».

أما جريدة (دورا يوم) فقد حملت في مقالها الرئيس بشدة على موقف الحكومة وقالت: «إن عبارة أرض إسرائيل ستبقى ملء الأسماع والأبصار لأنها تدل على هذه البلاد التي هي أرض إسرائيل لا أرض إسماعيل»⁽²¹⁾.

وقد تصدرت جريدة الدفاع والجرائد الفلسطينية الأخرى للجرائد الصهيونية، فكتبت جريدة الدفاع «نقول للصحف اليهودية» إنها تتجنى كثيرًا، وأن نهاية التجني غير سارة، هذه بلاد عربية، وأليق بكم أن تطلبوا رحمة أصحابها لا أن تستفزوهم». وأضافت الجريدة أيضًا: «عقد الأدون بن زيون كاتس» مقالًا في جريدة «هابوكر» حمل فيه على الحكومة لأنها حذفت عبارة أرض إسرائيل من محطة الراديو قائلاً: لو أن الحكومة فعلت ذلك من تلقاء نفسها لهان الأمر، لكنها فعلته إرضاء للعرب، وهو أمر غير جائز لأنه إهانة موجهة من العرب لليهود»، ويقترح في نهاية مقاله «أن يقال اسم القدس باللغتين الإنكليزية والعبرية «يروشاليم» وهو اسم يهودي تعترف به الحكومة، فتصدت جريدة الدفاع لمقاله قائلة «نؤكد للكاتب أن العرب مطمئنون إلى النهاية السعيدة في أن بلادهم لهم وأنهم لا يعنون بهذه السخافات»⁽²²⁾.

إبراهيم عبد الفتاح طوقان (1905 - 1941م)

أول مدير للقسم العربي في الإذاعة الفلسطينية

ويبدو أن الأستاذين عادل جبر ورفيق التميمي لم يوافقا على شروط لجنة الإذاعة لتعيين أحدهما مديرًا للقسم العربي للإذاعة الفلسطينية، فوقع الاختيار على الشاعر إبراهيم عبد

الفتاح طوقان، وكانت لجنة الإذاعة قد قابلته سابقاً.⁽²³⁾

ففي شهر آذار/ مارس في العام 1936م، تسلّم إبراهيم إدارة البرامج العربية في محطة الإذاعة الفلسطينية، بعد كل مناورات الإذاعة ومداوراتها، وهي المعروفة باللف والدوران، عملاً بقول سادتها في لندن وحباً في خلق البلبله ورغبة في تنفيذ سياسة مخطط لها.⁽²⁴⁾

ويبدو أن إبراهيم كان متحمساً من قبول هذا المنصب، من خلال رسالة بعث بها إلى صديقه «عمر فروخ» يقول فيها: «بعد أن قابلت الجماعة المسؤولين وحصل القبول، استولى عليهم نوم عميق كنت أنا خلاله ساهراً، وبعدما يقرب من الشهرين عادوا وطلبوني للمقابلة وسألوني هذا السؤال البارد: هل أنت مستعد لقبول هذا المركز؟ فأنصفني يا أخي من هؤلاء السخفاء.

ولا بد من القول إنني كنت أتحمس الأخبار فأجد أنهم على اتصال مع أناس آخرين، يفاوضونهم في المشروع ذاته، ويقابلونهم ويقارنون بيننا، وكان قد تقدّمت طلبات عديدة وأخيراً على ما ظهر، قرّ قرارهم على أخذي، وحوّلوا أوراقى للمندوب السامي ليوافق عليها.⁽²⁵⁾

ولد إبراهيم طوقان في مدينة نابلس في العام 1905م، وتلقى دراسته الابتدائية في المدرسة الرشادية الغربية في نابلس، وانتقل إلى مدرسة المطران في القدس ونال شهادتها الثانوية.

في العام 1923م، نشر أول قصيدة له في الصحف، وفي العام نفسه انتقل للدراسة إلى الجامعة الأميركية في بيروت، ومنذ هذا التاريخ بدأت شاعريته تزخر وتمتلئ لتنبثق من معينها بعد أن أخذت عدتها من هذه (الصناعة الدقيقة).

وفي العام 1924م، مرض مرضاً شديداً، مما اضطره إلى العودة إلى نابلس، قبل انتهاء الفصل الدراسي الأول.



وفي العام 1926م، أحب فتاة فلسطينية كانت تدرس معه حباً عنيفاً وملتهدباً، ولكنه لم يكن موفقاً، فأهلب مشاعره، وحفز أعصابه، إلى أن أنهى دراسته في العام 1929م، ونال شهادته الجامعية.

وفي العام الدراسي (1929 - 1930) عيّن معلماً للغة العربية في كلية النجاح الوطنية في نابلس، لكن ذلك لم يلائم مزاجه، فارتبط بالجامعة الأميركية في بيروت، وعيّن أستاذاً في قسم الأدب العربي.

وفي نهاية 1932م، قدّم استقالته من الجامعة الأميركية وعاد إلى فلسطين، وعيّن معلماً في المدرسة الرشيدية في القدس. في الوقت نفسه خضع إبراهيم إلى عملية خطيرة في معدته، شفي منها بسلامة الله، وخلال العامين 1934 - 1935م عمل في بلدية نابلس.

وفي العام 1936م، تسلّم إبراهيم مسؤولاً للقسم العربي في هيئة الإذاعة الفلسطينية في القدس وظل يشغل هذا المنصب حتى العام 1940م، فتكاثفت جموع البشر عليه أثناء عمله في الإذاعة، إلى أن أقيل من عمله بطريقة كيدية.

وأثناء ذلك، تعرّف على سامية عبد الهادي من الأسر الفلسطينية المعروفة، فتزوجها وخلف ابنه البكر «جعفر» في العام 1938م، وابنته «عريب» في العام 1939م.

اشمأزت نفسه مما لقيه من أناس لا أخلاق لهم - حسب فدوى طوقان - فقرر السفر إلى العراق، وسجّل فوراً الممارسة التعليم في أحد معاهد العلم، لكن المرض اشتد عليه فعاد إلى نابلس، فنقل إلى المشفى الفرنسي في القدس... وبعد أيام قليلة، وفي مساء الجمعة الثاني من شهر أيار/ مايو في العام 1941م، أسند إبراهيم رأسه إلى صدر أمه، وقد نرف دمه، وخارت قواه، وهناك أسلم روحه إلى بارئها، واستراح استراحة الأبد.⁽²⁶⁾

وحول اختياره مديراً للقسم العربي، فقد ظلّت حكومة الانتداب حريصة على الاستفادة من الكفاءات العربية، علّها توصل رسالتها كما تريد.⁽²⁷⁾ فجاء تعيين إبراهيم

طوقان ليكون مسؤولاً عن البرامج الفنية الأدبية في الإذاعة، الذي يستغربه الباحث الدكتور عبد الرحمن ياغي فيقول: «ومن الغريب العجيب أن يقع اختيار الحكومة على الشاعر إبراهيم طوقان لإدارة البرامج العربية، وهمًّا منها أن إبراهيم سيحقق لها ما تنوي إليه، وتطلّع الناس بقلوبهم إلى إبراهيم ليحقق لهم غاياتهم، فقد كانوا في مرحلة كفاح مرير مع الانتداب الغاشم، والصهيونية الأثيمة. وفي 29 آذار/ مارس في العام 1936م نقل الأثير لأول مرة في تاريخ الإذاعة أول صوت عربي إلى فلسطين خاصة وإلى الأقطار العربية العامة، ولم يكن ذلك الصوت إلا صوت إبراهيم طوقان الذي كان معقد آمال البلاد.⁽²⁸⁾ يقول نصري الجوزي (المقدسي) في كتابه «تاريخ الإذاعة الفلسطينية هنا القدس»: إن إبراهيم قد سرّ بعمله كل السرور، إذ مثل هذا العمل يوافق ذوقه وميوله. وشمّر إبراهيم عن ساعديه وآلى على نفسه أن يخدم أمته عن طريق الإذاعة وينبّه إخوانه إلى الأخطار المحيطة بهم، وكم وكم لقي من المصاعب والمناوءات أثناء عمله، إذ ما كاد يعمل لتقوية برنامجه العربي حتى قامت ثورة 20 نيسان/ أبريل 1936 التي أضرب فيها الفلسطينيون ستة شهور كاملة، تناولت جميع مظاهر الأعمال التجارية والصناعية وتعطلت حركة السير، وأغلقت المدارس أبوابها وأضرب المحامون عن المرافعة في غير القضايا الوطنية.

الظرف دقيق جداً. الثورة الفلسطينية قائمة تضحي بأبنائها في سبيل رفعة الوطن ومستقبله مدة ثلاث سنوات، وفي السنة الرابعة قامت الحرب العالمية الثانية سنة 1939. ولكن إبراهيم ما فتى يجاهد ويحسن في البرنامج. وأخذ أنصار البرامج العربية بعد إضرابات الشهور الستة يشاركون في جهاده، ويتغلبون على المصاعب القائمة. فقدّمت فرقة «الجوزي» التمثيليات الوطنية الاجتماعية، وألقى المحاضرون المحاضرات التاريخية الهادفة، واشترك العديد من الكتاب والأدباء في تقديم القصص القصيرة وبرامج الأطفال، وتحسّنت أنواع الأغاني البلدية والاجتماعية وتميّزت الألحان عما سبقها، وساهم ملحنون



ممتازون في تقديم الألمان الجديدة، كما أسهم إبراهيم نفسه في تقديم أحداث الأطفال، والموضوعات التاريخية، وكان دائماً يستشهد بالقرآن الكريم والأحداث والبطولات العربية والأمثال التي تهدف إلى إظهار أخلاق العرب النبيلة.

ومن المواقف المشرفة البطولية التي كلفته جهداً كبيراً، ومقاومة عنيفة ضد السلطات الحاكمة والدعاية الصهيونية، هي حرصه ومحافظته على اللغة العربية الفصحى، لغة الآباء والأجداد.

فقد اهتمت الجهات القائمة على الحكم أن يتخذ القسم العربي ويستعمل اللغة العربية الدارجة بدلاً من اللغة العربية الفصحى، وحثّها في ذلك أن اللغة الدارجة ترضي أذواق الجماهير وتقرب لهم فهم الأحداث والروايات المسرحية، وبرامج الأطفال وحتى الأغاني.

واستمر هذا النزاع قائماً بين إبراهيم والسلطات الحاكمة وأذئاب السلطات الحاكمة، والصهاينة الذين كانوا يجنون الدسّ والوقية بين الحكومة البريطانية الحاكمة وإبراهيم مدير قسم البرامج العربية. ووقف إبراهيم وقفة جبارة وبيّن للفئات المناوئة الحاكمة على العرب واللغة العربية أن القسم العربي لن ينوي نقل لغة امرئ القيس، والناطقة الذيباني إلى المستمعين؛ بل نقل اللغة العربية السهلة الممتعة التي تفهمها أغلبية متعلمة قطعت شوطاً في المطالعة وقراءة الكتب الأدبية والعلمية الصادرة عن دور النشر في كل من فلسطين ومصر وسورية ولبنان.⁽²⁹⁾ وحول ذلك، يضيف نصري الجوزي، مسؤول فرقة التمثيليات التي تعاونت مع الإذاعة فيقول: وتألّفت فرقة الجوزي حين تأسيس الإذاعة الفلسطينية «هنا القدس» ولم تشترك في البرامج العربية إلا بعد انتهاء إضراب الشهور الستة، وعودة الحالة الطبيعية نسبياً إلى البلاد معتمدين على ملوك العرب الذين أذاعوا نداءً إلى عرب فلسطين لوقف أعمال الثورة استناداً إلى وعود من بريطانيا كاذبة.

وكنّت وإبراهيم نتبادل الرأي وتداول الأمور في الطرق التي ندحض فيها آراء الأذئاب

الذين يهاجمون استعمال اللغة الفصحى في البرامج العربية. وكان يقول لي: «أرجو أن تهتم بلغة الممثلات والممثلين وتبين لهم كل شاردة وواردة، وتدرّبهم تدريجاً حسناً وتشكل لكل منهم دوره حتى نتمكن من الحفاظ على لغتنا».⁽³⁰⁾

ويقول الباحث زكي المحاسني: «إن إبراهيم وضع خطته لخدمة الجمهور، وخدمة التراث العربي الأدبي، واصطدمت الغايتان واثارت الصهيونية وامتدت الرقابة إلى كل ما يذيع إبراهيم، وإلى كل ما يعدّ من تمثيلات وأحاديث وقصص».⁽³¹⁾

كان إبراهيم طوقان يريد ألا تقل إذاعة فلسطين بشيء عن إذاعة مصر التي سبقتها إلى الظهور، فكان يدخل عليها كل ما ينفع الوطن والشعب، فتنبّه رجال الحكم إلى هذه الطريقة التي سار عليها، وحارب طوقان أسلوب اللغة العامية في الإذاعة؛ بل أراد استعمال الفصحى في حديث الإذاعة، وقد غضب عليه المستعمرون لاستعماله الفصحى.⁽³²⁾ ومضى إبراهيم في عمله دون كلل، فكانت البرامج التي أشرف عليها مزوّدة بكل ما يعث على وعي الشعب، ويوقظ فيه النقمة على الفساد، ويذكره بماثر العروبة وعبقرية الأبطال الفاتحين.⁽³³⁾

وفي 20 سبتمبر / أيلول، أذاع إبراهيم بنفسه على الناس تحقيقاً أدبياً أثبت فيه بالوثائق التاريخية أن السمّوع الشاعر الجاهلي اليهودي كان ذا نزعة يهودية من حيث حبه للمال، وأن هذه النزعة هي التي دفعت به إلى إثارة الذبح لابنه خارج الحصن، ولم يكن في الأمر عامل الوفاء، وإنما كان ذلك من أجل مال جسيم واعد به امرؤ القيس إذا استجاب لطلبه، فاهتاجت الصهيونية، وظلّت تدس له حتى انتهى الأمر بإقصائه.⁽³⁴⁾ بعد أن شكّا علماء اليهود إلى البريطانيين الحاكمين. وأوغلوا صدورهم عليه، ناهيك عن تحريض الصحافة اليهودية، والدسّ عليه بصفته موظفاً في مصلحة حكومية، ولا يحق له أن يتطرق إلى مثل هذه المواضيع الحساسة.⁽³⁵⁾

لم يتوقف التحريض ضد إبراهيم طوقان عند هذا الحد، ومن قبل الحركات الصهيونية



والجرائد اليهودية في فلسطين «بعد قيام الحرب العالمية الثانية، قدّم إبراهيم قصة تحت عنوان «عقد اللؤلؤ» كان قد اقتبسها من كتاب «الاعتبار» لأسامه بن منقذ، وهي تدور حول الأمانة، وقد أوّل المشرفون على البرنامج أن «الأمين» بطل القصة إنما يرمز إلى سماحة المفتي الحاج أمين الحسيني، ونظرًا لأن الحاج أمين مناوئ كبير للحكومة البريطانية عدو لدود لها، فإن المسؤولين اعتبروا عمله خروجًا على «العرف المسلكي».⁽³⁶⁾

والقصة في حد ذاتها لا تمت إلى السياسة بصلة، ولا دخل لها بالحاج أمين الحسيني مفتي الديار الفلسطينية وإنما خرّجها اليهود وأولوها كما يجلوهم ويروق، ودسوا للإنكليز وأقنعوهم أن القصة ترمز إلى مناوئة الإنكليز، وخصّ الشعب الفلسطيني على الالتفاف حوله، وهو العدو الألد للإنكليز والصهيونية.

«ويعزو كثير ممن كتبوا عن مسيرة إبراهيم طوقان، أن قصة «عقد اللؤلؤ» كانت السبب المباشر لإقالته من الإذاعة، في أول تشرين الثاني/ أكتوبر في العام 1940م. إلا أن صديقه وعشيرته وزميله في الحل والترحال، ورفيق الهوى والشباب في الجامعة الأميركية وناבלس وبغداد «عمر فروخ» يذكر أن السبب الأساسي لإقالة إبراهيم قصيدة نظمها في ذلك الحين مطلعها:

ورد وضحن وغيد في الجامعات يا شهر أيار يا شهر الكرامات

ويقول فروخ حولها: «هذه القصيدة في المجون، وهي عجيبة من العجائب في حسن التصوير والسبك في الشاعرية، وقد لاقت هذه القصيدة رواجًا كبيرًا وانتشرت بالرواية والاستنساخ أكثر من شعره الذي نشر في الصحف والمجلات».

«غير أن في هذه القصيدة تعريفًا شديدًا بأحوال دينية معينة، وبأشخاص كانت تحتضنهم السلطة الإنكليزية ذكرهم إبراهيم بأسمائهم»... فأقيل من عمله، وهو ما كانت تسعى إليه الحركة الصهيونية وسلطات الانتداب معًا».⁽³⁷⁾

عجاج نويهض 1897 - 1982

ثاني مديري الإذاعة الفلسطينية

راحت الحكومة الإنكليزية تفتش عن بديل يتولى إدارة القسم العربي في الإذاعة الفلسطينية بعد أن أقيل إبراهيم طوقان، فوقع اختيارها على الأستاذ عجاج نويهض فأبى أن يقوم بهذه المهمة والظروف حرجة والحرب العالمية الثانية تشغل بال الناس، والمعتقلات ملأى بالمناضلين الذين دافعوا عن أرضهم ووطنهم.⁽³⁸⁾

ولد عجاج نويهض في بلدة «رأس المتن» ببلبنان في العام 1897م، وتلقى دروسه فيها، ونال الثانوية من مدرسة سوق الغرب.

وبعد الحرب العالمية الأولى انضم إلى حكومة الأمير فيصل في دمشق، وفيها تشارك مع الأديب عبد الله النجار وأصدرا مجلة «القلم»، وكان يتردد على النادي العربي الذي يرأسه الشيخ عبد القادر المظفر وتأثر بنشاطه. وفي العام 1922م، عيّن في ديوان الترجمة مع ساطع الحصري، وكان المرابي اللبناني جرجس همّام رئيساً له.

بعد انهيار الحكم الفيصلي في سوريا، اختار نويهض بيت المقدس، فاختره الحاج أمين الحسيني سكرتيراً للمجلس، فمساعدًا لمفتش الشرعية في فلسطين، وظل يعمل فيه من العام 1923 إلى العام 1932.

وفي القدس، التحق بمعهد الحقوق ونال شهادتها في العام 1924م، وأسس في القدس مكتباً للمحاماة وكان يرأسل جريدة «الأهرام المصرية».

وفي العام 1932م، استقال من المجلس الإسلامي، وأنشأ مجلة «العرب» السياسية الأسبوعية، وفي نفس السنة قام، ورهط من السياسيين والمثقفين، بتشكيل أول حزب سياسي في البلاد (حزب الاستقلال العربي الفلسطيني).

وأثناء ثورة 1936 وإعلان الإضراب العام، قامت سلطات الانتداب باعتقال قادة



الحركة الوطنية، وكان عجاج بينهم، وفي العام 1937م، أوقفت السلطة نشاط الأحزاب السياسية، وفي أواسط العام 1940م، طلبت منه السلطة البريطانية تولى مراقبة القسم العربي في الإذاعة، بعد إبراهيم طوقان فرفض ثم عادت السلطة الطلب، فوافق عليها بشروط (سنأتي على ذكرها).

وبعد النكبة لعب دورًا بارزًا في إنشاء المملكة الأردنية الهاشمية، وصاغ مقررات مؤتمر أريحا، فقربه الملك عبد الله منه، وعيّن مساعد رئيس الديوان الملكي الهاشمي، ثم مديرًا للإذاعة الأردنية، ثم مدير عام المطبوعات والنشر، وفي أعقاب 1959م، عاد عجاج إلى مسقط رأسه ليتفرغ للكتابة والأدب، وفي 25/6/1982م، توفي في بيروت ودفن فيها.⁽³⁹⁾ ومن مترجماته المطبوعة:

1. حاضر العالم الإسلامي لمؤلفه الباحث الأميركي (لوثرروب ستودارد) أربعة أجزاء، طبع في مصر 1924م.
2. العراق أو الدولة الجديدة: لمؤلفه السير (تيكل داود سون)، عام 1932م.
3. النظام السياسي - نظرياته وأشكاله: لمؤلفه الإنكليزي (ج.د.ه. كول) عام 1933م. ومن مؤلفاته:

1. الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي: طبع في القدس عام 1935م.
 2. حديث الإذاعة: (الجزء الأول): القدس عام 1942م.
 3. أبو جعفر المنصور: لبنان عام 1962م.
 4. بروتوكولات حكماء صهيون (جزءان): بيروت 1967م.
 5. رجال من فلسطين: بيروت منشورات فلسطين المحتلة عام 1981م.⁽⁴⁰⁾
- وفي رسالة كتبها عجاج نويهض إلى يعقوب العودات في الرابع من شهر آذار/ مارس

1979م، لإعداد كتابه «من أعلام الفكر والأدب في فلسطين» ذكر له شروطه لتولي إدارة القسم العربي في محطة فلسطين العربية، فيقول: بقي الإنكليز يفاوضونني في أمر تولي الإذاعة، وضعت شروطاً فما قبلوها، ثم مضت على الحرب السنة الأولى حتى دخلتها اليابان، فراجعني الإنكليز فقلت لهم لا أغير من الشروط حرفاً ولا أكتب معكم عقداً، ولكن أتفق معكم اتفاقاً جنتلماًانياً. فأنا سأفي بما أراه واجباً، وأما أنتم فتى شعرت بتغيير نياتكم فسأذهب إلى بيتي فوراً، ومن بيتي أبعث لكم تلفوناً أني استقلت». (41)

أما الشروط الثلاثة التي طالب بها عجاج نويهض فهي:

1. أن يكون القسم العربي مستقلاً إدارياً تمام الاستقلال بموازنته وتعيين موظفيه.
2. ألا يتدخل أي عامل من جهة الحكومة في تسيير دفة العمل غير ما يتعلق بالأمر الفنية.
3. ألا يقبل يهودي مهما يكن مركزه في أن يدخل مكاتب القسم العربي، إلا الموسيقار المغني العراقي المشهور (عازوري). (42)

وعلى هذه الشروط تولّى الأستاذ (عجاج) العمل في القسم العربي أربع سنوات باسم (مراقب البرامج العربية والنشر).

وعندما قبل عجاج هذه المهمة، كان على قناعة بالدور الفعّال والمهم، الذي يمكن أن تلعبه الإذاعة في نهضة فلسطين، وتصبح مجالاً للنهوض بالثقافة العربية والإسلامية على أوسع نطاق، وقد كتب عن فاعلية هذا الدور للإذاعة في مقدمة كتاب «حديث الإذاعة». (43)

وبهذا الفهم وضع نويهض برنامجاً محكماً لتحقيق رؤيته وأهدافه، وحدّد لهذا البرنامج المهتمات التالية:

1. الارتفاع بمستوى اللغة العربية الإذاعية.



2. فتح الباب على مصراعيه لأدباء العرب في فلسطين والأردن ومصر والعراق وسورية ولبنان لكي يسهموا في خدمة الثقافتين العربية والإسلامية بإسهامات مجدية مفيدة.

3. العناية بالمواسم والأعياد الإسلامية والمسيحية.

4. جعل فناني الفرق الموسيقية العربية يتعلمون (النوطة) الموسيقية على حساب المصلحة، وكانوا من قبل لا يستطيعون قراءتها وكل محصولهم هو الحفظ.

5. العناية النامية بالأغنية الجديدة والنشيد العربي، وطنياً قومياً، وإسلامياً دينياً، والعزوف عن الأغاني المائعة.

6. تنشيط الرواية الإذاعية إلى أبعد حد.

7. تشجيع أرباب المواهب العربية الفلسطينية في الغناء، وتشجيع المباريات الشعرية مع جوائز.

8. العناية بـ(العربي الصغير) أو (برنامج أحداث العرب) مع جوائز شهرية.

9. فسح المجال للأدب العربي في جميع أبوابه.

10. إقامة مواسم الأدب سنوياً بمناسبة شهر رمضان المبارك.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية الجليلة، رأيناه يدعو كتّاباً وباحثين ومحاضرين من فلسطين والبلاد العربية المجاورة.⁽⁴⁴⁾

فالأخطل الصغير يتقدم بتحية شعرية لفلسطين في مساء الخميس، الثاني من نيسان سنة 1942م، والأستاذ عبد اللطيف الطيباوي يحاضر الناس عن الجيش في التاريخ الإسلامي، ثم عن التربية والتعليم في العصور الإسلامية، والأستاذ عبد السلام البرغوثي يتحدث عن ديار العرب والإسلام، والأستاذ عباس محمود العقاد يتحدث عن الحرب

بعد اثني عشر شهراً وستة أسابيع، وذلك في 14 تشرين الأول سنة 1940م، وقبله فعل فعلته الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني، فحاضر عن العرب، وموقفهم من تلك الحرب، وذلك في العاشر من تشرين الأول سنة 1940م، ثم في الثالث عشر من الشهر نفسه والعام ذاته، ويذيع الأستاذ العزيز البشري حديثه عن الدولة الأموية في هذه الفترة، ويذيع الأستاذ محمد كرد علي حديثاً بعنوان (هل تمدناً؟)، ويقبل على البلاد مدير المطبوعات في جمهورية لبنان الأستاذ خليل تقي الدين، ليحدث الناس حديث رمضان حول الأدب العربي، ويتحدث الأستاذ نسيم يزبك إلى الناس حديثاً بعنوان (نظرة في مستقبل العرب). وكذلك شارك الكتاب والأدباء العرب: خليل مردم، وشفيق جبري، وسامي الكيالي، والشيخ مصطفى الغلاييني، وفؤاد الخطيب، وبشارة الخوري، وطه الراوي، والدكتور محمد عوض.

ومن أدباء فلسطين: عمر صالح البرغوثي، وحمدي الحسيني، وخليل بيدس، والشيخ سليمان الجعبري، ومحمد يونس الحسيني، ووديع البستاني، وإسكندر الخوري البيتجالي، وعادل جبر، ومحي الدين مكّي، وجميل الجوزي، ونصري الجوزي، وطيبو الصيداوي وغيرهم.⁽⁴⁵⁾

ومن أبرز الأديبات النساء: تتحدث السيدة أسمى طوبي عن تربية الطفل ودعائها الثلاث، وتتحدث السيدة ماري صروف شحادة عن التربية في الأسرة العربية... والآنسة قدسية خورشيد تذيع عن شخصية المرأة، بالإضافة إلى الأديبات «سلوى سعيد ووديع شطارة وعزيزة الحشيمي الصالح» وغيرهن.

ومن إنجازات إذاعة القدس في عهد عجاج نويهض، فرض مستوى جاد في الإنتاج الغنائي، ولما كانت علاقة الأستاذ نويهض بالكلمة دون الموسيقى فقد نقدَ رغبته بالإصرار على اختيار عيون القصائد العربية القديمة والحديثة لتتحول إلى أغنيات، وهكذا استمعنا إلى قصائد ملحنة لأبي نواس وصفّي الدين الحليّ. ثم واصل الشاعر أبو سلمى (عبد



الكريم الكرمي) هذا الخط بنظم قصائد جديدة مخصصة للتلحين والغناء.

واستمر عجاج نويض في محاولاته لإيجاد ألوان تختص بها إذاعة القدس (بعد انتقالها إلى رام الله) فكلف توفيق باشا بتلحين أغنيات خاصة بالأطفال. وكثيراً ما كانت إذاعة القدس تستضيف كبار الفنانين من مصر، ولاسيماً في المواسم (كموسم شهر رمضان)، مثل الشيخ محمود صبح، وفتحية أحمد، وفريد الأطرش، وأسمهان وغيرهم.⁽⁴⁶⁾

عزمي النشاشيبي (1903 - 1995م)

ثالث مديري القسم العربي في الإذاعة الفلسطينية

عرّفت الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية بعزمي النشاشيبي، فذكرت «أنه ولد في مدينة القدس في العام 1903م، وتلقى علومه المبكرة في إستانبول، فالتحق بالجامعة الأميركية في بيروت، فدرس الأدب والفلسفة، وتخرج منها في العام 1919م، وأكمل تحصيله العلمي في جامعة لندن، وتخصص الصحافة والعلوم السياسية، ونال شهادتها في العام 1930م، وكان أول صحفي فلسطيني يحصل على دبلوم صحفي من بريطانيا.

بدأ حياته كمحرر لمجلة «فلسطين» التي تصدر باللغة الإنكليزية في يافا، عين سكرتير الوفد الفلسطيني الرابع إلى لندن في العام 1930م، وأصبح بعدها ضابطاً محلياً في السلطات البريطانية منذ العام 1931م، فعمل كملحق صحفي في القنصلية العامة البريطانية في بيروت في العام 1938م.

عاد إلى فلسطين، وعمل في حكومة الانتداب كمساعد لمسؤول الإعلام، ومراقب الصحافة المسؤول عن منطقة يافا في العام 1940.⁽⁴⁷⁾

وفي العام 1944م، عين مديراً للقسم العربي في الإذاعة الفلسطينية «هنا القدس». وفي أثناء ذلك كان عزمي النشاشيبي يذيع حديثاً أسبوعياً عنوانه «بيننا وبين المستمعين» كان

من أنجح البرامج وقتئذ وأكثرها صراحة، عدا أنه كان يعالج مواضيع الساعة، ويرد على أسئلة القراء وشكاويهم ويوجههم إلى ما يريد توجيهه.⁽⁴⁸⁾

وجواباً على سؤال طرحه «نصري الجوزي» على الأستاذ عصام حمّاد الذي عمل في الإذاعة بين كانون الأول/ ديسمبر 1944 إلى 15 أيار/ مايو 1948.⁽⁴⁹⁾ فيقول حمّاد: «خلال هذه الفترة التي رأسها المرحوم عزمي النشاشيبي: «كانت الأوضاع ملائمة جداً لأن تبرز الإذاعة الفلسطينية وجه الحياة الثقافية في فلسطين على أروع ما يكون، لاسيّما وأن الإذاعة في ذلك الوقت كادت أن تكون المرآة العريضة الوحيدة للحياة الثقافية العامة في البلاد.⁽⁵⁰⁾ وبالإضافة إلى برنامجه الأسبوعي، بيني وبين المستمعين قدّم عزمي النشاشيبي موضوعين ناجحين:

1. زاوية العلوم والآداب: وهي زاوية كانت محببة إلى المستمعين تقدّم للمستمع تطور العلوم والآداب العالمية بلغة مبسطة وشرح قريب إلى الأذهان.
2. والزاوية الثالثة التي أفرغ فيها جهده هي: زاوية إحياء الموسيقى القديمة (التراث). ومن الواضح أن عزمي قد اهتم اهتماماً كلياً لإحياء الغناء العربي القديم، وكان من جملة الأغاني التي نقلها عبر الأثير إلى عشاق الفن والطرب هي الموشحات الأندلسية التي لاقت قبولاً حسناً عند المستمعين، خصوصاً عندما يغنيها الفنان المعروف «يحيى السعودي» بصوته الجمهوري.

وكانت بادرة محببة تلك التي قام بها عزمي النشاشيبي، وذلك بإدخال «الإذاعات المنقولة» أي البث المباشر من الحرم الشريف والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة وكنيسة المهدي وأماكن العبادة للعديد من الطوائف الإسلامية والمسيحية، وكان قد تعاقد مع المرتلين المعروفين كالشيخ محمد رفعت والشيخ منصور الدمهوري، إضافة إلى المرتلين الفلسطينيين الذين كانوا يبعثون التقى والورع بين المستمعين.



ومن آثاره القلمية:

1. من القدس إلى لندن، القدس 1947م.
2. من القدس الشريف إلى النجف الأشرف، القدس 1950م.⁽⁵¹⁾

الكتاب المساعدون في البرامج الإذاعية

علينا ألا نغمت حقوق مساعدي البرامج، والمذيعين، وواضعي برامج الأطفال والأسرة والشباب، الذين أسهموا إسهامًا فعّالاً في تسيير دفة الأمور، وتحسين البرامج، وإبداء الآراء الصائبة والاختصاص ببرامجهم التي غدوا بها رغبات الشعب العربي الفلسطيني.

ولأن مساحة البحث في هذه الدراسة، لا تسمح بتقديم ترجمات عن حياة أولئك الذين يحتلون مكانة أدبية وشعرية وعلمية في فلسطين وفي البلاد العربية، نكتفي بذكر أسمائهم وهم: عبد الحميد ياسين، محمد أديب العامري، راجي صهيون، سعيد العيسى، عقيل هاشم، عصام حمّاد، موسى إبراهيم، رباح الدجاني.⁽⁵²⁾

والخوض في الأحاديث العلمية والدينية والتاريخية والأدبية، هناك المئات من الموضوعات والأحاديث التي بثت في الإذاعة، التي لا مصادر لها، وهناك بعض النصوص التي أوردها الأستاذ عجاج نويض في الجزء الأول من كتابه «حديث الإذاعة».⁽⁵³⁾

لقد أثبت وجود الإذاعة في القدس، أن فلسطين كانت موئلاً للثقافة والعلم «ويقول عزمي النشاشيبي (آخر مديري الإذاعة في القسم العربي): إن البرامج الكاملة للإذاعات العامة تتكون من ثلاثة أقسام: الموسيقى والغناء والأحاديث والتمثيلات، وأقرب هذه الأقسام إلى قلوب الطبقة المثقفة من المستمعين، وأبعدها أثرًا في نفوسهم هي التمثيلات بلا ريب».⁽⁵⁴⁾

وقبل أن نستعرض ما قدّمته الفرق المحلية للإذاعة الفلسطينية، من المناسب أن نعطي

قائمة قصيرة بأسماء بعض المسرحيات ومؤلفيها من التراث العالمي التي عرضت من أستوديو الإذاعة هي:

1. عن الأدب الإنكليزي.

- وليم شكسبير: روميو وجوليت، يوليوس قيصر، ماكبث، هاملت، الملك لير، كما تحبها، تاجر البندقية.
- أوجين أونيل: الينبوع، أيام بلا نهاية، الإمبراطور، جونز.
- شون أو كيسي: ظل القناص، المحراث، وراء البوابات، ورود همراء، من أجلي، الغبار الأرجواني.
- أوسكار وايلد: مروحة الليدي وندرمير، زوج مثالي، أهمية أن تكون جديدًا.
- برناردو شو: القديسة، جوان، جاك دارك.
- جون غولزو ورثي: الصندوق الفضي.

2. عن الأدب الفرنسي:

- موليير (جان بابتيست بوكلان): مدرسة الأزواج، المريض بالوهم، البخيل، البروجوازي النبيل، النساء العالمات.
- فكتور هيغو: أحذب نوتردام، البؤساء.
- فولتير (فرنسوا ماري): أوديب، سمير أميس، أيرين.
- ألكسندر دوماس: غادة الكاميليا.
- جان راسين: اندروماك، فيدر، آستر.
- بيير كورني: السيد، هوراس، الكذوب.



3. عن الأدب الألماني:

- بيرتولت برخت: أوبرا القروش الثلاثة، النهاية السعيدة، الأم، السيد بتشيلا، ورجله مات.

4. عن الأدب الروسي:

- نقولا غوغول: المفتش العام، الزواج.
- أنطوان تشيخون: الزفاف، عرض الزواج، الدب، روح الغابات.
- ليو تولستوي: قوة الظلام، ثمار التنوير، ضوء ينير الظلام، وكل شيء ينبع فيها.
- إيفان ترجنيف: الطفيلي، شهر في الريف.

5. عن الأدب المصري:

- أحمد شوقي: مجنون ليلي، مصرع كليوباترا.
- توفيق الحكيم: أهل الكهف، شهرزاد، بجماليون، بنات بلادي، نهر الجنون.
- محمود تيمور: المخبأ رقم 14، قلب غانية، أبو علي عامل آرتيست.

6. عن الأدب اللبناني:

- فرح أنطون: صلاح الدين الأيوبي.
- سعيد تقي الدين: لولا المحامي، قضي الأمر.

7. عن الأدب المحلي الفلسطيني:

- نصري الجورزي (تأليف): الحق يعلو، فؤاد وليل، بين الحب والواجب، على الباغي تدور الدوائر، معجون الحب، باسم الحداد مع الخليفة هارون الرشيد، حياة تحطمت، ضمير يتنبه، ما وراء الستار، بندار يديو، لوكاندة الهدوء والراحة،

عشاق التماثيل، أشباح الأحرار، وعشرات غيرها.

• كما ألفت للطلبة: أنا لا أحارب من أجل عمر، جابر عشرات الكرام، الطرف الثالث، الدنيا أم، ذكاء القاضي، العدل أساس الملك، جحا، ابن الأكرمين، حاتم الطائي والرسول، الوفاء.

• جميل الجوزي (مترجمة): السبحة، الخطام، الصورة، حياة تحطمت، الشجاع، يد الله، الزوجة الخرساء، الأستاذ كلينوف، صباح يوم مشمس، المرحوم، غرام أعمى، الجلف، الرسالة، عبيد الذهب وغيرها كثير.

• فريد الجوزي (موضوعة ومترجمة ومقتبسة): أبو شوكة، التلفون، كيد النساء غلب كيد الرجال، الصعلوك، اللي حفر حفرة وقع فيها، العلاج الشافي، ثري الحرب، الدب، النسوان في إجازة، جبر الخواطر، الطبيب والمرضى، رزق الهبل على المجانين، أم نبيه والاختراعات الجديدة، جحا وأبو فراس في المحكمة، طبيب العيون وغيرها.

• إميل الجوزي (مترجمة ومقتبسة): الأستاذ المغفل، في ذمة القضاء، نقطة الدم، الحقيقة الزرقاء، مات الملك عاش الملك، عواد كريمون، الخطايا السبع، عذراء بلمنت.

• شكري السعيد (تأليف): قلب من رماد، زواج بلا ميعاد، امرأة بالغلط، سمار في مصيف، باريس، أنوار في الصحراء، هجرة الرسول الكريم، من أجل الوطن.

• المسرحيات الإذاعية لمجموعة من المؤلفين والمقتبسين: معجزة الهجرة، أنوار في الصحراء، بطولات عربية، هجرة الرسول، جميل بثينة، قيس ولبنى، هذا النبي المنتظر، خولة الكندية، سيد ربيعة، الزباء، بطولات فلسطينية.⁽⁵⁵⁾



قسم الموسيقى وأثره

نجد أن أعلام الفن العربي أمّوا الإذاعة الفلسطينية، وبعضهم عملوا فيها، وتنحصر دراستنا هنا للحديث عن القسم الموسيقي في الإذاعة، وما يتبعها من لحن وغناء وعزف، وفن وذوق وعلم وأدب ودرس، وتدلّل على مدى ارتباطها بالتراث.

فُعُرفت الإذاعة الفلسطينية بمعزوفات تطرب لها النفس، ويقرّ بها الخاطر، قام بها لفيف من الفنانين المعروفين، نذكر منهم:

- سامي الشوا: عازف الكمان.
- جليل ركب: كمان منفرد.
- أرتين ترياقيان: سنتور منفرد.
- إبراهيم عبد العال: عازف القانون.
- توفيق جوهرية: عازف الناي.
- يحيى السعودي: عازف عود.
- رياض عيسى البندك: عازف عود.
- رامز الزاغة: عازف عود.
- إسكندر الفلاس: عازف عود.
- روجي الخماش: عازف عود.
- يوسف بتروني: عازف بيانو.
- واصف جوهرية: من الذين لهم فضل كبير في نشر الموسيقى في فلسطين، تعلّم العزف على الرباب والطنبور والعود وأتقن الأزهايج والدبكات والموشح

الأندلسي. (56)

وإلى جانب الموسيقى وآلاتها، فقدت ظهرت في فلسطين من خلال الإذاعة مجموعة من المطربين الذين ساهموا في إثراء القسم الإذاعي مددًا طويلة من البرامج الغنائية نذكر منهم:

- فهد النجار: عرف في فلسطين، وتابع الغناء بعد النكبة في محطة الإذاعة الأردنية.
- فيروز: شقيقة المطرب «فهد» رافقت شقيقها في جميع مرافق حياته، وأسكرت السامعين بصوتها الحنون، كما شاركت في برامج الأطفال.
- ماري عكاوي: لها صوت عذب وحنجرة قوية، غنّت في الإذاعة وتناقلت أغانيها الإذاعات العربية، وخصوصًا قصيدتها المشهورة «يا جارتى ليلى».
- جميل العاص: وكان يتحف المستمعين بغنائه الشعبي وصوته الجمهوري الذي يهز أوتار القلوب.
- يحيى السعودي: المغني المعروف (تحدثنا عنه).
- محمد غازي: وهو من قرية «يازور» قرب يافا، وكانت مقدرته الفنية في الأداء تُعد مدرسة قائمة بذاتها، ويعد من أقدر المطربين الذين مروا في تاريخ الغناء العربي الحديث.
- يوسف رضوان: كان مشهورًا بتأدية الموال البغدادي والأغاني الشعبية الفولكلورية القديمة.
- رجاء الفلسطينية: كانت تغني الغناء الطربي القديم، وهي من السيدات الجميلات اللواتي لعبن أدوارًا مهمة في الحياة الاجتماعية.
- كاظم السباسي: عنده صوت رخييم وحنون.
- روهي الخماش: من ألمع الشبان الذين عرف عنهم مقدره وفنًا، كان يقضي



الساعات الطوال إلى ما بعد منتصف الليل يعزف ويغني على عوده، ويطرب الحضور من حوله.⁽⁵⁷⁾

الفنانون والفنانات من البلاد العربية

جذبت الإذاعة الفلسطينية عددًا كبيرًا من فناني الدول العربية المجاورة، الذين أموا البلاد للعمل في محطة الإذاعة «هنا القدس». ولا بد من التنويه إلى أن الإنكليز قاموا بتأسيس محطة الشرق الأدنى للإذاعة العربية في يافا، للقيام بالدعاية الكبيرة خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت تدفع للفنانين رواتب محترمة، وكذلك للموظفين الدائمين أو للمحدثين والفنانين والفرق التمثيلية الإذاعية، كما أنها كانت تسهل دخول من تريد إدخالهم من القادمين من البلاد العربية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على العاملين في محطة «هنا القدس».

وأمّ فلسطين وقتئذ، بين السنوات 1934 - 1948م، عدد كبير من الفنانين والفنانات المعروفين من مصر وسورية ولبنان، وأسهموا إسهامًا جيدًا في رفع مستوى الموسيقى والغناء، ومن بين هؤلاء: السيد الصفتي، محمود صبح، حليم الرومي، رجاء عبده، رياض السنباطي، فتحية أحمد، إيليا بيضا، عزام شيبا، صابر الصفح، جميل كرم، سهام رفقي، ماري جبران، نجاه علي، عمر البطش، ولور دكاش، ومحمد دكاش.⁽⁵⁸⁾

ومن زوار الإذاعة الفلسطينية المذيع والمخرج الإذاعي المعروف عبد الوهاب يوسف، كبير المذيعين في محطة الإذاعة المصرية، وقد علّق على التمثيل في فلسطين بقوله: «بيد أنك تجد من بين هؤلاء المهتمين بالتمثيل في فلسطين شبابًا أصحاب علم بهذا الفن، من حيث مبادئه وأسسهِ ويعلمون الكثير عن الأدب المسرحي وتاريخه منذ نشأته ثم تطوراتهِ وما وصلت إليه الأقطار العربية والأوروبية في هذا المضمار، وقد استطاع بعض أصحاب الفرق التمثيلية أن يثبتوا وجودهم في تهيئة رواية الراديو، سواء أكان الموضوع مؤلفًا أم مقتبسًا أم مترجمًا.⁽⁵⁹⁾

وكذلك، أسهمت الأسطوانات وأغاني الأفلام المصرية إسهامًا فعالاً في إنعاش القسم الموسيقي في محطة الإذاعة الفلسطينية، وبنفس الوقت ساهمت الإذاعة الفلسطينية في التعريف بأولئك الفنانين في فلسطين والعالم العربي، ولبتّ محطة «هنا القدس» طلبات المستمعين بتقديم الأغاني المحببة لأشهر المطربين والمطربات في العالم العربي الذين تظهر أغانيهم في الأفلام، خاصة عندما يزورون فلسطين ويعلن عن برامجهم الاحتفالية فيها، فظهرت أغاني أفلام: محمد عبد الوهاب، وأم كلثوم، وفريد الأطرش، وأسمهان، ومنيرة المهديّة، وليلى مراد، وسهام رفقي، ولور دكاش.

فعلى سبيل المثال: غنّت سهام رفقي فأطربت وانتشرت أغانيها بين الجماهير، يقول الفنان المسرحي نصري الجوزي: «فكانت إذا مرّت في أسواق القدس القديمة، كان يتبعها عشاق الغناء والطرب ويوقفونها ويتوسلون إليها أن تغنيهم قصيدتها التي اشتهرت بها «يا أم العباية... حلوه عباتك» ويرددون وراءها، فيهرع البوليس الإنكليزي ظاناً أن الفلسطينيين يتظاهرون، وعندما يعرف جلية الأمر يشرع في الضحك والقهقهة فيتبعه الأولاد وهم يقلدونهم في قهقهاتهم».⁽⁶⁰⁾ ويذكرها الكاتب المناضل «شفيق الحوت» في كتابه بين الوطن والمنفى «يصف أحياء يافا: «ها هو كملصق الفنانة الصاعدة سهام رفقي وأغنيتها المشهورة يا أم العباية».⁽⁶¹⁾

أما لور دكاش - يقول نصري الجوزي - فكان لها الكثير من عشاقها وعشاق أغانيها، وكانت أحلى أغنياتها وأقربها إلى عشاق الطرب في فلسطين هي: «آمنت بالله، نور جمالك آية، آية من الله، آمنت بالله».⁽⁶²⁾

هكذا، كان القسم العربي في إذاعة «هنا القدس» متقدماً جداً، في استقطاب الكثير من الأدباء العرب، إضافة إلى أقرانهم من الفلسطينيين الذين شكّلوا نواة فنية وثقافية عملت على تطوير برامج الإذاعة ونشاطاتها، وساهمت في تطوير الحياة الثقافية والفنية في المجتمع الفلسطيني الذي كان آنذاك منهمكاً بتطوير هويته الوطنية بثبات وعزيمة.



الإذاعة الفلسطينية بين النهوض والنكبة

وفي نهاية الثلاثينيات كان للمستمع الفلسطيني في إذاعة «هنا القدس» نصيب وافر من الثقافة الوطنية والقومية وترسيخ التراث الفلسطيني، لكن بالمقابل، اشتد التنافس بين الإذاعات التي تشرف عليها بريطانيا وحلفاؤها، والتي تجسد الدعايات الحربية، «فقد صدرت مجلة «هنا القدس» احتوت على مادة زخمة من الصور والتقارير التي تصوّر الحرب التي شنتها بريطانيا ضد ألمانيا، واحتوت على رسومات كاريكاتورية مسيئة للعدو الألماني ومئات الصور للطائرات والأسطول البحري البريطاني وهي تتحرك للمواجهات مستعرضة بذلك جبروتها الذي تكلم لاحقاً ودفع ثمنه كل فلسطيني.⁽⁶³⁾ في نفس الوقت أصبحت «مدينة القدس عاصمة الثقافة العربية بسبب تزايد الحراك الثقافي فيها بفضل دار الإذاعة، وزيارة ممثلين وفنانين عرب مشهورين لها، وكتاب وشعراء وفرق زجلية من لبنان تحيي أمسيات زجلية، ومطربين من مصر، وأغاني أم كلثوم وفريد الأطرش وغيرهما، ومسابقات أدبية وشعرية... وقد تميّزت الإذاعة أيضاً بسياسة التحرير المهنية المتقنة، والتشديد على أهمية استعمال اللغة العربية بشكل صحيح ودقيق من قبل المذيعين، حيث كان هناك موظف مهمته مراقبة لغة المذيعين من خلال استماعه الدائم للإذاعة من بيته وإرسال التقارير فيما لو حصلت أخطاء».⁽⁶⁴⁾

وفي بداية الأربعينيات، قررت إدارة الإذاعة التي كان يرأسها عزمي النشاشيبي أن تخصص طاقماً إذاعياً ميدانياً ليقوم بجولات حول المدن والقرى الفلسطينية والاطلاع على الحالة الاجتماعية والسياسية، وغالباً كانت تتضمن بعض المقابلات مع شخصيات كثيرة كالفلاحين والمربين وأصحاب المتاجر والمسارح ونخبة من المثقفين على أن يتكلم هذا الجهد على شكل تقرير يبيّث فيما بعد في الإذاعة مع بعض المداخلات من مقدم البرنامج.⁽⁶⁵⁾

ومن أهم البرامج التي سعت إليها الإذاعة هي مرافقة الحجاج إلى موسم الحج للديار

الحجازية في العام 1940م، حيث كان مراسل الإذاعة ينقل أخبار القافلة والحجيج مدة مكوثهم في الحجاز... وقد قام بتغطية هذا البرنامج الشاعر الكبير إبراهيم طوقان من على منبر الإذاعة، وقد استهل حديثه بنشيد قدمه خصيصاً للحجاج بعنوان «أشواق الحجاز» وقام بتلحينه الموسيقار ابن عكا يحيى اللبابيدي مدير قسم في الإذاعة، وفيه:

بلاد الحجاز إليك هفا

فؤادي وهام بحب النبي

ويا حبذا زمزم والصفاء

ويا طيب ذاك الثرى الطيب

بلاد الكرم شمس الهدى

عليك سلامي مدى سرمد⁽⁶⁶⁾

لكن النهوض الذي حققته الإذاعة الفلسطينية «هنا القدس» قد انتهى بنهاية مأساوية، «فما إن بدأت تبشير انتصار الحلفاء تلوح في الأفق، وجاءت أميركا بقضها وقضيضها تساعد بريطانيا وفرنسا كي تحرز النصر الأخير على النازية». ⁽⁶⁷⁾ وبعد أن تأكدت بريطانيا أن العصابات الصهيونية، قد تمكّنت من السيطرة على الأرض والمجتمع الفلسطيني في نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد قرّرت بريطانيا إنهاء الانتداب، وكذلك التخلي عن الإشراف على الإذاعة، وهي: «عادة موروثه عن بريطانيا قبيحة ومموجة اشتهرت بها في سياستها الخارجية، حيث إنها تضحى بالغالي والشمين كي تنال مآربها وعندما تصل إلى ما تبتغي يبرد حماسها، وتقبض يدها، وتتضاءل رغبتها متشبثة بأوهى الأسباب والمعاذير». ⁽⁶⁸⁾ فتخلت عن الإذاعة وعن كل أصدقائها العاملين فيها، تحقيقاً لرغبتها الحقيقية في دعم المشروع السياسي الذي جاءت إلى فلسطين من أجله.

وترابت الاعتداءات الصهيونية في كل مكان في فلسطين، «فبعد أن حرّضت على



المسؤولين العرب الفلسطينيين منذ بداية إنشاء الإذاعة، فقد تعرّضت إلى العدوان الصهيوني مرّات متعددة، وقصفت من المدفعية والدبابات كان أهمها الهجوم الذي شنته في أيار 1936م، عندما تعرّضت الإذاعة إلى هجوم صهيوني راح ضحيته «أكرم الحسيني» أول شهيد إعلامي فلسطيني، وتقرر نقل الإذاعة إلى مبنى جديد خارج الأسوار فيما عرف ببنية الطالبية.

وهكذا، بدأت معركة الإذاعة الأخيرة، فمن بعد ظهر يوم السبت الرابع والعشرين 1948م، أحاطت العصابات الصهيونية بدار الإذاعة لمدة أربعة أيام متواصلة، وبقيت الإذاعة تبث برامجها بفضل عدد من المرابطين بداخلها يذيعون من أستديو المطبوعات... وإدراكاً من العاملين لحماية الإذاعة، فقد تمّ نقل معداتها من القدس إلى رام الله لضمان استمرار انطلاقة صوتها، فما أن احتلت العصابات الصهيونية الإذاعة في الصباح، ومع الساعة الثانية ظهرًا، أذيعت النشرة الإخبارية الفلسطينية، ودوّت كلمة «هنا القدس» إلى رام الله.

ويذكر المذيع توفيق محمود الشاهد في كتابه «رحلتي مع المايكروفون» أن عصمت الشاشيبي أحد الموظفين حمل على ظهره أجهزة الإذاعة من القدس... إلى مكان أعمدة الإرسال في رام الله، لينطلق صوت «إذاعة القدس»... لكنها بعد ذلك أصبحت تبث باسم «هنا القدس إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية». (69)

وهكذا، يسدل الستار عن إذاعة لم يدم عمرها طويلاً في القدس، لكنها كانت على الرغم من كل المعوقات والمؤامرات قد سجّلت قفزة نوعية نحو الحداثة الفلسطينية التي انتهت بمأساة النكبة، أما أجهزتها وأرشيفها ومحتوياتها فقد نهبها العدو الصهيوني، مثل بقية أشياء فلسطين.

هوامش الحلقة الأولى: الصحافة المقروءة الصحافية الفلسطينية العربية في القدس منذ نشأتها حتى العام 1948م.

1. عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1970م، ص 43.
2. بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (1917 - 1948م)، الطبعة الثالثة، بيروت 1986م، ص 3 - 4.
3. مصطفى الدبّاغ: بلادنا فلسطين، دار الطليعة، بيروت 1965م، الجزء الأول القسم الأول، انظر ص 15 - 21.
4. المصدر نفسه، ص 21.
5. د. محمد جمعة الوحش: مجلة النفائس الفلسطينية واتجاهاتها الأدبية، عمان (د.ن) 1989م، ص 9.
6. د. هاشم ياغي: القصة القصيرة في فلسطين والأردن 1850 - 1965، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1966م، ص 51.
7. د. إبراهيم عبده: تطوّر الصحافة المصرية (1798 - 1951م)، الطبعة الثالثة، القاهرة؟ ص 67 انظر أيضًا: محمد جمعة الوحش، المصدر السابق، ص 10.
8. د. هاشم ياغي: المصدر السابق، ص 53.
9. محمد صالحه وسميح أبو مغلي: تاريخ الصحافة العربية - نشأتها وتطورها، دار بيكار؟ ص 68. انظر أيضًا: أديب مروّة: الصحافة العربية، نشأتها وتطورها، بيروت 1961م، ص 138.
10. د. خليل صابات: تاريخ الطباعة في الشرق العربي (الطبعة الثانية)، دار المعارف، مصر 1966م، ص 23.
11. المصدر نفسه: ص 5.
12. د. محمد جمعة الوحش: المصدر السابق، ص 11.
13. د. شوقي ضيف: الأدب العربي المعاصر في مصر (الطبعة الرابعة)، دار المعارف بمصر، القاهرة، ص 30. انظر أيضًا: أديب مروّة: مصدر سابق، ص 141.
14. انظر: د. كامل السوافيري: الاتجاهات الفنية في الشعر الفلسطيني المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1973م، ص 95.
- د. خليل صابات: المصدر السابق، ص 323. انظر أيضًا:
- د. عبد الرحمن ياغي: حياة الأدب الفلسطيني الحديث (من أول النهضة... حتى النكبة) منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله 2001م، ص 77.



15. د. هاشم ياغي: المصدر السابق، ص 120.
16. يعقوب يهوشع: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني (1908 - 1918م)، مطبعة المعارف، القدس 1974، ص 10.
17. د. عبد الرحمن ياغي: حياة الأدب... مصدر سابق، ص 71.
18. الأب لويس شيخو (1859 - 1927م)، يترجم له «حنا الفاخوري» في كتابه: «تاريخ الأدب العربي» بقوله: «ولد الأب لويس شيخو في ماردين بالجزيرة، ثم انتقل إلى لبنان فدرس في مدرسة الآباء اليسوعيين في غزير، وانتظم في سلك الرهبانية اليسوعية، ثم راح ينتقل في بلاد أوروبا وبلاد الشرق منقّباً في خزائنها عن آثار العرب، ثم انصرف إلى تدريس الآداب العربية في الجامعة اليسوعية ببيروت، وفي 1898م أنشأ مجلة «المشرق» واستمر على إدارتها خمساً وعشرين سنة، وقد جعلها من أرقى المجلات الشرقية؛ بل جرى فيها مجلات الغرب لما ضمّنها من الأبحاث العلمية والأدبية والتاريخية القيّمة. وقد أذى الأب لويس شيخو أجلّ الخدم فكان من أكبر بناة صرحها بما ألف من الكتب المدرسية والأدبية، وبما نشر من المخطوطات العربية؛ لا بل كان من أكبر العاملين على نشر الأساليب العلمية في النقد والدراسة والموازنة والتحليل.
19. لويس شيخو اليسوعي: تاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين، بيروت 1926م، ص 165.
20. عبد الوهاب الكيالي: مصدر سبق الإشارة إليه، ص 45.
21. بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، مصدر سبق الإشارة إليه، ص 8 - 9.
22. فيليب حتي: لمحة تاريخية «فلسطين وتجديد حياتها»، «لحنا صالح» المطبعة التجارية السورية الأمريكية، نيويورك 1919، ص 20.
23. مصطفى الدباغ: مصدر سبق الإشارة إليه، ص 23.
24. فيليب حتي: المصدر السابق، ص 21.
25. د. إميل توما: جذور القضية، مركز الأبحاث (م.ت.ف)، بيروت 1973م، ص 66.
26. إميل بوفان: تاريخ الصحافة (ترجمة محمد إسماعيل محمد)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة؟ ص 26.
27. أديب مروة: مصدر سابق، ص 144.
28. د. عبد الرحمن ياغي: مصدر سابق، ص 80.
29. تاريخ تطور الصحافة السورية الأردنية: قسم الدراسات في الوكالة العربية للأنباء، ومديرية الدراسات والبحوث في وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، دمشق وعمان 1976م، ص 11.

30. المصدر نفسه، الصفحات 11 - 13.
31. المصدر نفسه، ص 13.
32. د. ناصر الدين الأسد: محاضرات في الشعر الحديث في فلسطين والأردن، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة 1960 - 1961م، ص 33.
33. تاريخ تطور الصحافة... مصدر سابق، ص 15.
34. د. محمد جمعة الوحش: مصدر سابق، ص 17.
35. وهذه القائمة مستمدة من المراجع التالية:
- أحمد خليل العقاد: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، دار العروبة، دمشق 1967م. ص 121 - 171.
 - يوسف ق. خوري: (إعداد) الصحافة العربية في فلسطين (1876 - 1948م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بيروت 1976م، ص 2 - 143.
 - د. عايدة النجار: صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن (1900 - 1948م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2005م، ص 358 - 399.
 - يعقوب يهوشع: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين... مصدر سبق الإشارة إليه، ص 11 - 143.
 - فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية (الجزء الرابع)، المطبعة الأميركية، بيروت 1933م، ص 66.
 - د. عبد الرحمن ياغي: حياة الأدب الفلسطيني... مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 83 - 86.
 - عبد القادر ياسين: الصحافة العربية في فلسطين (دراسة)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الرابع، بيروت 1990م، ص 430 - 450.
36. د. عايدة النجار: المصدر السابق، ص 75.
37. د. عبد الرحمن ياغي: المصدر السابق، ص 88، مجلة «الزهرة» العدد 1 - 2، ص 193.
38. عبد القادر ياسين: المصدر السابق، ص 435.
39. د. عايدة النجار: المصدر السابق، ص 69.
40. هذه القائمة مستمدة من مراجع الهامش السابق، رقم (35).
41. عبد القادر ياسين: المصدر السابق، ص 435، 438.
42. يعقوب يهوشع: المصدر السابق، ص 14.
43. المصدر نفسه: ص 150.



44. المصدر نفسه، ص 85.
45. يوسف خوري: الصحافة العربية... مصدر سابق، الصفحات 57، 68، 74 - 78، 85، 86، 105، 106، انظر أيضًا:
- عبد القادر ياسين: المصدر السابق، ص 440 - 443.
 - د. عايدة النجار: المصدر السابق، ص 404 - 405.
46. عبد القادر ياسين: المصدر السابق، ص 446.
47. بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية... مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 271 فما فوق. * د. عايدة النجار: المصدر السابق، ملحق (5) ص 400 - 401.
48. د. عايدة النجار: المصدر السابق، ص 199.
49. المصدر نفسه.
50. حكومة فلسطين: تقرير اللجنة الملكية بفلسطين، القدس 1937م، ص 117.
- انظر أيضًا: عارف العارف: تاريخ القدس، دار المعارف، القاهرة 1951م، ص 156.
51. عبد القادر ياسين: تجربة في الصحافة السرية، مجلة «شؤون فلسطينية» العدد 23، تموز/ يوليو 1973م.
- انظر أيضًا: عايدة النجار: المصدر السابق، ملحق (6) الصحف البديلة في سني الثورة الكبرى 1936 - 1939م، ص 402 - 403.
52. تقرير اللجنة الملكية الفلسطينية: مصدر سابق، ص 174 - 176.
53. عبد القادر ياسين: المصدر السابق.
54. تقرير اللجنة الملكية... ص 146.
55. المصدر نفسه.
56. المصدر نفسه.
57. المصدر نفسه، ص 256 - 257.
58. إميل توما: جذور القضية الفلسطينية، م. ت. ف، دراسات فلسطينية (92)، بيروت 1973م، ص 291 - 291. (بتصرف).
59. المصدر نفسه.
60. إبراهيم أبو لغد: تهويد فلسطين (إعداد وتحرير وترجمة أسعدرزوق)، م. ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت 1972م، ص 168.
61. هناك فارق مهم بين ما أورده كل من: أحمد خليل العقاد، وعبد القادر ياسين، ويوسف ق.

- خوري، ويعقوب يهوشع، والدكتورة عايدة النجار.
62. محمد سليمان: تاريخ الصحافة في غزة (1876 - 1994م)، مطبعة بيت المقدس، رام الله، 2002، ص 13 - 14.
63. يعقوب يهوشع: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين (1930 - 1948م) الجزء الثالث، معهد هاري ترومان بالجامعة العبرية (بالقدس)، دار المشرق للطباعة والنشر، شفا عمرو 1983م، ص 17، 98 * انظر أيضًا: عبد القادر ياسين، المصدر السابق، ص 450.
64. المصدر الأول (يعقوب يهوشع)، ص 17.
65. المصدر نفسه: ص 128.
66. عبد القادر ياسين: المصدر السابق، ص 468.
67. المصدر نفسه.
68. د. عايدة النجار: المرجع السابق، ص 44 - 46.
69. بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية... مصدر سابق، ص 80 - 94.
70. المصدر نفسه.
71. أحمد خليل العقاد: تاريخ الصحافة العربية في فلسطين... مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 83.
72. المصدر نفسه، ص 96 - 119.
73. خليل السكاكيني: مطالعات في اللغة والأدب، ط1 - 1925 - ص 71 - 73. ط2 - منشورات وزارة الثقافة رام الله 2000م، ص 110 - 114.
- انظر أيضًا: د. محمد جمعة الوحش: مجلة النفاثس الفلسطينية واتجاهاتها الأدبية، عمان 1989م، ص 20 - 21. جهاد أحمد صالح: خليل السكاكيني (رائد التجديد الفكري والأدبي في فلسطين) منشورات الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، رام الله 2010، ص 75 - 79.

هوامش الحلقة الثانية: الصحافة المسموعة «هنا القدس» إذاعة فلسطين الأولى (1936 - 1948م)

1. حديث الإذاعة: القسم العربي في دار الإذاعة الفلسطينية (الجزء الأول) المقدمة: بقلم عجاج نويهض، المطبعة التجارية، القدس 1942م، ص ج د.
2. د. عبد الرحمن ياغي: حياة الأدب الفلسطيني الحديث، من أول النكبة... حتى النكبة (الطبعة الثانية)، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله 2001 م، ص 101.
3. د. عايدة النجار: صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900 - 1948، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2005، ص 283.



4. نصري الجوزي «المقدسي»: تاريخ الإذاعة الفلسطينية «هنا القدس» 1936 - 1948م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010، ص 6.
5. د. عائدة النجار: المصدر السابق، ص 284.
6. خليل السكاكيني: كذا أنا يا دنيا، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين - الأمانة العامة، بيروت 1982م، ص 279. انظر أيضًا خليل السكاكيني: يوميات، الكتاب السادس، مركز خليل السكاكيني الثقافي ومؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله 2006، ص 196 - 197.
7. المصدران السابقان، ص 197.
8. المصدر نفسه، ص 230.
9. المصدر نفسه، ص 231.
10. المصدر نفسه، ص 232.
11. د. عائدة النجار: المصدر السابق، ص 284. انظر أيضًا: أ. د. تيسير جبارة: «هنا القدس» إذاعة فلسطين الأولى (دراسة).
12. د. عائدة النجار: المصدر السابق.
13. د. قسطندي شوملي: دراسة لحياة النقد، ص 65.
14. د. عائدة النجار: المصدر السابق.
15. المصدران السابقان.
16. جريدة «الدفاع» العدد 566، تاريخ 31/3/1936م.
17. يوسف جبارة: تاريخ فلسطين، دار الشروق، عمان 1998م، ص 92.
18. جريدة «الدفاع» العدد 567 تاريخ 1/4/1936م.
19. جريدة «الدفاع» العدد 568 تاريخ 2/4/1936م.
20. المصدر نفسه.
21. نصري الجوزي المقدسي: تاريخ الإذاعة... المصدر السابق، ص 9.
22. جريدة «الدفاع» العدد 579، تاريخ 13/4/1936م.
23. خليل السكاكيني: اليوميات الجزء السادس، ص 230.

24. نصري الجوزي (المقدسي): تاريخ الإذاعة... المصدر السابق، ص 11.
25. عمر فروخ: شاعران معاصران، إصدار المكتبة العلمية، بيروت 1954م، ص 65.
26. هذه النبذة عن حياة إبراهيم طوقان؛ مستمدّة من كتاب «أخي إبراهيم» للشاعرة فدوى طوقان إصدار دار القدس، بيروت 1975م، انظر أيضًا: جهاد أحمد صالح: موسوعة النهضة الفكرية والأدبية وأعلامها في فلسطين (إبراهيم طوقان) الجزء الرابع (1905 - 1908م)، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة الإمارات العربية المتحدة 2017م، ص 85 - 88.
27. د. عايدة النجار: المصدر السابق، ص 285.
28. د. عبد الرحمن ياغي: المصدر السابق، ص 101.
29. نصري الجوزي (المقدسي): تاريخ الإذاعة... المصدر السابق، ص 16.
30. المصدر نفسه، ص 17.
31. زكي المحاسني: شاعر فلسطين - إبراهيم طوقان، القاهرة 1956م، ص 27 - 50.
32. المصدر نفسه.
33. المصدر نفسه.
34. د. عبد الرحمن ياغي: المصدر السابق، ص 101، انظر أيضًا: زكي المحاسني: المصدر الأسبق، ص 40. أما نصري الجوزي فيورد التحقيق، معتبرًا أنه أذيع في 30 من أيلول في العام 1937م.
35. نصري الجوزي، المصدر السابق، ص 18.
36. فدوى طوقان: أخي إبراهيم، المصدر السابق، ص 7.
37. عمر فروخ: شاعران معاصران، المصدر السابق، ص 18.
38. نصري الجوزي: المصدر السابق، ص 20 - 21.
39. جهاد أحمد صالح: رواد النهضة الفكرية والأدبية وأعلامها في فلسطين، الجزء الثالث (1894 - 1904م)، عجاج نويهض (1897 - 1982م) ستون عامًا مع القافلة الفلسطينية، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة 2017م، ص 271 - 275. انظر أيضًا: يعقوب العودات: من أعلام الفكر والأدب في فلسطين (ط2) وكالة التوزيع الأردنية، عمان 1987م، ص 641 - 643.
40. المصدران السابقان.
41. نصري الجوزي: المصدر السابق، ص 21.



42. جهاد أحمد صالح: رواد النهضة المصدر السابق ص 285. يعقوب العودات: المصدر السابق، ص 643.

43. عجاج نويض: حديث الإذاعة... مصدر سابق، ص 4 - 5.

44. يعقوب العودات: المصدر السابق، ص 643 - 644. انظر: نصري الجوزي: مصدر سابق ص 23. جهاد أحمد صالح: المصدر السابق، ص 286 - 287.

45. المصادر السابقة.

46. جهاد أحمد صالح: المصدر السابق 288 - 289.

47. عزمي النشاشيبي: تقول الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، إنه: حصل على جائزة الاستقلال الأردني في العام 1945م، وجائزة إم بي إي (عضو الإمبراطورية البريطانية) من الحكومة البريطانية في العام 1946م. عينه الملك عبد الله الأول حاكمًا لرام الله في 15 أيار 1948م. رئيس الوفد الأردني للجنة الهدنة المختلطة في العام 1949م. استقال في العام 1955م، نتيجة انضمام الأردن إلى حلف بغداد، توفي في العام 1995م.

48. نصري الجوزي (المقدسي): تاريخ الإذاعة... المصدر السابق، ص 25 - 26.

49. عصام حمّاد: ولد في مدينة جرش الأردنية من أب فلسطيني وأم شركسية، تلقى علومه الابتدائية في «كلية النجاح الوطنية» في نابلس، والثانوية في الكلية الرشيدية في القدس، اجتاز امتحان التعليم العالي الفلسطيني في العام 1942م، التحق بدار الإذاعة الفلسطينية في كانون الأول 1944م. وأصبح مذيّعًا ومنتجًا ومساعدًا للأديب محمد أديب العامري، ثم سعيد العيسى، في الإشراف على الصفحة الأدبية، ثم تدرج حتى أصبح المشرف العام في هذا القسم.

50. ما ذكره عصام حمّاد في رسالته لنصري الجوزي عن الفترة التي تولى عزمي النشاشيبي إدارة القسم العربي في الإذاعة الفلسطينية.

51. نصري الجوزي (المقدسي): تاريخ الإذاعة... المصدر السابق، ص 26 - 27.

52. المصدر نفسه.

53. حديث الإذاعة: مصدر سابق، ص 192 إلى 243

54. المصدر نفسه: ص 66.

55. المصدر نفسه: انظر الصفحات 66 - 71.
56. واصف جوهرية: القدس الانتدابية في المذكرات الجوهرية (الكتاب الثاني من مذكرات الموسيقى واصف جوهرية 1918 - 1948م، تحرير وتقديم: سليم تماري، وعصام نصار، وزارة الثقافة الجزائرية 2009م، ص 290 - 291.
57. المصدر نفسه.
58. المصدر نفسه: انظر أيضًا: نصري الجوزي، المصدر السابق، ص 136 - 137. انظر أيضًا: أوس يعقوب: صفحات مجهولة من تاريخ إذاعة فلسطين الأولى «هنا القدس».
59. المصادر السابقة.
60. نصري الجوزي (المقدسي): تاريخ الإذاعة... المصدر السابق، ص 141.
61. شفيق الحوت: بين الوطن والمنفى (من يافا بدأ المشوار)، رياض الرئيس للنشر والكتب بيروت 2007م، ص 40.
62. زياد عساف: سهام رفتي... مطربة العباية... غنّت على مسارح يافا قبل النكبة، مقالة، جريدة «الرأي» الأردنية، تاريخ 5/2/2013م.
63. أحمد مروات: إذاعة هنا القدس الفلسطينية، مقالة بتاريخ 19 حزيران 2007م.
64. ربيع عيد: كواليس أول دار إذاعة فلسطينية في زمن الانتداب، جريدة عرب 48، تاريخ 14/2/2012م.
65. أحمد مروات: مصدر سابق.
66. المصدر نفسه.
67. فهمي شمّا: تأسيس محطة الشرق الأدنى للإذاعة العربية في يافا بفلسطين، في رسالة بعث بها إلى صديقه المسرحي «نصري الجوزي»، ملحقًا في كتابه «تاريخ الإذاعة الفلسطينية، «هنا القدس» المصدر السابق، الملحق رقم (1) ص 164 - 169.
68. المصدر نفسه.
69. المعلومات هنا، مستمدة من مقالات: أحمد مروات، ربيع عيد، علي سعادة، أوس يعقوب، محمود توفيق الشاهد.



المصادر

1. أحمد مروان: إذاعة «هنا القدس» الفلسطينية، (مقال)، بتاريخ 19 حزيران 2007م.
2. أوس يعقوب: صفحات مجهولة من تاريخ إذاعة فلسطين الأولى «هنا القدس»، 2017م.
3. أ. د. تيسير جبارة: «هنا القدس» إذاعة فلسطين الأولى (دراسة).
4. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - عزمي النشاشيبي (1903 - 1995م)، القدس.
5. جهاد أحمد صالح: موسوعة «رواد النهضة الفكرية والأدبية وأعلامها في فلسطين - الجزء الرابع - إبراهيم طوقان 1905 - 1908، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة 2017م.
6. جهاد أحمد صالح: موسوعة «رواد النهضة الفكرية والأدبية وأعلامها في فلسطين - الجزء الثالث - (1894 - 1904). عجاج نويهض (1897 - 1982م)، دائرة الثقافة والإعلام - الشارقة، الإمارات العربية المتحدة 2017م.
7. حديث الإذاعة: القسم العربي في دار الإذاعة الفلسطينية (الجزء الأول) المقدمة: بقلم عجاج نويهض، القدس 1942م.
8. خليل السكاكيني: كذا أنا يا دنيا: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين - الأمانة العامة، بيروت 1982م.
9. خليل السكاكيني: يوميات خليل السكاكيني (الجزء السادس)، مركز خليل السكاكيني ومؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله 2006م.
10. ربيع عيد: كواليس أول دار إذاعة فلسطينية في زمن الاحتلال، (مقالة) عرب 48، تاريخ 2012/2/14.
11. زياد عساف: سهام رقيقي... مطربة العباية... غنّت على مسارح يافا قبل النكبة، (مقالة)، جريدة «الرأي» الأردنية، تاريخ 2013/2/5م.
12. شفيق الحوت: بين الوطن والمنفى - من يافا بدأ المشوار، رياض الريس للنشر والكتب، بيروت 2007م.
13. د. عابدة النجار: صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900 - 1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2005م.
14. عبد الرحمن ياغي: حياة الأدب الفلسطيني الحديث - من أول النهضة... حتى النكبة (الطبعة الثانية)، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله 2001م.

15. عجاج نويهض: رجال من فلسطين (ما بين بداية القرن حتى العام 1948م)، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت 1981م.
16. عماد الأصفر: التلفزيون يستذكر نجوم العمل الإذاعي، نشرة وفا، رام الله 3/7/2010م.
17. عمر فروخ: شاعران معاصران، إصدار المكتبة العلمية، بيروت 1954م.
18. فدوى عبد الفتاح طوقان: أخي إبراهيم، شركة الطباعة اليافية، يافا 1946م.
19. د. قسطندي شوملي: دراسة لحياة النقد.
20. محمود توفيق الشاهد: رحلتي مع المايكروفون، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، عمان 1999م.
21. نصري الجوزي: تاريخ المسرح الفلسطيني 1918 - 1948م، شرق برس، قبرص، لياسول، نيسان (إبريل) 1990م.
22. نصري الجوزي (المقدسي): تاريخ الإذاعة الفلسطينية «هنا القدس» 1936 - 1948م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010م.
23. واصف جوهرية: القدس الانتدابية في المذكرات الجوهرية (الكتاب الثاني من مذكرات الموسيقى واصف جوهرية 1918 - 1948م) تحرير وتقديم: سليم تماري، وعصام نصار، وزارة الثقافة الجزائرية الجزائر 2009م.
24. يعقوب العوادات: من أعلام الفكر والأدب في فلسطين (ط 2) وكالة التوزيع الأردنية، عمان 1987م.
25. يسرى جوهرية عرنيطة: الفنون الشعبية في فلسطين (دراسات في التراث الشعبي الفلسطيني)، دار الشرق عمان، الطبعة الرابعة، وزارة الثقافة الفلسطينية رام الله 2013م.



الصحافة المقدسية من النكبة إلى النكسة 1948 م - 1967 م

أ.د. ماجد سالم تربات

أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال - كلية الإعلام -
جامعة الأقصى - غزة

مقدمة:

يتفق المؤرخون والكتّاب في الشأن الصحفي على الدور المحوري الذي لعبته الصحافة الفلسطينية بما فيها الصحافة المقدسية - التي صدرت في بيت المقدس - في تشكيل الوعي القومي، والسياسي، والثقافي الفلسطيني، وبلورة ملامح الهوية الفلسطينية للشعب الفلسطيني، كيف لا؟ وتاريخ الصحافة الفلسطينية يؤرخ من القدس.

إذ صدرت فيها أول صحيفة فلسطينية عام 1876م تحت اسم (القدس الشريف)، وهدفت إلى التأريخ للأحوال العامة التي كانت سائدة في فلسطين، وبقيت كذلك في حالة مدّ وجزر إلى نكبة فلسطين عام 1948م، والتي أسفر عنها احتلال العديد من المدن الفلسطينية على أيدي العصابات الإسرائيلية.

وشكلت النكبة منعطفًا خطيرًا أثر بشكل كبير على الصحافة الفلسطينية، نتيجة جرائم العصابات الصهيونية التي نهبت الصحف والمطابع والورق والمكتبات والمقتنيات

الأرشيفية إلى جانب البنوك والمؤسسات التجارية والصناعية. (خليفة، د.ت، ص146). وفي السياق، أصبحت الخريطة الفلسطينية مقسمة إلى ثلاثة أقسام: اشتمل القسم الأول على الصحف التي تصدر من مناطق الضفة الغربية، وشرقي القدس، والتي كانت تخضع للحكم الأردني، والقسم الثاني الصحف التي تصدر من قطاع غزة، والتي تخضع لإدارة المصرية، والأخير الصحف التي تصدر من المناطق التي احتلت آنذاك والتي تخضع للاحتلال الصهيوني.

من هنا تتحدد أهمية هذه الورقة في التعرف على واقع الصحافة الفلسطينية في تلك الفترة الحرجة، وكذلك رصد الصحافة المقدسية التي صدرت وعملت في القدس من النكبة للنكسة أي من عام 1948م وحتى 1967م من خلال ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول رسداً عاماً للصحافة الفلسطينية في تلك الحقبة، فيما يركز القسم الثاني على الصحافة المقدسية التي ظهرت في مدينة القدس، والقسم الثالث يعرض لنتائج واستخلاصات هذه الورقة كما يلي:

القسم الأول: الصحافة الفلسطينية من النكبة للنكسة 1948م - 1967م

بعد نكبة عام 1948م وإعلان قيام ما يسمى بدولة إسرائيل على أرض فلسطين المغتصبة، ثم طرد وتهجير الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، خضعت مناطق الضفة الغربية وشرقي القدس للحكم الأردني، فيما أصبح قطاع غزة خاضعاً لإشراف الإدارة المصرية، لذا انعكست هذه الظروف الجديدة على واقع الصحافة الفلسطينية وأصبح من الطبيعي أن تخضع كل منطقة لقوانين الإدارة التي تسيطر عليها، فارتبطت الصحافة في مناطق الضفة الغربية، بالشرقيات الإعلامية الأردنية، فيما ارتبطت صحافة قطاع غزة بإدارة الحاكم العسكري المصري (أبو شنب، 1988، ص122).

ونتيجةً لذلك، فقد صبغت الصحافة في تلك المرحلة بالطابع الحكومي، حيث إنها



لم تخرج عما ترده الحكومة الأردنية أو المصرية (أبو عياش، 1987، ص 18)، وتعرض الورقة لتلك الحقب كما يلي:

أولاً: الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية في ظل الحكم الأردني:

يعتبر الصحفي فوزي الدين بسومي الفترة الممتدة ما بين عامي 1951م، و1957م من أبرز الحقب في تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية، في ظل ولاية المملكة الأردنية على الضفة الغربية والتي امتدت حتى عام 1967م؛ إذ شهدت الأعوام التي امتدت ما بين الدستور في عام 1952م، وتعليقه عام 1957م نشاطاً صحافياً ملحوظاً، نتاج ارتفاع نسبة المتعلمين بين الفلسطينيين، والتي ساعدت في وجود نهضة أدبية وصحافية في هذه الفترة، مشيراً إلى أن الصحافة اصطبغت بالظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي كانت تعاش في كل من فلسطين، والأردن، ودول الإقليم، وكانت تهتم في تأدية وظيفتها وفقاً لتلك الظروف وتخصص زوايا خاصة للناشئين من الأدباء الفلسطينيين، كما كانت تثير العديد من المشكلات الفكرية والأدبية التي تجسد هموم وآمال جيل النكبة.

وانتعشت الصحافة بشكل كبير في ظل الحكم الأردني إلى درجة أن الأردن اعتبر الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من أراضي المملكة الأردنية، وهذا انعكس إيجابياً على أحوال الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث تفرّسوا على العمل الصحفي في الأردن وغيرها من البلاد العربية، وفتحت لهم أبواب العمل وهيئت لهم الظروف لممارسة العمل الصحفي بشكل حر (البردويل، 1996، ص 63).

وكانت كبريات الصحف الفلسطينية، كفلسطين والدفاع، قد نزحت في أعقاب النكبة، من حيفا ويافا إلى القدس، وعمان، وظهرت عشرات الصحف الأخرى كالجهاد والمنار، ولكن السلطات الأردنية أغلقت معظم هذه الصحف الفلسطينية في عام 1966م، وأدمجتها في مؤسستين صحفيتين هما (القدس، والدستور) وأخضعتهما للرقابة الصارمة، ولقد صدر في تلك الفترة العديد من الصحف بلغت ثمان عشرة صحيفة ومجلة، ومنها

(12) في حقبة الخمسينيات و(6) في حقبة الستينيات موزعة بين القدس، ورام الله وبيت لحم ونابلس. (أبو عياش، 1987، ص 80).

ثانيًا: الصحافة الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية

أتاحت الإدارة المصرية لقطاع غزة بعد عام 1948م للفلسطينيين ممارسة النشاط السياسي الذي أقيمت على أثره حكومة (عموم فلسطين) لإدارة الشؤون المدنية، وسُمّي الحاج أمين الحسيني رئيسًا للدولة، وأحمد حلمي باشا رئيسًا للحكومة، وكان نشاطها محصورًا في قطاع غزة وبقيت مكاتبها تعمل حتى عام 1959م.

وسمحت الإدارة المصرية بإنشاء أحزاب سياسية، فظهر حزب البعث الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وحركة الإخوان المسلمين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، والناصريون.

وعاش قطاع غزة أبان فترة حكم الإدارة المصرية فترة انتعاش ثقافي، فأُسست النقابات المهنية للعمال والمعلمين، وازداد الوعي السياسي مع انتشار الأحزاب، ولعبت المهرجانات الشعرية والمنتديات الفكرية دورًا بارزًا في الانتعاش الثقافي، والتعبئة الوطنية، وفي خضم تلك الحالة انتشر الوعي الصحفي بأشكاله المختلفة من المنشورات والبيانات، وصحف الحائط، والملصقات، والرسوم، والصور، وأصدرت العديد من الصحف والمجلات، والكتب، وعلى الرغم من الإمكانيات المحدودة للصحف إلا أنها كانت محاولات جادة للتعبير عن الوعي المحاصر في القطاع المحاصر. (أبو شنب، 1988، ص 105).

وبدأت الصحافة في قطاع غزة متأخرة عن سواها من المناطق الفلسطينية الأخرى، كإفرا، والقدس، وحيفا، حيث صدرت أول صحيفة في قطاع غزة في عام 1927م، باسم صوت (الحق) التي أصدرها المحامي فهمي الحسيني، وكانت نصف شهرية، ثم أصدر معها مجلة متخصصة بالشؤون الحقوقية والمراجع القانونية وهي مجلة (الحقوق) التي عمل



فيها المحامي فوزي الدجاني.

وبعد العام 1948م صدرت في قطاع غزة عدة صحف منها: صحيفة (غزة) في الفترة بين 1954م - 1962م، وكانت أسبوعية يرأس تحريرها خميس أبو شعبان، ثم صدرت صحيفة (الصراحة الأسبوعية) عن النادي القومي وأشرف عليها المرحوم حلمي السقا، وكذلك صحيفة (اللواء الأسبوعية) التي يرأس تحريرها الدكتور صالح مطر، وجريدة (الرقيب الأسبوعية) التي أشرف عليها المرحوم الشيخ عبد الله العلمي، ثم جريدة (الوطن العربي) التي أصدرها الحاج رشاد الشوا.

وصدرت أول جريدة يومية سياسية في غزة باسم (التحرير) في النصف الثاني لعام 1958م، وترأس تحريرها المحامي زهير الريس، ثم أصبحت صحيفة أسبوعية تصدر بالاشتراك مع دار الأخبار اليوم المصرية، وصار اسمها (أخبار فلسطين) وبقي زهير الريس رئيساً للتحرير فيها. (الجعفري، 1986، ص 48).

وكانت هذه الصحيفة عبارة عن مؤسسة صحفية كاملة، ساهم فيها المصريون بنصف رأس المال، ومن بين الرسامين الذين عملوا فيها الرسام إسماعيل شموط، ورسام الكاريكاتير إسماعيل عاشور، أما الأقلام التي شاركت فيها فضمت من الصحفيين والأدباء والشعراء ومنهم الشهيد معين بسيسو، وزين العابدين الحسيني، وبكر أبو عويضة، وأسامة شراب، والكاتب المصري محمد جلال كشك، وصدر العدد الأخير منها في الخامس من حزيران 1967م، ويذكر أن الصحيفة أصبحت تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد تأسيس المنظمة في 1964م، وأخذت المنظمة تشرف عليها ابتداء من 1965/10/4م.

ومن المجلات التي صدرت في قطاع غزة قبل 1967م مجلة (العودة)، وصدرت عن الاتحاد القومي الفلسطيني في 1958م، وكانت مجلة شهرية مصورة تطبع في القاهرة، (الجعفري، 1986، ص 49)، ومجلة (المستقبل) وهي شهرية يرأس تحريرها محمد جلال

عناية، واستمرت من عام 1952م - 1956م.

وكذلك مجلة (الحياة العربية)، التي لم تصدر بسبب حرب 1967م.

إضافة إلى وجود العديد من المطابع، من بينها مطبعة «العلمي» في حي الدرج ومطبعة «أبو شعبان» في حي الزيتون ومطبعة «السقا» في خان يونس (أبو شنب، 1988، ص 112). وبصورة عامة، بقيت الصحافة في قطاع غزة متخلفة عن نظيرتها في الضفة الغربية، وهذا ما دفع البعض إلى الانتقال للقدس لتأسيس صحف فيها. (الجعفري، 1986، ص 49).

القسم الثاني: الصحافة المقدسية 1948م وحتى 1967م.

منذ احتلال الشطر الغربي لمدينة القدس عام 1948م، وشطرها الشرقي 1967م، اتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلية سلسلة إجراءات عقابية ضد المدينة وصحفها، إذ سنت مجموعة قوانين وتشريعات تصبّ كلها في اتجاه السيطرة الجغرافية والديمغرافية على المدينة وتهويدها، كما وأثرت هذه التشريعات على العديد من القطاعات العاملة في المدينة مثل: البلدية والصحة والتعليم والمقدسات والأرض والعمران وهويات السكان، وأطلقت على الجزء الذي تحتله من مدينة القدس اسم القدس الغربية، والجزء الآخر الذي يقع تحت الحكم الأردني اسم القدس الشرقية. (الجزيرة نت).

كما قامت إسرائيل بخطوات أخرى في سبيل تهويد المدينة وصبغها بالطابع اليهودي من خلال مضاعفة عدد المستوطنين اليهود في القدس، مقابل محاربة الوجود الفلسطيني المقدسي، وخفض نسبة العرب الفلسطينيين فيها، وقد وصف المفكر الفرنسي (روجيه جارودي) حال القدس وفلسطين جراء تلك السياسة المعلنة في كتابه الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، إذ قال: (استولت إسرائيل على 70% من الأراضي الفلسطينية في أعقاب حرب (1948م) ثم قسّمت القدس الشريف إلى قسمين، قسم حكّمته الأردن،



وقسم وضعت (إسرائيل) يدها عليه، وهو ما نسبته 80% من مساحة المدينة المقدسة، وطردت 60 ألف من سكانها العرب، وارتفع عدد السكان اليهود فيها إلى 190 ألف نسمة عام 1967م بعدما كان عام 1948م 100 نسمة، وانخفض عدد العرب من 100 ألف نسمة عام 1948م إلى 75 ألف نسمة عام 1967م). (الرفوع، 2009، ص 579).

ورغم هذه الحالة الصعبة التي عاشتها المدينة المقدسة والتي تشبه حالة الحرب على الوجود الفلسطيني، إلا إن الإعلام المقدسي لعب دورًا مهمًا في توجيه المجتمع وثقافته بشكل عام، من خلال إيصال المعلومة ورفع الروح المعنوية، كما أنه أسهم بشكل كبير في تشكيل الوعي ودعم انتفاضات الشعب الفلسطيني من خلال قيامه بدور الاتصال والتواصل، وبتث المشاهد المصورة وبيانات التوعية، والإرشادات الأمنية، وأبجديات العمل المقاوم، متحديًا كل العراقيين التي واجهته.

فالصحافة في تلك الفترة اصطبغت بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكانت تهتم بتأدية وظيفتها وفقًا لتلك الظروف، وقامت بتخصيص زوايا للناشئين من الأدباء، كما كانت تثير العديد من المشكلات الفكرية والأدبية التي تجسّد هموم جيل النكبة وآماله.

ومن خلال ما سبق ترصد الورقة للصحف والمجلات التي ظهرت في مدينة القدس في تلك الفترة كما يلي: (تربان، 2021م، عرار، 2016م، أبو حشيش 2005م، وكبيديا).

أولاً: الصحف:

1. صحيفة فلسطين (1877 - 1951): تعدّ رائدة الإعلام الفلسطيني، حيث أصدرت في مدينة يافا عام 1911م على يد الصحفي المسيحي عيسى العيسى، ثم انتقلت بعد النكبة عام 1948م إلى القدس الشرقية، وصدرت الصحيفة في بداياتها بأربع صفحات مرتين في الأسبوع، وزادت إلى ست صفحات، ثم صارت يومية بثماني

صفحات، واعتمدت الصحيفة في تغطيتها الخبرية بداية عملها على برقيات وكالة الأنباء التركية (أجانس عسالي)، وللصحيفة دور مهم في التحذير من الاستعمار وتفتيت الوطن العربي، الصحيفة أوقفت عن العمل والصدور في كانون الأول 1914م، ونفي صاحبها إلى الأناضول، ومن ثم ترأس تحريرها الصحفي يوسف العيسى، وفي آذار 1967م اندمجت مع جريدة المنار التي أسسها المصري محمود الشريف، فحملت اسم صحيفة الدستور الأردنية المعروفة حالياً. (عرار، 2016، ص11).

2. صحيفة القدس: أسسها الصحفي الفلسطيني عيسى العيسى، حيث ركزت جل اهتمامها ضد حكومة الانتداب البريطاني وظلت تصدر حتى عام 1948م ثم توقفت لتعود إلى الصدور مرة أخرى في القدس وحتى عام 1967م.

3. صحيفة الدفاع: تأسست في يافا عام 1934م على يد الصحفي إبراهيم الشنطي ثم انتقلت إلى القدس عام 1948م، واستأنفت الصدور حتى حرب حزيران عام 1967م.

4. صحيفة الجهاد: تأسست في مدينة القدس عام 1953م لأصحابها محمود أبو الزلف ومحمود يعيش وسليم الشريف، توقفت عن الصدور بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، ثم تمكن محمود أبو الزلف من إعادة إصدارها تحت اسم (القدس) أواخر عام 1968م.

5. صحيفة الجامعة الإسلامية: أصدرها سليمان التاجي الفاروقي 1932م كانت يومية سياسية، توقفت عن الصدور بعدما أصدر العدد الأول، ومن ثم قررت السلطات البريطانية تعطيلها وإلغاء ترخيصها في الرابع من تموز 1934م، بسبب مناهضتها للاحتلال، وتأييدها للحركات الوطنية.



6. صحيفة الشعب: أسست عام 1946م، على يد محمود يعيش، وكانت صحيفة يومية سياسية إخبارية، وانتهجت منذ اليوم الأول لصدورها خطأً وطنياً واضحاً، وترأس تحريرها علي الخطيب، وعمدت الصحيفة إلى سياسة الانحياز للشعب وقضاياه المختلفة، وأغلقت عام 1948م بسبب الأوضاع السياسية الصعبة وظروف المعيشة غير المستقرة.

7. صحيفة البعث: صحيفة يومية سياسية ذات توجه قومي، صدرت في القدس عام 1948م، لصاحبها عبد الله الرياوي، وعبد الله نعواس، وتقلت بين مدينة رام الله والقدس ثم دمشق، وأغلقت الصحيفة التي صدر لها خمسون عدداً في عام 1951م.

8. صحيفة البلاد: صدرت في القدس عام 1951م، ومحررها المسؤول السيد داود بندلي العيسى.

9. وهناك صحف لم يعرف تاريخ صدورها، وأيضاً هناك صحف يهودية باللغة العبرية كالسلام وبريد اليوم، إضافة إلى صحف لم تتوفر عنها بيانات، أو معلومات كافية ولم يؤرخ لها مثل:

- صحيفة THE PALESTINE POST: صدرت عام 1948م.
- صحيفة المساء، وهي صحيفة يومية سياسية صدرت عام 1960، وصاحب الامتياز فيها دار الجهاد.
- صحيفة المنار صدرت عام 1960م، وصاحب الامتياز كامل الشريف ومحمود الشريف.
- صحيفة الوطني صدرت عام 1949م وصاحب الامتياز يوسف هيكل.
- صحيفة الأخبار صدرت عام 1950م.

ثانياً: المجالات:

1. مجلة القافلة: وهي مجلة فلسطينية عربية أسبوعية ثقافية مصورة تصدر عن مكتب المطبوعات الحكومية في القدس بالاشتراك مع القسم العربي في دار الإذاعة الفلسطينية، وتركز المجلة على المواضيع الثقافية العامة، صدر العدد الأول منها عام 1947م، وترأس تحريرها الصحافي حسن مصطفى، وتوقفت المجلة عن الصدور في العام نفسه 1947م، ويشار إلى أن مجلة القافلة هي المجلة المستبدلة مع مجلة المنتدى التي توقفت عن الصدور في مطلع عام 1947م.
2. مجلة الهدف: وهي مجلة سياسية أسبوعية، صدرت في القدس عام 1950م، وصاحب الامتياز برهان الدجاني ويحيى حمودة.
3. مجلة المستقبل: وهي مجلة سياسية وأدبية، صدر العدد الأول منها في يافا عام 1945م، ثم انتقلت إلى القدس، أصدرها خيرى حماد وترأس تحريرها، وصبحي الطاهر، طبعت المجلة في مطبعة النصر بيافا وصدر العدد الأول منها في 1945م، وبعد بضعة أشهر انتقلت المجلة إلى القدس وظلت تصدر فيها لمدة وجيزة، ثم توقفت عن الصدور في أيار 1947م، بسبب مصاعب ومشاكل اقتصادية.
4. الأرض المقدسة: وهي مجلة شهرية دينية اجتماعية أصدرتها حراسة الأرض المقدسة في القدس.
5. مجلة الكنيسة: أصدرتها الطائفة المسيحية الإنجيلية عام 1925 تناولت أخبار الطائفة واستمرت في الصدور حتى نهاية الاحتلال البريطاني، ثم عادت للصدور بعد النكبة داخل الخط الأخضر في نيسان 1951.
6. مجلة الأفق الجديد: وهي مجلة أدبية متخصصة، نصف شهرية، صدرت عن دار المنار للصحافة في القدس عام 1961م، وتولى مسؤولية التحرير فيها أمين شنار،



وتمكنت المجلة من شق طريق لنفسها في الأدب والثقافة خلال فترة صدورها الممتدة حتى عام 1966م عام احتجاجها.

7. مجلة كريم: مجلة أسبوعية أسسها إسماعيل حسن عجوة عام 1966.

القسم الثالث: نتائج واستخلاصات الورقة

لا شك أن البحث في تاريخ الصحافة المقدسية في الفترة التي امتدت من النكبة للنكسة يعدّ أمرًا شاقًا للغاية، إذ لا تتوفر الكثير من المراجع التي تناولت هذه الحقبة، كما أن من كتب عن صحافة فلسطين لم يتطرق بشكل متعمق للصحافة المقدسية بعد النكبة للظروف السياسية والاقتصادية التي واكبت تلك الفترة، بالإضافة إلى أنه لا توجد مؤسسات إعلامية فلسطينية، أو مقدسية داخل مدينة القدس بشكلٍ دائم وثابت؛ وذلك لأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تمنع ذلك بشكل صريح بل وتحاربه، وإذا وجدت مؤسسات عاملة فإنها تتعرض بشكل متكرر للمضايقات والمنع من نقل صوت القدس وصورتها للعالم الخارجي.

من خلال الطرح السابق نعرض للنتائج والاستخلاصات التالية:

1. لعبت الصحف الفلسطينية الصادرة في القدس الشرقية في ظل السلطة الأردنية دورًا بارزًا، وذلك على الرغم من تعرض الصحفيين في سنوات الإدارة الأردنية، ومنذ عام 1953 للاعتقال والملاحقة وتعرض صحفهم للإغلاق.

2. خفت حدة هذه القيود في أواسط الخمسينيات عقب إصدار أول قانون للصحافة في الأردن عام 1955م، واعتبر القانون أساسًا بسبب مادته الثانية التي سمحت بحرية الرأي والصحافة، وجاء ليبراليًا بالقياس إلى الوضع السائد في العالم العربي في حينه.

3. قضى قانون الصحافة الجديد الصادر عن السلطات الأردنية في آذار/ مارس 1967

ببطلان جميع تراخيص الصحف، وألا تمنح تراخيص جديدة إلا باندماج الصحف الأربع التي تصدر في القدس في صحيفتين اثنتين، فاندجمت صحيفتا (الدفاع والجهاد) في صحيفة وحدة حملت اسم (صحيفة القدس) واندجمت صحيفتا (المنار وفلسطين) في صحيفة واحدة حملت اسم (صحيفة الدستور) لكن حرب حزيران 1967 سبقت نفاذ القانون ولم تبق له آثار، حيث سقطت القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي.

4. أصبحت الصحف (اللاجئة) في الضفة والقدس تعيش تحت قوانين المطبوعات المختلفة، وتوقف عدد منها، مثل: (الجامعة الإسلامية) التي انتقلت من يافا إلى عمان ثم توقفت عام 1949م، وفي 21 آذار 1967م، وطبقاً لقانون الصحافة الأردني الذي صدر يوم 21 شباط 1967م؛ غابت عن الساحة صحيفتان مهمتان هما صحيفة (فلسطين)، و صحيفة (الدفاع).

5. فيما يتعلق بالتشريعات، نجد أن الإعلام المقدسي يخضع منذ عام 1967 حتى الآن لنوعين من التشريعات: الأول هو قانون المطبوعات لسنة 1933 والآخر هو قانون الدفاع (الطوارئ) الذي شكل ركيزة أساسية اعتمدها الاحتلال لإطلاق عقاب الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تتحكم بما تريد ومتى وكيف تريد، وبناء على ذلك بقيت الصحف الصادرة في القدس الشرقية المحتلة خلال تلك الفترة ترسل إلى الرقيب العسكري ليصادق على صدورها أو رفضها، فيحذف ما يريد من المواد التي يعتبرها تحريضية، أو مثيرة للعنف، أو من شأنها أن تؤثر على أمن إسرائيل أو تعبر عن المشاعر الوطنية (وهذا ما يعتبره الرقيب معادياً لسياستها ومنافياً لها) (أبو هاشم، 2021).

6. تعكس تلك الحقبة ما تعانيه المدينة المقدسة الآن على الجانب الإعلامي، إذ يصعب تحديد عدد مؤسسات الإعلام المشتغلة بمدينة القدس؛ حيث تتوفر أغلب



المؤسسات الكبرى على شكل مكاتب فرعية، أو مراسلين متنقلين فقط رغم حيويتها وأهميتها الدينية والسياسية والاجتماعية، كما أنها تمثل رأس الحربة في دحض الرواية الصهيونية التي تهدف إلى طمس هويتها وتغيير ديمغرافيتها.

المراجع:

1. حسن أبو حشيش، الصحافة في فلسطين النشأة التطور المستقبل، ط1. (غزة، خاص، 2005م).
2. حسين أبو شنب: الإعلام الفلسطيني، ط1 (عمان: دار الجليل للنشر 1988م).
3. رضوان أبو عياش: صحافة الوطن المحتل، (القدس: دار العودة، 1987م).
4. عاطف الرفوع: الصحافة العربية والقدس، مجلة جامعة دمشق (عدد خاص القدس عاصمة الثقافة العربية، 2009م).
5. ماجد تربان: الصحافة الفلسطينية وتطورها، (انترنت) تاريخ الاطلاع: 2 كانون الأول/ ديسمبر 2021م. (مدونة تاريخية).
6. محمد حسين البردويل: الصحافة نشأتها وتطورها، ط1 (غزة: مطبعة منصور 1996م).
7. محي الدين عرار: الصحافة الفلسطينية ودورها في النضال الوطني، ط1 (الأردن: الإعصار للنشر والتوزيع، 2016م).
8. موقع الجزيرة نت، تاريخ الزيارة 30 / 11 / 2021
<https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1638>
9. هدى أبو هاشم: الإعلام المقدسي الذي هدم سردية الاحتلال، متوافر عبر الرابط
<https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1638>
10. وليد الجعفري: الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية 1967 - 1985 - الواقع والمشكلات، مجلة صامد الاقتصادي السنة الثامنة (العدد 59، 1986).
11. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A9_%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86.



القدس

في الصحافة 1967 - 1987 وفي المجالات الفلسطينية⁽¹⁾

د. المتوكل طه

شاعر وكاتب فلسطيني

الجزء الأول: الصحافة الفلسطينية والقدس 1967 - 1987

مقدمة

كيف تناولت الصحافة الفلسطينية مدينة القدس؟ أثارت نقابة الصحفيين الفلسطينيين هذا السؤال، بحثًا عن إجابة شافية له. ووجدتني مستعدًا للبحث لخلق إجابة عن هذا السؤال، لأنني عملت في الصحافة أعوامًا طويلة. وكنت واحدًا من سكّان القدس، قبل أو سلو. وانشغلت ولا زلتُ بالإعلام، منذ كنت وكيلاً، طيلة خمس عشرة سنة، لوزارة الإعلام الفلسطينية، ومسؤولًا عن كل ما صدر عنها من منشورات. مرورًا بمجلتي «الشعراء» و«أقواس» الثقافتين اللتين كنتُ مشرفًا عليهما أيام رئاستي لبيت الشعر الفلسطيني. ومتابعتي إصدارات ومطبوعات اتحاد الكُتاب والأدباء الفلسطينيين الدوريّة

(1) هذه المادة، هي جزءٌ مقتطع من كتاب «القدس في الصحافة: إجراءات الاحتلال ضد الإعلام»، أرسل نصه إلى مجلة المقدسية قبل نشره، وحولنا أن نأخذ أي جزءٍ منه.

خلال رئاستي له لمدة أربع دورات انتخابية. وصولاً إلى عملي سفيراً ثم رئيساً لدائرة الدراسات الإستراتيجية في وزارة الخارجية لمدة أربعة أعوام. ثم، بعد أن تقاعدت، أعمل مشرفاً عاماً على «دائرة الثقافة والنشر» التابعة لجامعة الاستقلال ورئيساً لتحرير منصتها الثقافية. كما نشرت مئات الدراسات والمقالات حول الثقافة والسياسة والفكر والنقد الأدبي والإعلام وما يتعلق بالحرّيات. علاوة على مشاركتي في مئات المؤتمرات واللقاءات والندوات والمحاضرات. وأنجزت، بفضل الله تعالى، أكثر من خمسين مؤلّفاً.. ما جعلني راغباً في المشاركة لسبر غور هذا السؤال والإجابة عليه.

واستحقاقاً لهذا البحث، لا بدّ من تحديد زمنه، الذي يبدأ من نكسة حزيران 1967 وينتهي حتى عام 1987 بالنسبة للصحف وحتى عام 2022 بالنسبة للمجلات، ومكانه الذي هو القدس وأكنافاها، وموضوعه الذي سيكون «تجليات أو تمثّلات القدس في الصحافة الفلسطينية - والمجلات» (مجلة «العودة» و«فلسطين الثورة» و«الكاتب» و«الثقافة والمجتمع» و«المقدسية» و«الصامد الاقتصادي» و«العربي» و«الدراسات الفلسطينية») مع عشرات المجلات الفلسطينية والعربية الأخرى. وستتناول تعريفاً لمجلة العودة والدور الذي لعبته باعتبارها مجلة صدرت في القدس داخل فلسطين وتحت الرقابة الاحتلالية المباشرة، بعد النكسة وقبل أو سلو. ولمجلة فلسطين الثورة التي كانت الحادي الإعلامي للثورة والمقاومة الفلسطينية على مدار ثلاثة عقود وأكثر، وصدرت في بيروت وقبرص أي خارج فلسطين وقبل أو سلو. ولمجلة الكاتب التي كانت مشغولة بالأدب والفكر وصدرت في القدس، ولمجلة التراث والمجتمع التي أصدرتها جمعية إنعاش الأسرة في مدينة البيرة شمال القدس وقريباً منها، وركّزت في موضوعاتها على التراث والفلكلور بكل مكوناته وهولته، وسعت لإنهاضه وتعميمه ودراسته. والكاتب والتراث والمجتمع صدرتا داخل فلسطين قبل أو سلو وهما ثقافيتان. ومجلة المقدسية الأكاديمية التي تصدر في القدس وتتمحور حولها، وصدرت خارج وداخل فلسطين وبعد أو سلو. إضافةً إلى مجلة صامد الاقتصادي التي صدرت عن مؤسسة صامد التابعة لمنظمة التحرير منذ السبعينيات



أي خارج فلسطين وقبل أوسلو ومشغولة بالسؤال الاقتصادي أساسًا. ومجلة الدراسات الفلسطينية المعروفة والمميزة منذ العام 1990 والتي صدرت قبل أوسلو وخارج فلسطين وهي سياسية فكرية. ومجلة العربي التي تصدر في الكويت الشقيقة منذ ثلاثة وستين عامًا، وهي الأبرز على الساحة العربية من حيث تنوعها واهتمامها الثقافية والفكرية والاجتماعية، وتصدر قبل أوسلو وبعدها وهي نموذج للمجلة العربية الجامعة. علاوة على سبعين مجلة فلسطينية وعربية صدرت في غير مكان، وتناولت القدس، من خلال العديد من الأبحاث والمقالات والتحقيقات والدراسات. أي إننا أخضعنا للدراسة مجلات صدرت قبل أوسلو من داخل فلسطين وخارجها، وكذلك تلك التي صدرت بعد أوسلو في داخل فلسطين ومن خارجها، إضافة إلى أننا حرصنا على تنوع النماذج فأوردنا المجالات السياسية والثقافية والفكرية والتراثية والاقتصادية والأكاديمية.. حتى يتبين لنا حضور القدس في كل الصفحات على اختلاف تخصصاتها.. وكل ذلك؛ لنقارب الصورة التي تناول بها الفلسطينيون «خاصة» عاصمتهم، وكذلك الأشقاء العرب، والحيز الذي احتلته القدس في خطابهم الصحفي، لنقارن الخلاصات التي خرجنا بها مع الخطاب الدائر الآن صحفيًا وإعلاميًا والمشغول بالقدس. علمًا أن العودة وفلسطين الثورة والكاتب والتراث والمجتمع وصامد الاقتصادي.. توقفت كلها عن الصدور، غير أن المقدسية التي صدرت قبل أربعة أعوام ما فتئت تصدر حتى اللحظة.

ويتقدم سؤال يوتر وهو: هل استطاع الخطاب الفلسطيني، منذ النكسة حتى الآن، أن يكون بمستوى ما يجري في القدس خاصة؟ وأعني الخطاب الصحفي الإعلامي والثقافي والسياسي والوطني والاقتصادي والفكري والاجتماعي..؟. ستحاول هذه الدراسة الإجابة على هذا السؤال.

الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال 1967 - 1987

لماذا سمحت دولة الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين بإصدار الصحف والمجلات، بعد احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين العام 1967؟

حتى تظهر إسرائيل وكأنها دولة «ديمقراطية»؟ قد يكون ذلك سبباً تسويقياً لذرّ الرماد في العيون! غير أن السبب الرئيسي يتمثل في أن دولة الاحتلال لا تريد للشعب الفلسطيني أن يجترح أشكالا سرّية للتعبير عن وجهة نظره، لهذا فتح هامشاً للفلسطينيين حتى يسمح لهم بإظهار آرائهم وتوجهاتهم وأحلامهم، وتكون تحت ناظره وعلى طاولته وتحت مجهره.. وبالتالي يعرف الاحتلال بماذا يفكر الفلسطينيون، ثم إن الاحتلال سيفرض على هذه الصحافة رقابته الشرسة وسيعمل على تفرغ الصحافة من محتوياتها النضالية والسياسية.. وسيكشف توجهات الصحفيين ومواقفهم الحقيقية، وبالتالي سيعمل على ملاحقتهم بالاعتقال أو الإبعاد أو القتل أو التشويه.. ولديه ذرائع في ذلك، إذ يستند في إجراءاته تلك، على «قانون» هو قانون الطوارئ.

يقول الصحفي حنا عميرة في مقال له نشر في حزيران 1987 - العدد 86 من مجلة الكاتب: صدر في المناطق العربية المحتلة، بشكل علني وحسب الأرقام الرسمية الإسرائيلية 15 صحيفة يومية وأسبوعية ومجلة، وقد استطاعت معظم هذه الدوريات أن تحتفظ بموقف المعارضة للاحتلال وممارساته رغم جميع الضغوط والتضيقات والأوامر العسكرية وقوانين الرقابة الصارمة المفروضة عليها. وهذا بحد ذاته يعبر عن ظاهرة مهمة تعكس الواقع الحي للجماهير في المناطق المحتلة، كما تؤكد أنه رغم مرور عشرين سنة على الاحتلال، منذ حزيران 1967، فقد فشلت السلطات الإسرائيلية في إقامة صحافة مؤيدة بشكل صريح لها وتمتع بأي وزن أو نفوذ أو تأثير بين المواطنين.

وهذا الفشل يعبر عن أحد المظاهر المهمة لأزمة الاحتلال، على الرغم من أن المحاولات لإيجاد (صحافة موالية) لم تتوقف طيلة السنوات السابقة.

وإزاء هذا الواقع تلجأ الدوائر الإسرائيلية الحاكمة لإطلاق أوصاف متباينة على الصحافة في الأراضي المحتلة، فمن ناحية ولأغراض الدعاية، تتحدث هذه الدوائر عمّا تسميه بـ«حرية الصحافة»، وتسوّق ذلك للتدليل على التحسين المزعوم لظروف المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ناحية ثانية، وعندما تشتد الأمور، وتتلبد الغيوم، تبرز إلى



السطح أو صاف أخرى تتطابق أكثر مع وجهة النظر الرسمية الإسرائيلية، تعتبر الصحافة الوطنية في الأراضي المحتلة «أداة للتحرير» و«بؤرة للدعاية المعادية لإسرائيل»، وعادة ما يُستخدم هذا الوصف لتبرير الإجراءات المتخذة ضد الصحف والصحفيين.

وفي كلا الحالتين أي اعتبار الصحافة العربية «دليل تحسين» (لخدمة الأغراض الدعائية الاسرائيلية) أو «أداة تحرير» (بهدف اتخاذ إجراءات ضدها) فإن السلطات الإسرائيلية تعترف بشكل أو بآخر، بفشل سياستها التي استهدفت إيجاد صحافة تابعة في ظل الاحتلال.

لقد ابتدأت هذه السياسة في مطلع السبعينيات، حيث سهّلت السلطات الإسرائيلية إصدار تصاريح للصحف بهدف إضفاء حالة التطبيع على الوضع القائم، ومحاولة إظهار الاحتلال بمظهر «ليبرالي» كما استهدفت أيضاً من وراء تلك السياسة اجتذاب بعض أوساط المثقفين، ومحاولة خلق ركيزة اجتماعية متعاونة مع الاحتلال، ولذلك فلم تستخدم القيود الإدارية ضد توزيع الصحف في الأراضي المحتلة، وكانت الرقابة عليها أخف نسبياً..

لكن التطورات اللاحقة أثبتت خطأ التقديرات الرسمية الإسرائيلية، وأدى تصاعد الحركة الجماهيرية المعادية للاحتلال، وتفاعل الصحافة الوطنية الفلسطينية مع هذه الحركة إلى نشوء وضع جديد، لا يتماشى مع رغبات السلطات الإسرائيلية، وكان أبرز مثال على ذلك نجاح الحملة ضد اتفاقات كامب ديفيد والحكم الذاتي واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

ونتيجة لذلك دخلت الصحافة في الأراضي المحتلة، مثلها، مثل مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية، مرحلة جديدة في مواجهة ما سمّته سلطات الحكم العسكري (ولا يزال يعرف حتى الآن) بسياسة «اليد الحديدية».

وفي محاولة لتقديم صورة أوضح عن موقف السلطات الإسرائيلية من الصحافة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، نقتبس فيما يلي بعض الفقرات المهمة التي وردت

في مقال بقلم الدكتور «إيلي ريخس» ظهر في مجلة وزارة الدفاع الإسرائيلية أعادت نشره صحيفة جيزوراليم بوست بتاريخ 22 نيسان 1987.

يتحدث د. ريخس عن الصحافة الوطنية الفلسطينية ودورها السياسي في الأراضي المحتلة بمعزل عن جميع القيود والاجراءات وقوانين الرقابة العسكرية المفروضة عليها، وإنما يحاول الدفاع عن هذه القيود والاجراءات بدعوى «أن هذه الصحافة هي صحافة شعبية وموالية لمنظمة التحرير»، و«هذا ما زاد من حدة التوتر في علاقاتها مع السلطات الإسرائيلية»، على حدّ قوله.

وللدفاع عن وجهة نظره، يصنف كاتب المقال الصحف، بعد أن يستعرضها بالاسم، من خلال ارتباطاتها بمنظمات فلسطينية محددة، ويجد الأعداء لقرار السلطات الإسرائيلية بإغلاق صحيفة الميثاق ومجلة العهد وقبلهما صحيفة الدرب.. ثم يقول «إن الصحف في المناطق تعبرّ نسبياً عن موازين القوى لأطراف خارجية تعتمد عليها هذه الصحف»، وعلى هذه الخلفية ينكر صاحب المقال من وجهة نظره طبعاً «وجود صحافة فلسطينية مستقلة تعبر عن المواقف السياسية لسكان المناطق».

وفي معرض إجابته على السؤال، إلى أيّ مدى تعكس الصحافة في الأراضي المحتلة وتمثل المواقف السياسية للسكان، يقول: «إن وجود عدد كبير من النشرات التي تدعم منظمة التحرير يعطي انطباعاً وكأن هناك إجماعاً وطنياً يؤيد مواقف المنظمة ويعارض النظام الأردني».. ولكن من الواجب الافتراض، على نفس المستوى، بأن هناك تيارات أخرى لا تستطيع التعبير عن نفسها من خلال هذه الصحافة»، ومن هذه التيارات، حسبما ورد في المقال «نموّ الدور الأردني في المناطق (المحتلة) الذي عبّر عن نفسه بعد وقف التنسيق بين الملك حسين وعرفات، ومن خلال الإعلان عن خطة التنمية الأردنية في الضفة»!.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن د. إيلي ريخس عندما يتحدث عن سيطرة منظمة التحرير على الصحافة الوطنية يشير أيضاً إلى ازدياد أهمية الصحافة في الأراضي المحتلة وإلى أن هذه الصحافة في الأراضي المحتلة وإلى أن هذه الصحافة أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر تعبيراً



عن هويتها الفلسطينية، كما أنه يعترف في نفس الوقت، بفشل المحاولات الإسرائيلية لإيجاد صحافة تابعة أو موالية للاحتلال، وهو يقول بهذا الصدد: «لقد حصلت محاولات في الماضي لإصدار صحف مستقلة وغير مرتبطة بجهات خارجية، لكن هذه النشرات كانت قصيرة العمر وسرعان ما تلاشت» ويضرب مثلاً على ذلك بفشل محاولة أحد الصحفيين في مطلع السبعينيات الاستمرار في إصدار صحيفته التي أيدت إجراء مفاوضات مباشرة بين سكان المناطق (المحتلة) وإسرائيل، كما ضرب مثلاً آخر بفشل صحيفة «المرآة» التي صدرت لفترة محدودة باسم روابط القرى..

وإذا كان الحديث يدور هنا عن فشل السلطات الإسرائيلية في إقامة صحافة محلية موالية ومتعارضة مع الجماهير الفلسطينية، فيمكن أيضاً الإشارة، إلى الفشل الذريع الذي مُنيت به محاولة إقامة «صحافة إسرائيلية تنطق باللغة العربية، وهذا ما أدى بالحكومة الإسرائيلية لاتخاذ قرار بإغلاق صحيفة «الأنباء» الإسرائيلية الرسمية بسبب المقاطعة الشاملة من جانب الجماهير العربية، وقد اعترف المسؤولون الإسرائيليون بأن قلة توزيع هذه الصحيفة (بالرغم من جميع الإمكانيات المالية التي كانت تحت تصرفها) هي التي أدت لاتخاذ قرار وقف صدورها قبل حوالي سنتين تقريباً. وقبل «الأنباء» تم إيقاف صحيفة «اليوم» الحكومية وغيرها من النشرات الإسرائيلية الرسمية لنفس الأسباب. إن عجز السلطات الإسرائيلية، عن إقامة صحافة ناطقة بالعربية، يدعم الاستنتاج بعدم إمكانية التحايل على الجماهير، وعدم توفر أي ركائز تسمح بتطور مثل هذه الصحافة الغربية عن واقع هذه الجماهير، كما يؤكد هذا العجز أن توفر الأموال والتسهيلات بشكل مجرد ومعزول عن الواقع لن يؤدي إلى إقامة صحافة ناجحة ومقبولة بالمعنى الحقيقي للكلمة، ويمكن الاستنتاج أن حديث الدكتور رينجس عن فشل محاولات إقامة صحف موالية لا يعني توقّف هذه المحاولات، وأن حديثه عن وجود «تيارات أخرى» خارج إطار منظمة التحرير لا تستطيع التعبير عن نفسها عن طريق الصحف الوطنية الفلسطينية، يعني بأن استمرار هذه المحاولات سيكون تحت «يافطة أردنية» وضمن ما يعرف بمخطط التقاسم

الوظيفي بين الأردن وإسرائيل وتشجيع ما يسمى بـ«المعتدلين» للقيام بدور في هذا المجال، بالاعتماد على الدعم الأردني والتسهيلات الإسرائيلية.

لقد أثبتت تجارب السنوات السابقة أن فشل خلق صحافة موالية للاحتلال، يكمن في عزلة أصحاب هذا النهج عن وقائع التطور والحياة وحركة الجماهير ودخولهم في تعارض معها، وبالمقابل فإن تعبير الصحافة الوطنية الفلسطينية عن أهداف وتطلعات الجماهير في التحرر والاستقلال قد أمدها بمقومات البقاء والاستمرار على الرغم من دخولها في تعارض حاد مع الاحتلال، كما أكسبها هذا التعارض المزيد من القوة والتأثير والنفوذ في مواجهة الإجراءات والتضييقات والضغوط التي تعرضت ولا تزال تتعرض لها. وعلى هذا الأساس فإن مصير المحاولات الجديدة لخلق صحافة موالية لن يكون أفضل من مصير سابقتها مهما حظيت من دعم وتسهيلات.

ويقول الصحفي الفلسطيني المخضرم عاطف سعد «أهلاً بك صحفياً عاملاً في فلسطين، المنطقة التي تُعدّ أمّ بؤر التوتر في العالم. أن تكون صحفياً هنا يعني أن تكون ناقلاً للممارسات احتلال وِرتْ أسوأ ما في الاحتلال التي سبقتها، بل و«أثراها» بعنصرية قومه البغيضة. وأن تكون متابعاً لتحوّلات بطيئة، صعبة ومؤلمة لشعب يكافح، منذ مئة عام، من أجل حريته وخلصه وبناء أمته من جديد.

هنا أنتَ تتعامل مع إسرائيل، «واحة الديمقراطية الوحيدة» لكنها الدولة الأكثر قمعاً للصحفيين الأحرار وللمصورين الصحفيين كذلك.

في كتابه «العسكر والصحافة في إسرائيل» للصحافي والباحث في الشؤون الإسرائيلية صالح النعامي يتطرّق للقيود التي تفرضها الدولة العبرية على حرية الصحافة. فعلى الرغم من أن إسرائيل لا تنفك عن الزعم أنها واحة الديمقراطية وسط أنظمة ديكتاتورية لا تولي أي احترام لقيم الديمقراطية! فإسرائيل هي «الديمقراطية» الوحيدة في العالم التي تفرض على المطبوعات ووسائل الإعلام فيها رقابة عسكرية مسبقة بحكم القانون. هنا في الأراضي الفلسطينية التي مازالت محتلة، أنتَ في منطقة ملتبسة، مثلما هو وضعها،



تعارض فيها المفاهيم حيال الهامش المسموح فيه بنقل المعلومة وما يواكبها من رأي أو تحليل أو وصف.

إذاً، لماذا تكون صحفياً ومن أجل مَنْ؟

لنقل الحقيقة والمعرفة للناس، علّها تغير من بؤسهم فيسعدوا. للتمتع بإحساس أول من يعرف. لتحقيق دخلاً كريماً تعتاش منه. لتكون حصوة صغيرة كلما مرّ عليها أو شاهدها مسؤول أو مواطن حاد عنها وإذا ما داس عليها يتلفّت من حوله علّه يتجنب الأذى. ماذا تعني الرقابة العسكرية على الصحافة؟

تعني، بدايةً، أنها تخلق «رقيباً» داخل عقل الصحفي الفلسطيني، وسيبدأ بمراقبة نفسه، وسيتحاشى كتابة ما يُغضب المراقب العسكري الإسرائيلي، الذي هو رجل أمن بالفعل.. ومع الوقت يصبح الصحفي مُستأنساً ومُدجّناً وعلى مقاس الهامش الذي يسمح به الرقيب. وهذا ليس قدرًا لكنه واقع بالضرورة.

والرقابة تعني أن الصحفي والكاتب سيلجأ بالضرورة إلى الترميز والمجاز، ما يجعل «نصّه» يقع في دائرة الإبهام أو الغموض. أو سيلجأ الكاتب الفلسطيني إلى الكتابة تحت اسم مُستعار. وكان واضحاً أن كل شيء ممنوع ويجب مراقبة كل شيء من الكتابة إلى الألوان إلى الرسومات إلى شكل الصفحة (المونتاج) إلى العناوين.. أي على الصحيفة أن تقدّم للرقيب كل ما سيصدر من منشورات، بصيغته النهائية، إلى الرقيب. وكان «طبيعياً» ومتوقّفاً أن يشطب الرقيب الصورة أو الرسمة أو يشطب أجزاء من السطور.. الأمر الذي سيفقد الكتابة جدواها ومعناها.. فيضطر الصحفي الفلسطيني لإعادة الكتابة لجعلها معقولة وتصلح للتلقّي.. ويعيد إرسالها للرقيب الذي، غالباً، ما يكرر الشطب والعبث بالنص المكتوب.. وهكذا حتى يتأخّر إصدار المطبوعة تبعاً لمزاج الرقيب واشتراطاته المعجزة السورالية.

وكثيراً ما يتمّ استدعاء الكاتب أو المحرر أو رئيس أو سكرتير التحرير للتحقيق

معهم وإرهابهم والتلويح بقطع أرزاقهم وملاحقتهم.. وهذا انعكس سلباً على مضامين الصحافة الفلسطينية، الأمر الذي يُفسّر غياب العديد من الموضوعات أو خفّة المنشور وسطحيته أو تناوله من زاوية ساذجة أو مبتورة.

إجراءات الاحتلال ضد الصحافة 1967 - 1987

شهدت فلسطين منذ العام 1871 ميلادية حتى العام 1987 حركة صحفية نشطة ومتطورة، فقد صدرت في فلسطين، كما سجّلت ذلك الموسوعة الفلسطينية/ الجزء الثاني: 214 مطبوعة صحفية منذ العام 1871-1968. ولعلّ أول مطبوعة تنطبق عليها الشروط الصحفية كانت صحيفة «القدس الشريف» التي صدرت العام 1876، والتي كان يجرها الشيخ علي الرياوي وعبد السلام كمال (انظر مجلة بلسم، العدد 142، صفحة 109 - 110).

ومع مطلع القرن العشرين، ازدهرت الصحافة في فلسطين بصدور العديد من الصحف. وقد كانت معظم الصحف والمجلات تصدر في المدن الساحلية المتخارجة كحيفا، وحيفا، وبعضها كان يصدر في القدس والمدن التي أصبحت فيما بعد ضمن كيان إسرائيل، ومن تلك الصحف: فلسطين، والكرمل، وصوت الشعب، والاتحاد، والصرط المستقيم، والجديد، والدفاع، وغيرها الكثير.

وبعد النكبة تلاشت بعض تلك الصحف وبقي بعضها كالاتحاد والجديد في حيفا، وانتقل بعضها إلى مدينة القدس، وبعضها هاجر إلى شرقيّ نهر الأردن... إلى عمّان.

ومنذ العام 1948 حتى العام 1967 عرفت الضفة الغربية عدّة صحف ومجلات، منها المنار، الجهاد، فلسطين، الدفاع، الأفق الجديد، «الجيروزاليم ستار» بالإنكليزية... وغيرها.

وقبل حرب حزيران 1967 ببضعة شهور أصدرت الحكومة الأردنية، قراراً يقضي بتأميم الصحف، فاندمجت صحيفتا الجهاد والدفاع بصحيفة واحدة سمّيت «القدس».

وبعد حرب حزيران 1967 توقّفت كل الصحف عن الصدور، ولم تعرف الضفة



الغربية صحيفة أو مجلة واحدة صدرت في العام 1967، وبالتحديد بعد الحرب مباشرة باستثناء الجريدة التي أصدرتها قوات الاحتلال في العام 1967، وكانت تحمل اسم «اليوم». (انظر إلى العدد 242 ص 110).

وفي العام 1968 عادت صحيفة القدس بالصدور، تلتها بعد أربع سنوات «الشعب» ف«الفجر».. وانتشرت المجلات والمكاتب الصحفية والجرائد. وهذه قائمة بأسماء الصحف والمجلات والمكاتب الصحفية التي ظهرت منذ العام 1968 حتى الانتفاضة 1987:

الصحف في الأرض المحتلة:

- 1 - جريدة القدس صدرت بتاريخ 8 / 11 / 1968
- 2 - جريدة الشعب صدرت بتاريخ 21 / 8 / 1972
- 3 - جريدة الفجر صدرت بتاريخ 15 / 6 / 1974
- 4 - جريدة الطليعة صدرت بتاريخ 27 / 2 / 1978
- 5 - الميثاق صدرت بتاريخ 15 / 2 / 1980
- 6 - الفجر الإنكليزي صدرت بتاريخ 23 / 4 / 1980
- 7 - الفجر الأدبي صدرت بتاريخ 1 / 9 / 1980
- 8 - الوحدة صدرت بتاريخ 20 / 2 / 1982
- 9 - الموقف صدرت بتاريخ 1 / 1 / 1985
- 10 - جيشر (الجسر) - بالعبرية - صدرت في العام 1986
- 11 - النهار صدرت العام 1985 في القدس.

وثمة صحف صدرت وانقطعت، مثل جريدة «الشروق»، حيث صدرت في نهاية سبعينيات القرن الماضي، ولم تصدر بانتظام.. وانقطعت، وكذلك «الأسبوع الجديد» التي

صدرت في العام 1979 وانقطعت العام 1982.

أمّا صحيفة «البشير» الأسبوعية فقد صدرت بتاريخ 19 / 11 / 1970 في بيت لحم، وتوقفت في العام 1981 بأمر عسكري.

وأمّا جريدة «صوت الجماهير» فقد صدرت العام 1973، وتوقفت عن الصدور.

المجلات في الارض المحتلة:

- 1 - البيادر الأدبي صدرت بتاريخ آذار 1976
- 2 - البيادر السياسي صدرت بتاريخ 1 / 4 / 1981
- 3 - مجلة الشراع صدرت بتاريخ 1 / 5 / 1978
- 4 - الكاتب صدرت بتاريخ 1 / 11 / 1978
- 5 - التراث والمجتمع صدرت بتاريخ 1 / 4 / 1974
- 6 - العهد صدرت بتاريخ 16 / 9 / 1983
- 7 - العودة العربي صدرت بتاريخ 6 / 11 / 1982
- 8 - العودة الإنكليزي صدرت بتاريخ 25 / 5 / 1985
- 9 - مجلة هدى الإسلام التي تصدر عن الأوقاف الإسلامية بالقدس
- 10 - مجلة عبير «نسائية» صدرت في منتصف العام 1986
- 11 - صباح الخير (طبيّة)

وهناك بضع مجلات ظهرت وانقطعت عن الصدور. ومن هذه المجلات:

1 - الحصاد

2 - قناة فلسطين

3 - ألوان

4 - المسرح



5 - البراعم

6 - العلوم

7 - المنتدى

8 - الأسبوع الجديد

9 - البشير

هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المجلات والنشرات الصحفية التي تصدر عن المؤسسات التعليمية والاجتماعية والثقافية والنقابات في الضفة والقطاع، ومن هذه المجلات والنشرات:

- 1 - المهندس - نقابية.
- 2 - الحياة الطبية - نقابية.
- 3 - المحامون - غزة / نقابية.
- 4 - المهندسون - غزة / نقابية.
- 5 - اللقاء - الطنطور.
- 6 - الخير والسلام - كنائسية.
- 7 - رسالة النجاح - جامعة النجاح الوطنية.
- 8 - صوت الطلبة - مجلة الطلبة / جامعة بيرزيت.
- 9 - النشرة الداخلية - العلاقات العامة / جامعة بيرزيت.
- 10 - التغذية - نشرة / جامعة بيرزيت.
- 11 - رسالة الخليل - العلاقات العامة / جامعة الخليل.
- 12 - رسالة الجامعة - العلاقات العامة / الجامعة الإسلامية بغزة.
- 13 - صوت المعلم - نقابة معلمي المدارس الخاصة.
- 14 - الصحفي الفلسطيني - رابطة الصحفيين العرب.

15 - رسالة الاتحاد - رسالة داخلية تصدر عن اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

أما المكاتب الصحفية فهي:

1 - المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية - القدس .

2 - مكتب المنار - القدس .

3 - مكتب الحياة - القدس .

4 - مكتب المنتدى .

5 - مكتب القدس .

بالإضافة إلى عشرات المكاتب الصحفية في باقي مدن الضفة والقطاع، تابعة للمكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية أو لباقي الصحف اليومية والمجلات، أو لمراسلي الصحف والإعلام والدعاية.

ولعل الناظر إلى هذا الكمّ غير البسيط من الصحف والمجلات والمكاتب يظن أن الصحافة في حلٍّ من أمرها، وأنه لا توجد أيّ عقبات أمام إنشاء أو إصدار أي مكتب أو صحيفة أو مجلة من قبل السلطات الإسرائيلية، غير أنّ الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ الأيام الأولى من احتلاله للضفة والقطاع قد عمد إلى ترويح البرامج الإعلامية، التي من شأنها أن تفقد المواطن الفلسطيني ثقته بالعالم العربي وبنفسه، وتشوّه الحقائق والمعايير، وتقلب الأمور رأساً على عقب، وتغذّيه بما تراه مناسباً من ثقافة الاحتلال عبر وسائل إعلامها وبتكرير كبير معتمدة على قانون التكرار.

كما عمد الاحتلال إلى ربط الفلسطيني بالمؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية، وإلى هدم البنية التحتية الفلسطينية حتى تسيطر عليه اقتصادياً كمقدمة للسيطرة عليه ثقافياً وإعلامياً وجرّه إلى مصادر الاحتلال وفلسفته. بالإضافة إلى أنّ الاحتلال قام بتغيير أسماء المواقع الجغرافية وأعطاهم مسميات جديدة مغايرة للواقع والتاريخ، وفرض على الصحف



والمجلات والنشرات الصحفية الوطنية التداول بالأسماء الجديدة لتثبيت سياسة الأمر الواقع، وترسيخ هذه المسميات في ذهن الجيل الجديد لينسى موطنه وقضيته وشاهد إثباته على حقه التاريخي.

قد يكون معلوماً أن الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة تعترضها مشكلات وعوائق من شأنها أن تقضي على الصحافة وتلغي دورها الوطني والإنساني، ولعل أهم العوائق هي الرقابة العسكرية المستمدة من قوانين الطوارئ البريطانية البائدة لعام 1945، والتي تفرض على أصحاب الصحف والمجلات ومكاتب الصحافة ما يلي:

أ - أن يقدموا للرقابة وقبل النشر أيّ مادة تتعلق «بأمن الدولة»، و«السلامة العامة»، و«النظام العام» في إسرائيل أو في الضفة والقطاع.

ب - إنّ واجب تقديم المادة للرقابة المسبقة على النحو المذكور يسري على أيّ مادة مكتوبة، بما في ذلك الإعلانات، كما يسري على الخرائط، والمخططات، والصور، والكاريكاتيرات، وعلى أيّ كتابات أخرى.

ج - ينبغي تقديم إيضاحات وعناوين أو ملاحظات للصور أو الخرائط أو الكتابات أو الكاريكاتيرات، أو المخططات.

د - يجب أن تقدم للرقابة على النحو المذكور أيّ مادة سبق أن أجازت في السابق، بما في ذلك الصور التي تسمح بها في مناسبات سابقة والتي حملت ختم الرقابة.

هـ - لا يجوز نشر أنباء مختلفة في الصحيفة بجانب بعضها البعض إذا ما كان جمعها بهذه الصورة قد يؤدي إلى الكشف عن أمر لا يجوز نشره دون إذن، وقد يؤدي إلى المسّ بسلامة الجمهور والنظام العام في إسرائيل أو في الضفة والقطاع.

و - إن مصدر النبا ليس من شأنه أن يصبح مسموحاً به من ناحية الرقابة، كما أن المادة المنقولة عن جهات رسمية أو أمنية، إذا ما تتعلق بأمن الدولة والسلامة العامة والنظام العام في إسرائيل أو في الضفة والقطاع تحتاج إلى رقابة مسبقة.

ز - الأنباء المقدمة كاقْتباس عن مصادر أجنبية وعن وكالات أو صحف عالمية، تنظر إليها الرقابة كاقْتباس صحيح ودقيق بمضمونه. وإذا ما سمح بنشر الأنباء المذكورة واتضح بعد ذلك أن الاقْتباس لم يكن دقيقاً، فإن المسؤولية عن الضرر الأمني وعن المسّ بالسلامة العامة والمسّ بالنظام العام، تقع على المحرر المسؤول.

ح - لا يجوز ترك بقع بيضاء أو مسافات أخرى تدل على أعمال شطب من الرقابة.

وعلى ما يبدو فإن الاحتلال الإسرائيلي لم يكتفِ بفرض قوانين الرقابة الصارمة التي تؤدي إلى تأخير صدور المطبوعة وإلى فتور الأخبار أو منع نشرها أو تشويهها، عن طرق الحذف العشوائي منها أو تأخير الموافقة على نشرها، اتخذت عدّة إجراءات، وقامت بجملة ممارسات استهدفت القضاء على روح الصحافة الوطنية والصحفيين الوطنيين الفلسطينيين، كمنع التوزيع، والملاحقة والاعتداءات المتكررة.

ومن الأوامر العسكرية الأخرى التي تحظر التوزيع والنشر، الأمر العسكري رقم 101 لعام 1967 الذي يحظر القيام بأي نشاطات تحريضية أو دعاية معادية، والأمر العسكري رقم 379 لعام 1970 الذي يحوّل أي شخص (إسرائيلي) مسؤول صلاحية مصادرة أي نشرة توزع في الضفة الغربية دون إذن من الحكم العسكري، والأمر العسكري رقم 862 لعام 1980 الذي يوضح الأمر العسكري 379.. وبالتأكيد أن أي نشرة أو كتاب لم يرد ذكرها في قائمة الممنوعات لا يسمح بتوزيعها في المنطقة ما لم يحصل على إذن بذلك. والأمر العسكري 938 لعام 1982 الذي يوسع صلاحيات الأمر العسكري رقم 50، ويعرف عبارة النشرة الممنوعة «بأنها تشمل الطباعة والبيع والشراء والتوزيع.. الخ كما يحظر توزيع أي نشرة «ذات أهمية سياسية».

والمادة 94 في قوانين الطوارئ الانتدابية تمنع إصدار أو طباعة أي نشرة دون ترخيص.

والمادة 100 في قوانين الطوارئ تحوّل الرقيب العسكري صلاحية منع أو وقف صدور

أي صحيفة لأي فترة من الزمن.



وهذه بعض المعلومات والحوادث والأمثلة على ممارسات السلطات الإسرائيلية ضد الصحافة الوطنية والمؤسسات الصحفية والصحفيين الفلسطينيين.

ويقول الصحفي حنا عميرة عن بعض الإجراءات الإسرائيلية ضد الصحافة في الأراضي المحتلة: تخضع جميع الصحف والمجلات والكتب والمطبوعات التي تصدر في الأراضي العربية المحتلة للرقابة العسكرية التي تعمل من خلال جهاز خاص يتبع النصوص الواردة في قوانين أنظمة الطوارئ التي وضعتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين عام 1945. وتمنح هذه القوانين جهاز الرقابة العسكري الإسرائيلي سلطات وصلاحيات واسعة تحذف ما تشاء من المواد، دون تفسير كما يملك هذا الجهاز حق تعطيل وإيقاف الصحف وبالنسبة لما يسمح أو يحظر نشره من مواد، فليست هناك أي خطوط أو قواعد واضحة، ولكن يجري التركيز باستمرار، من جانب الرقابة العسكرية على منع نشر الأخبار ووجهات النظر التي تعبر عن معاناة وتطلعات الشعب الفلسطيني.

وعدا عن حرمانها للصحف والمجلات من متابعة الأحداث، فإن عمل الرقابة العسكرية يهدد إمكانية الصدور اليومي للصحف.. فقد يفاجأ قبل وقت قصير من موعد طبع الصحيفة بأن نسبة كبيرة من المواد قد حظرت نشرها، ومن المحظور في هذه الحالة، وضع أي إشارة أو مساحة بيضاء تدل على شطب الرقابة. وقد حدث، على سبيل المثال لا الحصر، أن صحيفة الطليعة، احتجبت عن الصدور في 26 تشرين أول عام 1978 بعد أن شطبت الرقابة أكثر من 75 بالمئة من المواد المعدة للنشر. ولمواجهة مثل هذا الاحتمال تلجأ هيئات تحرير الصحف إلى إعداد مواد إضافية كي تستطيع الصدور في الموعد المحدد، كما تضطر الصحف لنشر إعلانات ومواد لا علاقة لها بهموم المواطنين اليومية ومعاناتهم من قمع السلطات الإسرائيلية.. لملء الفراغ الذي يحدثه مقص الرقيب. وفي حالة نشر الصحيفة لأي مادة مهما كانت دون عرضها على الرقيب العسكري فإنه ينذر الصحيفة.

وخلال السنوات الماضية وحتى الآن، اتخذت السلطات الإسرائيلية مجموعة كبيرة من الإجراءات ضد الصحف في الأراضي المحتلة يمكن استعراض بعضها كما يلي:

- في صيف العام 1985، أصدر الحاكم العسكري للضفة أمرًا جديدًا يلزم الصحف العربية بنشر إعلانات الإدارة الإسرائيلية المدنية، دون مقابل، وإلا فإنها ستمنع من التوزيع في الضفة والقطاع، وقد عرف هذا الأمر العسكري بالأمر 1140.

- تعتبر الأوامر العسكرية الصادرة ضد الصحف نهائية ولا يمكن نقضها، وخاصة بالنسبة لأوامر إغلاق الصحف، وفي حالة صحيفتي الميثاق والدرب ومجلتي الشراع والعهد، عندما تقدمت بشكل منفصل بدعوى للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد قرار إغلاقها وجاء قرار المحكمة التي نظرت فيما سمّته بأدلة سرّية ضد هذه النشرات، لصالح أمر الإغلاق على الرغم من الإثباتات بأن جميع المواد التي نشرت فيها أجازتها الرقابة العسكرية، وهذا يعني أنه حتى الالتزام بقوانين الرقابة العسكرية الشديدة لا يحمي الصحف العربية من العقوبات بها فيها ذلك إغلاقها.

- في الفترة الأخيرة ابتدأت ملاحقة الصحفيين تأخذ أبعادًا جديدة. فقد تم استدعاء عدد من الصحفيين للتحقيق بموجب قانون «تامير» وبدعوى أن مقالاتهم المنشورة تتضمن عبارات تؤيد منظمة التحرير، وقد شملت هذه الإجراءات خمسة صحفيين حتى حينه.

ومن أشكال الاستهداف المباشر للصحفيين الفلسطينيين والأجانب:

إطلاق النار صوبهم: حيث قتل عشرات الصحفيين الفلسطينيين في الداخل والخارج، وأصيب مئات برصاص جنود الاحتلال وشظايا صواريخه.

وسحب البطاقات الصحفية من الصحفيين والإعلاميين ومنعهم من دخول بعض القرى والمناطق؛ بذريعة أنها مناطق عسكرية مغلقة.

والاعتداء على المؤسسات الإعلامية والصحفية، كما يحدث دائمًا من قصف بالصواريخ، وتخطيم للأجهزة ومصادرة للمحتويات.

إغلاقات:

1 - أغلقت السلطات الإسرائيلية مجلة «الشراع» المقدسية العام 1981، والتي كان



يرأس تحريرها المرحوم مروان العسلي.

2- سحب السلطات ترخيص صحيفة «الوحدة» بعد وفاة صاحبها ومحررها المسؤول المرحوم فؤاد سعد رزق.

3- منعت سلطات الاحتلال النشرات اليومية الإنكليزية، وكانت تصدر عن المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، ومنعت توزيعها على الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية العام 1982 بحجة أنها غير مرخصة.

4- حاولت سلطات الاحتلال إغلاق مؤسسة المكتب الفلسطيني وسحبت ترخيص مجلتي «العودة» العربية والإنكليزية في تشرين الأول 1984، لكنها فشلت بسبب الضغط الدولي والمحلي، وتدخل مؤسسات عالمية تقيم علاقات مع المكتب.

5- رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا العام 1981 تسجيل المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية بهذا الاسم، باعتبار أن كلمة «فلسطين» تجرح مشاعر الإسرائيليين.

6- أغلقت السلطات الإسرائيلية صحيفة «الدرب» يوم 26/9/1985، بحجة أنّ لها علاقات مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

7- أغلقت السلطات مكتب «المنار» للصحافة يوم 11/9/1985. وكانت قد أغلقت العام 1984 مكتب «القدس» بحجة أن للمكتبين علاقات مع منظمات فلسطينية.

8- أغلقت السلطات الإسرائيلية صحف الفجر، والشعب، والقدس عدة مرّات مدد مختلفة تراوح ما بين يوم وثلاثة أسابيع بحجج مختلفة، وتمنعها شبه أسبوعياً مرّة على الأقل من الوصول إلى القراء في الضفة والقطاع، وتدّعي السلطات أنّ هذه الصحف خرقت قوانين الرقابة! وكان آخر إجراء من هذا القبيل منع جريدة الفجر من التوزيع لمدة أسبوعين، إثر نشر مقابلة مع السيد ياسر عرفات، ومنع التوزيع كان من 23/12/1986 ولغاية 6/1/1987.

- 9 - أغلقت السلطات جريدة «الشعب» لثلاثة أيام بتاريخ 1/8/1985 بحجة أنها خرقت أوامر الرقابة العسكرية.
- 10 - منعت مجلة البيادر السياسي من التوزيع في شهر تشرين الثاني 1985، لمدة أسبوعين، بدعوى خرق أوامر الرقابة العسكرية.
- 11 - أغلقت سلطات الاحتلال صحيفة الميثاق ومجلة العهد يوم 12/8/1986، وصادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على القرار يوم 22/8/1986، بحجة أن لهما علاقات مع منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- 12 - أغلقت السلطات الإسرائيلية مطبعة جريدة الموقف الأسبوعية لمدة ثلاثة أشهر يوم 21/8/1986، بحجة قيامها بطباعة منشورات.

منع توزيع

وثمة صحف ومجلات تمنعها سلطات الاحتلال من التوزيع في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنها:

- 1 - صحيفة الفجر الإنكليزية الأسبوعية.
- 2 - صحيفة الطليعة العربية الأسبوعية.
- 3 - مجلة العودة العربية النصف شهرية.
- 4 - مجلة العودة الإنكليزية الأسبوعية.
- 5 - مجلة الكاتب العربية الشهرية.

إبعاد

وقد أبعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عددًا من الصحفيين منهم:

- 1 - رئيس تحرير جريدة الشعب علي الخطيب العام 1974.
- 2 - مراسل المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية حسن عبد الجواد الفاراجة العام 1986.



3 - رئيس تحرير جريدة الشعب أكرم هنية في 28 / 12 / 1986.

اختفاء وقتل

وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من الصحفيين قد اختفى أو قتل في ظروف غامضة، ولم تحرك سلطات الاحتلال ساكنًا للبحث عنهم أو لشرح ملابس قتلهم، ما يشير إلى تورطها في ذلك.. فمثلًا اختفى صاحب ومحرر صحيفة الفجر يوسف نصري نصر في 5 / 2 / 1975 وما زال مصيره مجهولاً.. كما اختفى الصحفي المرحوم حسن عبد الحليم الفقيه مراسل جريدة الفجر في 2 / 10 / 1985 وعثر على جثته مشوهة يوم 20 / 12 / 1985.

أوامر

وثمة أوامر وقوانين تعمل الصحافة الفلسطينية بموجبها، وهي:

1 - أوامر الانتداب البريطاني العسكرية البائدة لعام 1945 بها فيها الرقابة العسكرية، والإغلاقات، ومنع التوزيع وغيرها.

2 - أوامر القانون الأردني التي تستعملها السلطات الإسرائيلية بخصوص المطبوعات.

3 - الأوامر العسكرية الصادرة عن الحكم العسكري الإسرائيلي، كما هو الحال بالنسبة للأمر رقم (1140) الذي يُجبر الصحف على نشر إعلانات الحكم العسكري فورًا ومجانًا.

وهذا هو نص الأمر رقم (1140): «طبقًا للصلاحية» المخولة لي كقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بالمنطقة، وبما أنني أعتقد أن الأمر ضروري لأغراض النظام العام، والحكم المنظم، إنني أمر بما يلي:

أ - محرر الجريدة المنشورة بالمنطقة بتصريح، يجب عليه نشر كل إعلان من سلطات جيش الدفاع الإسرائيلي، ودون مقابل في عدد الجريدة الصادر فورًا بعد تسليم الإعلان لمكاتب الجريدة. محرر الجريدة لا يجري أيّ تعديلات في نص الإعلان أو بشكله.

ب - يحق للمسؤول إلغاء التصريح الذي أعطى بموجب المادة «2» أو تعليقه مؤقتاً إذا نقضت تعليمات الفقرة «أ».

ج - يبدأ سريان هذا الأمر اعتباراً من يوم التوقيع عليه.

التوقيع: أمنون شاحك

قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي

لمنطقة يهودا والسامرة

وتجدر الإشارة إلى أن الزميل المرحوم رضوان أبو عياش، رئيس رابطة الصحفيين العرب، قد أعلن، وقتها، لصحيفة «الاتحاد» ردّاً على هذا القرار قائلاً: إنّ القرار العسكري يشكّل خطوة خطيرة لسياسة الاحتلال الرامية إلى قمع حرية الصحافة والتعبير عن الرأي، وقال إنّها محاولة دنيئة لغرض التعامل مع أجهزة الاحتلال، كما أن القرار يعتبر مساً خطيراً للعرف الدولي الخاص بالصحافة.

اعتقالات إدارية

إن السلطات الإسرائيلية قامت باعتقال أعداد كبيرة من الصحفيين اعتقالاتاً إدارياً لستة أشهر قابلة للتמיד والتجديد، ومن الصحفيين الذين اعتقلوا إدارياً منذ العام 1985 حتى نهاية 1987:

- 1 - الصحفي قدورة موسى - مراسل المكتب الفلسطيني في جنين.
- 2 - الصحفي كامل جبيل - محرّر في جريدة الميثاق.
- 3 - الصحفي محمود الرمحي - مراسل الفجر في رام الله.
- 4 - الصحفي محمد عميرة - مراسل القدس في نابلس.
- 5 - الصحفي وليد سالم - محرّر في صحيفة الميثاق.
- 6 - الصحفي حسن عبد الجواد - اعتقل إدارياً قبل إبعاده للأردن.
- 7 - الصحفي ربحي العاروري - محرّر في مكتب المنار.



8 - الصحفي ماجد أبو عرب - مراسل الشعب في نابلس.

9 - مأمون السيد - رئيس تحرير الفجر سابقًا.

أمّا الاعتقالات لمدد مختلفة والغرامات المالية، والأحكام مع وقف التنفيذ، فإنه لا يوجد صحفي إلا واعتقل أو حُقق معه أو فُرضت عليه الغرامات والأحكام.

إقامات جبرية

هناك عدد كبير من الصحفيين فرضت سلطات الاحتلال عليهم أوامر الإقامة الجبرية في مدنهم أو قراهم أو مخيماتهم، مع إثبات وجودهم اليومي في مركز شرطة المنطقة التي يقطنون فيها، كما منعتهم من مغادرة منازلهم ما بعد الساعة السادسة مساءً، ومن هؤلاء الصحفيين:

1 - ريموندا طويل - إقامة منزلية في رام الله، وهي صاحبة المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية.

2 - أكرم هنية - رئيس تحرير الشعب.

3 - بشير البرغوثي - رئيس تحرير الطليعة.

4 - رضوان أبو عياش - سكرتير تحرير مجلة العودة - المكتب الفلسطيني.

5 - حمدي فراج - محرّر في صحيفة الميثاق.

6 - طلال أبو عفيفة - رئيس قسم التحقيقات في الفجر.

7 - عبد اللطيف غيث - محرّر في صحيفة الفجر.

8 - يوسف الجعبة - محرّر في صحيفة الدرب.

9 - مأمون السيد - رئيس تحرير الفجر سابقًا.

10 - موسى جرادات - محرّر في جريدة الفجر.

11 - صلاح زحكة - القائم بأعمال رئيس تحرير جريدة الشعب.

12 - نيهان خريشة - محرّر في جريدة الفجر.

ظلّ أن نذكر أنّ السلطات تضع دائماً الحواجز على الطرق، وتقوم بمصادرة الصحف المحلية بشكل متكرر.

هذا عدا عن أنّ السلطات الإسرائيلية تعتقل العديد من الصحفيين لعدّة ساعات وتحقق معهم، وتحطّم كاميرات تصوير الصحفيين وتستولي على ملاحظاتهم وأفلام كاميراتهم، وتمنعهم من التصوير. والسلطات الإسرائيلية تمنع معظم الصحفيين من السفر ومغادرة الأرض المحتلة وخصوصاً عبر الجسور، كما وتمنع العديد منهم من حضور المناسبات والمهرجانات والاجتماعات بأوامر مسبقة من الحكّام العسكريين. ولعلنا لا ننسى أن نذكر الحملات المحمومة التي يقوم بها المتطرفون اليهود ضد المؤسسات الصحفية، والهجمات التي تعرضت لها بعض هذه المؤسسات وتحطيم محتوياتها، كما حدث في جريدة الفجر، وإرسال رسائل التهديد للقائمين على الصحف والمجلات وتوبيخهم ومداهمة مقار المؤسسات وفتيشها بشكل فظ تخريبي، الأمر الذي يتناقض مع مفاهيم الديمقراطية المعلن عنها وظواهرها.

بقي أن نقول إنّ الشرطة الإسرائيلية تستطيع أن تحاكم أي صحفي أو كاتب على ما كتبه حتى لو سمحت الرقابة العسكرية بنشره. كما أن الشرطة الإسرائيلية تفسّر ما تنشره الصحف والمجلات الوطنية كما يخلو لها وتعطي المكتوب المنشور أبعاداً وتفسيرات لا تخطر على بال، ولا تحتملها المادة المنشورة، ممّا يعني أنّ كل الصحفيين تحت طائلة المحاكم والفتيش والسجن والتحقيق.. وهم سجناء ومبعدون مع وقف التنفيذ.

كما أنّ المؤسسات والمكاتب الصحفية مغلقة ومداهمة مع وقف التنفيذ. (راجع مجلة العودة العدد 93، صفحة 19 - 20. والتقرير السنوي الذي أصدرته رابطة الصحفيين العرب، نشرة لمرة واحدة «أيار 1984 - كانون الأول 1986»، والصحفي الفلسطيني / نشرة لمرة واحدة «حزيران 1982»، والصحفي / العدد الأول «تموز 1985»).



الصحافة المقدسية في ظل تحولات ما بعد 1987

تحسين يقين

كاتب فلسطيني

مفتتح:

خلال هذه القراءة شبه البحثية، استعدت شخصياً ذاكرتي كفتى في الثمانينات، حين كان للقدس الدور الوطني المركزي، والذي تجلّى سياسياً وثقافياً في صحف القدس ومجلاتها، وهي كثر في ذلك الوقت. وخلال البحث عادت للذاكرة تلك الأيام، وما التقطنا من تلك الدوريات، والتي أظهرت في تلك الفترة المبكرة تنوع الفكر السياسي في فلسطين المحتلة، وصدق توجهاتها، وصدق الانسجام الوطني في ظل الاختلاف في الفكر.

من الطبيعي أن تكون القدس حاضنة للمؤسسات الصحفية، جنباً إلى جنب مع يافا، حتى عام 1948، حيث ارتبط ذلك بالتنوير الثقافي.

تعدّ الصحافة المقدسية حتى أواسط التسعينيات، هي الصحافة الفلسطينية، ولعل الصحف الثلاث اليومية القدس والشعب والفجر، احتلت جميعاً ركن الصحف في المحلات الفلسطينية.

ومردّد ذلك موضوعياً، أن القدس كانت مركزاً للعمل الوطني، ومركزاً للمؤسسات الدولية أيضاً، فكانت الصحافة انعكاساً لذلك.

ولما كانت فلسطين محرومة من الإذاعة والتلفزيون بعد عام 1967، فقد كانت الصحف هي وسيلة المواطنين للتعرف على أخبار تفاصيل الوطن، كون الإذاعات العربية كانت تهتم بالأخبار الأساسية المجملّة. وما زلنا نتذكر تقريباً الشرائح الاجتماعية واختياراتها، حيث اختطت كل صحيفة سياسة تحرير خاصة بها. وبالرغم من التمايزات والتباينات في الموقف السياسي، تبعاً للمشارب والولاءات، إلا أننا نزعّم الآن أنها جميعاً كانت صحفياً مقدسية فلسطينية ووطنية.

ومن المعروف أن القدس ورثت يافا صحفياً، لذلك فإنه من البدايات اتكأت صحافة الأرض المحتلة على إرث صحفي عريق. وكل ذلك كان مقره القدس.

عشرون ثم عشرون

العشرون الأولى، كانت ما بين نكبة فلسطين والصحافة عام 1948، وعام نكسة عام 1967، أما العشرون الثانية، فكانت ما بين عام النكسة وعام انطلاقة الانتفاضة الثانية عام 1987.

توصيف هوية الصحافة المقدسية لم يكن هيناً فعلاً؛ فالصحف مثل صحيفة القدس (تأسست عام 1968) كانت قد تأسست في ظل المملكة الأردنية الهاشمية، في ظل وحدة الضفتين. كذلك حال صحيفة النهار التي صدرت عام 1986 التي توقفت عام 1999. وكانتا صحيفتين قلقتين سياسياً، ما بين مراعاة السياسة الأردنية، وسياسة منظمة التحرير حتى وقت قريب من تأسيس السلطة الوطنية.

ولم تمضِ أربع سنوات، حتى تلتها في عام 1972 كل من صحيفتي: «الفجر»، و«الشعب» وتوقفتا عن الصدور عام 1993.. وهما صحيفتان انتهجتا نهج منظمة التحرير، وبشكل خاص حركة فتح.



أما مجلة الطليعة وهي مجلة (التنظيم الشيوعي)، والتي صدرت عام 1978، فأضافت خطأً وطنياً: سياسياً وأيديولوجياً.

وهكذا، نشأ بعد عام 1967، وضع جيد أعادنا إلى حقبة الاحتلال البريطاني، أي صحافة فلسطينية وطنية تحت الحكم العسكري الأجنبي.

الفجر باللغة الإنكليزية، تأسست عام 1980، ويبدو أنها تحولت إلى ما عرف بجيروزاليم بوست التي تأسست عام 1994، وظلت إلى أواخر التسعينيات.

إذا انطلقنا من عام 1987، بحيث نجعل منه أساس المنطلق، فمعنى ذلك، نحن إزاء:

- ما كان واستمر. وهي جريدة القدس التي استمرت ورقياً وإلكترونياً، في حين بقيت فقط مجلة البيادر السياسي إلكترونياً، وهي من أولى المجلات التي تأسست في القدس المحتلة بعد عام 1967، حيث تأسست عام 1981.

- وما كان ولم يعد قائماً: صحف الشعب والفجر والنهار، وهي صحف يومية، والطليعة والعودة أسبوعية، ومجلات ونشرات أخرى، منها:

الميثاق: والتي صدرت بتاريخ 13 / 2 / 1980 لمحررها محمود الخطيب؛ وكانت تتبع للجبهة الشعبية. وبسبب مواقفها المعلنة ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ منعت من التوزيع أكثر من 15 مرة سنوياً.

الدرب: صدرت صحيفة الدرب عام 1985م، والتي كانت تتبع الجبهة الديمقراطية، وكان رئيس تحريرها سمعان خوري، وقد أغلقتها سلطات الاحتلال في شهر آب 1986.

صحيفة الجسر: وهي أول صحيفة تصدر باللغة العبرية وكانت أسبوعية وكان يصدرها زياد أبو زياد.

مجلة «الفجر الأدبي»: صدرت عام 1978 على شكل ملحق شهري لجريدة «الفجر

اليومية، استمر بصدوره المنتظم حتى شباط عام 1982؛ حيث تحول إلى مجلة أدبية تقف مع المجلات الوطنية في مسيرة أدبية ثقافية تقدمية تفهم كل ظروف ومتطلبات المرحلة. وكان يشرف على (الفجر الأدبي) الباحث والناقد علي الخليلي. الكاتب: صدرت في أوائل الثمانينيات لصاحبها ومؤسسها الشاعر والصحفي أسعد الأسعد.

العهد: صدرت في بداية العام 1984 لصاحبها غسان علي الخطيب، كمنبر ثقافي تقديمي يصدر كل نصف شهر.

الشرع: صدرت في أيار عام 1987 لصاحبها ومؤسسها الكاتب الصحفي مروان العسلي. جريدة المنار: لصاحبها إسماعيل عجوة، ومجلة الأطفال كريم، تأسست عام 1991. ومجلة رؤية أخرى وIsrael from within اللتين كان يصدرهما مركز المعلومات البديلة في القدس الغربية وحررها فلسطينيون من القدس مثل وليد سالم وعادل سبارة.

مجلة إسرائيل فلسطين، بالإنكليزية: Palestine – Israel; journal حررها زياد أبو زياد. - ما استجد: للأسف لم تصدر صحف جديدة ولا مجلات، باستثناء مجلة فوستا، التي كان لها أسلوب خاص في جذب القراء بعيداً عن الصحافة السياسية.

لم يكد عام 1987 يكتمل، حتى انطلقت الانتفاضة الأولى، كواحدة من أهم الأفعال النضالية، فكانت الصحافة في القدس ليست فقط معبرة عن هذا الحراك الجماهيري فقط، بل ساهمت في قيادته. وهكذا دخلت مرحلة أخرى من مراحل الصدام، بدءاً بالرقب العسكري، وانتهاء بالاعتقال.

لكن ذلك لم يكن سهلاً أبداً، خصوصاً على أصحاب الصحف والمجلات وعلى الصحفيين أنفسهم في ظل الاختلافات السياسية وتعدد الولاءات، بل حتى والتنافس



الشخصي. أي اجتمعت العوامل الموضوعية والذاتية، وصارت أكثر صعوبة ليس في ظل وجود الاحتلال فقط، بل في ظل المشهد الدامي أيضاً، والذي بالرغم من آلامه، فقد كان فعلاً جاداً على طريق التحرر.

فالصحافة المقدسية التي لم تقد الصحافة الفلسطينية فقط، بل كانت رافعة عظيمة لمنظمة التحرير، خاصة لحركة فتح.

ما كان واستمر، وما كان ثم انقطع، لكن لم تتأسس لا صحف جديدة ولا مجلات، بل أقفلت، وتحول بعضها مثل البيادر السياسي أون لاين.

صحافة القدس والتحويلات:

مرت فلسطين بعد عام 1967 بعدد من المنعطفات التي شكلت تحديات ومن ثم إلى تحولات:

- عرض الحكم الذاتي وروابط القرى، وكان ذلك عام 1979، إثر زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس 1977.

- حرب إسرائيل على لبنان، أو ما عرف باجتياح إسرائيل لجنوب لبنان، وكان ذلك صيف عام 1982.

- انشقاق حركة فتح عام 1983.

- الانتفاضة الأولى وشتاء عام 1987.

وبالرغم من أهمية تناول أثر الصحافة المقدسية على الرأي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، في التعامل مع واحد من أهم أحداث قضية فلسطين، ونعني به الانتفاضة الشعبية الأولى، إلا أنه سيصعب الحديث دون التعرّيج على تلك المراحل.

بداية، لم تكد تحدث هزيمة عام 1967، حتى بدأت البنى التقليدية العربية تتهشم، في الإعلام والفنون والأدب، فتم التخلص إلى حد كبير من النفوذ القديم، لصالح الوطنية

الفلسطينية الناشئة، والتي تمثلت بمنظمة التحرير وبشكل خاص بحركة فتح، التي بدأ يشتد عودها أواخر السبعينيات، فلم تأتِ حقبة الثمانينيات حتى استطاعت الحركة التغلغل في الشارع الفلسطيني، أي في مجالاته التعليمية والإعلامية والأدبية. وكان لها دور في التدخل في مسألة الولاء السياسي (الإعلام وحرية الرأي في فلسطين، معهد الإعلام جامعة بيرزيت 2001).

كانت الصحافة، وفقاً لمنطلقات حركة فتح أحد أهم الوسائل، كونها أداة اتصال جماهيرية، لذلك تغلغل النفوذ الفتحاوي الوطني في الكثير من المؤسسات.

وهكذا، فإن المتابع للصحف والمجلات، بما فيها الصحيفة الكبرى القدس، يرى أنها اصطلفت ضد مشروع الحكم الذاتي وروابط القرى، وكان ذلك عام 1979، إثر زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس. وبالتالي كانت رافعة وطنية لحماية الحقوق الفلسطينية، وبالتالي المشروع الوطني، الذي كانت تقوم عليه منظمة التحرير. ولم تمرّ غير بضع سنوات، حتى غطت الصحافة المقدسية اجتياح لبنان، الذي تم بهدف تصفية الوجود العسكري لمنظمة التحرير، والذي انتهى بحصار بيروت ثم جلاء معظم القوات الفلسطينية.

لقد تجلّى نفوذ منظمة التحرير، وبشكل خاص حركة فتح في مناهضة المنشقين على حركة فتح عام 1983، ومن رعى الانشقاق، حيث يمكن القول إن هذه الفترة أوائل الثمانينيات قد شكلت المؤسسة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعنى أدق أن الصحافة هنا في القدس قد أثرت بشكل كبير في زيادة النفوذ السياسي لمنظمة التحرير.

وهكذا، فلم تمضِ غير ثلاث سنوات حتى كانت البيئة الوطنية قد تهيأت لا لقيام انتفاضة شعبية فقط، بل لجعل الانتفاضة رافعة لمنظمة التحرير.

الصحافة السياسية

لقد ساهمت الصحافة المقدسية في تقوية منظمة التحرير هنا، فصارت ذراعاً لها، مما عرضها لمشاكل الإغلاق والحجب، واعتقال كوادرها.



لذلك، فإن من سيدرس تلك الفترة من تاريخ فلسطيني عام 1967، فسيفكتشف عمق تأثير الصحافة المقدسية على الرأي العام هنا، إيماناً بالمشروع الوطني الذي تبنته المنظمة، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. ويمكن أن يكون أيضًا بسبب تغلغل حركة فتح داخل الصحافة المقدسية.

وقامت الصحافة في القدس بنشر وتغطية أحداث الانتفاضة إلى العالم (الإعلام الفلسطيني ومراحل تطوره: - 2012. دكتور أحمد العبد أبو السعيد اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ط2014).

وهكذا فإن أهم دور ربما كان للصحافة المقدسية هو دورها في الحفاظ على المشروع الوطني بقيادة منظمة التحرير، بقيادة حركة فتح بشكل خاص، أما لماذا فتح، فلأن ما حدث بعد ذلك في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وما جرى من مفاوضات أفضت إلى اتفاقية أوسلو، إنما هو من صنع حركة فتح، التي تكاد تكون (أو أحد أهم تياراتها) انفردت بهكذا قرارات.

وهذه هي أهم المنابر التي استمرت في القدس خلال الانتفاضة الأولى، إضافة لصحف القدس والفجر والشعب:

- مجلة البيادر السياسي

صدر العدد الأول منها في نيسان عام 1981. لعبت دورًا مهمًا إبان الانتفاضة الفلسطينية (1987 - 1993) في مجال التعبئة الوطنية الشاملة في مواجهة الاحتلال؛ إذ كانت من خلال نسخها التي تجاوزت آنذاك الـ50000 نسخة مصدرًا أساسيًا للأخبار والتقارير والإرشاد وملهمًا للناس في حمى المواجهات مع بطش الاحتلال؛ الأمر الذي عرض طاقمها لسلسلة من الإجراءات القمعية والتعسفية الإسرائيلية.

- مجلة «العودة»

ارتبطت بالمكتب الصحفي الفلسطيني الذي كان مقره شارع صلاح الدين، والذي

كان بمثابة مكتب المنظمة. صدرت في مدينة القدس عام 1984. لعبت «العودة» دورًا وطنيًا في مواجهة الاحتلال، خلال مواجهات الانتفاضة الأولى. كما رافقت إبداعاتها بدء مسيرة البناء برعاية السلطة الوطنية الفلسطينية. وكانت «العودة» والمكتب الصحفي في القدس مكانًا للسياسيين والكتاب أيضًا. وقامت فيما بعد بإعادة ضخ هذا التجمع داخل السلطة الوطنية.

توقفت «العودة» عن الصدور وتم إغلاق «المكتب الصحفي الفلسطيني» أو آخر عام 2003 بسبب تفاقم مضايقات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المؤسسات الوطنية في المدينة المقدسة.

صحيفة «الطليعة»

شهدت مدينة القدس المحتلة إبان السبعينيات حراكًا ثقافيًا ملموسًا، إثر تأثير اليسار الفلسطيني، حيث نستطيع أن نزعّم أننا إزاء ظاهرة ربطت ما بين الثقافة والفكر والسياسة والصحافة والعمل الوطني، والذي تجلّى في أسبوعية «الطليعة» المقدسية صحيفة التنظيم الشيوعي الفلسطيني الذي تحول إلى الحزب الشيوعي، ثم تحول فيما بعد إلى حزب الشعب الفلسطيني.

صدر العدد الأول منها عام 1978، وكانت «مدرسة أخرى قد تكون فعلاً جديدة في توجهاتها الاجتماعية والفكرية، ليس ضد الاحتلال فقط، بل وانتصارًا للعمال والفقراء والنقابات العمالية. توقفت في منتصف التسعينيات تاركة فراغًا فكريًا وسياسيًا.

«وقد خصصت بين صفحاتها ملحقة للثقافة والأدب، غطى الشأن الثقافي وساهم بإيجاد دماء جديدة شابة في عالم الكتابة».

دور نضالي للصحافة والصحفيين وقمع الاحتلال:

لم تكن سلطات الاحتلال بالطبع راضية عما يحدث من توعية سياسية من خلال الصحف والمجلات، لذلك كان من الطبيعي أن تقوم بقمع الصحافة ما أمكنها: حجب



كلمة المحرر، حصر التوزيع في القدس، قانون الطوارئ، إغلاق الصحف، اعتقالات، إقامات جبرية. (الإعلام الفلسطيني: النشأة والتطور. د. محمود خليفة - وزارة الإعلام الفلسطينية 2015).

ومما أشار لذلك كتاب صدر عن معهد الإعلام في جامعة بيرزيت عام 2001: (الإعلام وحرية الرأي في فلسطين صفحة 27)، الذي أشار إلى ذلك متفقاً مع المرجع السابق، فيما يخص الرقابة العسكرية وقمع الصحفيين واعتقالهم.

لقد نجحت الصحافة المقدسية، في إيصال صوت الشعب الفلسطيني وهمومه والمحافظة على هويته، وعرض قضيته أمام العالم؛ حظيت القضية الفلسطينية بالتأييد العالمي، وكشفت زيف الاحتلال.

خفوت فانطفأ في مرحلة سلطة الحكم الذاتي:

والغريب في الأمر أن هذه الصحافة الوطنية التي عاشت رغم قيود الاحتلال، مدافعة عن النهج الوطني، ومنظمة التحرير، أنه لم تكد السلطة الوطنية تتأسس، بما فيها مؤسسات الإعلام حتى أصيبت الصحافة المقدسية في مقتل، حيث توقفت صحف الفجر والشعب، ثم باقي المجالات، فلم يبق منها غير صحيفة القدس.

لذلك كان لتحويلات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة أثر سلبي على بقاء تلك المنابر، التي بالرغم من تبنيها خط المنظمة وحركة فتح، إلا أنه تم الزهد بها، بالاستعاضة عنها بتكوين منابر جديدة.

المراجع:

- الإعلام وحرية الرأي في فلسطين. معهد الإعلام في جامعة بيرزيت عام 2001.
- الإعلام الفلسطيني: النشأة والتطور. د. محمود خليفة - وزارة الإعلام الفلسطينية 2015.
- الإعلام الفلسطيني ومراحل تطوره: 1876 - 2012. دكتور أحمد العبد أبو السعيد اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ط 2014.

مواقع انترنت:

- https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5142
- <https://ar.wikipedia.org/wiki>



المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تاريخ وواقع المجتمع المدني الفلسطيني في القدس منذ نشوء أول منظماته فيها عام 1849 والمراحل التي تعاقب عليها حتى اليوم بوصفه مجتمعاً مدنياً / أهلياً مزدوجاً تشكل في غياب الدولة، وأدى مهفات تتعلق من جهة بمقاومة الاستيطان الاستعماري والتغلغل الأجنبي في فلسطين، وتعلق من جهة أخرى بتقديم الخدمات للمجتمع لتعزيز ثبات وجوده في القدس، ولم يقتصر المجتمع المدني هنا على ما يطلق عليه اسم «المنظمات غير الحكومية»، بل شمل قبلها وكسقف لها الأحزاب والفصائل السياسية واتحاداتها وجبهاتها، كما شمل الى جانبها المنظمات المبنية على المجتمع المحلي، والحركات والحراكات واللاحركات الاجتماعية بما يشمل أيضاً ما يطلق عليه اسم «حركات الجذور» و «الأطر الجماهيرية» واللجان والهيئات الاجتماعية كلجان المجتمع المحلي والزكاة والتكايا والزوايا وحلقات المساجد والكنائس، أي كل

ما يدخل في عداد ما يطلق عليه اسم «المجتمع الأهلي» المبني على الروابط المحلية بعكس المجتمع المدني المبني على رابطة المواطنة، وحدثاً أضيف لمنظمات المجتمع المدني تلك المنظمات الافتراضية التي تعمل في الفضاء الإلكتروني. يمتد عمل المجتمع المدني في القدس ليشمل القدس الشرقية والغربية حتى عام 1948، ثم القدس الشرقية ولاجئها بعد ذلك العام، كما تشمل مؤسساته وهيئاته تلك التي أقيمت في القدس، أو في باقي أنحاء فلسطين، أو من مقدسين لاجئين أو يعملون بين الجاليات الفلسطينية في شتى أرجاء الأرض.

مقدمة

بعد تأطير نظري للمجتمع المدني، تحاول هذه الورقة تقديم عرض تاريخي موجز للمجتمع المدني الفلسطيني في القدس منذ بدايات ظهوره وحتى اليوم. وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء يتضمن الأول منها مدخلاً نظرياً مكثفاً حول مفهوم المجتمع المدني في علاقته بالدولة في الغرب، مقارنة مع مفهوم المجتمع الأهلي بعلاقته مع المجتمع في الشرق، ولا سيما العالم العربي والإسلامي، كما ويستكمل الإطار النظري في القسم الثاني الذي يبدأ بمقاربة حول مفهوم المجتمع المدني في فلسطين من حيث نشوئه في غياب الدولة واتجاهه لمقاومة الاستيطان الاستعماري وتعزيز ثبات وصمود المجتمع.

يتعقب البحث في قسمه الثاني أيضاً مسيرة المجتمع المدني الفلسطيني منذ العهد العثماني وحتى اليوم، مبيناً مركزية القدس فيه منذ بداياته، حيث كانت المدينة تمثل مركز عمل منظمات المجتمع المدني والتي يكون لها فروع في بقية أنحاء فلسطين، ويتتقل هذا القسم إلى عهد الانتداب البريطاني، ثم فترة 1948-1967 وهي الفترة التي تشتمت فيها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بين فلسطين المحتلة عام 1948 والضفة التي خضعت إلى الإدارة الأردنية، وغزة التي خضعت للإدارة المصرية، وبين مختلف دول تواجد اللاجئين الفلسطينيين والجاليات الفلسطينية في العالم. وبعد ذلك يستعرض



البحث مسيرة المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة وفلسطين المحتلة عام 1948 والشتات منذ عام 1967 وحتى اليوم.

في قسمها الثالث تستعرض الدراسة مكونات المجتمع المدني في القدس الشرقية، ومراحل تطور هذا المجتمع منذ عام 1967 وحتى اليوم بدءاً بمرحلة تثبيت الوجود الفاعل (1967-1974)، ثم مرحلة تعزيز الصمود الفاعل (1974-1987)، فمرحلة الانتفاضة (1987-1993)، وتلاها مرحلة محاولة خلق وجود رسمي فلسطيني في القدس (1993-2001)، ثم مرحلة التراجع نحو المحلية بدءاً من عام 2001 والتي سرعان ما تم التغلب عليها بدءاً من عام 2014 عام بدء الهبات السنوية المتتالية في القدس بقيادة مجتمعه المدني وعناصره الجديدة، أي بكافة مكوناته في ديناميكيتها وتحولاتها. بعد ذلك انتقل البحث إلى استعراض الواقع الراهن لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية. ثم انتقل إلى عرض المشكلات المتعلقة بإحصاء وتعداد منظماته، فالتحديات التي يواجهها، سيما من مؤسسات الاحتلال الرسمية وغير الرسمية، ومصادر تمويله، وأخيراً يفتد البحث المقولة الإسرائيلية التي تدعي نشوء مجتمع مدني مقدسي منفصل عن فلسطينيته، وينتهي البحث بخاتمة تلخص نتائجه.

يمثل هذا البحث محاولة تتم لأول مرة لعرض مسيرة المجتمع المدني الفلسطيني وفي القدس منذ بداية تكوينه وحتى اليوم، وبكل مكوناته بدون حصره على المنظمات غير الحكومية. تمت محاولات سابقة للبحث في المجتمع المدني الفلسطيني في تسعينيات القرن الماضي الذي شهد فورة في الدراسات عن المجتمع المدني عرضها الباحث في كتاب سابق (سالم، 1999). تمت تلك الفورة في وقت نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وما ترتب عن ذلك من حاجة لبحث طبيعة العلاقة بين السلطة وبين منظمات المجتمع المدني بين اتجاه الالتحاق بها، أو التكامل معها، أو معارضتها. وفي إطار تلك الفورة صدرت دراسات عن طبيعة تلك العلاقة وعن تاريخ المجتمع المدني في فلسطين

ودراسات عن الأحزاب والفصائل السياسية في حقول مختلفة، ولكن لم يتم إنجاز عمل شامل يتضمن كل المراحل وكل المكونات، وهي الفجوة التي يحاول هذا البحث البدء بردمها، وهو ما يحتاج إلى دراسات عديدة لاحقاً من أجل الوصول إلى توثيق التجربة الغنية للمجتمع المدني الفلسطيني عبر تاريخه.

واجه البحث مشكلة نقص المعلومات الأولية المحدثة المتعلقة بموضوعه، حيث توجد معلومات قديمة ومتناثرة في مصادر شتى، وواجه في هذا المجال بالذات مشكلة تتعلق بالتضارب بين أعداد منظمات المجتمع المدني في فلسطين والقدس، واقتصر الباحثين على تعداد المنظمات غير الحكومية دون غيرها من مكونات المجتمع المدني في فلسطين والقدس، مما ترتب عنه عدم وجود سجل إحصائي شامل حتى الآن لكل مكوناته، الأمر الذي يتطلب إعداد إحصاء منهجي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لكل هذه المكونات بناءً على تعريف دقيق للمجتمع المدني / الأهلي ومكوناته في فلسطين.

مفهوم ومكونات المجتمع المدني وعلاقته بالدولة والمجتمع بين الغرب والشرق

يعود مفهوم المجتمع المدني إلى القرن الثامن عشر، واعتبره مفكر ذلك القرن والقرن التالي له مثل آدم فرجسون (1723-1816)، وتوماس بن (1737-1809) ومونتسكيو (1689-1755) والكسيس دي توكفيل (1805-1859) على أنه يمثل المؤسسات المجتمعية التي تحتل الحيز الواقع بين الفرد والدولة (مونتسكيو)، وأنه وسيلة المجتمع لمواجهة الاستبداد (فرجسون)، والاستبداد الحديث المتأتي من الاستحواذ على كافة السلطات بيد زعيم واحد أو حزب واحد (توكفيل). وطالب توماس بن بحرية عمل منظمات المجتمع المدني وتقليص تدخل الدولة في أعمالها. ومثلت هذه الأفكار قطعاً مع أفكار العقد الاجتماعي للقرن السابع عشر والتي عبر عنها جون لوك (1632-



1704)، وتوماس هوبز (1588-1677) والذين رأيا رغم اختلافهما بالرأي حول طبيعة الإنسان أنه لا وجود إلا للمجتمع السياسي التعاقدي بين الشعب ونظام الحكم. وتنوعت الاتجاهات الفكرية بشأن ماهية المجتمع المدني ودوره في القرن التاسع عشر، فعلى سبيل المثال اعتبر فريدريك هيغل (1770-1831) أن المجتمع المدني يقوم على الصراع بين مصالح الأفراد وذلك بخلاف العائلة التي تقوم على المحبة، ولذلك طالب هيغل الدولة بأن تحكم المجتمع المدني من أجل تحقيق الصالح العام. هذا فيما رأى كارل ماركس (1818-1883) أن المجتمع المدني لم ينشأ إلا مع ظهور الطبقة البرجوازية، وأنه يتركز في السوق حيث يصبح الإنسان كمواطن شيئاً مغترباً عن إنسانيته. هنا ينتقد ماركس الدولة البرجوازية التي تنشئ السوق كقاعدة لها، محولة الإنسان من خلال ذلك إلى شيء وذلك باسم المواطنة، وهو ما يرفضه المواطن المثيء ويثور عليه حسب ماركس. ولذلك يرى ماركس أن الدولة الرأسمالية تنشئ السوق كقاعدة لها، ولكن هذه القاعدة ما تلبث أن تشور من خلال بروليتاريها ضد الدولة. وبهذا المعنى يرى ماركس المجتمع المدني بصفته سوقاً كقاعدة الدولة من جهة، وعلى النقيض منها من جهة أخرى.

طالب هيغل الدولة بأن تحكم المجتمع المدني، أما ماركس فقد طالب البروليتاريا المتكونة داخل المجتمع المدني بالثورة على الدولة البرجوازية، وفي حين اعتبر هيغل المجتمع المدني على أنه مجتمع أفراد ينتظمون في مؤسسات وأطر، فقد رآه ماركس على أنه السوق وحسب، مما خلف ثغرة في الفكر الماركسي عن المجتمع المدني عمل على ردمها المفكر والزعيم الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937)، وذلك في مطالع القرن العشرين. نادى غرامشي بالتحول مما أسماه بـ «حرب الحركة» التي تتسم بالعنف إلى «حرب المواقع»، أي الحرب السلمية الهادفة إلى السيطرة على المواقع في المجتمع واحداً بعد الآخر. ورأى غرامشي أن المجتمع المدني هو المؤهل لخوض حرب

المواقع هذه لتحقيق الانتقال السلمي من الرأسمالية إلى الاشتراكية. واعتبر غرامشي أن الكنيسة والمدارس والنقابات والحزب الشيوعي هي المنظمات الأساسية للمجتمع المدني.

ما عدا غرامشي الذي يعتبر الكنيسة كمؤسسة دينية جزءاً من المجتمع المدني، تجمع الأفكار أعلاه كلها تقريباً على أن المجتمع المدني مبني على رابطة المواطنة وليس رابطة الدم أو العرق أو الدين، ويتكون من المبادرات التي يقوم بها المواطنون والمواطنات بشكل تشاركي جماعي وتضامني معاً مبني على الانتساب الطوعي والحر والعمل التطوعي (ابراهيم، 1998). معنى ذلك أن المجتمع المدني يتطلب وجود المواطنة في دولة تقوننها كشرط لوجوده. وبكلمات أخرى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المواطنيّ بشد الياء، حيث تحيل كلمة مدني في أصلها اللاتيني لا إلى العيش في المدينة ولا الى المدني بعكس العسكري كما يتوقع لأول وهلة، ولكن الى المواطن، فكلمة civil التي يبدأ بها مصطلح المجتمع المدني، أي civil society هي كلمة مشتقة من كلمة civis اللاتينية التي تعني المواطن. ولكي تنشأ المواطنة التي يترتب عنها نشوء المجتمع المدني، لا بد من وجود دولة ونظام قانوني لها يعرف حدودها والمواطنين والمواطنات ضمن هذه الحدود. على الأقل كان الأمر كذلك في التجربة الأوروبية والأمريكية، حيث كتب دي توكفيل عن الدور الكبير لمنظمات المجتمع المدني في التجربة الأخيرة (دي توكفيل، 1835) فهل هذه هي حالة العالم العربي والإسلامي؟ وهل هذه هي حالة فلسطين الخاضعة للاستيطان الاستعماري والاحتلال الحربي؟

خضع العالم العربي والإسلامي قبل نشوء الدولة الوطنية المعاصرة في قسم كبير منه للدولة العثمانية، وتعاملت تلك الدولة مع من يعيشون في كنفها على أنهم رعايا يعيشون تحت التبعية العثمانية، واستمر ذلك الى حين إصدار الدستور العثماني عام 1908 الذي أطلق مفهوم المواطنة العثمانية وطرح التعامل معها بشكل متساوٍ. قبل ذلك ساد في ظل



الدولة العثمانية ما أطلق عليه اسم «المجتمع الأهلي» الذي لا يقوم على رابطة المواطنة بغض النظر عن الجنس واللون والعرق والدين والطائفة كما هو حال المجتمع المدني، بل قام على أساس بعض من هذه التمايزات، وتمثل هذا المجتمع الأهلي في مؤسسات أهلية مثل التكايا الخيرية والزوايا الصوفية والدواوين العائلية وحلقات الدرس والذكر ومصاطب العلم في المساجد، ولجان الزكاة، ولجان إصلاح ذات البين وأوقاف خيرية وهكذا. وهنالك من يرى أن نموذج المجتمع الأهلي لا زال هو النموذج السائد في العالمين العربي والإسلامي حتى اليوم (غليون، 1990).

بعكس أوروبا وأمريكا حيث قام المجتمع المدني كروابط مواطنين مكافحة ضد استبداد الدولة، فإن المجتمع الأهلي في العالمين العربي والإسلامي قد وجه جهوده نحو المجتمع وليس الدولة، وذلك من خلال الأعمال الخيرية والإغاثية، ساعد على ذلك اتساع رقعة الدولة العثمانية ومنحها نوعاً من الإدارة الذاتية لولاياتها وسناجقها ومتصرفياتها، مما ألقى جزءاً من عبء توفير الخدمات وتلبية الاحتياجات على المجتمع، إضافة للعبء الملقى على الدولة. هنا اتخذت منظمات المجتمع الأهلي طابعاً محلياً مبنياً على الروابط المحلية العائلية والعشائرية والجهوية والطائفية (Community Based Organizations) وغير رسمي أكثر مما اتخذت طابعاً مواطنياً / مدنياً (Civil Society Organizations) قانوني ورسمي يتجاوز الروابط المذكورة لبنى على رابطة المواطنة المتساوية.

بأي معنى يمكن الحديث عن مجتمع مدني فلسطيني؟: العهد العثماني، وفترة الانتداب البريطاني.

في التجربة الغربية إذن نشأ المجتمع المدني في مواجهة الدولة وللحد من استبدادها، وفي العالمين العربي والإسلامي نشأ لخدمة المجتمع في ظل عدم قدرة الدولة على تلبية كل الاحتياجات، ومن أجل تعزيز التثقيف الديني بشكل أساس وجمع الروابط

والمجموعات الدينية مع بعضها البعض من أجل تعزيز حمايتها الداخلية. كان الأمر كذلك في فلسطين كجزء من العالمين العربي والإسلامي خلال العهد العثماني، إلا أن عاملاً إضافياً قد أضيف بالنسبة لفلسطين يتعلق بمقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والتغلغل الغربي فيها. ففي القرن التاسع عشر بدأ التعامل مع فلسطين كوحدة واحدة منفصلة عن الشام وبقية الدولة العثمانية، نظراً - ويا للمفارقة - للاهتمام الغربي بها بأنها مثلت الوطن القديم للتوراة، لذلك نشأ صندوق اكتشاف فلسطين في ستينيات القرن التاسع عشر من أجل البحث عن الأماكن الوارد ذكرها في التوراة ووضع المخططات «لعودة» اليهود إليها، ونشط القناصل منذ نشأة أول قنصلية في القدس وهي القنصلية البريطانية عام 1838 في رعاية الاستيطان الاستعماري الصهيوني المبكر في فلسطين، كما أنشأت القنصليات الأمريكية والألمانية مستعمراتها الخاصة بها في فلسطين وهكذا (للتفاصيل: شولش 1990، ص. 19-29، وسالم 2019، ص. 240-250). بمعنى آخر أنشأت القنصليات والبعثات والصناديق الغربية فلسطين المتخيلة غربياً بوصفها بلد التوراة والمنفصلة عن عمقها العربي والإسلامي، وقد وجهت هذه السياسة الغربية بقبول عثماني أحياناً، وبرفض في أحيان أخرى من أجل إفشال المساعي الغربية - الصهيونية المبكرة للسيطرة على فلسطين. ففي عام 1830 وحدت الدولة العثمانية سناجق القدس ونابلس وعكا تحت حكم الأخيرة، ثم تراجعت الدولة العثمانية عن هذا الإجراء بعد رحيل قوات محمد علي وابنه إبراهيم باشا عن فلسطين عام 1840 بعد أن سيطرت عليها منذ 1831، وكان سبب التراجع هو موقف الدول الغربية بالذات التي أرادت السيطرة على فلسطين لها والحركة الصهيونية، وفي عام 1877 عادت الدولة العثمانية تحت ضغط القناصل أنفسهم الى توحيد السناجق الثلاث تحت قيادة القدس (شولش، 1990، ص. 23-25). وكانت القدس قد حولت الى متصرفية تتبع الباب العالي مباشرة منذ عام 1874، وكانت تضم القدس ويافا والخليل وغزة (الوعري، 2022، ص. VI)، كما أنشأت بلدية القدس عام 1863 كثاني بلدية في الدولة العثمانية



بعد بلدية إسطنبول التي أقيمت عام 1858.

يشير ما تقدم إلى نشوء وحدة جغرافية تتمتع بدرجة معينة من الاستقلال الذاتي كوحدة سياسية جغرافية ساعد على تكوينها المستقل هذا ثلاثة عوامل هي: الاهتمام الغربي والصهيوني، والمكانة الخاصة للقدس لدى الدولة العثمانية، ويضاف إلى ذلك تكون ملامح خاصة لمجتمع سورية الجنوبية أو الشام الجنوبية كما كان يطلق على فلسطين آنذاك عبرت عنه مظاهر عديدة ومنها انتفاضة فلسطيني جبال القدس والخليل ضد طغيان حكم إبراهيم باشا عام 1832 (ميجدال وكيمرلنغ، 2003) وكذلك هبة الفلاحين الفلسطينيين الأولى ضد عملية إخلائهم من ملابس والخضيرة عام 1886 في مواجهة عمليات إجبارهم على الرحيل من أراضيهم المجاورة لمستعمرة بتاح تكفا، ثم قيام الفلسطينيين بتدمير مستعمرة «بيار تعبيا» في غزة تدميراً كاملاً عام 1891 (نصيرات، 2014، ص. 187 و191). يترتب عن هذه العوامل الثلاث إمكانية القول دون مجازفة أن مجتمعاً مدنياً / أهلياً يسمى المجتمع المدني الفلسطيني اتسم بكونه مقاوماً منذ البداية قد نشأ في تلك الوحدة الجغرافية التي سميت فلسطين. وبعكس التوجهات الغربية التي أرادت فصل فلسطين عن الشام فقد كان ذلك المجتمع المدني يطالب ويكافح على الأرض لتأكيد عروبة فلسطين وارتباطها بالشام، واستمر ذلك خلال فترة الانتداب البريطاني كما يتبين أدناه.

إذن بعكس حالة دول العالم، والعالم الغربي بشكل خاص، فقد نشأ المجتمع المدني الفلسطيني في غياب الدولة وأخذ على عاتقه القيام بمهامها في غيابها، هذا إضافة لمهامه تجاه المجتمع الفلسطيني، واستمر كذلك حتى اليوم، ومثل هذا المجتمع مزيجاً بين المنظمات الوطنية العامة التي أقيمت على أساس الشراكة في المواطنة وبين منظمات المجتمع الأهلي المبنية على أساس روابط محلية أو دينية. ومثلت القدس مركزاً لنشوء تلك المنظمات منذ البداية، حيث قامت جمعية الآداب الزاهرة فيها عام 1849 (نخلة،

1994، ص. 2)، ولحقتها جمعيتا سوسنة صهيون والغيرة المسيحية للروم الأرثوذكس عام 1877 (غوشة، 1994، ص. 241-242).

اهتمت المؤسسات التي نشأت خلال العهد العثماني بإحياء الأدب العربي وتطويره وتعزيز الوعي الوطني والديني، ونشطت الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية منذ عام 1882 في إنشاء المدارس وكليات المعلمين والمعلمات وإصدار الكتب (محاميد، 2022، ص. 3-4).

ومع نهايات العهد العثماني نشأت جمعيات سياسية قومية عربية شارك بها الفلسطينيون مثل المنتدى العربي الذي شكله الطلبة العرب الذين كانوا يدرسون في الأستانة عام 1909 وكان من أعضائه من القدس عارف العارف ونسيب البيطار، والجمعية القحطانية في نفس العام بمشاركة علي النشاشيبي من القدس، والجمعية العربية للفتاة عام 1911 بمشاركة عوني عبد الهادي ورفيق التميمي من فلسطين، كما وشارك حافظ السعيد من القدس في حزب اللامركزية عام 1912. (سالم، 1999، ص 44-45). وفي بيروت القاهرة والأستانة تكونت عام 1914 جمعيات لمكافحة الصهيونية بقيادة مثقفين وطلبة جامعيين فلسطينيين وعرب، وجاء ذلك صدى لدعوة نجيب نصار محرر جريدة الكرمل في حيفا لإنشاء جمعية بذات الاسم في نابلس عام 1923. (palestinepedia, 2015). وقبل ذلك كان يوسف ضياء الخالدي رئيس بلدية للقدس عام 1863، وعضو مجلس المبعوثان العثماني لعام 1876 قد وجه رسالة إلى تيودور هرتسل عام 1899 عبر الحاخام اليهودي الفرنسي زادوك كان يحذر فيها من تعرض فلسطين للخطر الصهيوني، داعياً الصهيونيين لأن «يتروا فلسطين بسلام» (شولش، 1990، ص. 289).

لما تقدم لم يأخذ المجتمع المدني / الأهلي المزيج في فلسطين في نهاية العهد العثماني سمة العلاقة مع الدولة سواء كتابع، أو مكمل، أو معارضاً لها حيث كانت دولة



فلسطين غير قائمة، وبدلاً من ذلك قام هذا المجتمع بأداء مهمات اجتماعية وثقافية وتعليمية وتربوية ورياضية للمجتمع ككل وكذلك للنساء المحتاجات عبر جمعيات نسوية نشأت في مطلع القرن العشرين عكا وحيفا (سالم، 1999، ص. 45-46)، ومن المؤسسات الأخرى التي نشأت بشكل مبكر جمعية الشبان المسيحية عام 1876 (ديفيس، 1999، ص. 49)، وجمعية الشابات المسيحية التي ظهرت فكرة إنشائها منذ عام 1893 وتأسست فعلياً في القدس عام 1918 (الموقع الإلكتروني للجمعية)، وجمعية الهلال الأحمر التي تأسست عام 1915 (تماري، 2005، ص. 138). هذا إضافة الى قيام المجتمع المدني بأداء الدور الوطني في المواجهة المبكرة مع الحركة الصهيونية والتغلغل الغربي في البلاد.

توسعت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتعددت تشكيلاتها وأطرها خلال عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1918-1948). ففي عام 1918 و 1919 تشكل العشرات من النوادي مثل النادي العربي في القدس وفي مناطق أخرى عديدة، وتشكل في القدس أيضاً عام «لجنة ترقّي التمثيل العربي في فلسطين و«جمعيات» و«روضة المعارف» و«مقتطف الدروس» و«الإخاء الأرثوذكسي»، و«الناشئة الأدبية» (خلة، 1982، ص. 192-193)، كما أسس الأديب محمد إسعاف النشاشيبي شبكة ضمت عدة جمعيات كالمنتدى الأدبي، والإخاء الأرثوذكسي، والنادي العربي (غوشة، 1994، ص. 242).

وبشكل مبكر خلال عهد الانتداب البريطاني عقد المؤتمر الأول للجمعيات الإسلامية المسيحية من 27 / 1 الى 9 / 2 في القدس الذي انتخب لجنة تنفيذية وطنية وقرر رفض الانتداب البريطاني، كما رفض فصل فلسطين عن سورية حيث أسماها بـ «سورية الجنوبية»، وبعد هذا المؤتمر عقدت ستة أخرى حتى عام 1928. (سخنيني، 1986). وخارج نطاق هذه المؤتمرات تشكلت في عشرينيات القرن الماضي أحزاب

سياسية صغيرة كحزب الزراع سنة 1923، وحزب العمل الاشتراكي العبري (الحزب الشيوعي) عام 1919، والذي تم تعريبه عام 1923 بناءً على طلب الأُمّية الشيوعية (الكومنترن)، والحزب الوطني عام 1923، وحزب الأهالي عام 1925، والحزب الحر الفلسطيني عام 1927، وتفاوتت هذه الأحزاب بين الموقف الوطني وبين الموقف الموالي لحكومة الانتداب. وتشكل المجلس الإسلامي الأعلى عام 1921. وفي ثلاثينات القرن الماضي تشكلت أحزاب الاستقلال سنة 1932 والدفاع سنة 1934 والعربي الفلسطيني، والإصلاح، والشباب، والكتلة الوطنية كلها في عام 1935، كما تشكلت الهيئة العربية العليا في 25 نيسان عام 1936 وتلتها اللجنة العربية العليا عام 1946 لقيادة الكفاح الوطني الفلسطيني لتحقيق ثلاثة أهداف: وقف الهجرة الصهيونية وبيع الأراضي، إنهاء الانتداب، وإقامة حكومة وطنية فلسطينية (التفاصيل في خلة 1982، سخيني 1986، وشيب 2009).

إضافة للجمعيات الإسلامية والمسيحية والأحزاب تشكل في فلسطين في فترة الانتداب ما يطلق عليه اسم الأُطر والاتحادات الشعبية والجهادية، فتأسست حركة عمالية، وطلابية وشبابية ونسائية. وبدءاً بالحركة النسائية فقد نشأت رابطة النساء العربيات في القدس عام 1919، وتلاها نشوء عدة جمعيات نسائية في مختلف أنحاء فلسطين، وفي 26 / 10 / 1929 عقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني في القدس في بيت السيدة طرب عبد الهادي زوجة زعيم حزب الاستقلال لاحقاً عوني عبد الهادي الذي اتخذ قرارات مهمة في الكفاح ضد الانتداب والصهيونية ودعم المقاومة المسلحة، وفي نفس العام تأسس اتحادان نسائيان في القدس هما: الاتحاد النسائي العربي، وجمعية السيدات العربيات. (التفاصيل في فليشان، 1996). أما الطلبة فقد أسسوا جمعيات الخطابة الطلابية في مطلع العشرينيات (سالم، 1983، الفصل الخامس)، وفي عام 1930 عقدوا مؤتمراً طلابياً تحت شعار «محاربة الإنجليز فهم رأس الأفعى»، وانعقد في يافا



بين 4-6 / 1 / 1932 مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول الذي دعا الى دعم الإنتاج الوطني ومقاطعة المنتجات الأجنبية وتعزيز التعليم الوطني، والعمل لوضع ميثاق وطني (سالم، 1999، ص. 57). وبالنسبة للعمال فقد تم تأسيس نقابة عمال السكك الحديدية في مطلع العشرينيات، وفي عام 1925 تشكلت جمعية العمال العربية الفلسطينية، وعقد المؤتمر العمال العرب الأول عام 1930 (فرح، 1978). عوضاً عن ذلك تشكلت جمعية النهضة الفلسطينية عام 1919 برئاسة سليم الطيبي الذي أقام فترة في القدس، والاتحاد الرياضي العربي الفلسطيني عام 1931، وصندوق فلسطين الوطني العربي برئاسة فؤاد سبابا سنة 1930 (مصالحه، 2022، ص. 324-327)، والمجلس الإسلامي الأعلى عام 1921، والجمعية الشرقية الفلسطينية برئاسة توفيق كنعان والتي نشطت في إنتاج الأبحاث وإصدار مجلة علمية بين أعوام 1920-1948 (تماري، 2005)، ويضيف بسيسو أن الحركة التعاونية العربية في فلسطين قد بدأت عام 1924 بتشكيل أول تعاونية للتبغ في عكا، وفي عام 1930 تشكلت جمعية لمتجعي البرتقال، كما وانطلقت غرفة التجارة العربية عام 1936، وفي عام 1945 تأسس بيت المال العربي لتمويل متطلبات الثورة (بسيسو، 1990، ص. 626-630).

اتخذ المجتمع المدني الفلسطيني أشكالاً جديدة خلال ثورة، حيث انتقلت المؤسسات الى الميدان لتشكيل لجان إسعاف المصابين والجرحى، ولجان الإضراب، والحراسة، والمقاومة، والمقاطعة، والإصلاح. وفي ذات الوقت تعرضت المنظمات الشبابية والعمالية والنسائية إلى الانقسام بسبب الصراع الذي كان محتتماً بين الحركة الوطنية بقيادة الحاج أمين الحسيني وبين المعارضة بقيادة راغب النشاشيبي، أو بين المجلسيين والمعارضين كما كانت تسمى (سالم، 1999، ص. 59-60). واستمر هذا الانقسام حتى النكبة عام 1948.

هذا وقد عقد في عهد الانتداب البريطاني المؤتمر الإسلامي الأول في القدس من

7-17 كانون أول من عام 1931، وحضر المؤتمر شخصيات من مختلف دول العالم الإسلامي، وقرر المؤتمر بعد عقد 17 جلسة على مدار 10 أيام إنشاء جامعة إسلامية باسم جامعة المسجد الأقصى، وإنتاج دائرة معارف إسلامية، وأكد على إسلامية حائط البراق وقرر الذود عنه ضد المطامع الصهيونية، وأدان السياسات الاستعمارية للانتداب والحركة الصهيونية، ودعا لإنشاء شركة إسلامية لإنقاذ اراضي فلسطين، وطالب بتنفيذ خطة سكة حديد الحجاز. ولم تنفذ قرارات المؤتمر بعد اتخاذها. (خلة، 1982، ص. 510).

المجتمع المدني الفلسطيني 1948-1967

تشكل في الضفة الغربية التي وضعت تحت الإدارة الأردنية خلال هذه الفترة اتحاد التعاونيات عام 1953، واتحاد الجمعيات الخيرية عام 1958، ومجمع النقابات المهنية في نفس العام. وكانت القدس هي مركز كل من الاتحادين والمجمع. وعلى صعيد الأحزاب السياسية نشطت الأحزاب السياسية غالباً بشكل سري ومنها الحزب الشيوعي الأردني الذي تشكل عام 1951 وانضم إليه أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الذين كانوا يعيشون في الضفة، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي (أمون كوهين 1988، وزياد أبو عمرو، 1989)، كما تشكل اتحاد نقابات العمال في الأردن عام 1954 وتأسست له فروع في فلسطين، وأقيمت نقابة المهندسين في عمان عام 1958 وفرع لها في القدس عام 1963 (الأقرع وفارس، 2021، ص. 19-20)، وأقيم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في القدس عام 1965 (عبد الهادي، 2009، ص. 208) وقبله رابطة الدفاع عن حقوق المرأة عام 1952 (عبد الهادي، 2009، ص. 72).

وفي قطاع غزة الذي خضع للإدارة المصرية في هذه الفترة نشطت حركة القوميين العرب، وحزب البعث، وحركة الإخوان المسلمين، كما أعيد تأسيس الحزب الشيوعي



الفلسطيني في غزة عام 1953 (أبو عمرو، 1987 و 1989). وحيث لم يتم ضم غزة إلى مصر فقد جرت محاولة لم تدم أكثر من أسبوعين بإنشاء حكومة فلسطينية فيها باسم حكومة عموم فلسطين عام 1948، كما تم انتخاب جزئي لمجلس تشريعي في غزة عام 1958 استمر حتى عام 1961، وآخر عمل من 1962 - 1962 (الصفحة الإلكترونية للمجلس التشريعي الفلسطيني). وما عدا الحركات والأحزاب السياسية لم تتشكل في غزة جمعيات ومؤسسات خدماتية ذات بالٍ في هذه الفترة، حيث أن 80 بالمئة من سكان غزة هم من اللاجئين، لذا طغى الطابع الكفاحي والسياسي من أجل حق العودة على نشاطهم أكثر من الطابع الخدماتي، وذلك في ظل ما تعرضوا له من مشاريع وأهمها مشروع التوطين في سيناء الذي كان مطروحاً، وكذلك أعمال العدوان الصهيوني المستمرة، والتي كان أكبرها احتلال القطاع بين الأول من تشرين ثاني 1956 وحتى السادس من آذار عام 1957 وما قامت به القوات الصهيونية من مجازر خلال هذا الاحتلال يوثقها سخيني (سخيني، 2012، ص. 113).

وبين فلسطيني الداخل نشأت حركات سعت للحفاظ على الهوية والثقافة الوطنيتين مثل الجبهة العربية الشعبية التي تشكلت عام 1958 وضمت التيارين القومي والشيوعي، ثم تلاها حركة الأرض التي سرعان ما تم إخراجها عن القانون في أواخر عام 1964، و عوضاً عن هاتين الحركتين نشط قسم من الفلسطينيين في الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي تشكل عام 1948 نتيجة للاندماج بين الحزب الشيوعي الفلسطيني السابق بقيادته اليهودية وبين عصبة التحرر الوطني ذات القيادة الفلسطينية والتي كانت قد انشقت عن الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1943. (غانم ومصطفى، 2009، ص. 143-157). وإذ خضع فلسطينيو الداخل إلى الحكم العسكري وقوانينه التي كانت تحظر حرية التنقل والحركة ضمن أمور أخرى، فقد أوجد ذلك صعوبة أمام تشكل منظمات خدماتية خلال هذه الفترة، واقتصر النشاط على الأحزاب والعمل الكفاحي.

خارج الوطن، يثور الجدل حول اللاجئيين وفيما إذا كان ممكناً تسمية المنظمات الفاعلة بينهم بـ «منظمات مجتمع مدني» فيما لا يعيشون فوق تراب وطنهم وفي ظل دولتهم، واعتبر أبو عمرو أن المجتمع المدني الفلسطيني الوحيد هو ذلك الموجود في الضفة وغزة (أبو عمرو، 1995، ص. 27). ومع ذلك فقد انضم اللاجئون بداية إلى الأحزاب السياسية العربية في سبيل الكفاح من أجل حق العودة، وشكلوا منظمات فلسطينية صغيرة بشكل مبكر، كما انطلق الاتحاد العام لطلبة فلسطين في عام 1959، والاتحاد العام للعمال عام 1963، وبعد ذلك انخرط اللاجئون في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها كياناً سياسياً معنوياً بديلاً عن الدولة، وحول المنظمة التي انطلقت عام 1964 أسسوا منظماتهم الشعبية التابعة للمنظمة، والتي يمكن تجاوزاً تسميتها بـ «منظمات مجتمع مدني».

في الواقع جمعت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية بين كونها أولاً كياناً سياسياً معنوياً للشعب الفلسطيني، وبين كونها ثانياً المؤطر والمنظم لهذا الشعب في اتحادات شعبية عشرة تشكلت قبل وبعد إنشاء المنظمة للطلبة، والعمال، والمرأة، والكتاب، والمعلمين، والمهندسين، والحقوقيين، والأطباء، والرسامين والفنانين، والفلاحين. وكونها ثالثاً المؤطر والمنظم لمختلف أوجه حياة الشعب الفلسطيني من خلال التخطيط وتلبية الاحتياجات لمختلف قطاعاته، وذلك عبر مراكز وهيئات تتبع المنظمة مثل مركزي التخطيط والأبحاث، ولجنة الدفاع عن المعتقلين والأسرى الفلسطينيين، ومعهد الشؤون الاجتماعية الذي تتبعه جمعيات للمكفوفين، ورعاية الجرحى، ورعاية أسر الشهداء. وهناك أيضاً مؤسسة صامد التي اهتمت بالتشغيل والمشاريع الإنتاجية والتي وثق الأخ أحمد قريع تجربتها في كتابين (قريع 2007، وقريع 2009). كما اهتمت المنظمة بالإعلام الذي شكلت دائرة له ووكالة أبناء وفا، ومجلة فلسطين الثورة، ودائرة السينما والتصوير، وإذاعة صوت العاصفة التي وثق تاريخها وأعمالها نبيل عمرو



(عمرو، 2013)، ورابطة المسرح والفنون الشعبية. هذا إضافة للدائرة الصحية التي كانت تشرف على جمعية الهلال الأحمر وعدد من المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية، ودائرة التربية والتعليم التي تبع لها حضانات وروضات ومدارس، ودائرة المنظمات الشعبية التي كان يتبعها المجلس الأعلى للشباب والرياضة ومنظمات الأشبال والطلائع (سالم، 1999، ص. 63-64).

ركزت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال المنظمات الشعبية وعملها الخدمي والاجتماعي على تجنيد مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في كفاح الثورة من أجل التحرير، وجاء العمل الخدمي والاجتماعي من أجل تعزيز مشاركة القطاعات المختلفة في الثورة، وليس عملاً من أجل التنمية التي نظر إليها على أنها ستصبح ممكنة فقط بعد أن تتحرر فلسطين. لذا تركزت كل الجهود من أجل التحرير وحسب، وكانت هذه المقاربة منطقية في ظل ثورة كانت لا زالت في مقتبل عمرها وحسب.

فترة ما بعد عام 1967

شهد عام 1967 استكمال السيطرة الاستعمارية الصهيونية على أرض فلسطين الكاملة، وفيما يلي يتم استعراض معالم ومراحل تطور المجتمع المدني الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام 1967، وفي الداخل المحتل عام 1948، وفي مناطق اللجوء الفلسطيني. ونبدأ بالمجتمع المدني في فلسطين المحتلة عام 1967.

في أوائل سنوات الاحتلال ركز عمل منظمات المجتمع المدني على تقديم الأنشطة الإغاثية سواء من خلال المؤسسات الصحية والتعليمية والجمعيات الخيرية التي استمرت في العمل بعد عام 1967، ومنها الجمعيات الخيرية والوقفية الإسلامية والمسيحية. في هذه السنوات كان مركز العمل الوطني الفلسطيني لا زال في خارج فلسطين، ولكنه بدأ ينتقل بالتدريج الى داخلها مع بدء ثمانينيات القرن الماضي، وأدى اندلاع الانتفاضة عام 1987 إلى انتقال مركز العمل الوطني الفلسطيني الى الداخل

كلية، وخلال هذه المرحلة كان قد تم الانتقال في عمل منظمات المجتمع المدني من مفهوم الإغاثة الذي ساد حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، الى مفهوم العمل من أجل تعزيز الصمود (1975 - 1988)، وخلال هذه المرحلة دخل الدعم المالي على الخط ومنه الدعم العربي عبر اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة، وكذلك الدعم الأجنبي عبر منظمات الأمم المتحدة، كما قررت وكالة التنمية الدولية الأمريكية البدء بتقديم للدعم المالي منذ عام 1975، حيث رصدت مليون دولار لذلك الغرض في حينه. أسهم الدعم في نشوء نخبة صغيرة تطرح نفسها كمهنية محايدة سياسياً ومنفصلة عن الفصائل، ولكن في نفس الوقت فقد شهدت هذه المرحلة عملية أخرى تمثلت في إنشاء الأطر الجماهيرية التابعة للفصائل مثل حركة الشبيبة الطلابية والعمالية وجبهة العمل الطلابية والعمالية، والأطر النسوية للفصائل وسواها من أطرها الجماهيرية، مما وفر القاعدة الشعبية للانتفاضة الأولى لعام 1987، حيث قامت هذه المنظمات بالانخراط في الانتفاضة، وغيرت من أنماط عملها وانتقلت نحو العمل الميداني لبناء ركائز دولة فلسطين على طريق استقلالها.

نقلت الانتفاضة عمل المجتمع المدني الفلسطيني من مفهوم الصمود الى مفهوم التنمية من أسفل ورغم أنف الاحتلال، وذلك من أجل بناء المرتكزات الضرورية للاستقلال الوطني، ومن هنا طرحت الانتفاضة شعار «الحرية والاستقلال»، ومارست على الأرض متطلبات تحقيقه من خلال استصلاح الأراضي، ومقاطعة المنتجات الصهيونية، واستهلاك المتوجات الوطنية، وفي بيت ساحور جرت عملية عصيان مدني تم فيها الامتناع عن دفع الضرائب، وأغلقت المؤسسات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة عام 1967، واستقال الفلسطينيون العاملون في سلك الشرطة، وهكذا. وشكلت الانتفاضة لجان إضراب ولجان مقاومة ولجان حراسة ولجان مقاطعة وأخرى للتعليم الشعبي والإسعاف، مما يشابه تلك اللجان التي قامت في ثورة عام 1936.



بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، انتقل المجتمع المدني الفلسطيني من مفهوم التنمية الى مفهوم التنمية والبناء، واهتم أيضاً بمضمون البناء بأن يكون مضموناً فعالاً وقادراً على الاستجابة بطريقة ناجعة وشفافة ونزيهة لاحتياجات المواطنين والمواطنات (عبد الهادي، 1997)، وانقسمت منظمات المجتمع المدني بين مكملة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومعارضة لها، وفرع ثالث عمل على التكامل مع السلطة في مجالات التقاطع والتوافق (سالم، 1999).

بين عام 1967-1993 نشأ تكامل بين برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني بين القدس والضفة وغزة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني في فلسطين المحتلة عام 1948. ولكن مع البدء في نهاية آذار من عام 1993 في فرض الإغلاق الاحتلالي بين القدس والضفة، وبين الضفة والقدس مع غزة، وبين الضفة والداخل الفلسطيني، فقد بدأت هذه العلاقات بالتفكك، كما قام الاحتلال بإغلاق المؤسسات المحسوبة على منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، ونقلت العديد من المؤسسات المقدسية مكاتبها إلى الضفة من أجل تسهيل عملها مع الفئات المستهدفة بنشاطاتها هناك، وتعزز هذا الانتقال أكثر بعد قيام الاحتلال بإنشاء جدار الفصل العنصري ابتداءً من عام 2003 والذي فصل القدس فصلاً كاملاً عن الضفة، وذلك بعد الانتفاضة الثانية لعام 2000، والتي عادت فيها جهود منظمات المجتمع المدني للتركيز على أعمال الإغاثة والمساعدات الطارئة بدلاً من التركيز على البناء والتنمية.

وبعد 2006 جاء الانقسام الفلسطيني الداخلي وما ترتب عنه من اقتصار النشاط في غزة على المنظمات الإسلامية، فيما قمعت وحوصر عمل المنظمات غير الإسلامية. ونشأت حالة متبادلة من تقييد عمل منظمات المجتمع المدني المحسوبة على الطرف الآخر بين الضفة وغزة.

في الوقت ذاته نشط الفلسطينيون في مناطق فلسطين المحتلة عام 1948 في تأسيس

حركات سياسية كالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تشكلت عام 1977 كتحالف بين الحزب الشيوعي وحركة الفهود السود اليهودية، ولجنة المبادرة الدرزية وقيادات عربية لا تعتنق الفكر الشيوعي وبعض الحركات الأخرى (غانم ومصطفى، 2009، ص. 159). كما تأسست حركة أبناء البلد عام 1972، وتجددت عام 1979 الحركة الإسلامية التي كانت قد نشأت في فلسطين في عام 1936، وشهدت انشقاقات لاحقة بين جناحيها الشمالي والجنوبي. وظهرت الحركة التقدمية للسلام والمساواة برئاسة محمد معاري وسواه عام 1983، والحزب الديمقراطي العربي برئاسة عبد الوهاب دراوشة عام 1988، والتجمع الوطني الديمقراطي بقيادة عزمي بشارة عام 1996، والحركة العربية للتغيير بقيادة أحمد الطيبي في نفس العام، والحزب القومي العربي بقيادة محمد كنعان عام 2001 (غانم ومصطفى، 2009). وفي المجال السياسي التنظيمي ظهرت أيضاً هيئات قيادية جماعية، فتشكلت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية عام 1974، ثم لجنة المتابعة العليا عام 1982 التي ضمت اللجنة القطرية وأعضاء الكنيست العرب (محارب، 1998، ص. 24)، ولاحقاً أصبح اسمها «اللجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل» وتم ضم ممثلي هيئات أخرى إليها يذكرها محارب وهي: اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، والأعضاء العرب في اللجنة المركزية للهستدروت، واتحادات الطلبة الجامعيين والثانويين، ولجان متابعة التعليم العربي والصحة والأوضاع الاجتماعية (محارب، 1998، ص. 27-28). وتشمل منظمات المجتمع المدني في الداخل منظمات الطلبة في الجامعات، ولجان الدفاع عن الأراضي، ومؤسسات التعليم والتدريب، ومتابعة ورصد حقوق الإنسان والكفاح من أجل تحسين وضع المرأة وحقوقها، إضافة لمراكز الأبحاث والدراسات، ولجان الدفاع عن القرى المهجرة وغير المعترف بها.

أما اللاجئون الفلسطينيون داخل الوطن وفي الشتات فقد أنشأوا لجاناً شعبية



داخل المخيمات بالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، كما هنالك مؤسسات لرعاية الأمومة والطفولة والتشغيل والتدريب، والدفاع عن حقوق اللاجئين والكفاح من أجل حق العودة.

هذا ومن الصعب إحصاء عدد منظمات المجتمع المدني، وذلك لأنه يضم طيفاً واسعاً من الأحزاب السياسية، والأطر الجماهيرية وحركات الجذور المرتبطة بها والمستقلة عنها، هذا إضافة للمنظمات المسجلة كمنظمات غير حكومية، والكثير من المنظمات المجتمعية غير المسجلة (Organizations: CBO's Community Based) التي تعمل على مستوى المجتمعات المحلية. وبالنسبة للمنظمات المسجلة فهنالك إحصائية نقلها مركز مسارات في رام الله عن المنصة الدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين، تشير الى وجود 4616 مؤسسة مجتمع مدني في فلسطين مع نهاية عام 2019، بواقع 42 بالمئة في الضفة و 31 بالمئة في غزة و 14 بالمئة خارج فلسطين، و 11 بالمئة في القدس، و 2 بالمئة في فلسطين المحتلة عام 1948 (مسارات، 2020). وفي دراسة سابقة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وجد أن عدد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية لم يتعد الـ 1495 منظمة في نهاية عام 2007 (المالكي وآخرون، 2008). وكان المعهد ذاته قد أجرى دراسة إحصائية سابقة حول نفس الموضوع عام 2000، ونشرها عام 2001. وفي عام 2000 أحصى كاتب هذه السطور 2700 مؤسسة و 400 نادي في الضفة وغزة والقدس الشرقية شمل من ضمنها 1000 جمعية تعاونية (سالم، 2000، ص. 59-60). وأخيراً أحصى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية عام 2017 وجود 3688 منظمة عمل أهلي في فلسطين المحتلة عام 1967 لا تشمل / قدس / 1/ الخاضعة للسيطرة التامة للاحتلال، منها 2364 منظمة في الضفة والباقي في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، جدول 3، ص. 52).

المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية

يضم المجتمع المدني في القدس الشرقية عدة مكونات يقف في مقدمتها أولاً: الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية وأطرها الجامعة مثل الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني في الماضي، وهيئة العمل الوطني وأطر وهيئات أخرى يشار إليها لاحقاً. عوضاً عن هذه الأطر يشمل المجتمع المدني ثانياً: منظماته المدنية المسجلة التي يعمل بعضها على مستوى المدينة وبعض آخر على مستوى الوطن ككل في مجالات كالصحة والزراعة والتعليم والتدريب والدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها، كما يشمل ثالثاً: المنظمات والنشاطات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي كالأندية الشبابية المحلية في كل موقع ولجان العمل المجتمعي والإصلاح والزكاة، واللجان الشعبية والمراكز النسوية وغيرها من المؤسسات في مخيمات اللاجئين قلنديا وشعفاط، واللجان الممثلة للتجمعات البدوية القائمة في بيرة القدس، والفرق الكشفية، والتكايا التي توزع الوجبات الغذائية للفقراء، والزوايا الخاصة بأداء الطقوس الدينية ومنها الزوايا الصوفية، وبرامج التوعية والتعليم التي تجري في المساجد ومصاطب العلم في المسجد الأقصى المبارك، وغالبية هذه الأطر ليست رسمية وغير مسجلة.

يشمل المجتمع المدني في القدس الشرقية رابعاً: الحركات الاجتماعية والمدنية سواء تلك التابعة للفصائل كالاتحادات الشعبية، وتلك المنفصلة عنها، وبعكس منظمات المجتمع المدني الأخرى فإن الحركات الاجتماعية هي مؤسسات ذات عضوية تلتزم بأهداف وبرامج معينة لتحقيقها من خلال توحيد أعضائها الملتزمين من أجل تحقيق هذه الأهداف ذات القيمة (تيللي، 2014، ص. 4). وخامساً: يشمل هذا المجتمع منظمات متنوعة تعمل من خلال الفضاء الإلكتروني الجديد سواء في تقديم الخدمات أو التوعية والتعليم والتدريب وتطوير المشاريع الصغيرة والدفاع عن حقوق الإنسان، أو في القيام بعمليات التعبئة والتشديد لتحقيق هدف محدد في زمن محدد تنتهي بعده



الحملة، أو القيام بتنظيم حملات متسلسلة لتحقيق مطالب ذات صلة بحقوق فئة معينة كالنساء والشباب. وسادساً: يشمل المجتمع المدني في القدس الشرقية عدداً من الحركات (Activisms) التي تظهر ملتفة حول هدف معين ثم تتلاشى بعد تحقيق هذا الهدف أو لعدم قدرتها على الاستمرار لأسباب شتى تتعلق بضعف التنظيم، وعدم التفرع، والتشتت والاختلافات في الرأي والانقسامات، أو فقدان الدافعية بعد فترة معينة بسبب العقبات التي يواجهها الحراك في الطريق. هذا ويصعب التمييز بين هذه الحركات وبين اللاحركات (Non - Movements) كما سماها آصف بيات والتي تمارس فن الحضور في المكان المحدد في لحظة حاسمة محددة نتيجة للتواصل التلقائي بين أعضائها وخاصة من خلال استخدام وسائل الاتصال والتواصل الإلكتروني الحديثة (بيات، 2013، و 2022). ولعل تجارب الكفاح الجماهيري ضد إخلاء بيوت الشيخ جراح، وبدو الخان الأحمر وفي الكفاح ضد التوسع الاستيطاني الاستعماري في سلوان وهدم البيوت وهبات الدفاع عن الأقصى السنوية منذ عام 2014 تمثل أمثلة على طريقة تكون هذه اللاحركات والتي تجمع في الشارع أعضاء الحركات والحركات وبقية أبناء المجتمع الواحد للكفاح معاً من أجل تحقيق هدف مشترك، أو لصد خطر داهم يتهدد المجتمع بأسره.

لم تنشأ مختلف مكونات المجتمع المدني/ الأهلي المذكورة أعلاه دفعة واحدة، فالحركات واللاحركات والمنظمات الإلكترونية الافتراضية هي أشكال جديدة ظهرت في العقد الأخير، وفيما يلي عرض مقتضب لمراحل تطور منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية منذ عام 1967 وحتى اليوم:

في بداية عهد الاحتلال من 1967 - 1967 تركز جهد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المقدسي على تثبيت الوجود البشري والمؤسسي في المدينة، وتثبيت تعبيراته الثقافية ومنهاج تعليمه المعبرين عن هويته الوطنية، وفي هذا الإطار خاضت الأوقاف

صراعا ترتب عنه حفظ استقلالية الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية عن الاحتلال، كما أضرب معلمو ومعلمات المدارس لمنع فرض منهج التعليم الإسرائيلي على مدارس القدس الشرقية، ولم يعودوا عن الإضراب سوى بعد نجاحهم في تحقيق هدفه.

في عام 1967 تشكلت لجنة التوجيه الوطني برئاسة الشيخ عبد الحميد السائح، الذي طرده الاحتلال الى الأردن في ذات العام، ومع ذلك فقد تحقق النجاح في الحفاظ على استقلالية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة، كما تم الحفاظ على الغرفة التجارية وشركة الكهرباء ومستشفيات المقاصد والمطعم ومار يوسف، وكذلك على الجمعيات الخيرية ومنهج التعليم التي حماها إضراب المعلمين الذي قاده لجنة المعلمين السرية التي نسق عملها الأستاذ طاهر النمري (النمري، 1996). وتشكلت عام 1973 الجبهة الوطنية في القدس والتي ضمت الفصائل والأحزاب الوطنية واليسارية واستمرت هذه الجبهة حتى عام 1976 كقائدة وموجهة للكفاح الوطني الفلسطيني في كل فلسطين المحتلة عام 1967.

وعليه لم تقتصر فترة 1967-1974 على تثبيت الوجود الوطني، بل تعدت ذلك بتنظيم الكفاح الوطني ضد الاحتلال، وكانت القدس في ذلك مركز المؤسسات الوطنية العامة كاتحادات النقابات المهنية والعمالية والجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني ومركز عمل الفصائل والأحزاب. كما تشكلت خلال هذه المرحلة لجان العمل التطوعي الشبابية من خلال نادي الموظفين ونادي الغد الذي كان قائماً في جمعية الشابات المسيحية. ولم تقتصر نشاطات نادي الغد ونادي الموظفين على الأعمال التطوعية الميدانية لخدمة المجتمع المحلي، وإنما شملت أيضاً عقد ندوات ومحاضرات التوعية العامة وحلقات نقاش الكتب والمواضيع الفكرية التي شارك الكاتب بها في حينه. وإلى جانب ذلك استمر المجتمع المحلي في ممارسة تضامنه مع بعضه البعض من خلال نظام «العونة» عبر التعاون معاً في مواسم قطف الزيتون وبناء البيوت وغيرها.



إذن مثلت المرحلة الأولى حتى عام 1974 مرحلة لتثبيت الوجود لا بمعناه الساكن (أي مجرد حفظ الوجود بدون فعالية)، وإنما تثبيت الوجود الفاعل والحيوي لحفظ هوية المدينة العربية الفلسطينية الإسلامية المسيحية، وتعاونت كافة مؤسسات وهيئات القدس الرسمية والشعبية في تحقيق ذلك رغم قيام الاحتلال بحل مجلس بلدية القدس (أمانة القدس) عام 1967. وبهذه الطريقة فقد أسست المرحلة الأولى للمرحلة الثانية التي امتدت من عام 1974 وحتى عام 1987، والتي تركز فيها عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية ليس فقط على تثبيت الوجود الفاعل، ولكن أضيف لذلك تعزيز الصمود الفاعل.

في هذه المرحلة الثانية، استمرت القدس في مركز الصدارة بالنسبة لفلسطين، وبالنسبة للمجتمع المدني فإن المراكز الرئيسية لمنظماتها كانت توجد في القدس مع وجود فروع لتلك المراكز في مناطق الضفة وغزة. خلال هذه المرحلة تشكلت لجنة التوجيه الوطني عام 1978 بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية في مجمع النقابات المهنية في القدس، وذلك أثناء اجتماع لرؤساء البلديات وشخصيات وطنية وطلبة الجامعات (سالم، 2017، ص. 20-21)، وكان الكاتب واحداً من الفئة الأخيرة التي قامت بجهد فائق في الإعداد والتحضير للاجتماع سيما في جامعة بيرزيت. وتشكلت خلال المرحلة الثانية مؤسسات جديدة في القدس اتجهت لرسم سياسات وطنية عامة مثل الملتقى الفكري العربي الذي تأسس عام 1977، وساهم في تطوير رؤية تنموية مرشدة لبناء الدولة الفلسطينية من أسفل رغماً عن أنف الاحتلال، وكان لمؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي عقده الملتقى عام 1984 دوراً هاماً في بلورة هذه الرؤية من خلال الأوراق العلمية التي قدمت في المؤتمر ونشرت في مجلد ضخيم في حينه (الملتقى الفكري العربي، 1984).

استمرت خلال هذه المرحلة الأخرى الرسمية للمجتمع المدني الفلسطيني في

القدس الشرقية وذلك من خلال استخدام العونة، ونشاط لجان العمل التطوعي ولجان الإصلاح والزكاة والأعمال الخيرية للتكاي، ولكن ظهرت على السطح بدايات العمل التنموي الممول من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي تشكلت عام 1979 وفق قرار صدر عن القمة العربية التي عقدت في بغداد عقب توقيع الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية، وقد مولت اللجنة مشروعات لتعزيز الصمود في مجالات الإسكان والبنية التحتية. هذا إضافة للدعم الوارد من مؤسسات الأمم المتحدة بمختلف فروعها التنموية وللأطفال والنساء والصحة والعمل وغير ذلك من الفروع. هذا ولم تؤد برامج التمويل الغربية في هذه المرحلة الى نشوء نخبة مقدسية محايدة تجاه العمل الوطني ويعود ذلك الى الوعي الوطني العميق خلال هذه المرحلة لإنشاء الأطر الجماهيرية المرتبطة بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية مثل حركة الشبيبة التي كانت تتبع حركة فتح، وجبهة العمل الطلابية والعمالية التي تبعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتلة الوحدة الطلابية والعمالية التي تبعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكتلة الاتحاد التقدمي التي تبعت الحزب الشيوعي الفلسطيني، وقد تبعت منظمات نسوية أيضاً لنفس الفصائل، فيما كانت تنامي أيضاً الكتلة الإسلامية في الجامعات. وقد مهدت هذه الحركات لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. وعليه فقد شهدت المرحلة الثانية إضافة عنصر الصمود الفاعل على تثبيت الوجود السابق من خلال تعزيز فاعلية الفصائل الوطنية وتشكيل أطرها الجماهيرية، وبذلك أصبحت الظروف مهيئة للانتقال من الصمود الفاعل الى الكفاح الانتفاضي الواسع الذي تولدت وتراكت خمائره بدءاً من هبة طلبة المدارس عام 1974، وما تبعها من هبات.

مثلت الانتفاضة الأولى (1987-1993) المرحلة الثالثة من فعل مؤسسات المجتمع المدني في القدس فصائل وحركات ومنظمات، وفي هذه المرحلة نشأت لجان مقاومة وإسعاف وإضراب وحماية واستصلاح أراضي وتعليم شعبي، وكانت القدس وبيت



الشرق الذي كان قد تأسس فيها بقيادة فيصل الحسيني باسم جمعية الدراسات العربية بداية في عام 1985، هي مركز «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة». وقادت مؤسسات نشأت في القدس حركة مقاطعة المنتجات الصهيونية سيما المركز الفلسطيني للاعنف الذي رأسه الدكتور مبارك عوض مما تسبب في صدور قرار من الحكومة الإسرائيلية حينذاك أيده المحكمة العليا الإسرائيلية بسحب هويته المقدسية عام 1988.

إلى جانب القيادة المركزية للانتفاضة على مستوى الوطن والتي قام بها بيت الشرق في القدس بالتنسيق والمتابعة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت موجودة حينذاك في تونس، فقد نشطت إبان الانتفاضة لجان مجتمع محلي (Community Based Organizations) اهتمت بتنمية المجتمعات المحلية وقضايا التكافل الاجتماعي، والتضامن ودعم المتضررين جراء بطش الاحتلال، وتوسعت النوادي الشبابية، وتعززت الحركة الإسلامية من خلال النشاط والدعوة في المساجد. وخلال هذه المرحلة طرح بيت الشرق فكرة إنشاء شركة مساهمة لكل مواطني المدينة الفلسطينيين تقوم بانتخاب مجلس إدارة يكون بمثابة مجلس بلدي غير رسمي للمدينة (سالم، خريف 2019، ص. 159). كما أنشأ فيصل الحسيني «هيئة القدس الوطنية» عام 1993 والتي ضمت دوائر للتخطيط والاقتصاد، والقانون والحقوق، والخدمات الأساسية، والمؤسسات السياسية والدينية والمالية والدفاع المدني، ولكل من هذه الدوائر أخرى فرعية وثقها حلبي (حلبي، 2000، ص. 87). مثلت هذه المبادرات من قبل بيت الشرق محاولات لخلق وجود فلسطيني مستقل معتمد على ذاته وعلى المصادر الفلسطينية والعربية والدولية في المدينة رغم أنف الاحتلال. ومن القدس انطلقت في ذات الفترة الطواقم الفنية برئاسة الدكتور سري نسبية والتي قامت بوضع خطط لما ستكون عليه أية دولة فلسطينية سيتم تأسيسها.

في المرحلة الرابعة (1993-2001) استمرت محاولات خلق هذا الوجود المستقل،

ليصبح وجوداً رسمياً معترفاً به حتى من قبل الاحتلال نفسه. في هذه الفترة كان قد وافق وزير خارجية إسرائيل شمعون بيرس في رسالة صدرت عنه كانت موجهة إلى وزير الخارجية النرويجي آنذاك يوهان هولست، على بقاء المؤسسات الفلسطينية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس، وفي المقابل أصدرت إسرائيل قوانيننا تمنع أية مؤسسات تتبع السلطة الوطنية الفلسطينية من العمل في القدس، وبما أن بيت الشرق كان يتبع المنظمة لا السلطة فقد تم إبقاؤه، لا بل وتحول إلى مركز للقاء دبلوماسيي العالم ومنهم رؤساء ورؤساء وزراء ووزراء في القدس، وهو الأمر الذي لم يرق للقيادة الاسرائيلية التي راحت تخطط لإغلاق بيت الشرق حتى تمكنت من تحقيق ذلك عام 2001 بعد وفاة فيصل الحسيني أثناء زيارة له للكويت.

من تثبيت وجود فاعل في المرحلة الأولى، الى صمود فاعل في المرحلة الثانية، فالانتقال إلى الفعل الانتفاضي في المرحلة الثالثة، ومنها إلى بناء وجود رسمي مستقل في القدس كحصار لثمار الانتفاضة، تراجع المجتمع المدني الفلسطيني في القدس نحو المحلية منذ عام 2001 بعد أن أغلق الاحتلال بيت الشرق (سالم، خريف 2019). ولاحقاً ساعدت عوامل أخرى في تعزيز هذا التوجه منها بناء جدار الفصل العنصري الذي أوجد صعوبات جعلت من المستحيل لمؤسسات المجتمع المدني الوطنية التي مركزها في القدس ممارسة أنشطتها في عموم الوطن ومنها اتحادات النقابات ومختلف الاتحادات الشعبية إضافة لمؤسسات خدمية كثيرة، مما اضطر هذه المؤسسات إلى نقل مراكز عملها الى رام الله، كما أصبحت الأخيرة هي مركز العمل السياسي الفلسطيني المؤقت إلى حين تحرير القدس. ومن جانبه قام الاحتلال بإغلاق المؤسسات المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس.

فيما أدت الإجراءات المذكورة إلى إفقاد القدس دورها المركزي بالنسبة لفلسطين، كما أفقدت المجتمع المدني الفلسطيني مركزه المقدسي، فإنها في الوقت ذاته توفر فرصة



لإعادة بناء المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية بالاعتماد على المقدرات الذاتية للمجتمعات المحلية المقدسية ومؤسساتها وبدعم من دولة فلسطين والقطاع الخاص الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجاليات الفلسطينية في شتى أنحاء العالم إضافة للدعم العربي والإسلامي الرسمي والشعبي، ودعم الجهات الصديقة على المستوى الدولي وبجهود منسقة من قبل هيئات القدس القيادية وشبكات منظماتها الأهلية. يوفر هذا الأمر الأخير بذاته فرصة أخرى للتحرر من الدعم الأمريكي المشروط حيث لا تدعم الولايات المتحدة اية مشاريع في القدس مباشرة بدون أن تكون جزءاً من مشاريع موجهة للضفة وغزة، وكذلك التحرر من قيود تمويل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تشترط على المؤسسات التي تتلقى الدعم التوقيع على وثيقة مناهضة «للإرهاب» تتضمن بنوداً تمنع المؤسسات المتلقية للدعم من استضافة أي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالفصائل التي تتهمها أمريكا وأوروبا بممارسة الإرهاب.

هذا وقد توفرت فرصة أخرى أمام انبعاث جديد لمؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية منذ عام 2014، حين بدأت الهبات ضد الاحتلال تأخذ طابعاً سنوياً منذ حرق واستشهاد الطفل محمد أبو خضير في ذلك العام، فكانت هبة بعد ذلك، ثم هبة بشأن المسجد الأقصى في ذات العام تلتها هبات أخرى وثقت في مكان آخر (أبو علي صيف 2021، سالم صيف 2021، وسالم خريف 2022)، وهناك أيضاً تجارب صمود بدو الخان الأحمر، والشيخ جراح وسلوان خلال العقد الأخير. عززت هذه الهبات من ثقل المنظمات الشعبية والحركات والحراكات واللاحركات داخل المجتمع المدني في القدس الشرقية، فيما تراجعت المؤسسات التي تعتمد على التمويل الغربي جراء تساؤل هذا التمويل من جهة، وشروطه الجديدة للمنح من جهة أخرى. وإلى جانب المنظمات الشعبية والحركات والحراكات واللاحركات زاد وزن منظمات

حقوق الإنسان مثل مركز القدس لحقوق الإنسان ومركز العمل المجتمعي في جامعة القدس للدفاع عن الأفراد والعائلات في مواجهة إجراءات الاحتلال، كما زادت جامعة القدس من مؤسساتها وفروعها في المدينة، ونشأت مؤسسات تمويلية فلسطينية جديدة مثل صندوق ووقفية القدس ومؤسسة قدسنا وزاد الدعم العربي والإسلامي ونشاط مؤسساته في المدينة ونشطت مرجعيات القدس في منظمة التحرير الفلسطينية في دعم أصحاب البيوت المهذومة أو المعرضة للهدم، ومساعدة العائلات المحتاجة والمستشفيات وغيرها وذلك بمبالغ لا يتم إحصاؤها حتى لا يتعرف الاحتلال على حجم المبالغ التي يتم إنفاقها.

المجتمع المدني الفلسطيني في القدس في واقعه الراهن

يستعرض هذا القسم الواقع الراهن للمجتمع المدني الفلسطيني في القدس، مبتدئاً أولاً بالأحزاب السياسية التي تتجمع معاً في جسم يسمى بـ «هيئة العمل الوطني والأهلي» في المدينة، حيث يقوم هذا الجسم بمتابعة القضايا الأساسية ومخططات الاحتلال بشأن المدينة، ويصدر البيانات التي يكشف فيها عن بعض المخططات ويميط اللثام عن آثارها، ويحذر من مخاطر بعض الممارسات، كما تتضمن البيانات توجيهات للشارع المقدسي حول ما يجب عمله. وتتم الدعوة لأيام الحداد والإضرابات والمظاهرات وغيرها من أعمال الاحتجاج والمقاومة. كما تقوم الهيئة بالتدخل الميداني على الأرض لمعالجة بعض القضايا الداخلية في المجتمع المقدسي. ولا تعمل الهيئة لوحدها، بل تتبع الكل الفلسطيني من مرجعيات القدس الخاضعة لقيادة دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية. وقد كانت هذه المرجعيات مشتتة وتعمل بشكل متواز حتى وقت قريب، حيث قرر المجلسان الوطني والمركزي الفلسطيني توحيدها تحت إشراف دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية عام 2018، وعاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التأكيد على ذات القرار في دورته التي انعقدت في شباط



من عام 2022. وتقود هذه المرجعيات في هيئتها العليا دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، وتضم تحت ظلها كلا من وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس، ومفتي القدس، والمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، ويشرف هذا الأخير بدوره على أمانة القدس التي أعاد الرئيس الراحل ياسر عرفات إحياءها عام 1998، ثم أعاد الرئيس محمود عباس تشكيلها عام 2012، كما هنالك الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس، وهيئة العمل الوطني والأهلي سابقة الذكر. وعوضاً عن هيئة المرجعيات هذه هناك وحدة خاصة لشؤون القدس تتبع مكتب الرئيس محمود عباس، وهذه الوحدة ليست مرجعية، وإنما هي وحدة لوضع الخطط الاستراتيجية الدورية للقدس، وعقد المؤتمرات وجمع المعلومات والوثائق حول قضايا هامة تخص المدينة مثل موضوع الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى المبارك الذي عقدت الوحدة مؤتمراً حوله سنة 2022، كشف عن وثائق هامة تخص المسجد الأقصى تم جمعها من الأرشيف العثماني، وقد نشرت مجلة المقدسية وقائع تلك الندوة في عددها السادس عشر الصادر في خريف عام 2022، وتتبع هذه الوحدة اللجنة العليا للقدس التي بقيادة الرئيس محمود عباس. يضم المجتمع المدني المقدسي عوضاً عن سقفه السياسي أعلاه ثانياً عدة شبكات للمنظمات الأهلية تجمع مؤسسات القدس الشرقية المسجلة مع سائر المنظمات الأهلية في فلسطين، وتشمل هذه الشبكات فيما تشمل: شبكة المؤسسات الأهلية الفلسطينية، والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، واتحاد الجمعيات الخيرية، ويجمع هذه الثلاثة مجلس تنسيق العمل الأهلي الذي تشكل عام 2014، ثم هنالك أندية القدس، والاتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، وشبكات قطاعية مثل المجلس التنسيقي لمؤسسات حقوق الإنسان، واتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية، واتلاف المؤسسات الأهلية الزراعية، واتحاد الجمعيات التعاونية وهكذا، وهنالك مؤسسات مقدسية تعمل منفردة ولا تنضوي تحت أي شبكة أيضاً. وتوزع المنظمات

الأهلية في القدس بين: أندية رياضية، جمعيات خيرية، ومنظمات قطاعية في مجالات السياحة، الصحة، الزراعة، التعليم والتعليم العالي، التدريب، الثقافة، التخطيط الحضري والإسكان ودعم المتضررين من هدم البيوت وفي إجراءات التخطيط والترخيص، التشغيل وتنمية الاقتصاد والإقراض وتقديم المنح، وكذلك منظمات فئاتية للشباب والمرأة وعدد أقل يعمل مع الأطفال والمسنين. وهناك أخيراً منظمات المجال التي تعمل على قضايا حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتنمية لكافة قطاعات وفئات المجتمع المدني المقدسي بدون استثناء، ومنظمات الأبحاث والدراسات وتطوير الثقافة والفنون.

ثالثاً، منظمات المجتمع المحلي: فيما تعمل منظمات المجتمع المدني وشبكاتهما على مستوى فلسطين ككل أو القدس ككل وهي منظمات مسجلة رسمياً، فإن منظمات المجتمع المحلي هي إما منظمات تعمل على مستوى مجتمع محلي محدد كسلوان واليسوية والتجمعات البدوية ومخيمات اللاجئين، وهي منظمات تكون في بعض الأحيان غير مسجلة رسمياً مثل اللجان المحلية، أو منظمات غير مسجلة أخرى مثل لجان الزكاة، والتي تنتشر على مستوى الوطن ولكن فعلها يكون محلياً في الغالب. وتنتشر المنظمات المحلية في القدس نظراً للنقص الفادح في الخدمات حيث يجبي الاحتلال ضرائب باهظة من القدس الشرقية، فيما لا يقدم لها من الخدمات ما يوازي الضرائب المدفوعة، ويذهب فائض الضرائب المدفوعة من المقدسيين الفلسطينيين على شكل خدمات وتحسين مرافق لليهود في القدس الغربية. وعوضاً عن التعويض عن نقص الخدمات تقوم المنظمات المحلية سيما اللجان بدور القيادة المحلية التي تحدد الخطوط الحمر وتمنع انتشار مؤسسات الاحتلال في موقعها كما تقوم به القيادة المحلية في جبل المكبر مثلاً. وتقوم لجان أخرى بإعداد خطط تنظيم هيكلية يجمع عليها أعضاء المجتمع المحلي مثل منطقة العداسة التي هي جزء من بيت حنينا، كما تقوم اللجان المحلية بإنشاء مرافق



كتوسيع الملعب الرياضي وتعشيبه وبناء طوابق إضافية للنادي الشبابي كما فعلت اللجنة المحلية في العيسوية. ويمكن الإشارة أيضاً للجان المحلية العاملة في التجمعات البدوية في محافظة القدس والتي تقوم بمتابعة شق طرق وشبكات مياه موصلة للتجمعات البدوية وتوفير وسائل نقل ومواصلات ومدارس وعيادات من خلال التوجه الى مختلف وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات وشبكات المانحين.

رابعاً: يوجد في القدس الشرقية عدد من الأطر الجماهيرية الشبابية والنسائية والعمالية والطلابية. وتشمل الأطر الجماهيرية وفقاً لهذه الورقة كلاً من المنظمات التمثيلية كاتحادات العمال والنساء والطلبة والمعلمين والصحفيين وهكذا، كما تشمل مجالس الطلبة في الجامعات وأطر طلبة المدارس الثانوية، ولجان أولياء الأمور وهكذا. وفي السنوات الأخيرة لم تعد هذه الأطر مقتصرة على تلك التابعة للفصائل واتحادات منظمة التحرير الفلسطينية، بل نشأت أطر مستقلة أيضاً ولكنها وطنية التوجه في الوقت ذاته، كما أن تلك الأطر المرتبطة بالفصائل قد أصبحت أكثر مهنية في تعاملها مع احتياجات الجهات المستهدفة بعملها، وتراجعت بعض الأطر الجماهيرية مثل نقابات العمال في ظل تضاؤل توجه العمال المقدسيين للعمل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كما انتقلت مراكز الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية من القدس الى رام الله. هذا وتضم الأطر الجماهيرية أيضاً عدداً من الحركات الدائمة أو تلك التي تنشأ لتحقيق هدف معين ثم تتلاشى بعد تحقيقه أو بدون تحقيقه. ويذكر أحمد جميل عزم أسماء عدد من تلك الحركات التي نشطت على شكل حركات (Activisms) في العقد ونصف الأخير مثل شباب من أجل القدس، وهنا القدس (حراك مناهض للتطبيع)، وكنعانيون على الخير اجتمعنا، وصور وأنت ماشي (لتوثيق الهوية والتراث)، ونبض القدس، وشباب البلد في جبل المكبر، وهكذا (عزم، 2019). كما كان هنالك سلسلة القراءة حوالي سور البلدة القديمة حيث أحاط سبعة آلاف قارئ وقارئة السور من جميع الاتجاهات في منظر بهيج

يوم 15 آذار من عام 2014. وإضافة للحركات والحركات نشأ في العقد الأخير شكل من أشكال العمل السياسي الكفاحي والمجتمعي يمكن أن يطلق عليه اسم اللاحركات التي تجمع أعداداً كبيرة من البشر في مكان وزمان معينين من أجل تحقيق هدف معين أو كبح خطر معين وذلك كما حصل في هبات القدس عام 2021 و 2022 وهبات الشيخ جراح وسلوان والخان الأحمر في السنوات الأخيرة (سالم، 2021، و 2022).

خامساً: منظمات الفضاء الإلكتروني، وهذه منظمات جديدة نشأت مع تطور الفضاء الإلكتروني المجتمعي واتساع خبرة الشباب الفلسطيني في استعماله، ويجدر الذكر هنا أن استعمال هذا الفضاء لا يقتصر على هذه المنظمات الافتراضية وحسب، ولكن الحركات والحركات واللاحركات تستخدم هذا الفضاء أيضاً في التحشيد من أجل نشاطاتها.

سادساً: هذا ولدى ذكر منظمات المجتمع المدني في القدس يجب الإشارة إلى مؤسسات المقدسيين اللاجئين في الدول العربية، وكذلك منظمات الجاليات الفلسطينية في العالم. ومن المؤسسات التي يشرف عليها مقدسيون خارج فلسطين يمكن ذكر مؤسسة فلسطين الدولية التي يرأسها الدكتور أسعد عبد الرحمن في عمان، وجمعية بيت حنينا في أمريكا، كما يمكن ذكر مساهمات رشيد الخالدي في إنشاء وعضوية عدد من المؤسسات البحثية في الجامعات الأمريكية. وهناك عدة مؤسسات تعمل للقدس في الأردن ولها هيئة تنسيقية تجمعها كما علم الباحث من الأستاذ الدكتور أسعد عبد الرحمن مشكوراً. هذا على سبيل المثال لا الحصر. كما يرأس مقدسيون مؤسسات فلسطينية تعمل لعموم الوطن في الضفة الفلسطينية المحتلة، مثل إدارة حنان عشراوي لمؤسسة مفتاح بين القدس ورام الله، ورجا الخالدي لمعهد ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني) في رام الله على سبيل المثال.

هذا وتخضع غالبية مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أن قسم كبير منها مسجلة إما كجمعيات عند وزارة الداخلية



الفلسطينية، وإما شركات غير ربحية لدى وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية كل حسب تخصصها. وتشبك مؤسسات المجتمع المدني مع الجامعات الفلسطينية سيما جامعة القدس، ومن أمثلة ذلك التعاون الرياضي القائم بين جامعة القدس وبين مؤسسة برج اللقلق داخل البلدة القديمة، وهي المؤسسة التي أقامت ملاعبها وساحات نشاطاتها في منطقة داخل البلدة القديمة كانت معرضة للمصادرة والتهويد. وتساهم جامعة القدس في تطوير مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية حيث تنشط مؤسسات تابعة للجامعة في البلدة القديمة من المدينة هي مركز العمل المجتمعي الذي ينشط في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان ولديه عيادة قانونية ومركز لتمكين المرأة. ومركز دراسات القدس الذي يوفر برنامج ماجستير للدراسات المقدسية، وبرنامج تعليم اللغة العربية للأجانب، وجولات تعريفية لمعالم المدينة. ومكتبة مجتمعية عامة في عقبة رصاص داخل البلدة القديمة، ووحدة دراسات آثار القدس، وحمامي الشفا والعين الملوكيان الذين رمتها الجامعة أيضاً. ونادي للطفل ومكتبة الباطين في حرم الجامعة في بيت حنينا الذي يضم فروعاً لعدد من كليات الجامعة، هذا إضافة لقيام الجامعة بوضع التصاميم الهندسية والإشراف على تنفيذ ترميم دار القنصل البروسي في البلدة القديمة، وهي دار كانت مقراً للقنصل البروسي في القدس في العهد العثماني على مدار ثلاثة عقود.

إحصاء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس

تواجه البحث في عدد منظمات المجتمع المدني مشكلات متعددة، بعضها يعود الى تنوع أشكالها سابقة الذكر، وبعضها يعود الى أن قسماً منها مسجل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعض آخر مسجل لدى السلطات الإسرائيلية، كما أن هنالك صعوبات في التصنيف منها مثلاً ما يتعلق بالجمعيات القائمة على أساس طائفي، حيث هنالك جدل حول ما إذا كانت تمثل منظمات مجتمع مدني، والجمعيات التابعة للكنائس، كما هنالك

منظمات التطبيع الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة، ومؤسسات دولية تعمل في القدس وبعضها من عقود طويلة مثل معهد أولبرايت للآثار وإيكول بيبليك للآثار وغيرهما ويزيد الأمر صعوبة أن بعض هذه المؤسسات تقع في القدس الشرقية وبعضها في القدس الغربية وكانت متواجدة فيها منذ ما قبل عام 1948 مثل جمعية الشبان المسيحية مثلاً. كما أن اللجان والهيئات غير المسجلة بما فيها تلك المنتشرة في القرى ومخيمات اللاجئين تزيد الأمر تعقيداً على تعقيد، عوضاً عن ذلك هنالك إشكالية جغرافياً إحصاء عدد منظمات المجتمع المدني المقدسية، فهل تحدد وفق جغرافية محافظة القدس الفلسطينية، أم يتم اقتصارها على القدس التي ضمتها إسرائيل قسراً ضمن حدود بلديتها والمسماة بـ «قدس 1» حسب الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء؟ وهناك أيضاً مؤسسات أقامها فلسطينيو الداخل في القدس الشرقية، كما هنالك الظاهرة المتعلقة بتحول المساجد إلى مراكز للنشاطات الرياضية والتعليم اللا منهجي وليس مجرد تعليم الدين والقرآن وذلك من خلال طوابق يتم إضافتها لها، كما أن دعاة المساجد لا يستعملون الطرق التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني الكلاسيكية التي تحتاج مالياً وموظفين وموظفات مدفوعي الأجر، بل يستخدمون وسائل أبسط مثل طرق أبواب البيوت للتحدث إلى الناس من خلال متطوعين، ودعوة المواطنين إلى لقاءات في المساجد والتي لا تحتاج إلى تمويل، وفي هذا الإطار قال النائب عن كتلة الإصلاح والتغيير أحمد عطون عام 2006: «نحن نتحرك بين النا، ونذهب من باب إلى باب لتوضيح مواقفنا، كل أعضائنا متطوعون ونغطي 30 منطقة في القدس. لا نحتاج للإعلام ولا للملصقات الدعائية (البوسترات). نحن نعمل بجهد ونحن في غاية النظامية» (كرمي، 2006). لذلك كله من الصعب بمكان تقديم عدد دقيق لمؤسسات المجتمع المدني في القدس، ولكن هنالك إحصاءات لعدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في / قدس 1/ بما لا يشمل كل الأنواع الأخرى المذكورة. كما هنالك إحصاءات غير كاملة لهذه المنظمات في قدس 1 و 2 معاً، وتقتصر إحصاءات الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء على منظمات المجتمع المدني



المساة بمنظمات العمل الأهلي على قدس 2 كما سيتبين.

من الإحصاءات عن مؤسسات المجتمع المدني في قدس 1، هنالك إحصائية إسرائيلية، قام بها بن ابراهامي (بن ابراهامي، 2020) أحصى فيها 300 مؤسسة في القدس الشرقية، منها 244 عاملة في الميدان، و 60 هيئات دعم وتمويل. 96 تعمل على مستوى الأحياء، و 121 على مستوى المدينة ككل، و 43 مؤسسات وطنية فلسطينية عامة، و 41 عربية وإسلامية ودولية. وتستهدف هذه المؤسسات الشباب، والنساء (20 بالمئة منها)، وهنالك ضعف في استهداف للرجال وكبار السن والطفولة المبكرة. يلاحظ أن بن ابراهامي يشمل المؤسسات الدولية والعربية والإسلامية التي لها فروع في القدس الشرقية ضمن تعدادها مما يجعل تعداده غير دقيق.

وفي عام 2007، كان هناك حوالي 320 مؤسسة حسب دليل الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس آنذاك تعمل في كل من قدس 1 و قدس 2. (الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2007). وعاد الائتلاف ذاته لإحصاء 132 مؤسسة فقط عام 2012 موزعة على مجالات عدة كالجمعيات الخيرية والصحة والتعليم والديمقراطية وحقوق الإنسان ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والزراعة وغيرها، ويلاحظ على دليل الائتلاف لعام 2012، على أنه يورد المعلومات عن كل مؤسسة وحسب، بدون أن يقوم بأي جهد حتى لذكر مجموع المؤسسات التي تم إيرادها في الدليل ولا لتحليل توزيعها على الاتجاهات المختلفة للعمل ولا لذكر لمنهجية الحصول على المعلومات وسبب التضارب في أرقام دليل 2012 مع سابقه عام 2007، ولو حظ أن الدليل يخلط منظمات دولية مع منظمات فلسطينية، ويشمل مؤسسات منها لجان كلجنة الزكاة وهذا جيد ويتناسب مع التعريف الواسع لمنظمات المجتمع المدني، ولكنه لا يغطي كل المؤسسات واللجان القائمة، كما أورد مدارس في تعدادها لمؤسسات التعليم وهو أمر بحاجة الى تدقيق، كما أورد مؤسسة الهيدرولوجيين المختصة بالمياه

ضمن مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وهكذا (الائتلاف الأهلي، 2012).
 عوضاً عما تقدم أحصى معهد ماس 81 مؤسسة غير حكومية في القدس عام 2007،
 بينما كان هنالك 98 منظمة عام 2000، أي بانخفاض مقداره 17 مؤسسة خلال 7
 سنوات (المالكي وآخرون، 2008، ص. 87-88). وتحتوي الصفحة الإلكترونية
 للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تقرير على المنشآت لعام 2017 يشتمل على
 إحصاء 160 منظمة عمل أهلي في قدس 2 من مجموع 3688 على مستوى فلسطين ككل
 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، جدول 3، ص 52). ولا يعرف إذا كانت الجمعيات
 التعاونية الـ 14 الواردة في جدول 4 في الصفحة التالية من نفس التقرير هي جزء من
 160 منظمة عمل أهلي الموجودة في قدس 2، أم أنها إضافة لها. كما قامت مؤسسة
 باسيا (المؤسسة الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية) المقدسية بمسح
 للمؤسسات التي تقدم خدمات وبرامج للشباب، كشفت وجود 233 مؤسسة تقدم
 خدمات للشباب المقدسي، منها 163 كانت تقدم خدمات وقت صدور المسح، منها
 139 مؤسسة في القدس الشرقية، و6 في مواقع القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار،
 و18 مؤسسة في ضواحي القدس الواقعة في الضفة الغربية، و4 مؤسسات مقراتها في
 الضفة، يضاف لها مؤسستان توجد مقراتها في القدس الغربية، ويورد التقرير أن المسح
 قد لا يكون شاملاً (باسيا، 2020، ص. 7). بإيجاز لا تتضمن هذه الإحصاءات على
 تعدد جهاتها كل أنواع ومكونات المجتمع المدني في القدس ولذلك فهي غير شاملة
 وتفتقر الى الدقة، ومن الصعب استخلاص نتائج إجمالية منها.

التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع الفلسطيني في القدس

تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني حالة مركبة من التحديات تندرج كلها
 في إطار عملها في ظل قانون إسرائيلي معاد لها ولعملها في خدمة المجتمع المقدسي،



وضمن نطاق ذلك يقوم الاحتلال بمراقبة كل خطوة تخطوها هذه المنظمات، ويغلق أياً منها إذا ما اشتم أية علاقة لها ولو غير مباشرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ويحظر أي نشاط وطني فلسطيني لها. ومن جهة أخرى يوجه مؤسسات إسرائيلية لمنافستها ويقدم لهذه المؤسسات الدعم المالي اللازم لكي تتمكن أن تتجاوز في برامجها وأنشطتها ما تستطيع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تقديمه. وقد تضمنت خطة 3790 للحكومة الإسرائيلية ترعاها وزارة القدس والتراث لأعوام 2018-2023 بمبلغ 2,1 مليار شيكل إنشاء مؤسسات تابعة للبلدية والوزارات الإسرائيلية في المدينة، وفي إطار ذلك تشكلت مؤسسات جديدة مثل مركز رواد الذي تأسس قبل إقرار الخطة مباشرة لتشجيع انخراط طلبة القدس الشرقية في مؤسسات التعليم العالي الاسرائيلية، ومؤسسة ماطي لتطوير المبادرات التجارية، لتضافا وغيرهما إلى مراكز أخرى سابقة مثل مركز بيبي للثقافة والفنون الذي تأسس عام 1974، وقلعة داود التي تأسست عام 1989 كمتحف لتاريخ المدينة ثم تحولت بالتدريج الى إقامة نشاطات ثقافية وفنية مشتركة إسرائيلية - فلسطينية، كما وهناك منظمات اسرائيلية باتت تنظم نشاطات فنية وموسيقية في باب الجديد أحد أبواب البلدة القديمة من القدس.

من الجهات المنافسة أيضاً المراكز الجماهيرية، وهي مراكز مستقلة تنظيمياً مركزها الناصرة وتعمل في كل أنحاء إسرائيل، ولكنها في القدس تعمل بالتنسيق مع بلدية الاحتلال. وترعى هذه المراكز نشاطات للأومومة والطفولة المبكرة تشمل حضانات أطفال، ورعاية الشباب وبرامج تدريب مهني، ودورات علمية واجتماعية وثقافية، وبرامج رياضية وفنية وموسيقية، ورحلات، وتأهيل لذوي الإعاقة وتشغيلهم، وبرامج للمسنين والمسنتات، وما شابه. وقد باتت هذه المراكز في السنوات الأخيرة تتفوق في قدراتها وبرامجها وأعداد المشاركين والمشاركات فيها على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية.

من جهات التنافس أيضاً هنالك مؤسسات التطبيع الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة الإدارة، يضاف إليها تلك المؤسسات الفلسطينية التي تنفذ مشاريع مشتركة مع مؤسسات إسرائيلية شريكة، وتحظى منظمات التطبيع هذه بدعم أمريكي ومن الاتحاد الأوروبي، كما وتفتح مؤسسات أوروبية وأمريكية أبوابها أمامها إذ تنظر إليها باعتبارها معبرة عن التوجه نحو السلام بين الشعبين مما يساعد الغربيين على الابتعاد عن دعم المنظمات المكافحة لإنهاء وجود الاحتلال، والاستيطان الاستعماري في فلسطين، وإراحة ضميرها المعذب بذكريات الهولوكوست بأنها تعمل لتقريب الشعبين من أجل الوصول الى السلام.

زد على ما تقدم منظمات إسرائيلية تتمتع بدعم مالي غربي كبير تقوم بمنافسة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عبر برامج موجهة للمجتمع الفلسطيني مثلما تفعل منظمات مثل غير عميم التي تقوم بتنظيم لجان محلية في القدس الشرقية مما يعزز تدخلها ووصايتها على المجتمع الفلسطيني في ظل استنكافها وعجزها عن القيام بدورها داخل المجتمع الإسرائيلي من أجل تغييره. تطرح هذه المنظمات فكرة دعم مسيرة تفاوضية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى حل الدولتين، ولكنها تقوم من خلال برامجها بالعمل على تحسين ظروف وحقوق الفلسطينيين المقدسيين في إطار القانون الإسرائيلي. ومن الأمثلة على ذلك قيام منظمة غير عميم بتحصيل قرار قضائي عام 2021 بالسماح للفلسطينيين بتملك بيوت في مستعمرة جفعات همتوس المقامة على أراضيهم قرب بيت صفافا، وذلك بدلاً من دعم كفاحهم لاستعادة تلك الأراضي (غير عميم، 2021). كما هنالك مؤسسات يسارية إسرائيلية تحصل على أموال طائلة من الدعم الغربي المسجل باسم فلسطين للقيام بوضع مشاريع التخطيط (مؤسسة بيمكوم)، أو متابعة قضايا جمع الشمل (مؤسسة هوت لاين)، أو قضايا هدم البيوت (اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت)، أو مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان (مؤسسة بيتسلم).



هذا وهنالك منظمات إسرائيلية أخرى تفعل في القدس الشرقية بدون أن تكون معنية بحقوق للفلسطينيين ضمن النظام الإسرائيلي، ولكنها تسعى لتعزيز الوجود الصهيوني في القدس الشرقية من خلال حفلات باتت تقيمها على أبواب البلدة القديمة سيما باب الحديد وباب الخليل، كما أن بعضها تتجاوز مجرد الاحتفالات وتقوم بالاستحواذ على المواقع الفلسطينية كمنظمة إيعاد (مؤسسة مدينة داود) في سلوان ومنظمة عطيرت كوهانيم في البلدة القديمة، ومؤسسة إيرفينغ موسكوفيتش في رأس العامود، ومنظمة نحلات شمعون في الشيخ جراح إضافة لما يسمى بـ «منظمات جبل الهيكل» التي تسعى للسيطرة على المسجد الأقصى المبارك وإعادة بناء الهيكل.

وأخيراً تواجه منظمات المجتمع المدني برامج حكومية وبلدية صهيونية تقدم خدمات شتى ضمن افتراضها على أن تقديم هذه الخدمات يخلق لدى المقدسين ما يخسرونه إن كافحوا ضد الاحتلال، ومن ضمن هذه البرامج تلك التي تعود إلى الوزارات الإسرائيلية المختلفة، ومكتب الشؤون الاجتماعية، ودائرة الرفاه الاجتماعي، ومؤسسة التأمين الوطني، والمستدروت، والنقابات المهنية الإسرائيلية التي يعتبر إجباريا الانتساب من أجل العمل ضمن النظام الإسرائيلي، وقسم خدمات المسنين، وقسم الشباب والنشاطات الاجتماعية، ومركز رعاية وإرشاد الأحداث، ومركز مراقبة سلوك الأحداث، وصناديق المرضى، وسلطة الحدائق، ومكتب العمل، وهيئة تطوير القدس، وشركة تطوير القدس (موريا)، ومجلس التعليم العالي الإسرائيلي، وغيرها التي تتمتع بموازنات كبيرة وتقدم خدمات ليس بمقدور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس تقديمها. عوضاً عن ذلك تدعم المؤسسة الرسمية الإسرائيلية نوادي شبابية مثل نادي أبناء القدس، ونادي أهلي وادي الجوز، ونادي أهلي سلوان.

في مواجهة كل هذه الجهات يقف المجتمع المدني المقدسي بإمكانياته المحدودة، مقاوماً على الأرض من خلال حركاته وحراكاته ولا حركاته، ومقدماً برامج خدمات

صحية وتعليمية وغيرها، وتوعية وبناء هوية وطنية وتدريب وحماية حقوق الإنسان والمواطنة عبر القضاء والحملات المحلية والمناصرة الدولية وتطوير مشاريع صغيرة منتجة من خلال مؤسساته الوطنية العامة والمقدسية والمحلية في كل موقع، هذا إضافة للنشاطات لرفع شأن قضية القدس وفلسطين دولياً من خلال التفاعل والعمل المشترك مع المنظمات الدولية الشريكة.

من آخر أنشطة المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية ذلك الدور الذي لعبه خلال فترة جائحة كورونا (2019-2021) عبر تشكيل التجمع المقدسي لمواجهة فيروس كورونا الذي شاركت فيه مؤسسات عديدة قامت بأدوار تعزيز الوعي وتقديم خدمات تعليمية ورعاية الحجر الصحي في فنادق وتعقيم الأسواق والحارات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي (أبو خديجة، 2020).

مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني المقدسي

وفق بن إبراهيمي (بن إبراهيمي، 2020) فإن 19 بالمئة من مصادر تمويل المجتمع المدني في القدس الشرقية هي مصادر أوروبية، و3 بالمئة أمريكية، والعالم المسيحي 3 بالمئة. والأمم المتحدة 13 بالمئة. ومؤسسات وشركات فلسطينية 15 بالمئة، دعم فلسطيني 16 بالمئة، تركيا 8 الى 10 بالمئة، الأردن 3 بالمئة، بقية العرب 7 بالمئة. إيرادات من الأنشطة 9 بالمئة. هذه الأرقام بمجموعها تمثل 97 بالمئة، وتأتي 3 بالمئة من مصادر أخرى.

وفق أرقام الكاتب أعلاه يتبين أن الدعم المالي الأساسي يأتي من مصادر فلسطينية عامة وخاصة مما يمثل 31 بالمئة من الدعم، وهنالك 10 بالمئة دعم عربي، وبمائه دعم تركي من 8-10 بالمئة. أي أن مصادر التمويل الفلسطينية والعربية والإسلامية تمثل 49-51 بالمئة من مصادر التمويل، وعند إضافة الدخل من الأنشطة البالغ 9 بالمئة يصل المبلغ الى ما بين 58 الى 60 بالمئة من المداخيل، وفي المقابل فإن تمويل أوروبا والأمم



المتحدة والولايات المتحدة لا يزيد عن 38 بالمئة، وإذا أضفنا الـ 3 بالمئة التي تأتي من مصادر أخرى، فإن ذلك يعني أن 61 إلى 63 بالمئة من مصادر تمويل المجتمع المدني الفلسطيني تأتي من مصادر غير غربية، وإذا أضفنا لهذه دعم الأمم المتحدة بـ 13 بالمئة فإن الدعم غير الأمريكي وغير الأوروبي يرتفع إلى ما بين 74 إلى 76 بالمئة. هذا وقد ساعد الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل عام 2020 في تقليص الدعم الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس الشرقية، علماً بأن هذا الدعم كان مقلصاً مسبقاً، حيث لم يكن هنالك برنامج تمويل أمريكي موجه خصيصاً لمنظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، وذلك بعكس الاتحاد الأوروبي الذي وفر منذ عام 2010 تمويلاً خاصاً لمنظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية بدءاً بثمانية ملايين يورو سنوياً في حينه. وفي السنوات الأخيرة انضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة في الطلب من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية المقدسية بالتوقيع على وثيقة مناهضة للإرهاب كما يراه الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي أثار نقاشاً محتملاً حوله في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس جعل بعض المنظمات تقبله، وأخرى ترفضه، وهروباً من ذلك يتزايد توجه منظمات المجتمع المدني الفلسطينية المقدسية إلى مصادر التمويل الفلسطينية والعربية والإسلامية الرسمية وغير الرسمية كصندوق ووقفية القدس، ومؤسسة التعاون، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي الكويتي للإنهاء الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسة القدس الدولية، وكذلك لزيادة التمويل الذاتي المترتب عن أنشطتها، والتوجه إلى البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية في فلسطين. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب حصر نسبة التمويل الفلسطيني التي قد تكون أكبر مما أورده الكاتب وذلك نظراً لأن بعض مبالغ الدعم لا يتم الإعلان عنها وذلك من أجل حماية مؤسسات المجتمع المدني المقدسية من الإغلاق على أيدي الاحتلال بتهمة أنها تتلقى تمويلاً من السلطة الفلسطينية أو من حماس وبقية فصائل منظمة التحرير وبقية القوى الإسلامية.

قد يكون التمويل الغربي بالذات قد نجح حتى بدايات القرن الحالي في خلق نخبة معولة (حنفي وطبر 2006)، وذلك من خلال تلك الفئة من مؤسسات المجتمع المدني التي قررت قياداتها الحزبية السابقة العمل بشكلٍ منفصلٍ عن الأحزاب والفصائل الوطنية، والتوجه لمجتمعاتها المحلية بوصفها «فئات مستهدفة» ببرامج معدة مسبقاً تهدف لتعزيز أجندة انعتاق الشباب والنساء داخل مجتمعهم بديلاً عن أجندة التحرر من الاحتلال، بدون مشاركة مسبقة لهذه المجتمعات المحلية في إعداد وتنفيذ تلك البرامج. تشاطر هذه النخبة الغرب مفاهيمه الديمقراطية الليبرالية وتقبل برامج التمويل الغربية لزرع هذه المفاهيم في المجتمع الفلسطيني، ولكن أيضاً تشارك العمل من خلال المحافل الدولية بشكل مهني ومن خلال تقاسم للأدوار من أجل فرض حيز للقضية الفلسطينية على أجندة الجدل العالمي. ولكن هذه النخبة قد تكون تراجعت سيمياً في القدس الشرقية مع عام 2014 حينما بدأت هبات القدس السنوية المتتالية، وحينما أيضاً بدأت حنفيه الدعم الغربي بالتقلص، وترافق تراجعها مع نشوء نخب جديدة شبابية مكافحة، مترافقة في الآن ذاته مع تكاثر نخبة مهنية محايدة سياسياً ظاهرياً، ولكنها تعمل فعلياً في مؤسسات الاحتلال المتزايدة في المدينة على أجندة الخدمات والدمج في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية والتدريب للاندماج في سوق العمل الإسرائيلي.

مجتمع مدني متمقدس؟

بناءً على ما سبق القول أن الاتجاه الوطني لعمل مؤسسات المجتمع المدني في القدس لا زال يمثل الاتجاه الرئيسي، وذلك باتجاهاته الوطنية البحتة والقومية واليسارية والاسلامية، كما وهناك المساهمة الوطنية الرائدة لمسيحيي القدس من خلال انتسابهم للحركة الوطنية الفلسطينية بكافة اتجاهاتها، وكذلك تشكيلهم وقيادتهم لمؤسسات مجتمع مدني فاعلة في المدينة. أما الاتجاه المحايد وطنياً فهو في تراجع، ولكن المؤسسات المستعدة للتطبيع مع المؤسسات الإسرائيلية لا زالت قائمة وحسب بن ابراهامي (بن



ابراهيمى (2020) فإن أكثر من نصف مؤسسات المجتمع المدني في القدس الشرقية تناهض أي تطبيع، والربع منها تقف مع تعاون هادئ و10 بالمئة مع تعاون واسع. وفي الواقع يجب الانتباه بشكل خاص للمؤسسات الإسرائيلية وتلك المدعومة إسرائيلياً والتي باتت تتكاثر وتنتشر في القدس الشرقية. فهل سيؤدي عمل هذه المؤسسات إلى خلق شخصية متمقدة منفصلة عن فلسطينيتها ومجتمع مدني معبر عنها منفصل عن فلسطينيته؟. يدعي بن ابراهيمي ذلك (بن ابراهيمي، 2020).

إن بطش الاحتلال المتزايد، وتفشي الاستيطان الاستعماري في القدس الشرقية يجعل الإجابة على هذا السؤال بالسلب لدى الغالبية العظمى للمقدسيين الذين تتعمق هويتهم الوطنية الفلسطينية، كما أن إغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، وعلى رأسها بيت الشرق و13 مؤسسة أخرى تابعة للسلطة، وتأثير الجدار، والضغوط الاحتلالية التي أدت إلى رحيل مؤسسات مقدسية إلى رام الله، بما في ذلك اتحادات النقابات المهنية والعمالية وغيرها من المؤسسات الكبرى. هذا ناهيك عن إغلاق المؤسسات، الاقتحامات والتفتيشات، اعتقال الطواقم، وهكذا. ذلك كله يعاكس ادعاء بن ابراهيمي بأن الاحتلال وفر مناخاً خصباً لحرية عمل مؤسسات المجتمع المدني في القدس، كما يناقض ادعاءه بأنه نشأ في القدس الشرقية بمجتمع مدني حر يهدف كما يقول إلى «تعزيز هوية القدس الشرقية والمجتمع المدني المستقل إلى حد ما في القدس الشرقية، والذي يختلف اختلافاً كبيراً عن المجتمع في مناطق السلطة الفلسطينية» (بن ابراهيمي، 2020، الملخص) وهو ما يؤدي حسب رأيه إلى نشوء وطنية محلية مقدسية تمثل فرصة لزيادة التعاون مع المؤسسة الإسرائيلية.

في الواقع إن إسرائيل تحاول عبر عملية هندسة اجتماعية مخططة من أعلى خلق مؤسسات متكيفة مع حالة السيطرة الاستيطانية الاستعمارية على القدس. وتتخذ عملية الهندسة هذه عدة أشكال بعضها سافرة والأخرى مستترة وأكثر تعقيداً. السافرة

منها تتعلق بمؤسسات التطبيع وكذلك المؤسسات التي يتم إنشاؤها من خلال التمويل خاصة من أموال خطة 3790. أما الجوانب المستترة والأكثر تعقيداً فتتعلق بتلك الفئات المحدودة العدد من فلسطينيي القدس الشرقية الذين باتوا يعتقدون أن الطريقة الأفضل تتمثل في تحصيل ما يمكن تحصيله من الاحتلال من أجل تحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين المقدسيين وتقليص التفاوت في الخدمات بينهم وبين يهود القدس الغربية. يعبر هذا الاتجاه عن فكر «خذ وطالب» اليائس من إمكانيات تحقيق التحرر الوطني، والذي يرى أن الإمكانية الوحيدة هي الحصول على وضع معيشي أفضل في ظل نظام السيطرة الصهيوني القائم. هذا الاتجاه يعتبر نفسه مقدسياً، وي طرح أن هنالك خصوصية لوضع القدس مختلفة عن باقي فلسطين، وأنه يترتب عن ذلك بالتالي شق مسار منفصل لتحقيق مطالب المقدسيين عن مسار التحرر الكلي لفلسطين. يشابه هذا الاتجاه ما يطرحه منصور عباس في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، وقد تناول الباحث موقف هذا الاتجاه في بحث سابق (سالم، صيف، 2022). ورغم وجود هذا الاتجاه المتمقدس المنفصل عن فلسطينيته، فإنه لا يشكل سوى مجموعة هامشية في المجتمع الفلسطيني المقدسي.

خاتمة

منذ بدايته عام 1849 وحتى اليوم اتسم المجتمع المدني الفلسطيني وفي القدس بوجوده في غياب الدولة، وبالتالي فقد حمل أعباء الدولة في تعزيز صمود وثبات المجتمع الفلسطيني وتعميق هويته الوطنية وإبقاء جذوة ثقافته الوطنية مشتعلة، وعلى مر الزمن حاول المستعمرون خلق قوى متعاونة من داخل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أجل حرف مساره ومنها محاولات تمت في عهد الانتداب البريطاني وتحتاج إلى بحث خاص. وفي القدس سعى الاستيطان الاستعماري الصهيوني وأدواته الاحتلالية العسكرية بعد عام 1967 خلق مجتمع مدني مقدسي منفصل عن فلسطينيته



لجعله مستعداً للعمل تحت سقف نظام السيطرة الإسرائيلي بدون أي إعتراض عليه. ولكن الهبات السنوية المتلاحقة منذ عام 2014 قد بينت فشل محاولات الهندسة السياسية والاجتماعية هذه، وأنجبت منظمات مجتمع مدني شبائية جديدة لم يقدر النظام الاستيطاني الاستعماري على تشويه هويتها رغم استمراره على مدى 55 عاماً منذ عام 1967. يفيد هذا المعطى بأهمية دراسة وتوثيق مسيرة وإنجازات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس وفلسطين بكافة مكوناته بجهود بحثي جماعي ولا تمثل هذه الدراسة سوى بداية متواضعة بهذا الاتجاه.

المراجع

- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2007). دليل المؤسسات الأهلية في القدس. القدس.
- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2012). دليل المؤسسات الأهلية في القدس. القدس.
- الأقرع مروان، وفارس عوني (2021). العمل النقابي في الضفة الغربية: الرضى والتأثير. رام الله: بدون دار نشر.
- إبراهيم، سعد الدين (1998). العمل الأهلي في مصر. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام.
- أبو خديجة، خليل (تشرين أول 2020). «ورقة حقائق حول دور المجتمع المحلي في القدس الشرقية خلال جائحة كورونا». القدس، مؤسسة آكت لحل النزاعات.
- أبو علي، سعيد (صيف 2021). «القدس: الثورة المجيدة، والولادة الجديدة». مجلة المقدسية: العدد الحادي عشر. ص. 3-16.
- أبو عمرو، زياد (1987). أصول الحركات السياسية في قطاع غزة. عكا: دار الأسوار.
- أبو عمرو، زياد (1989). الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. عكا: دار الأسوار.
- أبو عمرو، زياد (1995). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- بسيسو، فؤاد حمدي (1990). «الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1920-1948». في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني - الدراسات الخاصة، المجلد الأول، ص. 599-736.
- بن ابراهامي (2020). المجتمع المدني في القدس الشرقية. القدس: معهد القدس لبحث السياسات.
- بيات، آصف (2013). الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط. القاهرة: المجلس القومي للترجمة.
- بيات، آصف (2022). ثورة بلا ثوار: كيف نفهم الربيع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تماري، سليم (2005). الجبل ضد البحر. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حزيران، 2018). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت



2017: تقرير المنشآت - النتائج النهائية، نسخة محدثة. رام الله: فلسطين.

www.pcbs.gov.ps

- حليبي، أسامة (2000). بلدية القدس العربية. القدس: باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.

- حنفي ساري، وطبر ليندا (2006). بروز النخبة الفلسطينية المعولة: المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومؤسسة الدراسات المقدسية.

- خلة، كامل محمود (1982). فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939. ط. 2. ليبيا- طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.

- سالم، وليد (1983). الحركة الطلابية: البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة. القدس: بدون دار نشر.

- سالم، وليد (حزيران، 1999). المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

- سالم، وليد (حزيران، 2017) «مركزية القدس في النضال الوطني الفلسطيني 1967-1987». في. دولة فلسطين - منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون المفاوضات. 50 عاماً على الاحتلال. ص. 20-21.

- سالم، وليد (خريف 2019). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء السيادة من أسفل» مجلة المقدسية: العدد الثالث. ص. 141-168.

- سالم، وليد (صيف 2021). «هبة القدس: المعاني والآفاق» مجلة المقدسية: العدد الحادي عشر. ص. 17-32.

- سالم، وليد (صيف 2022). المواطنة في القدس بين الأسرلة الموهومة والفلسطنة المحجورة». مجلة المقدسية: العدد الخامس عشر. ص. 239-274.

- سالم، وليد (خريف، 2022). القدس وفلسطين بين هبتين: هبة أيار 2021، وهبة نيسان - أيار 2022». مجلة المقدسية: العدد السادس عشر. ص. 91-122.

- سخيني، عصام (1986). فلسطين الدولة: جذر المسألة في التاريخ الفلسطيني. ط. 2. عكا: دار الأسوار.

- سخيني، عصام (2012). الجريمة المقدسة: الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شبيب، سميح (2009). التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950. رام الله: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح).
- شولش، الكزندر (1990). تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ط.2. عمان: دار الهدى.
- صفحة المجلس التشريعي الفلسطيني. «مرحلة الإحتلال الصهيوني 1948-1967». www.plc.ps
- عبد الهادي، فيحاء (2009). أدوار المرأة الفلسطينية في الخمسينيات حتى أواسط الستينيات. رام الله: مركز المرأة للأبحاث والتوثيق.
- عبد الهادي، عزت (1997). «تجربة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الانتقال من الاغاثة الى التنمية». مجلة شؤون تنمية، ص. 76-90.
- عزم أحمد جميل (2019). الشباب الفلسطيني من الحركة الى الحراك (1908-2018). رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).
- عمرو، نبيل (2013). صوت العاصفة: سيرة إذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- غانم أسعد، ومصطفى مهند (نيسان، 2009). الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- غليون، برهان (1990). «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية» في. العلوي، سعيد بنسعيد وآخرون. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 733-755.
- فليشان، إلين (1996). التنظيمات النسائية في القدس في فترة الانتداب البريطاني (سنوات العشرينيات والثلاثينيات). القدس: باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- فرح، بولس (1978). الحركة العمالية العربية الفلسطينية جدلية بعثها وسقوطها. حيفا: مكتبة كل شيء.
- قريع، أحمد - أبو علاء (2007). صامد: التجربة الإنتاجية للثورة الفلسطينية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- قريع، أحمد - أبو علاء (2009). اقتصاد المقاومة: قراءة في تجربة المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية



في المنفى. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- كوهين، أمنون (1988). الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967. القدس: مطبعة القادسية.

- المالكي مجدي، وشلبي ياسر، ولدادوة حسن (2008). تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

- محارب، محمود (1998). لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل: نحو قيادة وطنية موحدة. القدس: مركز المعلومات البديلة / مركز الأبحاث والمعلومات حول الفلسطينيين في إسرائيل.

- محاميد، عمر محمود (2020). روسيا وفلسطين 1100 عام من حوار الحضارات. أم الفحم: الجامعة للحوار والتعليم.

- مركز مسارات (22 / 9 / 2020). «ورقة حقائق: مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني». www.Masarat.ps

- مصالحة، نور (2022). فلسطين أربعة آلاف عام من التاريخ. ط. 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الموسوعة الفلسطينية (2015) «مكافحة الصهيونية - جمعية نابلس».

www.palestinapedia.net

- الموقع الإلكتروني لجمعية الشابات المسيحية.

<https://ywca.ps>

- نصيرات، فدوى (2014). دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الوعري، نائلة (2022). القدس عاصمة فلسطين السياسية والروحية 1908-1948. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

English Resources

- Davis, Rochelle (1999). «Chapter Two: OttomanJerusalem». In. Tamari, Salim (ed.). Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights. pp. 10- 31.

- Ir- Amim(21/11/ 2021). «Ir- Amim Legal Success».

www.ir-amim.org.il

- Karmi, Omar (2006). «Understanding Hamas Victory in Jerusalem ». Jerusalem Quarterly Journal: No. 26. pp. 6-11.

- PASSIA- The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs(2020). Mapping of Palestinian Youth, Meetings, Leisure, Training and Other Youth Related Centers in East Jerusalem. Jerusalem.

- Salem , Walid (2000). «The Comprehensive Relationship Between the PNA and the Palestinian Voluntary Societies: Reality and Prospects ». In. Shadid, Mohammed K. and Qutteneh, Caroline. Palestinian Governmental/ NGO Relations: Co-operation and Partnership: Proceedings of the International Conference Organized by the Welfare Association in Consultation with the World Bank. pp.59- 61.

- Salem, Waleed (2019). Who is Eligible to Exist ? The Dynamics of Inclusion and Exclusion of Settler Colonialism: The Case of Palestine. Nicosia: Near East University.

- Telly, Charles(2014). Social Movements 1768-2004. London: Paradigm Publishers.

- Tocqueville, Alexis de(1835). Democracy in America. London: Saunders and Otley.



التوزيع والتحليل المكاني للقرى التابعة للواء القدس في القرنين السادس عشر والتاسع عشر

د. حسين الريماري

تخصص جغرافيا دكتوراه - عضو هيئة تدريس -

جامعة بيرزيت - فلسطين

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التغيرات التي مرت بها ناحية القدس من حيث الزيادة أو النقصان في عدد القرى وعدد السكان ومساحة الناحية، في الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وذلك من خلال البيانات المتوفرة. تكمن مشكلة البحث في أن ناحية قرى القدس لم تتعرض للمقارنة من قبل. كما تكمن المشكلة في عرض أن فلسطين كانت عامرة بسكانها خلال تاريخها الطويل وتشكل ردًا على المقولة التي صاغها الغرب في فلسطين في كونها أرضًا بلا شعب وبالتالي يلزم تهجير اليهود إليها كونهم شعبًا بلا أرض.

اتبع الباحث أسلوب التحليل الوصفي والتاريخي من أجل تحليل البيانات المتوفرة لقرى ناحية القدس للقرنين المذكورين. تبين من هذه الدراسة أن ناحية القدس تميزت خلال تاريخها الطويل بأنها كانت دائمًا عامرة بأهلها الذين حافظوا عليها ودافعوا عنها.

كما اتضح أن مساحة هذه الناحية إن كانت تتسع وتنكمش بين حين وآخر، وذلك تبعاً للظروف الإدارية والأمنية التي تمر بها كل مرحلة تاريخية. كما أن عدد سكان الناحية وقراها كان يتراوح بين الزيادة والنقصان تبعاً لنفس الظروف المحيطة بها.

اتضح من هذه الدراسة أن البيانات التي تم الحصول عليها للقرن السادس عشر لم تكن متطابقة مع أنها متقاربة، حيث أضيفت قرى أو اختفى بعضها، وربما يعود الحال إلى مدى الدقة في تسجيل وترجمة وتفسير تلك البيانات. أما بيانات القرن التاسع عشر فكانت دقيقة نظراً لخبرات الباحثين الذين أعدوها حديثاً. واتضح من هذه الدراسة أن هناك اثنان وخمسين قرية فقط استمرت في مواقعها بشكل دائم ولم تتغير، سواء في القرن السادس عشر أو القرن التاسع عشر. كما اتضح من هذه الدراسة أن عدد سكان ناحية القدس وعدد قراها شهد تغييرات عديدة منذ بداية الحكم العثماني لبلاد الشام عام 1516 وحتى نهايته عام 1917. يمكن تفسير هذه التغييرات تبعاً لتغير الظروف الأمنية والإدارية خلال فترة الحكم العثماني. ومع ذلك بقيت ناحية القدس عامرة بسكانها بشكل دائم والذين توزعت قراهم بين مناطق ناحية القدس السهلية والجبلية والمنخفضة الواقعة في منطقة الغور. توصي الدراسة باستكمال دراسة نواحي فلسطين كلها، حيث إن البيانات أصبحت متوفرة.

كلمات مفتاحية: ناحية القدس وقراها، الظروف الإدارية والأمنية السائدة، ديناميكية زيادة أو نقصان عدد القرى.

Abstract:

The aim of this study is to analyze changes that Nahiyat Al - Qudswent throughout the sixteenth and nineteenth centuries in terms of number villages, population and area size. The problem of the research is that the Jerusalem villages, population and area size has not been compared



before. The problem also lies in the presentation that Palestine was full of its inhabitants during its long history, and it constitutes a response to the saying formulated by the West in Palestine that it is a land without a people and therefore the Jews must be displaced to it, as they are a people without a land. The researcher used descriptive and historical methods in order to analyze the available data. This study has revealed that Nahiyat Al - Quds was distinguished during its long history that it was always full of its people who preserved and defended it. It also became clear that the area size was expanding and shrinking from time to time, according to the administrative and security conditions experienced by each historical stage. The population of the district and its number of villages ranged between increase and decrease according to the same surrounding conditions. It became clear from this study that the data obtained for the sixteenth century were not identical, although they are close, as villages were added or some of them disappeared, and perhaps the case is due to the extent of accuracy in recording, translating and interpreting those data. As for the data of the nineteenth century, it was accurate due to the experiences of researchers who prepared it recently. It was clear from this study that there are only fifty - two villages that continued in their positions permanently and did not change, whether in the sixteenth or nineteenth centuries. The number of its villages witnessed many changes since the beginning of the Ottoman rule in the Levant in 1516 until its end in 1917. These changes can be explained according to the change in security and administrative conditions during the period of Ottoman rule. Nevertheless, Nahiyat Al - Quds remained permanently populated by its residents, whose villages were distributed among the plain, mountainous and low - lying areas located in the Ghor area. The study

recommends to pursue more studies of all Palestinian Nahiyats.

Keywords: Nahiyat Al - Quds and its villages, administrative and security conditions. Ottoman Empire, dynamics of number of increase and decrease of villages.

1,1 مقدمة:

تتناول هذه الدراسة التوزيع الجغرافي والتحليل المكاني للقرى التابعة إدارياً لناحية القدس في القرنين السادس عشر والتاسع عشر. وكذلك تتناول الدراسة تطور عدد سكان هذه الناحية. شكلت هذه الناحية وناحية الخليل لواء القدس، والذي هو بدوره أحد ألوية فلسطين الأربعة. أما الألوية الثلاثة الباقية فهي نابلس وصفد وغزة. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهجين التاريخي والوصفي. أما من حيث البيانات التي اعتمد عليها الباحث فقد جاءت من كرشون؛ سطيح وأيدن¹ و Hutteroth & Abdul Fattah² و Toledano³.

أعدّ الباحث قوائم احتوت على مسميات قرى أرياف ناحية القدس والواردة في المصادر المذكورة، ومن ثم تم مقارنتها لإيجاد مدى تطابقها، وخاصة فيما يتعلق بقرى القرن السادس عشر. اتضح أن هذه الجداول لم تكن متطابقة، حيث اختلفت بعض القرى أو أضيفت قرى جديدة وبقيت قرى أخرى. كما أن حدود ناحية القدس جرى تغييرها بين فترة وأخرى مما أثر على أعداد القرى التابعة لها، سواء بالزيادة أو النقصان. واتضح من هذه الدراسة أن هناك إحدى وخمسين قرية فقط استمرت في مواقعها بشكل دائم ولم تتغير، سواء في القرن السادس عشر أو القرن التاسع عشر. إضافة إلى ذلك ربما حصل التباين في الإحصاءات العثمانية من خلال مدى الدقة التي يتبعها الموظفون العثمانيون أو وكلائهم عند إجراء التعدادات المختلفة.



1,2 مشكلة الدراسة:

كانت فلسطين عامرة بأصحابها منذ زمن طويل، أي منذ بداية تحول الإنسان من حياة التنقل والالتقاط إلى حياة الاستقرار، والذي يعود للحضارة النطوفية التي نشأت في وادي النطوف الذي يقع إلى الشمال الغربي من مدينة القدس بحوالي 30 كيلومتراً. استمرت فلسطين عامرة بأهلها منذ ذلك التاريخ حتى الوقت الحاضر. ولم يقل أحد خلال هذا التاريخ الطويل أن فلسطين خالية من السكان. إلا أنه منذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر بدأت مقولة أن فلسطين هي أرض خالية من السكان، وذلك من خلال رحالة أو حجّاج أو بحّاث أو بعثات أوروبية جاءت إلى فلسطين. ومن هنا تأتي المشكلة وضرورة الرد عليها كمياً فيما يخص ناحية القدس في فترة الحكم العثماني، وخاصة في القرنين السادس عشر والتاسع عشر، حيث السجلات العثمانية مادة غزيرة عن هذه الناحية. هذا مع العلم أن هناك الكثير من الدراسات الأدبية التي تناولت الموضوع. إلا أن هذه الدراسة تميزت باعتمادها على بيانات وفرتها دراسات كل من:

1 - كرشون؛ سطيح وأيدن⁴، الذين قاموا بإعداد أطلس ودليل المواقع الفلسطينية في العهد العثماني خلال القرنين السادس عشر والتاسع عشر. ومن خلال تصفح أعداد القرى في القرنين المذكورين يتضح أن عدد قرى ناحية القدس في القرن السادس عشر كانت 166 قرية وعدد قرى القرن التاسع عشر 116 قرية، وهذا يعني أن هناك 50 قرية اختفت. وهذا مدعاة للتساؤل عن أسباب هذا الاختفاء. إضافة إلى ذلك ظهرت قرى جديدة واختفت قرى أخرى.

2 - وكذلك تم الاعتماد على مؤلف كل من Hutteroth & Abdul Fattah⁽⁵⁾ اللذين تناولوا السجلات العثمانية في أواخر القرن السادس عشر.

3 - كما اعتمد الباحث في هذه الدراسة على⁽⁶⁾ Toledano الذي أجرى دراسة عن أرياف سنجق القدس في القرن السادس عشر من حيث مفاهيمه الديموغرافية

والطوبوغرافية، معتمداً على الأرشفة العثماني في إسطنبول وأنقرة.

1,3 فرضية الدراسة:

اختلف عدد سكان وعدد قرى ومساحة ناحية القدس خلال الحكم العثماني نظراً للظروف الأمنية والإدارية السائدة.

1,4 حدود الدراسة:

تغطي هذه الدراسة ناحية القدس من حيث المساحة وعدد القرى في القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

1,5 أدبيات الدراسة:

في عام 1843 جاء رجل الدين الأسكتلندي ألكسندر كيث (Alexander Keith) وأطلق مقولته عام 1884 أن سوريا الكبرى «ارض بلا شعب وهي بحاجة لشعب بلا أرض». كان كيث رجل دين مسيحياً يدعو إلى جذب اليهود نحو الديانة المسيحية. ورأى في سوريا أنها أرض خصبة ولا يسكنها أحد وفي المستقبل سوف لن يكون لها حاكم يحكمها. وأفاد أن الله بحكمته يوجهنا نحو أمة بلا أرض⁷ Montefiore، وفي عام 1876 قال الرجل البريطاني اللورد شافتسبري لتجمع عقده صندوق استكشاف فلسطين، إن هناك أرضاً تعج بتاريخ طويل، وهي خصبة إلا أنه لا يسكنها أحد تقريباً وتنظر لشعب يتوزع في جميع أنحاء العالم وليس لهم وطن. وفي رسالة وجهها لوزير خارجية بريطانيا جورج هاملتون جوردن عام 1853 تفيد بأن أرض بلا شعب بحاجة لشعب بلا أرض. وفي عام 1858 أطلق رجل الدين هوراتس بوران (Horatius Boran) وقد كان من أتباع الكنيسة المشيخية في إسكتلندا مقولته «عودة إسرائيل حيث لدينا شعب بلا أرض وأرض بلا شعب. كما أنه في عام 1881 وبعد زيارة للأراضي المقدسة، أطلق الأميركي وليام ايوجين بلاكستون (William Eugene Blackstone) الذي كان من دعاة عودة اليهود



إلى فلسطين مقولته «ماذا نعمل باليهود الذين يتعرضون للاضطهاد في روسيا القيصرية» وهذه حالة شاذة تستحضر مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. وفي عام 1884 قام رجل الدين الأنجليكاني (George Seaton Bowes) الذي كان يعمل في جامعة كامبردج بالترويج لموضوع عودة اليهود إلى فلسطين واستخدم نفس مقولة ألكسندر كيث. كما أن جورج ستيتون بوز (John Lawson Stoddard) المواطن الأميركي الغني والذي كان يعيش في مدينة بوسطن حث اليهود عام 1887 للعودة للشعب الذي ليس له أرض للأرض التي ليس لها شعب، وحثهم أيضًا على أن يكونوا موحدين وحققوا أحلام رجال دينكم، وخاطبهم بأن «يعودوا إلى أرض إبراهيم». أصبحت مقولة كيث شائعة الاستعمال بين مسيحيي بريطانيا وأميركا حتى خلال العقد الأول من القرن العشرين. وفي بداية القرن العشرين (1901) استخدم هذا الشاعر الصهيوني الأميركي اليهودي إسرائيل زانجويل (Israel Zangwill) لأول مرة رغم أنه رأى مدينة نيويورك الأميركية عبارة عن قدر طهي تنصهر فيه الثقافات، وفي الوقت نفسه أنكر وجود أهل فلسطين مع أنه زارها. لم يقتصر الأمر على رجال الدين، بل شاع بين غير المتدينين فعلى سبيل المثال أرسل وليم بلاكستون رسالة إلى الرئيس الأميركي بنجامين هاريسون مناشدًا أن تعطى فلسطين لليهود، كما أعطيت بلغاريا للبلغاريين وصربيا للصرب، كما جاء في معاهدة برلين عام 1878. إلا أنه في عام 1922 أصبح هذا الشاعر قليل الاستعمال لأنه اعتبر من قبل الكثير من الكتاب أنه شعار تستخدمه الحركة الصهيونية. كان هناك رد عربي ضد هذه المقولة، ومن أبرز من كتب في هذا الموضوع رشيد الخالدي وإدوارد سعيد ومحمد مصباح وحنان عشاوي⁸. كما أن يوسف⁹ كتب في دراسته أن شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» كان إفرازًا طبيعيًا للنسق الاستعماري الغربي الحديث الذي نبع من «الرؤيا المعرفية العلمانية الإمبريالية التي قامت بعلمنة الرؤيا الإنجيلية وحوّلتها من صياغات مجازية تتحقق في آخر الأيام بمشيئة الإله إلى شعارات استيطانية حرفية تتحقق الآن وهنا وبقوة السلاح». ويؤكد أرثيلي¹⁰ أن هذا الشعار يحمل في طياته أساطير متعفنة. ومن ناحية

أخرى فإن الشريف¹¹ يوضح زيف جملة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» لأنه حين بدأت أفواج اليهود تصل إلى فلسطين وجدوا فيها ما يقارب ألف بلدة وآلاف الهكتارات المزروعة والسكك الحديدية التي بناها العثمانيون، وهذا يعني أنهم كانوا يعلمون بوجود شعب في تلك الأرض وأن بناء دولة لهم كان يعني الصدام المسلح مع سكان فلسطين الأصليين.

قام كل من كرشون؛ سطيح وأيدن¹² بإعداد أطلس ودليل المواقع الفلسطينية في العهد العثماني من 1515 إلى 1917 من أجل تثبيت حقائق تاريخية مرت بها فلسطين، وكذلك للإسهام في تشكيل المستقبل الفلسطيني. كما أن هذا الأطلس جاء كخطوة مهمة نحو حل مشكلة ملكية الأرض، وذلك من خلال تأكيد أسماء المواقع السكنية الفلسطينية في السناجق والأقضية والنواحي من دفاتر التحرير وسالنامات سوريا وتصنيفها في قوائم وتجميع الخرائط العثمانية عن فلسطين. أعد هذا الأطلس ليغطي جانباً تاريخياً مهماً من تاريخ فلسطين والقضية الفلسطينية التي لها أبعاد سياسية وعسكرية ودينية واجتماعية.

في عام 1977 أنجز Hutteroth & Abdul Fattah¹³ كتاباً تناولا فيه الجغرافيا التاريخية لفلسطين وشرق الأردن وجنوب سوريا في نهاية القرن التاسع عشر، معتمدين على الدفاتر العثمانية المفصلة - والتي أطلق عليها مسمى الجديدة - لإحصاء نفوس أجرته الدولة العثمانية في عام 1596. تشكلت مصادر الكتاب من سبعة سجلات دفاتر رسمية مفصلة للمقاطعات العربية تحت الحكم العثماني، الذي كان في ذروة مجده. من تلك السجلات استطاع الباحثان إيراد مسميات القرى والمزارع ومواقع البدو التابعة لناحية القدس وعددها 156. وقد زودت بمواصفات مثل عدد السكان المسلمين والمسيحيين واليهود والإنتاج الزراعي والحيواني ومجموع الضرائب المدفوعة من قبل أرباب الأسر والعزاب ومن كان يُعفى من الضرائب مثل رجال الدين المسلمين وذوي الإعاقات الجسدية مثل المكفوفين ومن لديهم شلل - أُعفي اليهود والمسيحيون من هذه الضرائب - والعاملون في



الأراضي الوقية. كما تمكن الباحثان من معرفة مسميات القرى بنسبة تتراوح بين 80% إلى 95%. ويفيد الباحثان بأن مواقع بعض القرى تم إشغالها من سكانها بشكل مؤقت إلا أنها أُخليت فيما بعد، ربما لحصول مشاكل مع القرى المجاورة أو بسبب قلة الموارد المائية أو انجراف التربة. تم تزويد الكتاب بخرائط توضح التوزيعات المختلفة.

كما اعتمد الباحث في هذه الدراسة على¹⁴ Toledano الذي أجرى دراسة عن أرياف سنجق القدس في القرن السادس عشر من حيث مفاهيمه الديموغرافية والطبوغرافية، معتمداً على الأرشيف العثماني في إسطنبول وأنقرة. أورد الباحث قائمة بمسميات القرى والمزارع وقطع الأرض ومواقع إقامة البدو وعددها 164. كما أورد الباحث عدد قرى ناحية القدس في فترات زمنية مختلفة.

قام العبيدات¹⁵ بإعداد أطروحة ماجستير، تناول فيها ناحية القدس الشريف من حيث تاريخ حياتها الاجتماعية في النصف الأول من القرن الحادي عشر / السابع عشر الميلادي. ومن ضمن ما احتوته هذه الأطروحة كان سرداً لقرى ناحية القدس. أما السوارية¹⁶ فقد أجرى دراسة عن سكان مدينة القدس خلال القرن السادس عشر واستخدم فيها دفاتر التحرير العثمانية المبكرة وسجلات محكمة القدس الشرعية ودفاتر الطابو مصادر لدراسته. تناول الباحث عدد سكان المدينة من حيث الزيادة في بداية القرن أو النقصان في نهايته وأسباب ذلك من حيث الوضع الأمني والإداري في المدينة أو جوارها، وكذلك أثر القبائل البدوية المجاورة في التركيبة السكانية إيجاباً أو سلباً. ويقول¹⁷ Cohen أن هجمات البدو امتدت حتى القرن الثامن عشر وساهمت في ضعف الدولة ونقصان مبالغ الضرائب التي تذهب للخزينة العثمانية، مما ساهم في ترك كثير من الناس لقراهم ومدنهم، هذا بالإضافة إلى ظلم جامعي الضرائب من السكان الذين تدخلوا في حياة الناس ومعيشتهم، وحتى في أنواع المزروعات ومواعيد حصادها، مما أجبر بعض سكان القرى للرحيل عن قراهم. وفي بعض الأحيان كان موظفو الإحصاء يقومون بنسخ الدفاتر القديمة وتقديمها

على أنها دفاتر جديدة. حصل هذا من قبل موظفي الإحصاء في حالات ضعف الدولة وانشغالها بحروب طويلة ضد الصفويين وفي أوروبا، مما كان له أثر واضح في إهدار موارد الدولة. بلغ عدد سكان المدينة بين عامي 1553 - 1554 حوالي 10171 نفرًا. أما بين عامي 1562 - 1563 فقد ازداد عدد السكان ليصلوا إلى 10310 أنفار، أي إنه خلال عقد من الزمن زاد عدد السكان 139 نفرًا. وفي هذه الفترة أيضًا ظهرت وظائف جديدة مثل نقيب العمارة وشيخ العمارة وشيخ الحديث بالعامرة، وظهرت أيضًا مهن جديدة ذات تأثير اقتصادي واجتماعي مثل الدلال والنحاس والحداد والمخللاتي والمصرياني والديباغ والترجمان والطبيب والبيطار وغيرها. تزامن كل هذا مع فترة حكم السلطان سليمان القانوني الذي تميز بالقوة وسيادة النظام والاستقرار. بعده جاء بدء الحكم العثماني (1566 - 1574) بالضعف نتيجة للحروب الطويلة ضد الصفويين وضد أوروبا، وفيها بدأت الدولة بالضعف وساءت أوضاعها الداخلية. ونتيجة لذلك نقص عدد سكان المدينة من المسلمين والمسيحيين واليهود. كما أهمل موظفو الدولة في تأدية مهامهم الوظيفية وخاصة العاملين في مجال الإحصاء. كان للنزاع الذي حصل بين الجماعات المحلية أثر كبير في فقدان مدينة القدس والمناطق المحيطة للسكان بها، مما أدى إلى إخلاء أهالي بعض القرى لقراهم خوفًا على أنفسهم. ونتيجة لذلك زاد عدد سكان مدينة القدس، كما زاد عدد السكان المسلمين. فعلى سبيل المثال كان عدد السكان المسيحيين في عامي 1538 - 1539 حوالي 846 نسمة، وفي عامي 1562 - 1563 زاد عدد السكان ليصبح 958 نسمة. جاءت الزيادة نتيجة للهجرة القادمة للمدينة من قرية بيت ريبا الواقعة على بعد 40 كيلومترًا شمال غرب مدينة القدس وقد أطلق عليهم مسمى الريماويون ومن قرى القدس والخليل وبيت جالا وبيت لحم، وهؤلاء قدموا طلبًا للأمن وتجنبًا لظلم موظفي الدولة العثمانية في المناطق التي كانوا يقيمون فيها. كما استقبلت القدس وجوارها حجاجًا مسيحيين ورهبانًا قدموا إليها من أوروبا بشكل عام وأقاموا فيها وفي الأديرة في المناطق المجاورة. كان المسيحيون في مدينة القدس يدفعون الجزية للدولة، وكانت مبالغ الجزية المتحصلة تنفق على المسجد



الأقصى وقراء القرآن الكريم.

أما بالنسبة لليهود، فقد قدم الكثير منهم إلى القدس بعد سقوط الأندلس عام 1492م، و قدم إليها أيضًا يهود من غزة ومصر وطرابلس الشام وإسطنبول، وهؤلاء كانوا يأتون إلى القدس للزيارة والعبادة، ومنهم من استقر فيها دون علم الدولة. كانت زيادة أو نقصان عدد اليهود في القدس يتماشى مع زيادة أو نقصان السكان المسلمين والمسيحيين لأنهم خضعوا لنفس ظروف الأمان أو عدمه. إلا أن اليهود دفعوا الجزية مثلهم مثل المسيحيين. يفيد السوارية¹⁸ أيضًا أن عدد سكان المدينة من المسلمين والمسيحيين واليهود زاد خلال الفترة بين 1525 و 1563. إلا أن المدينة شهدت تناقصًا بعد هذه الفترة وحتى نهاية القرن السادس عشر. إلا أن Cohen و Lewis¹⁹ يفيدان بأنه في القرن السادس عشر كان هناك ست مدن فلسطينية رئيسية هي - القدس، غزة، الخليل، نابلس، صفد، والرملة - ولم يكن يقطن أيًا منها عدد كبير من السكان الذين تراوح عددهم بين 5000 - 6000 نسمة، وقد كانت القدس أكبرها، حيث بلغ عدد سكانها عام 1525 - 1526 حوالي 4677 نسمة، وقد زاد هذا العدد ليصبح 7836 نسمة في الفترة بين 1538 - 1539. استمر عدد سكان مدينة القدس بالارتفاع ليصل إلى 13379 نسمة في الفترة 1553 - 1554. وفي الأربعين سنة الأخيرة من القرن السادس عشر وبعد انتهاء حكم السلطان القانوني بدأ سكان المدينة بالتناقص ليصبح 12529 نسمة في الفترة 1562 - 1563.

على أي حال كانت الزيادة السكانية في فلسطين قليلة، إلا أن أسباب تلك الزيادة لا تعود فقط للزيادة الطبيعية، بل لتقدم جمع البيانات وحركة السكان بين المدن أو إلى الريف أو الهجرة الدولية القادمة. لم تكن المدن الفلسطينية كثيرة السكان لأنهم فضلوا الانتقال للريف هروبًا من الضرائب ومن هجمات البدو على المدن واتقاء لظلم الجيش العثماني. ولكن خلال فترة سليمان القانوني ازداد عدد السكان وذلك بسبب توفر الأمن.

قام Tshelebi's²⁰ برحلة من إسطنبول إلى فلسطين بين عام 1648 - 1650، حيث ذكر

الأماكن التي مرَّ بها ووصفها بكل عناية من مدن وقرى وأماكن دينية إسلامية ومسيحية ويهودية. ومن خلال ما كتبه يتضح أن فلسطين كانت مزدهرة بسكانها وزراعتها وتمتع بالأمان والاستقرار. كان هذا الرحالة باحثاً عن حقائق الأماكن الدينية المسيحية وحقائق الأحداث الإنجيلية في الديار المقدسة، في الوقت الذي كان يشيع في أوروبا التشكيك في مصداقية الأديان، حيث أفكار الحداثة بدأت تغزو الأدبيات الأوروبية.

في عام 1697، أي في نهاية القرن السابع عشر قام Maundrell²¹ وبرفقته أربعة عشر مرافقاً بزيارة إلى مدينة القدس وقد بدأت رحلتهم من حلب باتجاه مدينة القدس وبهدف حضور عيد الفصح فيها. استمرت الرحلة ثلاثة شهور ذهاباً وإياباً. وقد قام بوصف الأماكن التي مرَّ بها وصفاً دقيقاً، وخاصة المدن والقرى والأماكن الدينية المسيحية والأديرة وأماكن الإيواء. وفي هذا الكتاب لم يلحظ هذا الرحالة أن في فلسطين أماكن خالية من السكان، بل إن السكان يمارسون حياتهم الطبيعية. وقد جاء تأكيد ذلك في دراسة للباحثة حاكم²² التي تناولت رحلات الغربيين للقدس لأهداف الاستطلاع أو لضرورات علمية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية. وأفادت أن آياً من هؤلاء الرحالة في فترات زيارتهم المختلفة لفلسطين لم يذكروا أنها خالية من السكان، مع أن تركيزهم كان على السكان المسيحيين واليهود.

قام مناع²³ بدراسة، تناول فيها لواء القدس في أواسط العهد العثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة 1831. أفاد مناع أن عدد ناحية قرى ناحية القدس في القرن التاسع عشر وصل إلى 121 قرية. وأن عدد القرى نقص، ويعود ذلك إلى أن سكان بعض القرى الصغيرة تركوا أماكنهم والتحقوا للعيش في قرى أكبر حجماً. وبالتالي فإن عدد السكان لم ينقص كما نقصت أعداد القرى.

أعدت Tramontana²⁴ دراسة تناولت فيها دور الضرائب العثمانية في انكماش الوجود المسيحي في فلسطين خلال القرن السابع عشر. في هذه الدراسة تحدثت الباحثة عن سكان



قريتي دير أبان وصوبا المجاورتين لمدينة القدس، وبأنهم تحولوا إلى الديانة الإسلامية تجنباً لدفع ضرائب الجزية في منتصف القرن السابع عشر. كما كان هناك عوامل أخرى لعبت دوراً في نقصان السكان المسيحيين في الريف الفلسطيني، ومنها الانتقال إلى البلدات التي يتوفر فيها الأمن والعمل. ونظراً للضرائب الباهظة وتغيير قوانين الملكية التي فرضتها الدولة العثمانية وظلم الشرطة المحلية - السباهية - وإجبار السكان على دفع ضرائب أعلى ربابعة²⁵، ونتيجة لذلك هاجر الكثير من سكان الريف الفلسطيني من المسلمين إلى البلدات الآمنة وحيث يتوفر العمل، وهذا كان له نتائج، حيث تدنى الإنتاج الزراعي وكان الأمر يزداد سوءاً عند مهاجمة القبائل البدوية للمناطق الريفية. ومن أمثلة ذلك هجرة بعض سكان قرية أبو ديس نظراً لفرض السباهية عليهم ضرائب جائرة وأحياناً أخذ حيواناتهم. إلا أنه في بعض الحالات كان السباهية يضربون ويقتلون من قبل السكان المحليين، كما حصل في قريتي البيرة ورمون، حيث قتل شريطان محليان - سباهيان - .

أحياناً كان المسيحيون يتحولون للإسلام نظراً لفقهم في الريف وطلباً لنيل الاحترام والتأثير الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني (القضاة)²⁶، أما في ناحية القدس فقد تركز الوجود المسيحي في قرى الطيبة وجفنا ورام الله وبيروود وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ونحالين وتقوع. كما أنه في زمن المماليك تحوّل سكان قريتي دير الشيخ وشرفات، وهما واقعتان في جوار القدس إلى الديانة الإسلامية. إضافة إلى ذلك تبرز الوثائق العثمانية أن قرى مسيحية مثل جمالا وتبنة وأرتاس اختفت كقرى مسيحية بين 1553 - 1563، وهذا نتيجة لتحويل السكان إلى الإسلام ومن ثم الهجرة إلى أماكن أخرى. وفي منتصف القرن السادس عشر أيضاً تحوّل سكان بيت ريبا وجمالا ونحالين وتقوع إلى الإسلام.

أورد السهلي²⁷ ودلول²⁸ إرث فلسطين وحضارتها في كتب الرحالة والجغرافيين المسلمين ومن هؤلاء الرحالة كان بن خرداذبة (820 - 912م) مؤلف كتاب «المسالك والممالك» وهذا قام بوصف المدن والقرى الفلسطينية وصفاً تاماً وحدّد المسافات فيما

بينها. أما المؤرخ أحمد بن إسحاق اليعقوبي (820 - 897م) صاحب كتاب «البلدان» فقد وصف القدس وطبريا واللد والرملة و نابلس ورفح ومنطقة الغور الفلسطينية ومدينتها أريحا. ذهب الجغرافي أحمد بن يحيى البلاذري (279هـ) إلى أبعد من ذلك في كتابه «فتوح البلدان» حيث كتب عن أحوال فلسطين السكانية والعسكرية، وكذلك وصف أبنيتها الشهيرة. وفي القرن الرابع الهجري كتب البحاثة علي بن الحسين المسعودي (345هـ) الذي ألف كتاب «التبيه والإشراف» الذي ذكر فيه فلسطين بإسهاب. وفي نفس القرن أيضاً جاء الجغرافي الرحالة أبو إسحق الاصطخري (850 - 957م) مؤلف كتاب «صور الأقاليم» وفيه أتى على ذكر الكثير من مناطق فلسطين ومدنها وزراعتها ومناخها ونباتها مدينة طبريا الحارة التي تفيد في شفاء الأمراض. ومن هؤلاء المؤرخين الرحالة والمؤرخ شمس الدين المقدسي (860 - 928م) صاحب كتاب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» وفيه ذكر فلسطين وأحوال سكانها ومذاهبها وتجارها وصناعاتها وأعيادها الدينية وتضاريسها. أما نصار خسرو (1004 - 1088) صاحب كتاب «سفر نامه» فقد ذكر المدن الفلسطينية والأماكن الدينية والشؤون الاجتماعية والاقتصادية خلال رحلته لأداء فريضة الحج. وخلال الاحتلال الإفرنجي لفلسطين خلال القرن الثاني عشر الميلادي، كتب عن فلسطين كثيرون، ومن هؤلاء ابن جبير الأندلسي (1145 - 1217) الذي زار عكا وكذلك القدس بعد تحرير صلاح الدين لها من أيدي الفرنجة عام 1187م، وكتب ابن جبير عن أحوال فلسطين الاجتماعية والاقتصادية. أما المؤرخ علي الهروي (1147 - 1215م) فتناول فلسطين في كتابه «الإشارات إلى معرفة الزيارات» من طبيعتها وجغرافيتها. أما ياقوت الحموي (1178 - 1229م) فقد زار فلسطين مرتين وكتب عن موقعها ومدنها مثل عسقلان والرملة وغزة وقيسارية و نابلس وأريحا. في القرن الثامن الهجري قام ابن بطوطة (1304 - 1377م) بزيارة فلسطين عدة مرات في طريقه لأداء فريضة الحج، وقد جاء في كتابه «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» وصف دقيق لجغرافية فلسطين. إضافة إلى ذلك زار فلسطين الكثير من الرحالة



ووصفوا جغرافيتها وتاريخها وأحوال سكانها (أيوب)²⁹. ومن هؤلاء أيضًا برهان الدين بن فركاح (1262 - 1329م) وأبو البقاء يحيى بن الجيعان (1412 - 1480) والمؤرخ مجير الدين عبد الرحمن المقدسي (860هـ - 928هـ) صاحب كتاب «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» حيث وصف هاتين المدينتين والحروب الدائرة هناك. كما أن عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (1641 - 1731م) أفاض في كتابه «الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية» شارحًا عن المدن الفلسطينية ومنها عكا والناصرة و نابلس والقدس والرملة ويافا وعسقلان وغزة وخان يونس.

منذ احتلالها لفلسطين عام 1517م كانت الدولة العثمانية تهتم دائمًا بتوفير الأمن والاستقرار كجزء من توفير الأمن في بلاد الشام، وذلك لتأمين الاستقرار السكاني والاقتصادي في المنطقة، هذا بالإضافة إلى تأمين الطريق إلى مصر وتأمين سلامة قوافل الحجاج إلى الأماكن المقدسة في الحجاز²⁹.

لكن لعبت عوامل أخرى في نقصان عدد السكان في منتصف القرن السادس عشر، وخاصة في المدن الفلسطينية وهي ضعف الإدارة العثمانية، مما حدا بموظفيها بتوظيف قوتهم الوظيفية في ابتزاز السكان. كما أن تحويل الطرق التجارية نحو البحار بقيادة البرتغال حرم فلسطين من فوائد النقل التجاري عبرها نحو أوروبا³⁰. ولقد كان لتغيير مسؤولي النواحي أثر في استتباب الأمر مما نتج قلق كبير لدى السكان³¹.

اتضح أن عدد قرى ناحية القدس استمرت في الزيادة. وبعد منتصف القرن السادس عشر أصبح عدد القرى مستقرًا. وهذا يشير إلى الازدهار الذي عاشته الناحية في القرن الأول من الحكم العثماني، وترافق ذلك بعودة أصحاب القرى المهجرة إلى أماكن سكنهم. كما أن آلية التعداد العثماني أصبحت أكثر دقة. إضافة إلى ذلك ازداد عدد سكان بعض القرى في ناحية القدس نتيجة لتوفر الأمن فيها ولم تعد تتعرض لغارات البدو. ومع ذلك فقد أورد Toledano³² أن عدد سكان ناحية القدس عام 1596 بلغ 30740 فردًا على

اعتبار متوسط حجم العائلة يساوي 6 أنفار، ولكن بعد جمع عدد سكان ناحية القدس كما جاءت به Toledano تبين أن مجموع سكان ريف ناحية القدس دون مدينة القدس بلغ 26780 نسمة، على اعتبار أن عدد أرباب الأسر وصل إلى 5356 أسرة وحجم العائلة يساوي 5 أنفار. وبه كان عدد المسلمين 22815 (83%) وعدد المسيحيين 3965 مسيحيًا (17%). يوضح جدول رقم (1) عدد قرى ومجموع سكان ناحية القدس ونسب الزيادة السنوية من الفترة 1525 - 1526 إلى الفترة 1596 - 1597. يتضح من هذا الجدول أن عدد سكان ناحية القدس كان أكثر قليلاً من ثلاثين ألف نسمة، وهذا في حالة احتساب حجم العائلة ستة أفراد، وكذلك وصل عدد سكان هذه الناحية أكثر من 26000 فرد وذلك في حالة حساب حجم الأسرة ليساوي ستة أفراد.

ورد في أطلس كرثون وسطيح وأيدن³³ أن عدد قرى ناحية القدس في القرن التاسع عشر كان 145 قرية، إلا أنه بعد أن قام الباحث بترتيب تلك القرى اتضح أن هناك تكراراً لمسميات بعض القرى. فعلى سبيل المثال ورد اسم قرية بدو ثلاث مرات، ومرتان لمسميات كل من القرى التالية جمالا وجيبيا وطور زيتا وعيسوية وسنجل ومخماس والجانية وسلواد. وبالتالي فإن مجموع القرى المكررة وصل إلى عشرة، وعند طرحها من المجموع الكلي تبين أن عدد القرى فعلياً بلغ 135 قرية. يلاحظ أن القرى التي لم ترد في أطلس كرثون؛ سطيح وأيدن هي قرى قائمة وأغلبها موجود في الوقت الحاضر.

ومن المستبعد أنها نشأت في أواخر القرن التاسع عشر، ويشير إلى أن السجلات العثمانية لا تتمتع بدقة كافية، خاصة الدولة العثمانية كانت تعاني من ترهل إداري واضح، وكان موظفو الدولة يعتمدون على مسؤولي القرى الذين امتازوا بالضعف الإداري والفساد. هذا الترهل يزداد كلما ابتعدت النواحي عن المركز، وهذا من اتسمت به ناحية القدس، وهذا ما جاء به العبيدات³⁹ و⁴⁰McCarthy.



جدول رقم (1) عدد قرى ومجموع سكان ناحية القدس: 1525 - 1526 إلى الفترة 1596 - 1597

الفترة الزمنية	عدد القرى	عدد السكان	المصدر
1596 - 1597	156	26780 تم حساب عدد أفراد الأسرة لساوي 5 أفراد	Toledano ³⁴ (1984، 281-319)
1596	164	30740 تم حساب عدد أفراد الأسرة لساوي 6 أفراد	Toledano ³⁴ (1984، 281-319)
1596	166	كرشون وسطيح وأيدن ³⁶ ، 2020	
القرن التاسع عشر	135	كرشون وسطيح وأيدن ³⁷ ، 2020	
القرن التاسع عشر	121	60000 - 50000	مناع ³⁸ ، 2008

يوضح الجدول رقم (1) تقارب عدد قرى ناحية فلسطين في القرنين السادس عشر لثلاثة من الدراسات. إلا أنها تختلف في مسمياتها إلى حد كبير. ربما يعود السبب إلى اختلاف إمكانيات الباحثين من حيث التمكن من قراءة السجلات العثمانية. ولكن يمكن القول إن أكثرها دقة هي مسميات القرى الواردة في أطلس كرشون؛ سطيح وأيدن⁴¹، حيث اعتمدوا على فرق بحثية تركية مدربة ومدعومة من قبل غرفة إستانبول التركية. وللمقارنة، فقد سرد العبيدات⁴¹ مسميات 184 قرية في ناحية القدس في القرن السابع عشر معتمداً على مدينة القدس. وهذا يعني أن ناحية في القرن السابع عشر كان بها 18 قرية زيادة على عدد القرى الواردة في سجلات القرن السادس عشر، ويشير هذا إلى قوة

واستقرار واستتباب أمن الدولة العثمانية وأدواتها التنفيذية.

1,6 مقارنة جداول قرى ناحية القدس الواردة في أطلس كرشون وسطيح وأيدن في القرنين السادس عشر والتاسع عشر:

أعد الباحث قوائم احتوت على مسميات قرى أرياف ناحية القدس والواردة في الأطلس المذكور ومن ثم تمت مقارنتها لإيجاد مدى تطابقها.

اتضح أن هذه الجداول لم تكن متطابقة، حيث اختلفت بعض القرى أو أضيفت قرى جديدة كما أن حدود ناحية القدس جرى تغييرها بين فترة وأخرى سطيح⁴²، مما أثر على أعداد القرى التابعة لها، سواء بالزيادة أو النقصان. كما أن تطور وتغيير نظم الإدارة العثمانية وإعادة النظر فيه مرات عديدة ليتناسب مع مصالح الدولة أثر في مساحة ناحية القدس وعلاقتها مع النواحي الأخرى المجاورة مثل الخليل وغزة والرملة.

أما من حيث عدد القرى الواردة ضمن قرى القرن التاسع عشر ولكنها لم ترد في سجل قرى القرن السادس عشر فهي 97 قرية كما يلي:

أبو شخيدم، أبو عيد، أبو فلاح، أبو قش، باب الخليل، باب السلسلة، باطن الجبل، برهان، بشيت، بصيلة، بيت اجزا، بيت ثول، بيت سوريك، بيت سيرا، بيت نقوبا، بيتلو، بيتين، الجانية، الجانية والراس، جبع، جديرة، جيبيا، خبرة، خربة أبو فلاح، خربة العمور، خربة النطاف، خربة أم طوبا، خربة جلجلية، خربشا المصباح، الخضر، دورا القرع، دير ابزيق، دير أبو مشعل، دير أيوب، دير جرير، دير نخلة، دير نظام، دير ياسين، ديوك، ريجا، سردا، سلواد، سلوان، سنجل، السواخرة، شعفاط، صالحة، صفا، صوبا، الطور، عابود، عارورة، العبيد، عرتوف، عزرية، عمواس، عين سينيا، عين عريك، قبيبة، قسطل، قطنة، كفر اشوع، كفر توت، كوبر، لد، مخماس، مزرعة العوجا، مزرعة شرقية، مزرعة شريتح، نطاف، وادي المالحه، يتزور، يالو، العوجا.



يعود هذا العدد الكبير من الفروق في أعداد القرى إلى أن الفترة الزمنية الفاصلة بين السجلات العثمانية التي تبلغ حوالي ثلاثة قرون، وهذه فترة كافية لتغيير مسميات القرى أو تغيير جزئي في المسمى أو حتى ترك القرية ومن ثم إنشاء قرية جديدة وإطلاق مسمى جديد. ويلاحظ أيضاً أن كثيراً من القرى كانت تحمل اسم الدير الذي تقع بجواره. إلا أنه مع مرور الزمن غير السكان مسمى قريتهم إلى مسمى آخر. ولقد اتضح أيضاً أن عدد القرى الواردة في أطلس كرشون وسطيح وأيدن⁴³ بلغت 57 قرية، أي إنها كانت دائمة الوجود رغم الظروف الأمنية والإدارية العثمانية المختلفة وتتصف مواقع هذه القرى جغرافياً بأنها في معظمها تقع بجوار مدينة القدس التي كانت المركز الإداري للناحية، وهذا مما ساعدها على الاستمرار. وهذه القرى كما يلي: أبو ديس، أرطاس، بتير، بدو، برقا، بيت جالا، بيت جالا، بيت دقو، بيت حنينا، بيت دقو، بيت ريبا، بيت ساحور، بيت ساحور النصرى، بيت صفافا، بيت عنان، بيت عور التحتا، بيت لحم، بيت لقيا، بيتونيا، بير نبالة، البيرة، بيرزيت، ترمس عيا، جمالا، جيب، حزما، دير السودان، دير دبوان، دير عامر، دير غسانة، رام، رام الله، رفات، رمون، ساريس، سلوان، سنجل، شرفات، صور باهر، طور زيتا، الطيبة، الطيبة، عبوين، عجول، عطارة، عناتا، العنب، عيزرية، عيسوية، عين قينيا، عين كارم، عين يبرود، قلندية، كفر عقب، كفر نعمة، كفر مالك، لفتا، مزرعة، الوجلة.

1,7 أسباب تغيير عدد القرى والمزارع وقطع الارض في الفترة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر:

- 1 - عدم توفر الاستقرار الأمني والتغيرات الإدارية المتتالية
- 2 - كان عدم الاستقرار الأمني مهماً في تحفيز القبائل البدوية في الإغارة على ناحية القدس.
- 3 - بعض المزارع أصبحت قرى مثلاً في ناحية القدس، كان هناك 32 مزرعة تغير اسمها إلى قرى.

4 - بعض القرى أصبحت مزارع، مثلاً في ناحية القدس ست قرى أصبحت مزارع. وفي هذه الناحية كان هناك ما لا يقل عن 400 مزرعة. ومن هذه المزارع التي تحولت إلى قرى وتراوح عدد السكان في كل حالة بين ساكنين اثنين إلى خمسة عشر ساكناً.

5 - بعض القرى أصبحت مزارع ثم عادت مرة ثانية وأصبحت قرى مرة أخرى.

6 - أصبحت مواقع غير مأهولة

7 - قطع أراضي (قطع قريبة من القرى وتستغل من قبل سكان القرية) تحولت إلى مزارع، مثلاً كان هناك قطعة واحدة تحولت إلى مزرعة في ناحية القدس⁴⁴.

8 - نظراً لاحتواء ناحية القدس على مناطق ساحلية ومناطق جبلية ومناطق غورية، وهذه تختلف في بيئاتها، مما كان له الأثر في انتقال السكان من مكان إلى آخر، خاصة في حالة تغير ظروف الطقس ومما قد يجلبه من ظواهر الجفاف أو قلة المياه اللازمة لمختلف الاستعمالات. يوضح الشكل رقم (1) تنوع طوبوغرافية ناحية القدس بين المناطق السهلية والمناطق الجبلية والمناطق الغورية المنخفضة. وهذا له ارتباط كبير بتنوع بين هذه المناطق. تتمتع المناطق السهلية والمناطق الجبلية بمناخ البحر المتوسط أما منطقة الغور فتمتع بمناخ شبه صحراوي، وهذا له آثار مباشرة بتنوع الأنشطة البشرية من زراعة وحرف ورعي.

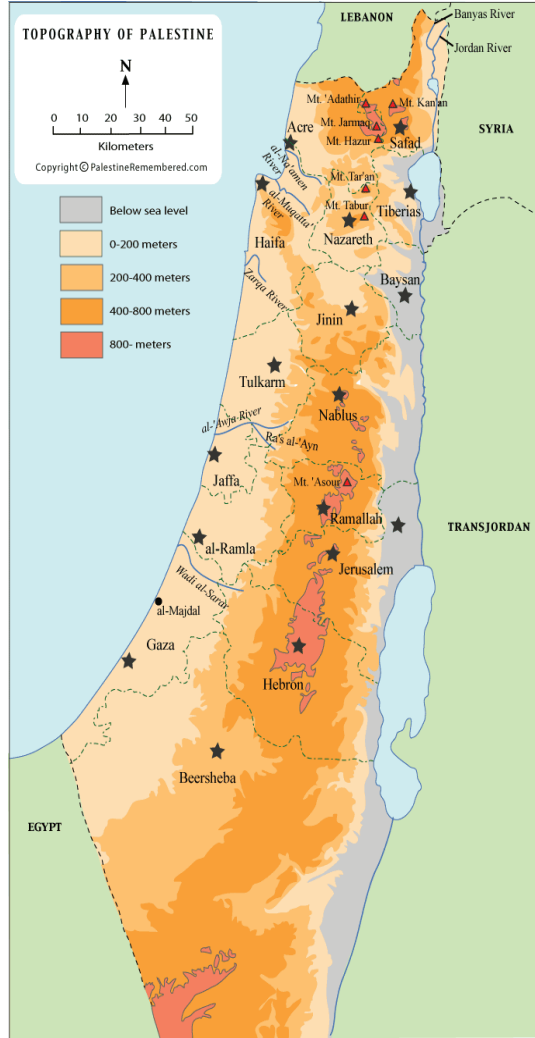
9 - ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر تغيرت مساحة ناحية القدس عدة مرات لأسباب إدارية وأمنية مختلفة. وعندما كانت مساحة الناحية تصغر كان يصاحبها فقدان بعض القرى لصالح نواحٍ مجاورة مثل نابلس والرملة والخليل.

10 - لم يكن العاملون في جمع البيانات الإحصائية يتمتعون بمهارات دقيقة ويتكلمون اللغة العثمانية، ونتج عن هذا عدم دقة في تسجيل المسميات. وفي أحيان كثيرة كانوا



يعتمدون على المسؤولين المحليين في كتابة سجلاتهم وكان هؤلاء يفصحون عن مسميات قراهم حسب منافعهم.

شكل رقم (1) خارطة طبوغرافية فلسطين



يمكن التمييز بين القرى والمزارع وقطع الأرض من حيث كون القرى مسكونة أما المزارع وقطع الأرض غير مسكونة، بعض القرى غيرت مكانها إلى مكان آخر ولكنها حملت نفس الاسم وهذه ميزة من ميزات المجتمعات الزراعية أن 92% من القرى

حافظت على أسمائها بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، وذلك بناء على ما جاء في خارطة فلسطين التي أنجزها صندوق استكشاف في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر. أنه يفيد أيضًا أن باحثًا آخر أكد أن 26% من القرى حافظت على أسمائها لنفس الفترة. هذا مع العلم أن صندوق استكشاف فلسطين قام بتوقيع أسماء القرى والمزارع المجاورة لها⁴⁵. كما أن بعض النواحي كانت تغير اسمها ومركزها الإداري بين حين وآخر (دوماني)⁴⁶. إلا أنه في هذه الدراسة وبمقارنة قائمة القرى في القرنين المذكورين تبين أن هناك 57 قرية من مجموع 166 قرية (34%) من القرى حافظت على اسمها. وهذه القرى كما يلي:

أبو ديس، أرطاس، بتير، بدو، برقا، بيت اكسا، بيت جالا، بيت حنين، بيت دقو، بيت ريبا، بيت ساحور، بيت ساحور النصارى، بيت صفافا، بيت عنان، بيت عور التحتا، بيت عور الفوقا، بيت لحم، بيت لقيا، بيتونيا، بير نبلا، بيرة، بيرزيت، ترمس عيا، جمالا، جيب، دير السودان، دير دبان، دير عامر، دير غسانة، رام، رام الله، رفات، رمون، ساريس، سنجل، شرفات، صور باهر، طور زيتا، الطيبة، عبوين، عجول، عطارة، عناتا، العنب، عيزرية، عيسوية، عين قينيا، عين كارم، عين يبرود، قلندية، كفر توت، كفر عقب، كفر نعمة، كفر مالك، لفتا، مزرعة، الولجة، يبرود.

1,8 نتائج الدراسة:

تبين من هذه الدراسة أن ناحية القدس كانت عامرة بأهلها ومساحة أراضيها اختلفت بين فترة وأخرى، وذلك حسب الظروف الأمنية والإدارية السائدة، فعندما كانت مساحتها تصغر كان يرافق ذلك فقدان للعديد من قراها لصالح النواحي المجاورة. تميزت ناحية القدس بدينامية مستمرة من حيث زيادة عدد السكان أو نقصانهم. كما أن أراضيها الزراعية كانت دائمًا تكفي قاطنيها بالإضافة إلى حجاج الأماكن المقدسة الذين كانوا يأتون إليها من خارج فلسطين. تميزت ناحية القدس بعلاقاتها التجارية مع نواحي



فلسطين الأخرى ومع مناطق الجوار الفلسطيني ومع قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، وذلك بحكم موقعها الجغرافي وموقعها الديني المتميز. اختلفت قرى ناحية القدس بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وذلك تبعاً لتغيرات إدارية كانت تتخذها الدولة العثمانية بين فترة وأخرى، وكذلك تبعاً للظروف الأمنية والإدارية من حيث قوتها وضعفها. توصي الدراسة باستكمال دراسة نواحي فلسطين كلها، حيث إن البيانات أصبحت متوفرة. تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما كتبه أرثيلي⁴⁷ في صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ردّه على صهيوني يدعى طاوب، حيث يقول له: إلى متى ستظل تحمل أساطيرك المتعفنة وتقول «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

ملحق رقم (1) مسميات القرى الواردة في أطلس كرشون وسطيح وأيدن مرتبة هجائياً

رقم	اسم القرية
1	أبو ديس
2	أبو شخيدم
3	أبو عبيد
4	أبو فلاح
5	أبو قش
6	أرطاس
7	باب الخليل
8	باب السلسلة
9	باطن الجبل
10	بتير
11	بدو
12	برقا
14	برهام
15	بشيت
16	بصيلة
17	بيت أجزاء
18	بيت أكسا

بيت ثول	19
بيت جالا	20
بيت حنينا	21
بيت دقو	22
بيت ريبا	23
بيت ساحور	24
بيت ساحور النصارى	25
بيت سوريك	26
بيت سيرا	27
بيت صفافا	28
بيت عنان	29
بيت عور التحتا	30
بيت عور الفوقا	31
بيت لحم	32
بيت لقيا	33
بيت نقوبا	34
بيتلو	35
بيتونيا	36
بيتين	37
بير نبالا	38
بيرة	39
بيرزيت	40
ترمسعيا	41
الجانبة	42
جمع	43
جديرة	44
جفنا	45
جمالا	46
جيب	47
جيبيا	48
حزما	49



خبرة	50
خربة أبو فلاح	51
خربة العمور	52
خربة النطاف	53
خربة أم طوبا	54
خربة جلجلية	55
خربثا المصباح	56
الخضر	57
دورا القرع	58
دير ابزيع	59
دير أبو مشعل	60
دير السودان	61
دير أيوب	62
دير جرير	63
دير دبوان	64
دير عامر	65
دير غسانة	66
دير نخلة	67
دير نظام	68
دير ياسين	69
ديوك	70
رام	71
رام الله	72
رفات	73
رمون	74
ريحا	75
ساريس	76
سرда	77
سطاف	78
سلواد	79
سلوان	80

سنجل	81
السواحة	82
شرفات	83
شعفاط	84
صالحة	85
صفا	86
صوبا	87
صور باهر	88
الطور	89
طور بقيق الضان	90
طور زيتا	91
الطيبة	92
عابود	93
عارورة	94
عبوين	95
العبيد	96
العبيدية	97
عجول	98
عرتوف	99
عزرية	100
عطارة	101
عمواس	102
عناتا	103
العنب	104
عيزرية	105
عيسوية	106
عين سينيا	107
عين عريك	108
عين قينيا	109
عين كارم	110
عين يبرود	111



قبيبة	112
قسطل	113
قطنة	114
قلندية	115
كفر اشوع	116
كفر توت	117
كفر عقب	118
كفر نعمة	119
كفر ماك	120
كوبر	121
لد	122
لفتا	123
نخماس	124
مزرعة	125
مزرعة العوجا	126
مزرعة شرقية	127
مزرعة شريتح	128
النبي صموئيل	129
نطاف	130
وادي المالحه	131
الولجة	132
يازور	133
يالو	134
بيروود	135

المرجع 1:

1. كرشون، زكريا؛ سطيح، عبد القادر وأيدن، إحسان. أطلس ودليل المواقع الفلسطينية في العهد العثماني. غرفة تجارة إسطنبول، ص 20 - ص 150، 2020.
2. Hutteroth Wolf - Dieter & Abdulfattah, Kamal. Historical Geography of Palestine, Transjordan and Sothern Syria in Late 1600 Century. Erlanger Geographische Arbeiten, Sonderband 5. Erlangen. PP. 112 - 125, 1977.
3. Toledano, E. The Sanjaq of Jerusalem in the Nineteenth Century: Aspects of Topography and Population. Offprint Archivum. Otto Harrassoowitz Wiesbaden. PP. 279 - 318, 1984.
4. كرشون، سطيح وأيدن. مرجع سابق.
5. Hutteroth Wolf - Dieter & Abdulfattah. مرجع سابق.
6. Toledano, E. (1984). The Sanjaq of Jerusalem in the Nineteenth Century: Aspects of Topography and Population. Offprint Archivum. Otto Harrassoowitz Wiesbaden. PP. 279 - 318.
7. Montefiore, Simon Sebag. Jerusalem: The Biography. Weidenfeld & Niclson, London, 2011.
8. Muir, Diana. "A Land Without People to a People Without a Land". The Middle East Quarterly. Spring PP. 1 - 10, 2008
[https://www.bjpa.org/content/upload/bjpa/muir/Muir %20A %20Land %20Without %20a %20People.pdf](https://www.bjpa.org/content/upload/bjpa/muir/Muir%20A%20Land%20Without%20a%20People.pdf).
9. يوسف، محمد عبد العزي. «قراءة نقدية في مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». سلسلة نقض الخطاب الإسرائيلي، قسم الأبحاث والمعلومات: غزة، مؤسسة القدس الدولية. ص 11 - ص 56، 2017.
10. أرثيلي، شأؤول. «المؤرخ الإسرائيلي طاوب: إلى متى ستظل تحمل أساطيرك المتعفنة وتقول: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». صحيفة هآرتس، 26/3/2021.
<https://samanews.ps/ar/post/462950>
11. الشريف، أحمد محمد. «قرأت لك: الصراع العربي الإسرائيلي، زيف جملة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2021.
12. كرشون، سطيح وأيدن. مصدر سابق.
13. Hutteroth Wolf - Dieter & Abdulfattah. مصدر سابق.



14. Toledano مرجع سابق.
15. العبيدات، غالب. (2000) تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر / السابع عشر الميلادي. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
16. السوارية، نوفان. «سكان مدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي: دفاتر التحرير العثمانية المبكرة مصدرًا»، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار. المجلد 5، العدد 1، ص 1 - ص 35، 2011.
17. Cohen, Amnon. Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration. The Magness Press, Jerusalem, 1973.
18. السوارية: مرجع سابق.
19. Cohen, A. & Lewis, Bernard. Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century. Princeton University Press, New Jersey, 1971.
20. Tshlebi's, Evliya. Travels in Palestine: 1648 - 1650. Ariel Publishing House, Jerusalem, 1980.
21. Maundrell, Henry. Journey from Aleppo to Jerusalem at Easter, A. D. Samuel & Simpkins. Boston. PP. 1629 - 1697, 186.
22. حاكم، عمارية. «مداخلة: القدس عيون الرحالة المستشرقين والدراسات النقدية.» بحث مقدم لندوة القدس في الأدب الحديث. الجامعة الأردنية 21 - 23 آذار / مارس، 2017.
23. مناع، عادل. لواء القدس في أواسط العهد العثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة 1831. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2008.
24. Tramonta, Felicita. "The Poll Tax and the Decline of the Christian Presence in the Palestinian Countryside in the 17th Century". journal of the Economic and Social History of the Orient. Vol.56, pp. 631 - 652, 2013.
25. ربابعة، إبراهيم. «العسكر السباهية وأهل الريف في لواء القدس الشريف خلال القرن السابع عشر الميلادي»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، العدد 3، ص 837 - ص 864، 2007.
26. القضاة، أحمد إبراهيم. نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية. سلسلة أطروحات الدكتوراه 671. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
27. السهلي، نبيل. (2020) إرث فلسطين وحضارتها بعيون الرحالة والجغرافيين المسلمين. تاريخ الاسترداد 20 / 11 / 2021 / 1285142 / story / /arabi21.com / https.
28. دلول، عصام. (2019) الرحالة الذين زاروا فلسطين. دنيا الوطن. <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019501615/10/09/.htm>.

- تاريخ الاسترداد 26/11/2021.
29. أيوب، محمد شعبان. ابن بطوطة في القدس: كيف رآها أعظم رحالة المسامير. البث الحي، الجزيرة، 2019.
- تاريخ الاسترداد 20-11-2019 https://www.aljazeera.net/news/alquds/2019-11-27/5/2021
30. Cohen & Lewis مرجع سابق.
31. كلبونسة، عبد الله. تاريخ مدينة نابلس 2500 ق. م. 1918 م. نابلس، المؤلف هو الناشر، نابلس، 1992.
32. Toledano مرجع سابق.
33. كرشون، سطيح وأيدن. مرجع سابق.
34. Toledano مرجع سابق.
35. Toledano مرجع سابق.
36. كرشون، سطيح وأيدن. مرجع سابق.
37. كرشون، سطيح وأيدن. مرجع سابق.
38. مناع: مرجع سابق.
39. العبيدات: مرجع سابق.
40. McKCarthy مرجع سابق.
41. العبيدات: مرجع سابق.
42. سطيح، عبد القادر. «فلسطين من نيابات مملوكية إلى ولاية القدس العثمانية 1517 - 1516 م. وزارة السلطان سليم الأول إلى القدس»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية. المجلد 40، العدد 158، ص 125 - 155، 2022.
43. كرشون، سطيح وأيدن مرجع سابق.
44. Toledano مرجع سابق.
45. Toledano مرجع سابق.
46. دوماني. بشارة، إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700 - 1900. ط 1. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.
48. إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700 - 1900. ط 1. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 50 - 60.
47. أرثيلي: مرجع سابق.



المراجع

1. أرثيلي، شاؤول. «المؤرخ الإسرائيلي طاوب: إلى متى ستظل تحمل أساطيرك المتعفنة وتقول: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». صحيفة هآرتس، 26/3/2021.
<https://samanews.ps/ar/post/462950>
2. أيوب، محمد شعبان. ابن بطوطة في القدس: كيف رآها أعظم رحالة المساميين. البث الحفي، الجزيرة، 2019.
3. تاريخ الاسترداد 2019-11-20-11-2021 <https://www.aljazeera.net/news/alquds/2019-11-20> /5/27.
3. دلول، عصام. (2019) الرحالة الذين زاروا فلسطين. دنيا الوطن.
<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019-11-26> /10/09/501615.htm.
4. حاكم، عمارية. «مداخلة: القدس عيون الرحالة المستشرقين والدراسات النقدية.» بحث مقدم لندوة القدس في الأدب الحديث. الجامعة الأردنية 21 - 23 آذار/ مارس، 2017.
5. سطيح، عبد القادر. «فلسطين من نيابات مملوكية إلى ولاية القدس العثمانية 1517 - 1516 م. وزيارة السلطان سليم الأول إلى القدس»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية. المجلد 40، العدد 158، 125 - 155، 2022.
6. السهلي، نبيل. (2020) إرث فلسطين وحضارتها بعيون الرحالة والجغرافيين المسلمين. تاريخ الاسترداد 2021/11/20 <https://arabi21.com/story/1285142>
7. السوارية، نوفان. «سكان مدينة القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي: دفاتر التحرير العثمانية المبكرة مصدرًا»، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار. المجلد 5، العدد 1، ص 1 - ص 35، 2011.
8. الشريف، أحمد محمد. «قرأت لك: الصراع العربي الإسرائيلي، زيف جملة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2021.
9. ربيعة، إبراهيم. «العسكر السباهية وأهل الريف في لواء القدس الشريف خلال القرن السابع عشر الميلادي»، مجلة جامعة النجاح للبحوث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، العدد 3، ص 837 - ص 864، 2007.
10. العبيدات، غالب. (2000) تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر/ السابع عشر الميلادي. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
11. القضاة، أحمد إبراهيم. نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية. سلسلة أطروحات الدكتوراه 671. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

12. كرشون، زكريا؛ سطيح، عبد القادر وأيدن، إحسان. أطلس ودليل المواقع الفلسطينية في العهد العثماني. غرفة تجارة إسطنبول، 2020.
13. كلبونسة، عبد الله. تاريخ مدينة نابلس 2500 ق. م. 1918 م. نابلس، المؤلف هو الناشر، نابلس، 1992.
14. مناع، عادل. لواء القدس في أواسط العهد العثماني: الإدارة والمجتمع منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة 1831. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2008.

المرجع 2:

1. Cohen, Amnon. (1973). Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration. The Magness Press, Jerusalem.
2. Cohen, A. & Lewis, Bernard. (1971). Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century. Princeton University Press, New Jersey.
3. Hutteroth Wolf - Dieter & Abdulfattah, Kamal. (1977). Historical Geography of Palestine, Transjordan and Sothern Syria in Late 1600 Century. Erlanger Geographische Arbeiten, Sonderband 5. Erlangen. PP. 112 - 125,
4. Lewis, Bernard. (1951). The Ottoman Archives as a Source for the History of the Arab Lands. Journal of the Royal Society. Vol. 83, Issue 3 - 4, PP. 139 - 155.
5. Maundrell, Henry. (1836). Journey from Aleppo to Jerusalem at Easter, A. D. 1697. Samuel & Simpkins. Boston.
6. Montefiore, Simon Sebag. (2011). Jerusalem: The Biography. Weidenfeld & Niclson, London.
7. Muir, Diana. (2008). A Land Without People to a People Without a Land. The Middle East Quarterly. Spring PP. 1 - 10.
[https://www.bjpa.org/content/upload/bjpa/muir/Muir %20A %20Land %20Without %20a %20People.pdf](https://www.bjpa.org/content/upload/bjpa/muir/Muir%20A%20Land%20Without%20a%20People.pdf).
7. Toledano, E. (1984). The Sanjaq of Jerusalem in the Nineteenth Century: Aspects of Topography and Population. Offprint Archivum. Otto Harrassowitz Wiesbaden. PP. 279 - 318,
8. Tramonta, Felicita. (2013). The Poll Tax and the Decline of the Christian Presence in the Palestinian Countryside in the 17th Century. journal of the Economic and Social History of the Orient. Vol.56, pp. 631 - 652.
9. Tshlebi's, Evliya. (1980). Travels in Palestine: 1648 - 1650. Ariel Publishing House, Jerusalem.



القدس: المجسم الأول لنظام الأبارتايد

د. هيثم مناع

كاتب سوري

تذكير لا بد منه

● 25 عامًا مرت، على نشر «بيان ضد الأبارتايد» للباحث الفلسطيني محمد حافظ يعقوب، كنا نشطاء حقوقيين قلة نتحدث عن قيام السلطات الإسرائيلية بإنشاء نظام فصل عنصري، بعد رحلة طويلة عبر الصحراء، كلفت صديقتنا العزيزة ريمًا خلف، نائب الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، اثنين من المتخصصين المعروفين بخبرتهم في هذا المجال: ريتشارد فولك، فيرجيني تيلي لتقديم تقرير عن نظام الفصل العنصري في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير هزّ منظومة الأمم المتحدة في عام 2017. منذ ذلك التاريخ، تتحدث جميع المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان عن جريمة الأبارتايد (الفصل العنصري) التي أقامتها الدولة اليهودية؟ فلماذا تتفاجأ من العواقب السياسية المباشرة التي لا تمثل سوى جزء من الاغتيال الممنهج للحقوق الأساسية

للفلسطينيين، بل وأيضًا: لمشروع دولتين: فلسطينية وإسرائيلية؟

● شكلت القدس النموذج الأولي لآخر نظام أبارتايد على كوكبنا. ننتقل من هذا التشخيص الصارخ، لتحدث عن الجغرافيا السياسية أو السلام والحرب أو العدالة الجنائية الدولية، وأقل من ذلك، تحذيرات مؤدبة لحكومة عنصرية.

● نص القرار 181 الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 على إنشاء كيان منفصل لمنطقة القدس، عهدت إدارته إلى الأمم المتحدة. لذلك، على الرغم من احتلال إسرائيل للجزء الغربي من المدينة بعد حرب عام 1948، تعهدت حكومتها، في طلب انضمامها إلى الأمم المتحدة، بالاعتراف بحقيقة أن القدس لم تكن جزءًا لا يتجزأ من أراضيها ولكن منذ عام 1949 وإعلان الهدنة بين إسرائيل والأردن، وجدت القدس نفسها منقسمة إلى قسمين: القدس الشرقية، التي كانت قد خضعت للسيطرة الأردنية، والقدس الغربية، التي جعلها الإسرائيليون عاصمتهم، والتي تضاعفت مساحتها الإدارية عام 1952. من خلال توسيعها باتجاه الغرب على حساب القرى الفلسطينية. تشير سياسة التوسع الإسرائيلي هذه إلى التأسيس التدريجي لنظام مؤسسي من القمع والتمييز والهيمنة الممنهجة، بما في ذلك وجود أعمال غير إنسانية مقصودة كجزء لا يتجزأ من هذا النظام.

● بدأ التطهير العرقي لقرى القدس الغربية (دير ياسين، لفتا، عين كارم، المالحه) مع مجزرة دير ياسين في 9 نيسان 1948، عبثًا، حاول ألبرت أينشتاين وحنة أرندت، و25 مفكرًا يهوديًا آخرين، عبر رسالة نشرت في صحيفة نيويورك تايمز في 2 كانون الأول/ديسمبر 1948، تنبيه الرأي العام في الولايات المتحدة إلى مشروع منحيم بيغن وحزبه «للتبشير بمزيج من القومية المتطرفة، والتعصب الديني، والتفوق العنصري». لكن الحكومة الإسرائيلية سارعت إلى إضفاء الطابع الرسمي على



سياسة التطهير العرقي غربي القدس. حوالي 33% من أراضي القدس الغربية قبل عام 1948 كانت مملوكة للفلسطينيين.

أقر الكنيست عشرات القوانين لنقل هذه الأراضي العربية إلى إسرائيل، بما في ذلك، من بين أمور أخرى:

- قانون حيازة الأراضي للأغراض العامة، على أساس قانون الانتداب البريطاني لعام 1943.

- قانون «العودة» (1950).

- قانون أملاك الغائبين (1950).

- قانون الجنسية الإسرائيلي (1952).

- قانون سلطة تنمية الدولة (الوكالة المسؤولة عن نقل الملكية) (1950).

- لا يمكن تعديل أو إلغاء القوانين الدستورية الأساسية إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء البرلمان (قانون الكنيست «1958» - قانون أراضي إسرائيل (1960)، التعديل رقم 9 (1985)، قانون «النظام الأساسي» لمنظمة الوكالة اليهودية العالمية الصهيونية (1952) والصندوق القومي اليهودي).

- ميثاق القيادة التنفيذية الصهيونية (1954).

• هذه القوانين، التي لا تزال سارية حتى اليوم، تجرد الفلسطينيين من جنسيتهم وتجعلهم لاجئين دون أي حق في العودة، منح مكانة مدنية أعلى (جنسية يهودية) للمواطنين الإسرائيليين اليهود الذين يعرفون إسرائيل على أنها دولة «الشعب اليهودي»، السماح بمصادرة ممتلكاتهم ولا رجعة فيها للممتلكات الفلسطينية، ونقلها إلى دولة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي.

- منح المكانة والوظائف الرسمية للمنظمات الصهيونية الخاصة، مثل الصندوق القومي اليهودي، الذي يقوم بتجهيز وتطوير الأراضي لـ «الشعب اليهودي».
- بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، احتلت إسرائيل القدس الشرقية وفرضت عليها قوانينها، بدأت بذلك عملية «توحيد» المدينة وتهويدها. في 30 تموز/ يوليو 1980، قرر البرلمان الإسرائيلي جعل المدينة الموحدة «العاصمة الأبدية» لإسرائيل. من خلال القضم المستمر للأراضي الفلسطينية، قامت السلطات الإسرائيلية في البداية بتوسيع بلدية القدس الشرقية من 6 إلى 73 كم²، وإحاطة المدينة بدائرتين من المستوطنات: الأولى المعروفة باسم «القدس الكبرى»، أي 330 كيلومترًا مربعًا من الأراضي «المستصلحة» من الضفة الغربية، والثانية، باسم «متروبوليتان القدس»، تغطي 665 كيلومترًا مربعًا من الضفة الغربية المحتلة.
- منذ عام 1993، تم تكثيف الإجراءات لتشديد هذه القبضة على المدينة: بناء المستوطنات على أطرافها، والقيود الصارمة المفروضة على البناء للفلسطينيين، سحب تصاريح الإقامة لكل مواطن فلسطيني من سكان القدس المقيمين في الضفة الغربية في قطاع غزة أو في أي مكان آخر يغيب عن المدينة سبع سنين. في 7 آذار/ مارس 2018، أصدر البرلمان الإسرائيلي قانونًا يسمح لوزير الداخلية بمصادرة أوراق أي مقيم عربي في القدس ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون الإسرائيلي أو ببساطة: «يحمل أفكارًا لا تنسجم مع مصالح إسرائيل».
- بعد اتفاقيات أوسلو في أيلول/ سبتمبر عام 1993، تم تكثيف الإجراءات الهادفة إلى إحكام القبضة على المدينة: كان يعيش في هذه المنطقة 66 ألف فلسطيني، وبضع مئات من اليهود عام 1967، حسب إحصاء أجرته السلطات الإسرائيلية، لكن منذ عام 1993، تجاوز عدد اليهود 155000 وعدد العرب 150,000 في القدس الشرقية، تترجم الإجراءات العامة المخططة مع المبادرات الخاصة وكلها تسير في



اتجاه مصادرة ممتلكات السكان الأصليين. يتم عمل كل شيء لطرد الفلسطينيين وزيادة الوجود اليهودي في هذا الجزء من المدينة. تتزايد العقبات أمام استبدال جوازات السفر أو تصاريح الإقامة للفلسطينيين في القدس الشرقية. وهم محرومون من تصاريح البناء، حيث تتكاثر عمليات شراء العقارات وتتكاثر المستوطنات الاستيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية. كشف تقرير للأمم المتحدة أن 70 % من عمليات الهدم في المدينة المقدسة تشمل السكان الفلسطينيين.

● بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية في عام 2020 أكثر من 705,000 نسمة، موزعين على النحو التالي: حوالي 440,000 نسمة في الضفة الغربية، وأكثر من 230,000 في القدس (القدس الشرقية) ومحيطها، وحوالي 35,000 في الجولان السوري.

● محرومون من الأرض والمنازل والتراث: هدم المنازل والإخلاء القسري يميّزان سياسة المحتل: تمت مصادرة ثلث الأراضي الفلسطينية على الأقل بموجب قانون أملاك الغائبين ولغرض مزعوم هو «المنفعة العامة» حتى تحت ذريعة التخطيط الحضري، تحصر إسرائيل التنمية الفلسطينية في 13 % من مساحة القدس الشرقية، طرد آلاف الفلسطينيين من منازلهم وشهدوا تدمير تراثهم. وقد تم تخصيص أراضيهم للبنية التحتية والمستوطنات والمواقع السياحية ودور العبادة لليهود الإسرائيليين في البلدة القديمة بعد حرب 1967، دمرت أحياء فلسطينية بأكملها وصودرت أراضيها. تم طرد عدة آلاف من السكان الفلسطينيين، بما في ذلك العديد من لاجئي 1948، من أجل خلق مساحة للمصلين اليهود وحي يهودي جديد موسع.

● في ضواحي القدس الشرقية، تم تدمير المنازل والتجمعات في (بيت حنينا/ وشعفاط/ وبيت صفافا والتجمعات البدوية الفلسطينية) لإفساح المجال للمستوطنات الإسرائيلية والطرق المبنية على الأراضي التي صادرتها إسرائيل من

الفلسطينيين لإنشاء «القدس الكبرى في الضفة الغربية المحتلة».

● يتم تدمير المباني الفلسطينية التي شيّدت دون تصاريح بشكل منهجي في 2009-2013، هدمت إسرائيل 370 مبنى فلسطينياً، معظمها منازل، وأجبرت 909 أشخاص على النزوح.

● محرومون من جميع الحقوق والحقوق المدنية في مدينتهم، كان ما يقرب من 30 ألف فلسطيني، من سكان المنطقة التي ضمّتها إسرائيل، غائبين وقت تهجير السكان الذي أعقب حرب عام 1967، والذي نزح عدد كبير منهم بسبب المعارك. لم تسجلهم إسرائيل واستبعدتهم من سجل سكان القدس، ووفقاً لإسرائيل فإنهم وأحفادهم غير موجودين ولا يتمتعون بوضع قانوني ولا يحق لهم العودة إلى مدينتهم.

● يحرم جميع السكان الفلسطينيين المحتلين من حق السكن في القدس، أي أكثر من 4 ملايين نسمة لأن إسرائيل تمنح الإقامة القانونية فقط للفلسطينيين الذين تم إحصاؤهم في تعداد القدس الشرقية لعام 1967 وذريتهم.

● منذ أوائل التسعينيات، حرم أكثر من أربعة ملايين فلسطيني تحت الاحتلال من حرية الوصول إلى المدينة من الضفة الغربية، حتى لزيارات قصيرة الأمد للعمل أو الرعاية الطبية أو التعليم أو العبادة أو غير ذلك. في الواقع قامت إسرائيل بإضفاء الطابع المؤسسي على سياستها التمييزية «إغلاق القدس» من خلال الأوامر العسكرية وبطاقات التمرير وتصاريح الدخول ونقاط التفتيش والجدار.

● 55 عامًا من الترحيل السكاني من قبل إسرائيل: التهجير القسري للفلسطينيين في القدس الشرقية = ما بين 246000 و293000، حوالي 48% من لاجئي 1948، معظمهم من القدس الغربية. تم تهجير ما لا يقل عن (61,000 - 70,000) من



- فلسطيني القدس الشرقية قسرًا منذ عام 1967.
- معظم المدرجين في القائمة (74%) أُجبروا في السابق على المغادرة بسبب غياب إمكانية السكن، ثم أُجبروا على العودة بين عامي 2006 و2012 بشكل رئيسي خوفًا من فقدان وضعهم «المقيم الدائم» في القدس.
- تلغى الإقامة الدائمة، إذا اعتقدت الوزارة أن الفلسطيني المقدسي ليس له «مركز حياة ورزق في القدس» ولكنه يعيش في الضفة الغربية المحتلة أو في أي مكان آخر، أو إذا كان في الخارج لمدة 6 سنوات، أو حصل على الإقامة/ أو الجنسية في بلد آخر. منذ عام 1967، جرّدت إسرائيل ما لا يقل عن 14300 فلسطيني من إقامتهم، وشطبّت أحوالهم الشخصية وحرمتهم من حق العودة بموجب القانون الإسرائيلي.
- منذ عام 2003، يحظر القانون الإسرائيلي لمُشمَل العائلات بين المقدسيين والفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، تغادر العديد من العائلات الفلسطينية القدس لتجنب الانفصال العائلي القسري.
- أدى نقص التمويل المنتظم والمنهجي للمدارس في القدس الشرقية إلى نقص مزمن في الفصول الدراسية والمرافق والمعدات، يمنع المعلمون الفلسطينيون المؤهلون من الضفة الغربية من التدريس في مدارس القدس الشرقية بسبب سياسة «الإغلاق» الإسرائيلية.
- عمليًا لا يوجد سكن عام متاح للفلسطينيين تجر عمليات هدم المنازل، إلى جانب نقص المساكن، العديد من العائلات الفلسطينية على البحث عن سكن في أحياء القدس الشرقية على الجانب الآخر من الجدار أو مغادرة المدينة.
- تحرم السلطات الإسرائيلية الشبيبة في القدس الشرقية من حق التعرف على تاريخهم

- وتراثهم وهويتهم الفلسطينية، من خلال فرض الرقابة على الكتب المدرسية الفلسطينية، والضغط على المدارس الفلسطينية لتبني البرنامج الإسرائيلي.
- خلقت السلطات الإسرائيلية مناخاً من القمع والخوف من خلال منع المحاضرات العامة والفعاليات الثقافية. التهديدات بمذكرات استدعاء وغرامات قانونية ضد المنظمين والمضيفين والموردين الفلسطينيين، التسامح مع عنف المستوطنين، بما في ذلك العنف ضد الأطفال.
 - تم إغلاق ما لا يقل عن 31 مؤسسة فلسطينية منذ عام 2001 بذريعة الأمن والانتهاك للسلطة الفلسطينية. انتقلت العديد من المؤسسات والجمعيات الفلسطينية من القدس الشرقية المحتلة خوفاً من الاضطهاد الإسرائيلي.
 - جرى تعريف المفهوم القانوني الدولي لجريمة الفصل العنصري (الأبارتايد) في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3068 في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973. كما يعترف بها نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.
 - تعرف جريمة الفصل العنصري بأنها أي فعل غير إنساني له طابع مماثل للجرائم الأخرى ضد الإنسانية، ويرتكب في ظل نظام مؤسسي من القمع المنهجي والسيطرة من قبل مجموعة عرقية واحدة على أي مجموعة عرقية أخرى. من بين جرائم الفصل العنصري المدرجة الحرمان من الحرية الجسدية، والترحيل القسري، والاضطهاد الفردي والجماعي.
 - اكتفت الدول الغربية منذ عام 1948 بإعلان «عدم رضاها» عن هذه الإجراءات العنصرية، مذكرة الإسرائيليين بقرارات الأمم المتحدة، التي يذكر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كل مداخلة له في نيويورك بأنها تجاوزت الألف قرار.
 - طبعاً دون أن تنسى التنديد بردود الفعل الشعبية الفلسطينية في مناسبات عديدة،



ما من شك، بالنسبة للأحرار والحقوقيين في العالم، أن الصمت الغربي وتأكيده مبدأ الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي من قبل السلطات الإسرائيلية قد لعب دورًا مركزيًا في بناء نظام فصل عنصري مدسّتر وواضح المعالم.

● في تموز/ يوليو 2018، كرس «القانون الأساسي: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»، الذي يتمتع بقوة القانون الدستوري في إسرائيل، المكانة المميزة للمواطنين اليهود في إسرائيل، على حساب المواطنين الفلسطينيين.

● يؤكد هذا القانون الأساسي أن الهوية العرقية والدينية لإسرائيل يهودية حصراً وأن اللغة الرسمية الوحيدة هي العبرية، ينص القانون على أن: القدس كاملة وموحدة، هي عاصمة إسرائيل (المادة 5) يعتبر أن «ممارسة حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو أمر خاص للشعب اليهودي» و«تعتبر الدولة تطوير المستوطنات اليهودية قيمة قومية» (انظر نص القانون في الملحق).

● في 10 آذار/ مارس 2022، أقر الكنيست «قانون المواطنة» وهو قانون يمنع العرب الإسرائيليين من لم شمل الأسرة، وبالتالي يمنع على الأزواج الحصول على إقامة دائمة في إسرائيل بدعوى الزواج وجمع الشمل.

● خلال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (أبريل/ نيسان 2022)، قدم المقرر الخاص للأمم المتحدة مايكل لينك تقريره الأخير (2022/3/25) والذي يحلل فيه جريمة الفصل العنصري من قبل إسرائيل، عناصر جريمة الفصل العنصري، أي نظام مؤسسي للقمع والهيمنة المنهجيين، أنشئ بقصد الحفاظ على هيمنة مجموعة عرقية على أخرى، بنية الحفاظ عليها، والتي تشمل وجود أفعال غير إنسانية ترتكب كجزء لا يتجزأ من ذلك النظام مقدماً استنتاجه الواضح:

«النظام السياسي للقواعد الراسخة في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي يمنح مجموعة عرقية - قومية - إثنية حقوقاً ومزايا وامتيازات كبيرة، بينما يُخضع عمداً مجموعة أخرى للعيش خلف الجدران ونقاط التفتيش وفي ظل نظام عسكري دائم «دون حقوق، المساواة والكرامة والحرية» يفي بمعيار الإثبات السائد لتحديد وجود الفصل العنصري (الأبارتايد).

كتب المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند:

«إذا كان المرء يهودياً، يمكنه شراء قطعة أرض، بينما لا يحق للمواطن غير اليهودي الحصول عليها. إذا كنت يهودياً، حتى لو كنت تخطط فقط للبقاء في إسرائيل مؤقتاً مع لغة عبرية متلعثمة، فيمكنك أن تكون محافظاً لبنك إسرائيل، البنك المركزي للدولة الذي لا يوظف مواطنين من عرب إسرائيل. إذا كان الشخص يهودياً، يمكن أن يكون وزيراً للخارجية ويقوم بترسيم بشكل دائم في مستوطنة خارج الحدود القانونية لإسرائيل، بجانب الجيران الفلسطينيين المحرومين من حقوقهم» الخ. ومن هنا يُطرح هذا السؤال:

«ألا تشبه مكانة اليهودي في إسرائيل وضع الأفريكاني في جنوب إفريقيا قبل 1994؟»

لا يجد المؤرخ الإسرائيلي بدءاً من التعبير عن حجم المأساة التي يعيشها، ليس الشعب الفلسطيني وحسب، ولكن كل الأحرار الذين ناهضوا النازية والعنصرية بالقول:

«أنا أتقدم في السن ولا أريد أن يكون لهتلر الكلمة الأخيرة».



اليوبيل الفضي

لوكالة بيت مال القدس الشريف وجامعة القدس:
برامج الوكالة وآفاقها، وإصداراتها عن القدس



منتدى الأيام الحرّة – Free days Forum

الدورة الأولى: رام الله 28 آذار 2023

إعداد: هيئة التحرير

في هذه المناسبة يستعرض هذا التقرير في ثلاثة أقسام موجزة برامج وكالة بيت مال القدس الشريف، وآفاق عملها، كما ويعرّف ببعض إصداراتها البحثية الخاصة بالقدس

أولاً: مقتطفات من كلمة الدكتور محمد سالم الشرقاوي

المدير المكلف بتسيير وكالة بيت مال القدس الشريف حول برامج الوكالة وإنجازاتها «ما تزال وكالة بيت مال القدس الشريف على عهدنا في مناصرة أهل القدس ومؤسساتها، حتى اطمأن الناس لالتزامها، وتأكّدوا من صدقها وحُسن طويّة القائمين عليها، فأقبلوا على طلب تمويلها، وقدّموا لها المشاريع الملموسة والقابلة للتنفيذ في القطاعات الاجتماعية المختلفة، كالصحة والتعليم والإسكان والترميم، والثقافة والرياضة والشباب والمرأة والطفولة.

إن السمعة الطيبة والمصدقية التي اكتسبتها الوكالة، جعلت أهل القدس يتفاءلون خيراً بهذه المؤسسة التي تُعبّر عن إرادة الأمة في الحفاظ على المدينة المقدسة وتطويرها،

وهذا ما يُلقَى على كاهلنا أعباء مضاعفة لا نستطيع أن تفي بها وتيرة التمويل الحالية. لذلك نعتبر التفاف المقدسيين حول المؤسسة مصدر فخر واعتزاز لنا، ويزيدنا إقبالاً على مزيد من الاجتهاد لتطوير أساليب عملنا، وتنويع مصادر تمويلنا، حتى نتمكن من الاستجابة لأكبر قدر من الحاجيات المتزايدة، لاسيما في ظل انحصار التمويل ونضوب بعض منابعه.

لقد أصبحت الوكالة، بحمد الله، بفضل الإشراف المباشر لصاحب الجلالة الملك محمد السادس عليها، ومباركة فخامة الرئيس محمود عباس لأعمالها، مرجعاً مهماً في العمل داخل القدس، بفضل ما راكمته من تجربة وخبرة، وكذا لحرصها الشديد على وضع الآليات الصحيحة التي تؤمّن إيصال أموال التبرعات المخصصة للمشاريع إلى مستحقيها.

فالوكالة لا تقتطع أيّ رسوم أو مصاريف من أموال التبرعات الموجهة للمشاريع، لأن ميزانية تسييرها مؤمنة كلياً من المملكة المغربية في حدود 1,5 مليون دولار سنوياً، بينما تدبر كذلك ميزانية أخرى تتراوح بين 3, 4 و4 ملايين دولار للمشاريع، وهي ممولة كذلك بنسبة 100 بالمائة من المملكة المغربية في صنف تبرعات الدول، وحوالي 70 بالمائة في صنف تبرعات المؤسسات والأفراد.

ونحن إذ نجتمع اليوم في إطار احتفال الوكالة ليوبيلها الفضي، فاسمحوا لي أن أشير إلى ميزانية هذا اليوبيل، الذي يُنظّم على مدى العام الجاري، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، بمبلغ يُقارب مليون دولار أميركي، فهي ممولة بمنحة خاصة أيضاً من المغرب.

خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، نفذت الوكالة ما يزيد على 200 مشروع كبير، وعشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بميزانية تزيد على 64 مليون دولار،



بمنهجية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية القدس وتقاطعاتها، وتقوم على التشاركية وعلى مبدأ التعامل المباشر مع المستفيدين ومع الممّونين والمقاولين دون وساطات، مما مكّن من ترشيد الجهود والنفقات، وتقليص هامش المخاطر.

وهكذا، فإنه على سبيل المثال لا الحصر، ورغم الظروف الصعبة التي تعيشها المدينة، استطاعت الوكالة بفضل هذا الحضور الميداني، بناء وترميم وإصلاح وتأهيل 14 مدرسة، من بينها أربع مدارس جديدة، كمدرسة الحسن الثاني في وادي الجوز، ومدرسة المسيرة في شعفاط، وتجهيز ستة أقسام استشفائية متطورة في كل مشافي القدس الرئيسية، كما قامت بشراء عدد من العقارات ووقفها لمنفعة إدارة الأوقاف ومديرية التربية والتعليم، وعملت على ترميم خمسة مساجد في البلدة القديمة، ومبنى الزاوية المغربية، ومولت 25 مشروعاً لفائدة الجمعيات النسائية، وجهزت ثمانية نوادٍ ثقافية واجتماعية، وقامت بتأهيل ملعبين رياضيين كبيرين، وهما ملعب «سور باهر» وملعب «سلوان» وتجهيزه بالعشب الاصطناعي، فضلاً على تجهيز 24 نادياً رياضياً.

ولا أنسى أنه بتكليف من صاحب الجلالة، أشرفت الوكالة على إعادة بناء كلية الملك الحسن الثاني للعلوم الزراعية والبيئية التابعة لجامعة الأزهر في بيت حانون بقطاع غزة من المال الخاص لجلالة الملك، بمبلغ سبعة ملايين دولار أميركي، بعد تدميرها بالكامل من عدوّنّا عام 2009، وكما تمت إعادة بناء وتجهيز مشفى القدس في غزة، بتمويل من تبرعات الشعب المغربي كذلك.

أما بالنسبة للمشاريع المؤسّسة، التي تتطلب استثماراً سنوياً، فقد بلغ مشروع «العيش الكريم» الذي توزع الوكالة بمقتضاه 26 ألف رغيف خبز يومياً على 3000 عائلة مستورة، عامه الثاني عشر، كما دخل برنامج «كفالة اليتيم المقدسي»، الذي تكفل الوكالة بموجبه 124 يتيمًا كفالة شاملة، عامه الحادي عشر، بينما بلغت دورات المخيم الصيفي، التي تنظمها الوكالة في المغرب كل سنة لفائدة 50 من أطفال القدس، الدورة الثالثة عشرة.

أما برنامج المنح الدراسية الذي يتوزع على حوالي 120 منحة لطلاب القدس الشريف، لمتابعة دراستهم العليا في القدس وفي المغرب عامه السادس عشر. وتقوم الوكالة برعاية عشر مدارس بتغطية بعض حاجيات التسيير والإدارة، وتفتح إمكانيات للتدريب المهني في المغرب لفائدة طلاب فلسطينيين من القدس.

وأضافت الوكالة في الأعوام الأخيرة مشاريع وبرامج أخرى مهمة، كمشروع منصة (الدلالة) للتجارة الاجتماعية والتضامنية، الذي يساعد التجار على تسويق منتوجاتهم عن طريق الإنترنت، وتكون الوكالة أول زبائنهم، وبرنامج المبادرات الأهلية للتنمية البشرية، الذي يقدم تمويلات صغيرة ومتوسطة للجمعيات النسائية وللشباب، فضلاً عن نادي أطفال من أجل القدس، الذي يُعنى بأنشطة الطفولة وبالأنشطة اللا منهجية، والمخيمات الصيفية في القدس وفي المغرب لفائدة 3000 مُستفيد ومستفيدة سنوياً.

وأطلقنا في العام الماضي جائزة التميز الصحفي في الإعلام التنموي مع معهد الإعلام العصري، التابعة لجامعة القدس، وحملت دورتها الأولى اسم الصحفية الشهية شيرين أبو عاقلة، تكريمًا لها ولزملائها الذين سقطوا دفاعًا عن قيم الحق والحرية والعدالة، وأقرت الوكالة ميدالية سنوية للشجاعة والإقدام، تُمنح لصحافيين أو مؤسسات إعلامية، لدعم حرية الإعلام والصحافة ذات العلاقة بقضايا القدس وفلسطين.

وُتوِّع اليوم اتفاقية شراكة مع الجامعة لتطوير منظومة بيت المال للتعليم والتدريب، تهتم في مرحلة أولى الحرف المرتبطة بالأخصائيين النفسانيين، للتكفل بالحالات الأولية لأشخاص في وضعية اضطراب نفسي، والبيئة والتوازن الطبيعي وتدوير النفايات، والتسويق الرقمي لمنتجات التجار والجمعيات.

حضرات السيدات والسادة؛

يقوم العمل الاجتماعي والإنساني للوكالة في القدس على الثقة، والالتزام. لذلك



نبحث، باستمرار، عن تجديد أساليب عملنا وابتكار الحلول المناسبة لمعادلة التنمية في القدس، التي تقوم على مؤشرات مقلقة، نسعى إلى المساهمة، قدر إمكاناتنا، في التخفيف منها، ولاسيما مؤشرات الفقر والبطالة والجنوح والتسرب المدرسي.

لذلك تعمل الوكالة، تنفيذاً لتعليقات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على اختيار مشاريع اجتماعية واقتصادية ملموسة، يعود أثرها المباشر على المستفيدين، في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والشباب والرياضة والثقافة، ومشاريع المساعدة الاجتماعية، وتحكم عملها رؤية واقعية، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القدس وخصوصياتها، ثم مسألة التمويل وإكراهاتها.

إننا على وعي تام بطبيعة التحديات التي تواجه عملنا في القدس، ونُقدّر صمود أشقائنا الفلسطينيين، ونعتبر أن من واجبنا الاجتهاد لإيصال الدعم إلى مستحقيه، دون شروط، وبطرق شفافة، وآمنة، نُحافظ على حقوق الممولين والمانحين في أن يطلعوا، في أي وقت، على أوجه صرف أموالهم.

ولهذه الغاية، نعمل هذا العام على تنويع شركائنا، وتحديث إدارتنا في أفق تحصيل اعتمادات الجودة في التدبير والحكمة، ونعيد قريباً افتتاح مكتبنا في منطقة المال والأعمال بمدينة الدار البيضاء، ونعمل لاحقاً، بإذن الله، على تفعيل مكتب تمثيل الوكالة في رام الله، ليساعد على تعزيز أوامر التواصل مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية المعنية بشؤون القدس».

ثانياً: الأفاق المستقبلية لعمل الوكالة، كما عرضت في التقرير التركيبى الصادر عن لقاء رام الله في 28 آذار 2023

بعد استعراض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في القدس، أكد المشاركون في الدورة الأولى من منتدى الأيام الحرة - Free days Forum المنعقد في رام الله يوم الثلاثاء 28 آذار/ مارس 2023 في موضوع: «القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في

القدس: رهانات الواقع وشروط التنمية» على:

1: الدور المحوري والمتقدم، الذي باتت تضطلع به وكالة بيت مال القدس الشريف بمنهجيتها الواقعية وبمعرفتها بمفاصل الحياة في المدينة وبين مؤسساتها، على أمل أن تُشكل محطة اليوبيل الفضي دفعة جديدة لعمل المؤسسة.

2: مركزية الخطة الفلسطينية لتنمية القطاعات في القدس، التي تعتبر إطارًا جامعًا يمكن أن تشغل ضمنه كل المؤسسات، لتأمين الالتقائية والتنسيق المطلوبين بين الخطط وبرامج الهيئات والمؤسسات المانحة.

3: برامج ومشاريع التنمية يجب أن تنطلق من الإنسان وتعود إليه، يتعين معها الحد من الدعم القائم على المساعدات، وتعزيز برامج التربية في القدس ومشاريع التمكين، والتكوين والتنمية الذاتية.

4: أهمية العمل على إنصاف المبادرة الحرة وتطوير قدرات الشباب وتحسين اليافعين من الآفات، وتمكين المرأة والاهتمام بالطفولة والفئات في وضعية صعبة.

5: الاهتمام بالفئات التي لا تشملها برامج التغطية الصحية، وذلك بطرح الأفكار المناسبة لبرنامج خاص بالتأمين الصحي للأشخاص في وضعية صعبة.

6: الأخذ بعين الاعتبار وضعية التعليم، والمعلمين، وإيجاد الحلول لمساعدتهم على استكمال مسيرتهم، والانتباه إلى أوضاع هذه الفئة المهمة في المجتمع.

7: الاهتمام بقضايا البيئة والتوازن الطبيعي، في ظل المشاكل التي تشهدها المنظومة البيئية في القدس، جراء تقادم البنية التحتية وتوصيلات الماء والكهرباء والصرف الصحي، وغياب منظومة حقيقية للصيانة.

8: تهيئة المنظومة السياحية في القدس لمواكبة التحولات التي يشهدها القطاع في هذه الفترة بتشجيع الاستثمارات في مجال الفنادق والنقل السياحي والخدمات المرافقة،



وطرح برنامج خاص لتأهيل الكادر البشري المتخصص، وذلك بالانفتاح على التجارب العربية والدولية الرائدة في هذا المجال.

9: تشجيع التجارة والتسويق الإلكتروني لمنتجات التجار والجمعيات في القدس، وتكوين الشباب في هذا المجال لابتكار منصات متخصصة عابرة للحدود، من شأنها ترويج المنتج بعلامة «صنع في فلسطين».

10: تشجيع الزراعة وحماية الأراضي ودعم المزارعين الصغار وتنظيم المواسم السنوية ذات الصلة بالتراث وبالعميقة الفلسطينية، وتنظيم المعارض، داخل فلسطين وخارجها، للترويج للمنتجات الزراعية الفلسطينية.

وللتجاوب مع هذه المطالب، القابلة للمتابعة والقياس، يشجع المشاركون في المنتدى على تعزيز وتنويع برامج المؤسسات العاملة في القدس في مجالات الاستدامة والتنمية البشرية، وتأمين التنسيق والتعاون فيما بينها، بل والاندماج لتحقيق الأهداف المرسومة.

وفي هذا الباب، جدد المشاركون التأكيد على أن الخطة القطاعية الفلسطينية للتنمية، قد نصّت بوضوح ودون أي التباس على إمكانية التطبيق المشترك للبرامج والنشاطات، إضافة إلى إمكانية التعاون وتحقيق التكاملية بين المؤسسات المتدخلة.

ونصّت كذلك على ضرورة توحيد الجهود القائمة من خلال التنسيق الفاعل بين الأطراف التي تنفذ برامج وأنشطة ذات علاقة بالموضوع، بما في ذلك المانحون والمؤسسات الدولية الفاعلة في القدس.

لذلك، أشار المشاركون إلى أنه يتعين أن تؤيد المؤسسات والهيئات والمنظمات العاملة في القدس الخطة القطاعية الفلسطينية والعمل على مدّ جسور التعاون والتنسيق والتكامل معها لما فيه صالح مدينة القدس الشريف وأهلها المرابطين.

وفي الأخير، حيّا المشاركون رعاية وكالة بيت مال القدس الشريف لهذا المنتدى المهم،

وأشادوا بدور جامعة القدس في المساهمة في إنجاحه، وعبروا عن تقديرهم لقرار جعل مُنتدى الأيام الحرة - Free days Forum تقليدًا سنويًا، يجمع أصحاب الرأي والمؤثرين من العالم للتداول في القضايا التي ستُبقي قضية القدس على صدارة الاهتمام العالمي.

ثالثًا: إصدارات وكالة بيت مال القدس الشريف عن المدينة

عوضًا عن العمل التنموي، تقوم وكالة بيت مال القدس الشريف برعاية طائفة من الأبحاث عن تاريخ المدينة وواقعها ومستقبلها. وقد قام طاقم الوكالة ممثلًا بالدكتور محمد سالم الشرفاوي والسيد إسماعيل الرملي بتزويدنا بعدد من الكتب التي أصدرتها الوكالة وهي:

- عدد من المؤلفين (2021). أصول العمارة والبنيان في بيت المقدس بين صورة الماضي وحاجيات الحاضر والمستقبل. وهو كتاب يتضمن ستًا من الدراسات. حيث كتب الدكتور نظمي الجعبة الدراسة الأكبر منها وعنوانها: «القدس القديمة: جواهر معمارية عالمية». ودراسة الدكتور عبد الحق طاهري بعنوان «المقاومة العمرانية لتهويد القدس»، والدكتور يوسف سعيد النششة بعنوان «ومضات عن المسجد الأقصى المبارك: مكانته والأخطار المحدقة به»، ثم دراسة الأستاذ الدكتور الفقيه الراحل حنا عيسى عن «مكانة القدس في الديانات السماوية الثلاث»، وأخيرًا دراسة الدكتور سعيد كفايتي بعنوان «القدس مركز العالم: مدينة واحدة ورؤى دينية متعددة».

- التفكجي، خليل (2020). خطط إنهاء الوجود العربي في القدس: حارة المغاربة - دراسة حالة. هدف الكتاب إلى تقديم مشروع مدعم بالصور والخرائط الجغرافية والهندسية لإعادة بناء حارة المغاربة كما كانت عليه قبل هدمها من قبل قوات الاحتلال عام 1967. لتقديم المشروع قام الكاتب في البداية بعرض نبذة عن حارة المغاربة، ووثق عملية هدمها والمصادر في الحي اليهودي، ثم بعد ذلك وصف



مشروع البحث لإعادة بناء الحارة مستنداً للوثائق والبيانات المتوفرة والشهادات الحية والمقابلات الشخصية.

- بكيرات، سمر زكي (2020). (التثنية، يوسف سعيد: مراجعة وتحرير). الربعة المغربية المحفوظة في رحاب المسجد الأقصى المبارك: دراسة تاريخية عن فن كتابة المصاحف في العصر المريني. هذه الدراسة هي عبارة عن رسالة ماجستير قدمتها الباحثة لبرنامج ماجستير دراسات القدس المنبثق عن مركز دراسات القدس في جامعة القدس. تعطي الباحثة في البداية لمحة عن تدوين المصحف الشريف وتطور خطوطه، ثم تأتي على استعراض فن كتابة المصاحف المغربية في العصر المريني في المغرب (1269 - 1465)، وتدرس بعد ذلك ربعة (مصحف) السلطان أبو الحسن المريني الموقوفة على المسجد الأقصى المبارك، بادئة بسيرة السلطان، وتلته بوصف تفصيلي للربعة.

- الجعبة، نظمي (2019). القدس في الكتابات التاريخية الإسرائيلية. وهو كتاب مرجعي موثق لا يستطيع أي باحث متخصص الاستغناء عنه. بعد المدخل النظري التاريخي، يسلط الكتاب الضوء على تاريخ البحث في العلوم التاريخية في فلسطين عامة والقدس خاصة، ثم يستعرض في عدة أقسام مفهوم تاريخ القدس في الرواية الإسرائيلية بما في ذلك رواياتها عن الهيكلين الأول والثاني، وعن أعوام 1882، و1948، و1967، وبخصوص المسجد الأقصى. ويتضمن الكتاب في نهايته قائمة مختارة من المراجع العربية والمترجمة والأجنبية ذات الصلة بالموضوع.

- عمرو، جمال (2019). التطور العمراني في القدس منذ عام 1967. يبدأ الكتاب بلمحة تاريخية عن القدس وجغرافيتها ومناخها وتركيبها السكانية ومعالمها، ثم يستعرض مراحل التخطيط الهيكلي للمدينة، ليقارن بعد ذلك بين القدس الشرقية والقدس الغربية عمرانياً وديمغرافياً، ثم يأتي على الاستيطان اليهودي والإعمار

العربي في القدس. ليتلوه بفصل عن أثر الديمغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس، وأخيرًا يستعرض المشهد العمراني للقدس منذ عام 1967.

- التفكجي، خليل (2018). الاستيطان في مدينة القدس. وهو كتاب يبدأ بلمحة تاريخية عن المدينة ووضعه القانوني بين القانون الدولي والقانون الإسرائيلي، وتغير حدود بلديتها. وبعد هذه الفصول يستعرض الكاتب الاستيطان في مدينة القدس من حيث القوانين التي تقف وراءه، والمؤسسات العاملة عليه. ثم يستعرض مشروع القدس الكبرى، ليليه بعرض المشاريع المطروحة لتعزيز الاستيطان في المدينة، ومخططات 2020 و2030 و2050 التي تنظمها. ينتقل الكاتب بعد ذلك لطرح الحلول السياسية المطروحة إسرائيليًا بشأن الانفصال في المدينة، وما ترتب عنها من إنشاء الجدار العازل الذي يتطرق إلى آثاره على الفلسطينيين المقدسين والمناطق المعزولة خلف الجدار. ويخصص الباحث فصله الأخيرين للبلدة القديمة وما يسمى بالحوض المقدس وتاريخ وواقع وآفاق الاستيطان الاستعماري فيها.

- بحيص - عرامين، محمد، والرفاعي، ناصر داود (2018). المغاربة وحائط البراق الشريف: حقائق وأباطيل. وهو كتاب حاصل على جائزة الإبداع كأفضل دراسة توثيقية عن القدس عام 2008. يعرف الكتاب بداية بحارة المغاربة وحائط البراق الشريف، وأهمية الحائط للعرب والمسلمين، ثم يستعرض تاريخياً مسلسل الأطماع اليهودية في فلسطين عامة والقدس خاصة، ليوثق بعد ذلك جريمة تدمير حارة المغاربة وحوّلها وتوسيع ساحة البراق والحفريات تحت المسجد الأقصى ومخططات إقامة الهيكل المزعوم. ويستعرض الكتاب حالة القدس في المفاوضات وفي القانون الدولي، ثم ينتهي بأوسع فصوله والذي يصف فيه بالتفصيل معالم حارة المغاربة وحائط البراق.

- عوضاً عن الدراسات أعلاه، أصدرت وكالة بيت مال القدس عام 2020 ديواناً شعرياً بعنوان «القدس لي» للشاعر رامي اليوسف.



باحث مقدسي: الشيخ د. عكرمة صبري

عزيز العضا

معهد القدس للدراسات والأبحاث / جامعة القدس.

مقدمة

القدس جوهرة فلسطين، وعاصمة الأمة الإسلامية، وهي ملاذ العلماء، عبر التاريخ. ويشهد على ذلك مصاطب المسجد الأقصى ومدارسه التي أشادها الأوائل، وتطورت، بتواصل، منذ الفتح العمري حتى تاريخه.

وعليه، فإنه من الطبيعي أن تكون القدس محط أنظار الفلسطينيين الباحثين عن العلم والمعرفة، لتلقي العلم في معاهدها، ولينهلوا من علمائها علمًا ومعرفة قلما يجدونه في أي مكان آخر في العالم. ولضغوطات الاستمرارية في التطور الأكاديمي والعلمي، ولتوفر فرص التوظيف، استقر عديد من القادمين إلى القدس من مدن فلسطين وقرائها، بل من المدن الأخرى في المحيط الجغرافي كبلاد الشام ومصر والعراق، وعاشوا في هذه المدينة المقدسة، وأنشأوا أسرًا وعائلات، فأصبحوا من أبنائها، وشكلوا رقمًا مهمًا في الحالة الديمغرافية للمدينة. وأخذوا دورهم في حمايتها والمحافظة عليها من النائبات.

اعترافاً بدور هؤلاء في المحافظة على عروبة القدس وإسلاميتها، سنستضيف في كل عدد من أعداد مجلة المقدسية؛ وهي مجلة من القدس وإليها، مقدسياً عالماً، أو باحثاً، أو صاحب مهنة مبدع، على أن يكون على رأس عمله، ومنهمكاً في العطاء.

وتقوم منهجيتنا، في هذه الزاوية الثابتة، على التعريف بالمقدسيّ قيد البحث، وتتبع إنجازاته الفكرية، بأشكالها كافة؛ من إصدارات، وأبحاث، ومقالات... إلخ، ذات صلة بالقدس؛ تدافع عن عروبتها وإسلاميتها، وتحميها من الاعتداءات بمختلف الأشكال، كفضح المشاريع التي تقود إلى محاولات التهويد والأسرلة، واعتداءات المستوطنين التي أصبحت تطال كل شيء في هذه المدينة المقدسة. وتنتهي الدراسة بمقابلة مع المبحوث، تناقش فلسفته الخاصة وأهدافه التي حققها بجهد وعمله المتواصل، وما يرنو إلى إنجازه مستقبلاً!

ضيف العدد:

الشيخ د. عكرمة سعيد صبري:

قَدِمَ إلى القدس شاباً.. وخدمها رجلاً وكهلاً..

أمين المنبر.. خطيب المسجد الأقصى المبارك.. وقائد سياسيٍّ ومجتمعيٍّ

أولاً- المَوْلُدُ والنَّشَأُ:

ولد «الشيخ د. عكرمة سعيد صبري»، في 15 / 11 / 1938م في مدينة قلقيلية بفلسطين، وأطلق عليه والده هذا الإسم، ولعلّه أول اسم يطلق في فلسطين، تيمناً بـ «عكرمة بن عمرو بن هشام من بني مخزوم»، الذي وهو خال عمر بن الخطاب الذي لُقّب والده بأبي جهل، لعدائه للإسلام، ثم حُسّن إسلامه، واستشهد في معركة اليرموك سنة 15هـ/ 636م (صبري، 2020 أ: 11-12).

عندما حلّت النكبة بشعب فلسطين عام 1948م، كان ضيفنا طفلاً، يسكن مع عائلته في مدينة نابلس، وهو بعمر يجعله مدرّساً لما يجري حوله من أحداث، فشهد على نكبة فلسطين، وعلى تشرّد أبنائها، عندما أشغل اللاجئون مدارس المدينة، وحلّ عدد من عائلات أعمامه وأخواله في بيتهم بنابلس. وبعد نحو عام، فتحت المدارس، وعاد أعمام



عكرمة وأخواله إلى قلقيلية (صبري، 2020 أ: 13-15).

ثانيًا- التعليم:

2-1 التعليم المدرسي:

درس «عكرمة» المرحلة الأولى في المدرسة الغزالية بنابلس، حتى انتهاء المرحلة الإعدادية. ودرس المرحلة الثانوية في المدرسة الصلاحية، بمدينة نابلس أيضًا، حتى تخرج منها بنيل الثانوية العام (التوجيهي) عام 1957م (صبري، 2020 أ: 15).

2-2 التعليم الجامعي:

بعد مغادرة المدرسة بنجاح، سجل «عكرمة» في كلية الشريعة بجامعة دمشق/ بايفاد من وزارة الأوقاف الأردنية، وبعد سنتين وبسبب ظروف قاسية انتقل إلى العراق، والتحق بكلية الشريعة بجامعة بغداد، وتخرج منها بتقدير امتياز عام 1963م (صبري، 2020 أ: 15).

وبعد أن دخل العقد السادس من العمر، قرر «الشيخ عكرمة» الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا، فتخرج -وهو بعمر 51 عامًا- من جامعة النجاح عام 1989م بدرجة الماجستير، وموضوع رسالته «اليمين في القضاء الإسلامي». وفي عام 1990م حاز على شهادة مزاولة مهنة المحاماة الشرعية (صبري، 2020 أ: 20).

في عام 1999م صدر عن مكتبة دار النفائس بعمّان الطبعة الأولى من كتابه بعنوان «اليمين في القضاء الإسلامي»، وهو رسالة الماجستير في الأصل. وفي عام 2009م صدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب، عن مكتبة النفائس أيضًا، بحجم (419) صفحة من القطع الكبير (صبري، 2009؛ صبري، 1999). وفي عام 2015م تمت ترجمته إلى اللغة الماليزية، لتدريسه في الجامعة الإسلامية بكوالمبور.

2-3 الدكتوراة- من جامعة الأزهر، وبمرتبة الشرف الأولى:

بعد نحو ثلاث سنوات من البحث والتحليل والكتابة، حصل «عكرمة» عام 2001م

على درجة الدكتوراة في الفقه العام، من كلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر بمصر، وفق دراسته الموسومة «الوقف الإسلامي: بين النظرية والتطبيق». بتقدير «مرتبة الشرف الأولى».

في عام 2008م صدر عن مكتبة دار النفائس بعمّان الطبعة الأولى من كتابه بعنوان «الوقف الإسلامي: بين النظرية والتطبيق»، وهو في الأصل رسالة الدكتوراه، بحجم (623) صفحة من القطع الكبير، وفي عام 2011م صدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب، بنفس الحجم، عن مكتبة النفائس أيضًا (صبري، 2011؛ صبري، 2008).

بقراءة متأنية لهذا الكتاب، بطبعته الثانية، وجدته يقع في (623) صفحة من القطع الكبير، وقد ناقش الوقف الإسلامي في قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الوقف الإسلامي من الناحية النظرية، ووقع بحجم نحو ثلاثة أرباع الكتاب، عبارة عن «تأصيل» عقدي وفقهي وشرعي ومفاهيمي لكل ما ورد من مصطلحات تتعلق بالوقف: لغة واصطلاحًا ومعنى إجرائيًا وتطبيقًا على الأرض، وما يصاحب ذلك من خلاف واختلاف بين الفقهاء واللغويين وأصحاب الفكر من علماء الأمة. كما استعرض الباحث آراء المذاهب الفقهية الأربعة، في كل شأن اتفقوا فيه أو اختلفوا حوله. وينتهي الحوار بأن يرجح رأيه الشخصي كباحث؛ ووفقًا للحجة الأقوى بين الحجج المطروحة (العصا، 2016).

والقسم الثاني: استعرض فيه الباحث الوقف الإسلامي من ناحية التطبيق، في بابين: ناقش الباب الأول أوجه الإنفاق على المساجد وزوايا التصوف، والمدارس والمكتبات، والآبار والسبل والحمامات، والمستشفيات، ورعاية الأيتام ومساعدة الفقراء والمساكين. واستعرض في الباب الثاني عشر وقفيات، هي: وقفية صلاح الدين الأيوبي، ووقفية الأمير تنكرز، ووقفية خاصكي سلطان، ووقفية السلطان سليمان القانوني، ووقفية فاطمة خاتون، ووقفية ابن قاضي الصلت، ووقفية الشيخ الخليلي، ووقفية الشيخ راغب الخالدي، ووقفية أمينة الخالدي.



وفي كل من هذه الوقفيات، قام الباحث بتتبع الوقفية من حيث: توثيقها الوقفية، والوقوفات فيها، وأهدافها. وأما وقفية خاصكي سلطان، المتمثلة بالتكية، فاستعرض الباحث تطور مشروعها، وصولاً إلى نكبة 1948م، حيث خسرت التكية الأراضي الشاسعة التي كانت موقوفة في اللد والرملة وغزة (صبري، 2011: 525-526).

ولم يغادر «الشيخ عكرمة» قبل أن يختم كتابه بعدد من القضايا التي يرى بضرورة التذكير بها والإشارة إليها، فيشير إلى أن ما انتاب المؤسسة الوقفية من تقصير وإهمال مرده إلى القائمين عليها، من النظار والمتولين والمسؤولين في وزارات الأوقاف والمحاكم الشرعية في العالم الإسلامي. كما يشير إلى الحملة التحريضية التي أدت إلى إلغاء الوقف الذري في بعض الدول العربية، وأن هناك تهماً تحريضية، ما أنزل الله بها من سلطان، بهدف رسم صورة قائمة حول الوقف. ويرد على ذلك كله بطرح خطة تنموية، إلا أنها تتلخص في استصلاح الأراضي الوقفية، واستثمار الأموال الوقفية بالطرق المشروعة بهدف تنميتها، وإقامة مشاريع اجتماعية لمساعدة الأسر المحتاجة والمستورة تشغيلها في الإنماء والإنتاج (صبري، 2011: 564-568).

ثالثاً- باحث قبل الدكتوراة وبعدها:

كما سيأتي في بند قادم حول العمل والوظيفة، سنجد أن «الشيخ عكرمة» التزم بأعمال وظيفية متعددة، بين التفرغ التام، والجزئي، منذ تخرجه من بغداد عام 1963م. إلا أن ذلك لم يمنعه من البحث والتأليف والنشر، والمشاركة في المؤتمرات والندوات.

بمراجعة السيرة الذاتية لساحته، تجد أن أنشطته العلمية والبحثية توزعت على التأليف والأوراق البحثية. وسناقش فيما يأتي هذه الأنشطة بشيء من الإيجاز:

3-1 التأليف:

جاءت حصيلة الكتب التي ألفها «الشيخ عكرمة»، بما يزيد عن (25) مؤلفاً؛ بين كتيب (بحجم أقل من 60 صفحة)، ومجلد بحجم يزيد عن (500) صفحة، وكتب أخرى

بأحجام بين هذا وذاك. وتوزعت هذه المؤلفات بين مواضيع شتى، كما توزعت، من حيث إصدارها (ونقصد الطبعة الأولى) على نحو ستين عامًا؛ في القرنين العشرين والحادي والعشرين. وسنتبع، فيما يأتي هذه المؤلفات، لنضع القارئ أمام ما يشبه الدليل من أجل التوصل لها للإفادة والاستفادة مما جاء فيها من قبل الباحثين.

3-1-1 مؤلفات «الشيخ عكرمة» في القرن العشرين:

كانت باكورة التأليف لـ «الشيخ عكرمة»، في عام 1966م مذكرات في الحديث الشريف (ثلاثة أجزاء)، وصدر في طبعته الثانية عام 1981 (صبري، 1981).

وفي سبعينيات القرن العشرين صدر له تسعة كتب وكتيبات، كالآتي: الوجيز في علم أصول الفقه (ط1، 1970، وط2 1981) (صبري، 1970)، كيفية الوضوء والصلاة (ط1، 1974م، وصدر منه (30) طبعة حتى عام 2004) (صبري، 1985 أ)، وفقيد الأمة: الشيخ سعيد صبري (ط1، 1974، ط2، 2014) (صبري، 1974)، والأدلة العقلية على إعجاز القرآن الكريم (كتيب من 32 صفحة، ط1، 1975م وط4، 1987م) (صبري، 1977)، ولمحة عن العقيدة والقرآن (ط1، ط2 عام 1976م) (صبري، 1976)، لمحة عن العقيدة والقرآن باللغة الإنجليزية (ط1، 1976م، وط7-1982م)، والعلم طريق الإيمان (ط1، 1976م، وط4-1982م)، وحقنا في فلسطين (كتيب: ط1، 1978م، ط5 عام 1986) (33 صفحة)، ط8، 2020 عبارة عن 138 صفحة) (صبري، 2020 ب). وكتيب ارحموا أهل الأرض (، ط1، 1978م (36 صفحة)، وط4، 2013م) (صبري، 1978).

بالإضافة إلى طبعات جديدة مما تم تأليفه في السبعينيات، لم تحظ ثمانينيات القرن العشرين سوى بمؤلفين اثنين للباحث «الشيخ عكرمة» هما: كتيب الإسلام والتحديث (عبارة عن 57 صفحة) (صبري، 1983)، والتمريض في تاريخ الإسلام (صبري، 1985 ب).

واختتم الباحث «الشيخ عكرمة» القرن العشرين بمؤلفات قيّمة، صدرت في التسعينيات، هي: كتيب التربية في الإسلام (32 صفحة) (صبري، 1995)، وأضواء على



إعجاز القرآن الكريم (صبري، 1996)، واليمين في القضاء الإسلامي (في الأصل رسالة الماجستير، ورد ذكرها في بند التعليم).

3-1-2 مؤلفات «الشيخ عكرمة» في القرن الحادي والعشرين:

دخل الباحث «الشيخ عكرمة» في القرن الحادي والعشرين، وهو على رأس عمله مفتيًا للقدس والديار الفلسطينية. فصدر له: التنوير في العقيدة والتفسير (صبري، 2000)، والدعوة الإسلامية: ضرورة واجبة (صبري، 2002)، والمنتقى من أحاديث المصطفى / ص / (مجلد من 524 صفحة من القطع الكبير) (صبري، 2003)، وفتاوى في شؤون صحية (صبري، 2005)، والوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق (في الأصل رسالة الدكتوراة، ورد ذكرها في بند التعليم)، والإسلام ورعايته للبيئة (كتيب من 38 صفحة، باللغتين العربية والإنجليزية) (صبري، 2010).

ودخل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بمجموعة أخرى من الكتيبات والكتب، وهي: فتاوى مقدسية (صبري، 2011)، وتحاف العابد بخطب ثالث المساجد (خطب المسجد الأقصى المبارك) في مجلدين (صبري، 2014)، ومجلد آخر يقع في (584) صفحة بعنوان «رؤى ومواعظ مقدسية» (صبري، 2015 أ)، وكتاب «الإسلام والأيام العالمية» (صبري، 2015 ب). وكان آخرها السيرة الذاتية بعنوان «محطات من سيرتي وجولاتي» (صبري، 2020 أ).

3-1-2-1 كتاب «حقنا في فلسطين»:

كانت الطبعات الأولى والثانية والثالثة من هذا الكتاب قد صدرت عام 1978، كما نشر باللغات: الألبانية، والأندونيسية، والماليزية، والتركية. وسناقشه في طبعته الثامنة الصادرة عام 2020 عن الهيئة الإسلامية العليا بالقدس. إذ وقع الكتاب في (138) صفحة من القطع الكبير، ويتألف من ثمانية فصول وثلاثة ملاحق: هبة الأقصى، وهبة باب الرحمة، والإبعادات عن المسجد الأقصى المبارك التي فرضها الاحتلال على «الشيخ عكرمة».

ناقش «الشيخ عكرمة» في كتابه هذا الحق العربي والإسلامي في فلسطين بشكل عام والقدس على وجه الخصوص، والمسجد الأقصى المبارك المرتبط ارتباطاً عقدياً مع المسجد الحرام؛ فقد وُضع المسجد الأقصى بعد المسجد الحرام بأربعين سنة. وبعد أن أثبت بالقطع «حقنا في فلسطين والقدس» تطرق الشيخ عكرمة إلى الأطماع الصهيونية في القدس وفلسطين، التي بُدئت بالضغوط التي مارسها «اللوبي الصهيوني العالمي» على السلطان العثماني «عبد الحميد الثاني» في القرن التاسع عشر الميلادي، للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وإقامة مستعمرة يهودية فيها، هذه الضغوط التي قاومها السلطان قدر استطاعته، إلى أن احتلت بريطانيا فلسطين خلال الفترة (1917-1948)، قامت خلالها بإعداد فلسطين وتثبيتها -بالقوة والبطش- حتى أقامت الدولة العبرية على 78% من مساحتها.

كما ناقش «الشيخ عكرمة» في كتابه هذا، بشيء من الاستفاضة، عدداً من القضايا ذات الصلة، مثل: الاستيطان في فلسطين، ومن ضمنها مدينة القدس، الذي بدأت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، وفق خدع مختلفة مارستها، مستغلة ضعف الدولة العثمانية. ثم استمرت في تلك الخدع إبّان الاحتلال البريطاني، الذي سهّل مهامها، حتى وصل عدد المستعمرات اليهودية في فلسطين عشية النكبة (278) مستعمرة (الكتاب، ص: 41). وأما البلدة القديمة من القدس فبقيت عصية عليهم؛ بسبب ازدهارها بالمواطنين العرب وتمسكهم بأرضهم وبيوتهم رغم محاولات اليهود المتكررة ورغم الإغراءات المالية!

ويذكر «الشيخ عكرمة» أنه بعد إقامة الدولة اليهودية، على أنقاض ممتلكات الفلسطينيين، وتدمير نحو (530) قرية ومدينة وناحية، وتشريد ما يزيد عن (900) ألف فلسطيني. استمر الصهاينة التوسع الاستيطاني-الإحلالي، بإقامة (446) مستعمرة، بين عامي 1948 و1967م؛ وهو العام الذي استكملت فيه الدولة العبرية السيطرة على ما تبقى من فلسطين، فوصل عدد مستعمراتها إلى (940) مستعمرة منتشرة كالسرطان في الجسد الفلسطيني، من النهر إلى البحر (الكتاب، ص: 41-42).



وبشأن القدس، يستعرض «الشيخ عكرمة» المخططات التهودية للمدينة، والإجراءات التعسفية بحق أهلها، وبحق الفلسطينيين المحرومين من زيارة عاصمتهم والصلاة فيها، والظلم على مختلف المستويات؛ كالسكن وغيره، خلال الفترة 1967م حتى تاريخه، من اعتداءات على الأقصى والمقدسات، وحفريات، وهدم للمباني والمنشآت ومصادرة لها، واعتداء على الأوقاف.

ويتوقف الشيخ عكرمة عند آليات المحافظة على عروبة القدس وإسلاميتها، وحمايتها من التهود، من خلال: تركيز المؤسسات الفلسطينية وتكثيفها في القدس، وتشجيع السكان على السكن في المدينة - بتوفير الحوافز الكافية لذلك، وتعزيز المجالات التعليمية، والصحية، والسياحية. ويضع مخططاً للمحافظة على الأراضي والعقارات المحكرة، والأراضي الوقفية المتروكة غير المستعملة، الأراضي المعتدى عليها. كما يضع الشيخ عكرمة الأمتين العربية والإسلامية أمام مسؤوليتها تجاه ما يجري في القدس؛ لارتباطهم بها عقدياً وتعبدياً، وحضرياً وثقافياً، ولارتباطهم التاريخي بهذه المدينة المقدسة.

وفي خضم الصراع القائم في المدينة المقدسة، يستعرض الشيخ عكرمة ويناقش، بشيء من الاستفاضة أيضاً، الرد على الادعاءات الصهيونية التي وصفها بـ «الحقوق الموهومة لبني إسرائيل»؛ معتمداً على ما ورد في القرآن الكريم من آيات صريحة لا تقبل التأويل في تفسيرها، بما ينفي ملكية بني إسرائيل المذكورين في القرآن الكريم لأي شبر في فلسطين. كما أن الحوارات معهم في القرآن الكريم تنتهي بأن «الأرض المقدسة - فلسطين - محرمة عليهم عقاباً لهم على تمردهم لأوامر ربهم، وأنهم سيتهون» (الكتاب، ص: 94).

وفي مراجعته لاعترافات علماء التاريخ والآثار، يورد «الشيخ عكرمة» مجموعة من الحقائق التي لا بد من التعرف عليها، منها: (1) لا صحة لما يقال بأن بقايا «الهيكل» موجودة أسفل الحرم القدسي الشريف. (2) فلسطين ليست هي أرض الميعاد، وقد أيد ذلك أكثر من مائة وسبعين عالماً يهودياً. (3) تقول الطائفة السامرية في مدينة نابلس بفلسطين بأن هيكل سليمان كان مقاماً في نابلس وليس في القدس وذلك حسب الوثائق

المحفوظة لديهم، ولم يرد اسم «القدس» في التوراة. (4) وإن قدسية كثيرٍ من الأماكن بالنسبة لليهود هو محض اختلاق. (5) إن الذين يقومون بالحفريات في القدس يحاولون خلط الدين بالعلم. (6) لم يعثر علماء الآثار، حتى الآن، على قطعة واحدة تشير إلى النبي داود، وإن كتبه التوراة اليهود في القرن الثالث أضافوا قصصاً لم تحدث أصلاً. (7) إن الآثار المتعلقة بعرش بلقيس ملكة سبأ موجودة في إحدى الجزر التابعة لبلاد اليمن، وإن دولة اليمن قامت مؤخراً بترميم المعبد المعروف بإسم بران، الذي تأسس في القرن الثامن قبل الميلاد ويرتبط بعهد النبي سليمان عليه السلام. (8) وهناك من يقول بأن اليهود قد تواجدوا في منطقة البحر الأحمر، ولا علاقة لهم بفلسطين. (9) أثبت أحد العلماء اليهود عدم صحة ادعاء بنيامين نتنياهو أن القدس ملك للإسرائيليين اليهود (الكتاب، ص: 95-97).

3-2-1-2 كتاب «الإسلام والأيام العالمية»:

صدر عن «دار النفائس للنشر والتوزيع» للعام 2015 بعمّان، ويقع في 280 صفحة من القطع المتوسط. ناقش «الشيخ عكرمة» في هذا الكتاب أربعين يوماً عالمياً، موزعة، بحسب مواضيعها، على المجالات التالية: (1) الشرائح المختلفة في المجتمع. (2) الصحة والبيئة وموجودات الطبيعة والأمراض السارية والمعدية. (3) الأيام الخاصة بالثقافة والقراءة والتوعية. (4) أيام خاصة بالعلاقات بين بني البشر على هذا الكوكب. (5) يومان للأمتين العربية والإسلامية: أحدهما للمسجد الأقصى والآخر للغة العربية.

ثم شرع «الشيخ عكرمة» باستعراض تلك الأيام، ليس باعتبارها أعياداً، وإنما كمناسبات وأيام وذكريات. إذ أنه لا يوجد في الإسلام إلا عيدين اثنين فقط، هما: عيد الفطر وعيد الأضحى. ولا يرى مانعاً في أن يخصص يوم في السنة لأي مناسبة من المناسبات، بهدف التذكير والتوعية (الكتاب، ص: 27).

وقدم «الشيخ عكرمة» رؤيا الإسلام؛ الدينية والعقائدية، التي تقابل الأهداف المعلنة



من قبل الأمم المتحدة نفسها، وفندها؛ مبيناً موقف الإسلام، بوضوح، من كل جزئية منها. فقام باستعراض تلك الأيام، من وجهة نظر الأمم المتحدة، وكما وردت في حيثيات اعتمادها والإعلان عنها، وما يقابل ذلك من وجهة نظر الإسلام. وتم، في هذه القراءة، استعراض تلك الأيام، موزعة على المجالات التي تجمعها، كما يلي:

1 أيام الشرائح المجتمعية:

إذ أن أكثر من نصف الأيام العالمية يتعلق بالفرد والأسرة والمجتمع، وهي أيام: الأم، الأب، الفتاة، الأسرة، الشباب، المسنين، الطفولة؛ ثم الشرائح الأكثر خصوصية، بحسب المهنة أو الحالة، وهي: المعلم، اليتيم، اللاجئ، المكفوف، المهاجر، الرقيق. ثم يأتي اليوم العالمي للسكان، وآخر لـ «حقوق الإنسان» وأيام أخرى للآفات الاجتماعية: محاربة الفقر، محاربة الانتحار ومكافحة المخدرات؛ والمرضى بالأمراض المزمنة: الثلاثيميا، والإيدز.

أضف إلى ذلك أيام: الصحة، والتمريض والتبرع بالدم. ويرى «الشيخ عكرمة» في هذا المجال الواسع، أن الإسلام قد أعطى الإنسان قيمة عظيمة، تتجاوز أي وصف أو حديث يمكن أن تطلقه عليه الأمم المتحدة أو غيرها.

2 الايام الثقافية والتوعوية:

أما بخصوص الأيام الخاصة بالثقافة والتوعية والقراءة، فهي: التراث العالمي، الكتاب، محو الأمية، والتلفاز، فقد ناقشها «الشيخ عكرمة» في كتابه هذا بعد أن نبه إلى أنه، وبالرغم من الإعلان عن أيام التراث والكتاب ومحو الأمية، إلا أن هناك غياباً للتشريعات والأنظمة والسياسات العامة التي تلتزم بالمحافظة على المواقع الأثرية والتراثية (ص 44). ويدل على ذلك بما يقوم به الاحتلال في القدس من انتهاكات واعتداءات على التراث الإسلامي (ص 48)، دون أن تحرك الأمم المتحدة ساكناً اتجاه ذلك كله.

(3) الأيام التي توثق العلاقات بين بني البشر:

لقد تم، في هذا المجال، مناقشة أيام: مناهضة العنصرية، والصداقة، والتعاون الدولي، والتسامح والتطوع. فوصف «الشيخ عكرمة» مظاهر التمييز العنصري، كتغلب القوي على الضعيف؛ وانتشار الرق والاستعمار بأشكاله كافة... الخ (ص 20). هذه المظاهر التي كان الإسلام قد واجهها، منذ اللحظة الأولى للدعوة، فيقول تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» (الحجرات: 13)، وقد حسم الأمر بقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً» (النساء: 1).

(4) الأيام الخاصة بالتوازن البيئي والسلوكيات المؤثرة فيها:

تم في هذا المجال، مناقشة أيام: المياه، والبيئة، والنظافة، والامتناع عن التدخين، ومكافحة المخدرات. بالإضافة إلى رعاية الحيوان. لقد حظي يوم البيئة بأكبر مساحة في هذا الكتاب (ص: 95-117)، حيث تناوله «الشيخ عكرمة» من عدة جوانب في أربعة عشر محورًا، معتمداً في تحضيره، على الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، بالإضافة إلى مفهوم البيئة من منظور إسلامي. لافتاً النظر إلى ضرورة تربية النشء على سلوكيات حميدة تحفظ للبيئة نظافتها وتوازنها، مثل: إعمار الأرض والنهي عن إفسادها وتحريم الاعتداء على المملوك منها، واستحداث المحميات الطبيعية، والمحافظة على المياه وافرة نظيفة، والنهي عن كل سلوك يؤدي إلى تلوث بيئتنا، التي هي ملك لكل فرد منا.

(5) يوما نصره الأقصى واللغة العربية:

لقد صادف اليوم العالمي لنصرة الأقصى في الذكرى الحادية والأربعين للحريق الذي استهدف المسجد الأقصى في (21/08/1969)، وفي ذلك تذكير للبشرية



جمعاء بتلك الفعلة الجبانة، وبما يقوم به الاحتلال بحق الأقصى والأماكن الدينية في القدس.

وأما بخصوص اليوم العالمي للغة العربية، فقد أورد «الشيخ عكرمة» خصائصها وميزاتها التي تركز على أنها لغة القرآن الكريم، بالإضافة إلى مجموعة خصائص تجعلها من أهم اللغات على وجه الأرض، فهي تمثل أصل اللغات البشرية، حيث ورد في الأثر أن آدم، عليه السلام، كان يتكلم اللغة العربية؛ بأمر من الله سبحانه وتعالى.

3-2-1-3 كتاب «محطات من سيرتي وجولاتي»:

صدر هذا الكتاب عن دار العلوم العربية في بيروت عام 2020، وهو كتاب سيرة، وقع في (366) صفحة من القطع الكبير، يتصدّره إهداء وشكر، ثم يشرع الشيخ عكرمة في سرد سيرته ومسيرته الاجتماعية والعلمية والسياسية، على مدى ثمانية أقسام؛ تبدأ بنشأته وطفولته، وتنتهي بشهادات العارفين بالشيخ، الذين صالوا وجالوا وسلطوا الأضواء على مختلف الجوانب في شخصيته متعددة الأبعاد.

كثّف «الشيخ عكرمة» نشأته في مجموعة مشاهد تشكل، في مجموعها، سيناريو لفيلم قصير يتتبع حياته من طفولته المبكرة التي ابتدأت بالحرب العالمية الثانية، ثم النكبة التي انعكست على كل تفاصيل حياته وحياته أترابه. وما صاحب ذلك من فقر وفاقة أصابت أسرته؛ لانعدام دخل الوالد. ثم ينطلق بنا نحو حصوله على الثانوية العامة، فالدراسة في دمشق، ثم في بغداد، لينتهي الأمر بعودته إلى أرض الوطن، فينال وظيفة معلّم فوراً، فعلم الطلبة في المدارس المقدسية بشقيها الإسلامي - في أروقة المسجد الأقصى المبارك - والمسيحي (المدرسة القبطية)، وانطلق في ميدان العمل والوظيفة والإسهام في بناء مجتمعه ومدينته القدس، التي فيها ترعرع وعلى تراها الطهور بنى أحلامه، وانطلق في بناء المؤسسات والجمعيات المختلفة، والتي تعدّ بالعشرات.



الشيخ د. عكرمة سعيد صبري

وتوّج «الشيخ عكرمة» ذلك كله بتميّزه في إمامة المسجد الأقصى المبارك بعد وفاة والده «الشيخ سعيد صبري» رحمه الله سنة 1973م -الذي أوجعه فراقه فخصص مساحة لتأبينه- ليس وراثته وإنما بالكفاءة والجدارة؛ ليظل بين الحين والآخر من فوق منبره الطاهر على فلسطين، بل على الأمة قاطبة صادحًا بكلام حق في وجه واقع جائر، دون أن يخشى الاحتلال وسطوته وجبروته، ودون أن يخشى لومة لائم. ولم يتوقف عند ذلك، بل انطلق باحثًا في عديد من الندوات والمؤتمرات، ومؤلفًا في المجالات العقديّة والاجتماعية والسياسية، فكانت ذروة إنتاجه الفكري ما نال عليه شهادة الدكتوراة وهو: الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق. كما تميز بمؤلفاته التي تجمع بين العقيدة والسياسة والاقتصاد؛ ككتابه «حقنا في فلسطين» الذي طُبع منه (8) طبعات حتى تاريخه، وتُرجم إلى عدة لغات عالمية.

بعد أن وصف النكبة سنة 1948 وأثرها على أسرته ومجتمعه، وكذلك نكسة سنة 1967م التي مني بها شعبنا، بخاصة القدس والمقدسيون، كان للشيخ عكرمة دور ووجهة نظر في



الأحداث التي مرّت بها القدس كافة؛ كحريق المسجد الأقصى المبارك، وابتكار الأساليب والطرق في مواجهة حرب الاحتلال على التعليم العربي في القدس، بإنشاء شبكة مدارس ورياض الأقصى الإسلامية في القدس وضواحيها، وما يتصل بها من خدمات.

لقد خصص «الشيخ عكرمة» مساحة واسعة لخطبه، وفتاواه، ومقالاته؛ بأن أبرز جواهرها ومكوناتها لتشكيل، في مجموعها، نماذج لكاتب «موسوعي»؛ ينتقل من موضوع إلى موضوع، ومن مجال إلى آخر، وهو محافظ على استراتيجيته القائمة على احترام وقت القارئ واحترام عقله؛ فلا إطالة مملة، ولا اختصار لحد الغموض، بل نصوص واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار.

أما الخطب، فهناك ما ينوف عن (750) خطبة من فوق منبر المسجد الأقصى المبارك، ضمن هذا الكتاب، وهي تلك الخطب الملقاة بين 4/ 5/ 1973م و 20/ 5/ 2016م، يضاف إليها مئات الخطب التي ألقاها سماحته في مساجد فلسطين وفي الدول العربية والإسلامية والأجنبية.

وأما في مجال الإفتاء، فيكاد «الشيخ عكرمة» يشكل مدرسة في منهجيتي استصدار الفتاوى والإفتاء، بما يضمن أصالة الفتوى ودقتها وعدم العبث فيها من قبل أي شخص كان. ويشير علينا سماحته بإمكانية العودة إلى كتاب خاص بالفتاوى، بعنوان: «فتاوى مقدسية»، يتضمن نحو ثلاثة آلاف فتوى. وإذا ما تعمقنا في عناوين تلك الفتاوى ومواضيعها سنجد أنها تنوّعت وتوزّعت على طيف واسع من المجالات والمواضيع؛ الاجتماعية، والاقتصادية، والطبية... الخ. وكانت ذروة إفتاءات الشيخ عكرمة، تلك المشبعة بالسياسة والعمق الديني والوطني، التي تضع العصي الصلبة والقوية والمتينة في دواليب الاحتلال التي تسعى إلى تهويد المدينة المقدسة، وإرباك المجتمع المقدسي؛ من خلال بثّ الفرقة والتشردم في صفوفه، ولكن في القدس رجال وماجداث يحفظون لقدسهم عروبتهما وجوهرها الموحد لله سبحانه. فكانت الفتاوى التي تحرم التعاطي مع الاحتلال في عديد من الأوجه، كتحریم بيع الأراضي للأعداء، أو السمسرة له، وحرمة

قبول التعويض عن الأراضي التي يسرقها الاحتلال... وغير ذلك من الفتاوى ذات الصلة المباشرة بالاحتلال ومريديه والمتعاونين معه.

وقبل مغادرة مجال الإفتاء، لا بد من الإشارة إلى أن الدقّة في الفتاوى وابتعادها عن المجاملة أو المحاباة، قد تركت أثرها على سماحته بإثارة الضجّات من قبل كل من يتضرر من قول الشرع له: قف عند خطئك، ولا تستمر في غيِّك، وأعد القطار إلى سكّته الإسلامية الصحيحة. فهؤلاء يضيرهم قول الحق ويربك مخططاتهم التي تنحرف بعيداً عن الدين وعن جوهر العقيدة.

2-3 الأبحاث:

هناك ما يزيد عن ستين ورقة بحثية كتبها «الشيخ عكرمة»، بين عاميّ 1982م و2020م. وهناك شيء من الغرابة في ذلك، وهو أنه حتى أوائل الثمانينيات كان قد صدر له سبعة كتب منشورة، بين كتيّب وكتاب ومجلّد. وفي ذلك مخالفة للمسار الذي يخطه الباحثون عادة، وهو إنجاز أبحاث قصيرة، بما يعني التدرج والتدرب والتأهيل، قبل الخوض في غمار التأليف!

وعند استعراض المواضيع التي تطرقت لها أبحاث «الشيخ عكرمة»، نجد أنها توزعت على طيف واسع من الشئون والقضايا التي تخص الأمة بشكل عام، والقدس وعموم فلسطين على وجه الخصوص، مثل (صبري، 2020 أ: 23-27):

1) الحديث عن القدس، وكشف محاولات تهويدها وأسرلتها، وواجب المسلمين تجاهها، ومتابعة الممارسات الاحتلالية كالانتهاكات بحق الأوقاف والأماكن المقدس، وبخاصة المسجد الأقصى المبارك، وانتهاكات حقوق المصلين المسلمين في زيارة أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. والحديث عن الهيئة الإسلامية العليا بالقدس (ورقة مشتركة مع كاتب هذه السطور).



2) الإفتاء، والخوض في القضايا ذات الصلة بالعبادات، وإعطاء رأي في القضايا الخلافية بين العلماء، كالشهور القمرية ووحدة المطالع، والاجتهاد، والذكاة بعد الصدمة الكهربائية، والأطعمة والأشربة المختلطة ببعض النجاسات، ونظرة الإسلام إلى العولمة، والحضارة، والتجديد والتحديث، والعيش خارج ديار الإسلام (لا سيما الأحوال الشخصية لمن يعيش في بلدان غير إسلامية)، وعلاقات المسلمين بالأديان والشعوب الأخرى، وأهل الكتاب في الكتاب والسنة،

3) القضايا التي تخص المجتمع والأسرة، كالتعليم، والطفولة، والمرأة، والمواريث، والمخدرات وكيفية معالجتها، وتنظيم النسل، والإجهاض، والحوار الداخلي بين أفراد المجتمع، والتسامح، والموقف من التطرف والإرهاب، والموقف من الاتجار بالبشر، والموقف من البيئة.

رابعًا: «الشيخ عكرمة»: متعدد الوظائف والأعمال الخيرية.. الرحالة وصاحب الأوسمة (صبري، 0202 أ: 02-82):

منذ تخرجه عام 1963م، شرع «الشيخ عكرمة» في حياته العملية مدرسًا في مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية، ثم مديرًا لها. وفي الفترة 1974-1994م أصبح مديرًا للوعظ والإرشاد. وفي عام 1994م، عندما أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن، أصبح مفتيًا للقدس والديار الفلسطينية، حتى عام 2006م.

أي «الشيخ عكرمة» أمضى من عمره (43) عامًا في العمل الوظيفي الرسمي، حتى عمر (68) عامًا. وقد تحلل هذه الفترة من العمر العمل الفرعي (غير المتفرغ) في خمس كليات مقدسية، هي: العلوم الإسلامية، والحقوق الفلسطينية، والقرآن والدراسات الإسلامية، والإبراهيمية.

لم يتوقف «الشيخ عكرمة» عند العمل الوظيفي، المتفرغ وغي المتفرغ، وإنما أبحر في تأسيس عدد من المؤسسات، وعضوية عدد آخر، ورئاسة مجالس أمناء لعدد غير قليل أيضاً... وذلك داخل القدس وخارجها. فهو مؤسس لكل من: مدارس ورياض الأقصى الإسلامية، وكلية القرآن والدراسات الإسلامية في جامعة القدس، ومبرة بيت الرحمة الإسلامي للمسنين بالقدس، ومجلتي هدى الإسلام والإسراء...

وقد ألقى تلك الأبحاث في ندوات ومؤتمرات محلية وعالمية. من جانب آخر، تميز «الشيخ عكرمة» بأنه رحّالة؛ لا يمل السفر والترحال، من بلد إلى آخر، فوصل إلى عدد كبير من الدول العربية والإسلامية والأجنبية، في قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين (الشمالية والجنوبية)، وأوصل صوت القدس وأهلها، وصوت فلسطين وأهلها إلى أصقاع المعمورة قاطبة. وتلقى في رحلاته تلك مئات الأوسمة والدروع والشهادات التقديرية من مختلف دول العالم، ويتعذر حصرها.

خامساً- «الشيخ عكرمة» خطيباً للمسجد الأقصى المبارك وأميناً لمنبره ومفتياً:

5-1 خطيب المسجد الأقصى المبارك:

بعد وفاة والده -رحمه الله- خطيب المسجد الأقصى المبارك وقاضي محكمة القدس الشرعية، بتاريخ 19/3/1973م أصبحت وظيفة الخطابة في المسجد الأقصى المبارك شاغرة، فتقدم «الشيخ عكرمة» للوظيفة، وتم تعيينه خطيباً للمسجد الأقصى المبارك اعتباراً من 4/5/1973م. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الشيخ عكرمة خطيباً للمسجد الأقصى المبارك، وحمل هذا اللقب عن جدارة ومقدرة في اجتذاب المصلين؛ لما يطرحة من قضايا معاصرة، ومواقف مناوئة للاحتلال، وداعية إلى تماسك المجتمع المقدسي وتعاقد المقدسيين من أجل المحافظة على هويتهم الدينية والوطنية.



واستمر الشيخ عكرمة في الخطابة إلى جانب عمله التربوي والخيري في المؤسسات المقدسية المختلفة. وعندما قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م تولى دائرة الإفتاء الفلسطينية حتى عام (2006م)، وتخلل هذه الفترة أن آلت إليه رئاسة الهيئة الإسلامية العليا عام 1998م.

5-2 المفتي-المقاوم:

إلى جانب الخطب المناوئة للاحتلال والرافضة لممارساته العدوانية بحق القدس والأقصى والشعب الفلسطيني بشكل عام، أصدر «الشيخ عكرمة» ما يزيد عن ثلاثة آلاف فتوى دينية خطية مكتوبة في مختلف الموضوعات؛ تعالج القضايا المجتمعية، وتسهم في إدارة أزمات المجتمع المسلم ومعضلاته. وأما الفتاوى التي نحن بصدددها، فهي تلك المتعلقة بالقضايا الدينية ذات البعد الوطني، والتي تصب في هدف رئيس يتعلق بالدفاع عن القدس من التهويد أو تلك التي تعزز الحالة الوطنية الفلسطينية وتصونها.

فهناك فتاوى مشبعة بالسياسة ومقاومة الاحتلال؛ كفتوى اعتبار التعويض عن الأرض كبيعها لا يجوز شرعاً، وتحريم أخذ التعويض عن البيوت المهددة بالإخلاء من قبل الاحتلال، والإخراج من الملة لمن يبيع الأراضي أو العقارات للأعداء أو السمسرة لهم.

من حيث العلاقة بالاحتلال والتطبيع معه، أفتى «الشيخ عكرمة» بتحريم التجنس بالجنسية الإسرائيلية، وتحريم فكرة الوطن البديل وتبادل الأراضي مع الاحتلال وغير ذلك من الفتاوى ذات الصلة بالأرض، بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأما المسجد الأقصى المبارك فقد حظي بالنصيب الأكبر من جهد «الشيخ عكرمة» وفتاواه؛ كالفتوى التي تحسم أمر المسجد الأقصى المبارك على أنه للمسلمين وحدهم،

وأنه لا يحق لأيّ كان مشاركتهم فيه، وقد استند في هذه الفتوى، التي أصدرها في العام 1421هـ/ 2001م، إلى إجماع علماء الأمة الإسلامية على أن «الأرض التي يبنى عليها المسجد هي وقف إسلامي: ظاهر الأرض وباطنها وسماؤها، وما بني على الأرض وأسوارها وساحاتها وأشجارها وكافة مرافقها فكلها وقف إسلامي».

والفتوى القائلة بأن حائط البراق وقف إسلامي محض، وجزء من السور الغربي الخارجي للمسجد الأقصى المبارك، وهناك فتوى تؤكد على أن العماير المحيطة بالأقصى تأخذ حكم الأقصى. كما خصّ الشيخ عكرمة المسجد الأقصى المبارك بفتوى تحضّ المسلمين على شدّ الرحال إليه، ووجوب نصرته وتحريم خذلانه.

3-5 المفتي والخطيب الملاحق احتلالياً:

الاحتلال من جانبه يراقب ويرصد كل ما يجري من أفعال وأقوال، فكانت وسائل إعلامه، ومنذ أن كان الشيخ عكرمة مفتياً، تحرض ضده، وكانوا يطلقون عليه: مفتي ياسر عرفات! وأحياناً يقولون: مفتي السلطة الفلسطينية!! وحصل في العام 1999م أن قاد «نتياهو»، الذي كان رئيس حزب الليكود الصهيوني آنذاك، حملة تحريضية ضد الشيخ صبري-المفتي عندما كان يداوم داخل المسجد الأقصى المبارك، وصلت إلى أروقة الأمم المتحدة (صبري، 2020 أ: 7).

لم يرق للاحتلال أن يرى على منبر المسجد الأقصى المبارك، وفي ساحاته وباحاته، من يصدح بكلام حق يواجه به الاحتلال ويفضح ممارساته التي تتناقض مع أخلاق الحروب والمحاربين. ولما كان «الشيخ عكرمة» صاحب رؤى على المستويات كافة؛ الدينية والفكرية والسياسية، فإنه من الطبيعي أن يقوم الاحتلال بتسليط الضوء عليه ومتابعة خطواته كافة، ويتبع ذلك بوابلٍ من الإجراءات التعسفية بحق هذا القائد المقدسي، التي بدأت منذ استدعاه مستشار وزير الشرطة الاحتلاليّ في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1973م حتى يومنا هذا، منها (العصا، 2020: 11-12):



أولاً: قرارات احتلالية عسكرية بالإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك؛ تهدف إلى حرمان «الشيخ عكرمة» من إلقاء خطب الجمعة، وألا يلتقي بالمصلين المسلمين، لتصور الاحتلال بأن في ذلك «تخريباً وإخلالاً بالأمن العام!» حسب زعمهم. وآخرها الإبعاد الحاليّ (في أيار (مايو) عام 2020) لمدة أربعة أشهر.

ثانياً: قرارات احتلالية عسكرية بالمنع من السفر؛ بحجة ألا يتصل «الشيخ عكرمة» بأي جهة معادية للاحتلال حسب زعمهم. ويتأكد ذلك من خلال «التهم!» التي بناء عليها يتم «تبرير!» قرار المنع الذي يمتد حتى بضعة أشهر.

ثالثاً: استدعاءات الشرطة الاحتلالية للتحقيق؛ وهي عبارة عن محاولات بث الرعب والخوف في نفس «الشيخ عكرمة»؛ كي ثنيه عن إصدار الفتاوى والخطب والمواقف الدينية والوطنية التي ترفض الاحتلال وتفضح ممارساته اليومية، وتحث المواطنين على الصمود والمواجهة.

3-5 أمين المنبر بعشر لغات:

لقد تركت تلك الإجراءات الاحتلالية التعسفية أثراً غاضباً في نفوس أبناء الأمة، الذين أخذوا يرون في «الشيخ عكرمة» عنواناً ورمزاً للشجاعة والإقدام في مواجهة العدوان السّافر من الاحتلال على الرمزية الدينية الإسلامية في القدس، ومما عزّز تلك المشاعر وأججها قيام سلطات الاحتلال خلال أزمة جائحة الكورونا عام (2020م) بمداهمة منزل الشيخ عكرمة واعتقاله وإحضاره بالقوة إلى مركز التحقيق، ثمّ إبعاده عن المسجد الأقصى المبارك، وحرمانه من الصلاة والإمامة لمدة أربعة أشهر (بدءاً من أيار / 2020).

في تلك الأجواء من الغضب على الاحتلال وممارساته اجتمع ما يزيد عن ثمانمائة عالم من علماء الأمة في نحو (64) بلدًا، اجتماعاً افتراضياً عبر الفضاء، واحتفوا بـ «الشيخ عكرمة» باعتباره رمزاً للصمود والمقاومة والإصرار على إسلامية المسجد الأقصى

المبارك. وبعد النقاش والتداول وتبادل الرأى والمشورة أجمع الحضور على منح الشيخ د. عكرمة سعيد صبري لقب «أمين المنبر»، مع كل ما يتبع هذا اللقب من سمات وخصائص ومعانٍ ذات عمقٍ إيمانيٍّ ودينيٍّ ووطنيٍّ يَخَصُّ منبر المسجد الأقصى المبارك، ومنابر مساجد المسلمين بشكل عام.

إذا ما علمنا أن المنبر جزء لا يتجزأ من أي مسجد، وهو أحد أهمّ المعالم العمرانيّة في الإسلام، التي تطوّرت عبر الزمن. وأنّ المنبر يشكّل رمزيّة عالية في الخطابة وتوجيه المجتمع نحو الفضائل والقيم العليا. وتسمو قيمته ويتعمّق دوره عندما يعتليه الخطيب متحدثاً في القضايا الكبرى التي تحدد اتجاه بوصلة الأمة، وتوجّه مسار الأحداث الكبرى. وإذا ما علمنا بأنّ منبر المسجد الأقصى المبارك، الذي صنعه نور الدين زنكي، عندما كان المسجد الأقصى أسيراً مكبلاً بأصفاد الفرنجة الصليبيين، ووضعه في مكانه الحاليّ صلاح الدين الأيوبيّ المنتصر على الصليبيين. فإننا حينئذ ندرّك القيمة السامية العليا لهذا اللقب «أمين المنبر»، وحجم الأمانة والمسؤولية وثقلها التي تقع على عاتقنا جميعاً؛ لما يتطلبه الأمر من دعم وإسناد لتوفير استحقاقات هذا اللقب الذي يقع على عاتق المقدسين جميعاً ومن خلفهم الشعب الفلسطيني وأحرار الأمة في كلّ مكان.

لأنّ كاتبَ هذه السطور على صِلَةٍ يوميّة مباشرة مع سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَكْرَمَةَ؛ بِحُكْمِ مَسْؤُولِيَّتِهِ عَنِ الثَّقَافَةِ فِي الهَيْئَةِ الإِسْلَامِيَّةِ العُلْيَا بِالقُدْسِ بِرِئَاسَةِ سَمَاحَتِهِ، قام بالتوثيق لهذا الحدّث التّاريخيِّ والمهمِّ، من خلالِ مقالٍ «صُحُفِيٌّ» بِعُنوانِ «أَمِينِ المِنْبَرِ»: لَقَبٌ للشَّيْخِ د. عَكْرَمَةَ صَبْرِي على الجَمِيعِ حَمَائِئِهِ»، وَقَدْ جَاءَ المَقَالُ أَقْرَبَ إلى المَنهَجِ البَحْثِيّ- التَّوَثِيقِيّ مِنْهُ إلى المَنهَجِ الصُّحُفِيّ، فَنَشَرْتُهُ صَحِيفَةُ القُدْسِ المَقْدِسِيَّةِ بِتاريخ: 21/06/2020م، ص: 12.

وما أن وصل المقال إلى أ. خالد السّعديّ؛ الفِلسطِينِيّ المَعْتَرِبِ فِي السُّوَيْدِ، حَتَّى أُرْسَلَ المَقَالُ نَفْسَهُ مُترَجِّماً إلى اللغات: الإنجليزيّة، والفرنسيّة، والألمانيّة والسُّوَيْدِيَّة. وتوالت



الترجمات إلى اللغات الأخرى: الدانباركِيَّة، والإيطاليَّة، والماليزيَّة، التُّركيَّة، والأندونيسيَّة. وبهذا، أصبحَ المقالُ المذكورُ بـ (10) لغاتٍ، تمَّ جمعُها بينَ دفتي هذا الكتابِ، بعُنوانِ «أمينُ المنبرِ بـ (10) لغاتٍ»، وقد جاءتْ لِتتَّحدَ في نداءٍ يَحْتَرِّقُ عَنانِ السَّماءِ بأنَّ علماءَ الأُمَّةِ، وبِكُلِّ لغاتِ هذا الكوكبِ، قدَّ أجمعوا على أنَّ «الشيخَ د. عكرمةَ صبري» هو «أمينُ منبرِ المسجِدِ الأقصى المباركِ»؛ وفي ذلكِ رسالةٌ يُبَيِّنُها المسلمونَ عَبْرَ الأثيرِ، وبِكُلِّ اللغاتِ، بأنَّ المسجِدِ الأقصى المباركِ هو ملكُ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ جَمَعَاءَ، وأنَّ ليسَ لأحدٍ حقَّ السَّيطرةِ عليه والتَّحكُّمِ فيما يَجْرِي على أرضِهِ، وفي أرواقِهِ من عِبَادَةٍ يَتَّجِهُ بها المسلمونَ لِبارئِهِمْ في أيِّ وقتٍ يَشَاؤُونَ (العصا، 2020: 4-7).

سادسًا- مقابلة خاصة:

يلاحظ مما سبق أننا أمام شخصية متعددة الأبعاد والاهتمامات، تظهر جلياً من خلال التنوع في المؤلفات، والأبحاث، الندوات، والخطب الدينية، سواء من على منبر المسجد الأقصى المبارك أو غيره من المنابر حول العالم.

ويقودنا هذا إلى توفير فرصة للقارئ الكريم في التعرف على صاحب هذه الإنجازات، التي جعلت منه شخصية عالمية، من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة الاستطلاعية- الاستقصائية والتساؤلات، لعل أهمها:

السؤال الأول: هل أن لوجودك في القدس دور فيما وصلت إليه من إنجازات؟

الإجابة: مما لا شك فيه أن مدينة القدس لها منزلتها الدينية الرفيعة بالإضافة الى موقعها العالمي فإن أي فعالية تقام فيها يكون لها التأثير الايجابي في فلسطين وخارجها.

السؤال الثاني: هل كان لاهتمامك باللغة العربية دورٌ في تعمقك في الفقه والعقيدة؟

الإجابة: إن الله - عز وجل - قد أنزل القرآن الكريم باللغة العربية لذا فإني أعدُّ

دراسة اللغة العربية عبادة من العبادات فالاهتمام بها له دور إيجابي فعال في التعمق في العقيدة والفقه والغوص في بحورها.



عزيز العصا يقدم قراءة شاملة في كتاب سيرتي وجولاتي
لأمين المنبر الشيخ د. عكرمة صبري في 2021 / 11 / 16

السؤال الثالث: ما الموقف الذي مررت به على منبر المسجد الأقصى المبارك، ستبقى تذكره ما حييت؟

الاجابة: هناك مواقف متعددة وبخاصة من يمضي على خطابة الأقصى خمسين عاماً -بحمد الله وتوفيقه- ولعلّ أبرز هذه المواقف هو: خطبة عيد الأضحى المبارك في المسجد الأقصى المبارك بحضور الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات وذلك يوم الأحد الموافق 20 / 11 / 1977م.

السؤال الرابع: هل مررت بلحظات شعرت فيها بخطر الاحتلال على حياتك؟

الاجابة: هناك عدة تهديدات بالقتل منذ الثمانينات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، ولكنني لم أكثرث بهذه التهديدات لأنني أو من بأن الأجل محدود، وأرى أن «الشهادة» هو اصطفاء واختيار من الله سبحانه وتعالى للإنسان.



رأينا،

يمكنني القول، من خلال علاقتي المباشرة مع الباحث الشيخ د. عكرمة سعيد صبري، إنه عادة ما يأخذ منحى التحليل العلمي المستند إلى الحقائق؛ بعيداً عن التكرار والسجع الممل.

ففي كتابه «حقنا في فلسطين» الموصوف أعلاه، جاء الشيخ عكرمة بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تشرعن حقنا في فلسطين، وتنفي الادعاءات الباطلة بملكية اليهود لها. كما اتكأ الشيخ عكرمة بقوة على نظريات علمية في التاريخ والآثار، وبحوث ودراسات جاءت على ألسنة علماء يهود تفند الادعاءات الصهيونية وتنفيها جملة وتفصيلاً، كما تؤكد على أن الشعب الفلسطيني يتعرض إلى ظلم صارخ من قبل الدولة العبرية وأجهزتها المختلفة، التي تحرم أهل فلسطين من التمتع بعاصمتهم والصلاة فيها.

وفي خطوة مهمة لبث الأمل في النفوس، وعدم الركون إلى اليأس، نجد أن «الشيخ عكرمة» يستعرض المنهجيات والآليات الكفيلة بمواجهة المحاولات التهويدية بمزيد من الصمود والإبداع في إدارة الحياة اليومية للقدس والمقدسين، بما يعزز وجودهم على أرض الآباء والأجداد، مهما اشتد الكرب، ومهما طال الليل؛ لأن غداً لناظره قريب.

ويعدّ كتابه «الإسلام والأيام العالمية» من الكتب النادرة التي تصيغ حواراً حقيقياً بين الإسلام وغيره، على قاعدة احترام الآخر، وآرائه، وتقدير إبداعاته عندما تصب في خدمة البشرية، إلى جانب الفهم الدقيق والشامل لدور الإسلام في تفاصيل الحياة البشرية. كما وجدته يعزز الأفكار والمبادرات والممارسات التي تحفظ للإنسان صحته الجسمية والعقلية والبيئية والجمالية، دون أن يتناقض أي منها مع الشرع الذي ارتضاه الله سبحانه لبني البشر.

وعند التمعّن في النصوص والسرديات التي تضمنها كتابه السيري «أن الشيخ عكرمة ينتقي كلماته وجمله وعباراته بعناية فائقة، وفق استراتيجيّة «أقل كلمات لأكبر معانٍ وأشمل

مساحة زمانية ومكانية، ولأكبر عدد من الأحداث».

كما أنّ ساحة «الشيخ عكرمة» تعلّمنا الدرس وراء الدرس في كيفية إدارة الوقت، وملء الفراغ، وأن كل الأوقات والساعات في حياتنا «ذهبيّة» بامتياز؛ وليس أدل على ذلك من إدارته لوقته ما بعد التقاعد في المرة الأولى، في عام 1989م، حصل على شهادة الماجستير، ثم رسالة الدكتوراة عام 2001، وفي كليتهما حصل على درجة الامتياز والتفوق. وإلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً، سيبقى ساحتته على العهد في خطبه الجريئة والواضحة، التي تعالج قضايا الأمة بشكل عام، وتدافع عن القدس والمقدسين والأقصى على وجه الخصوص.

فلسطين، بيت لحم، العبيدية، 28-31 آب، 2022م



المصادر والمراجع

- 1) صبري، عكرمة (2020 أ). محطات من سيرتي وجولاتي. دار العلوم العربية. بيروت. لبنان. ص: 11-12.
- 2) صبري، عكرمة (2020 ب). حقنا في فلسطين. الهيئة الإسلامية العليا بالقدس. القدس. فلسطين. ط8.
- 3) صبري، عكرمة (2015 أ). رؤى ومواعظ مقدسية. مكتبة النفائس. عمان. الأردن.
- 4) صبري، عكرمة (2015 ب). الإسلام والأيام العالمية. مكتبة النفائس. عمان. الأردن.
- 5) صبري، عكرمة (2014). تحاف العابد بخطب ثالث المساجد. مكتبة النفائس. عمان. الأردن. جزآن.
- 6) صبري، عكرمة (2010). الإسلام ورعايته للبيئة. د. ن. ط1.
- 7) صبري، عكرمة (2011). فتاوى مقدسية. دار النور للطباعة والنشر. عمان. الاردن. ط1.
- 8) صبري، عكرمة (2011). الوقف الإسلامي: بين النظرية والتطبيق. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 9) صبري، عكرمة (2009). اليمين في القضاء الإسلامي. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 10) صبري، عكرمة (2008). الوقف الإسلامي: بين النظرية والتطبيق. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 11) صبري، عكرمة (2005). فتاوى في شؤون صحية. مركز ريزان. نابلس. فلسطين. ط1.
- 12) صبري، عكرمة (2003). المنتقى من أحاديث المصطفى. مطبعة الرسالة المقدسية. القدس. فلسطين. ط1.
- 13) صبري، عكرمة (2002). الدعوة الإسلامية: ضرورة واجبة. د. ن. القدس. ط2.
- 14) صبري، عكرمة (2000). التنوير في العقيدة والتفسير. دار الفتوى والبحوث الاسلامية. القدس. ط1.
- 15) صبري، عكرمة (1999). اليمين في القضاء الإسلامي. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 16) صبري، عكرمة (1996). أضواء على إعجاز القرآن الكريم. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. مصر. ط1.
- 17) صبري، عكرمة (1995). التربية في الإسلام. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس. فلسطين.

- (18) صبري، عكرمة (1985 أ). كيفية الوضوء والصلاة. مؤسسة جبر التجارية. نابلس. فلسطين. ط14.
- (19) صبري، عكرمة (1985 ب). التمريض في تاريخ الإسلام. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس. فلسطين.
- (20) صبري، عكرمة (1983). الإسلام والتحديث. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس. فلسطين.
- (21) صبري، عكرمة (1981). مذكرات في الحديث الشريف. ثلاثة أجزاء. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس. فلسطين.
- (22) صبري، عكرمة (1978). إرحموا أهل الأرض. إدارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. القدس. فلسطين. ط1.
- (23) صبري، عكرمة (1977). الأدلة العقلية على إعجاز القرآن الكريم. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس. فلسطين. ط1.
- (24) صبري، عكرمة (1976). لمحة عن العقيدة والقرآن. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس.
- (25) صبري، عكرمة (1976). لمحة عن العقيدة والقرآن. باللغة الإنجليزية. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس.
- (26) صبري، عكرمة (1974). فقيه الأمة: الشيخ سعيد صبري. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس. فلسطين. ط1.
- (27) صبري، عكرمة (1970). الوجيز في علم أصول الفقه. دار الأيتام الإسلامية. القدس.
- (28) العصا، عزيز (2016). كتاب «الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق» للشيخ عكرمة صبري. مقال منشور في صحيفة القدس، بتاريخ: 21/07/2016 م. ص: 22.
- (29) العصا، عزيز (2020). أمين المنبر بعشر لغات. الرعاية للدراسات والنشر وجسور ثقافية للنشر والتوزيع. رام الله وعمّان.



أخبار جامعة القدس

(أذار، نيسان، أيار 2023)

أذار 2023

- خريجو الحقوق في جامعة القدس يحققون نجاحًا شبه تام في امتحان المزاولة الإسرائيلي 2023

حقق خريجو كلية الحقوق نسبة نجاح شبه كاملة في امتحان القبول لمزاولة مهنة المحاماة الإسرائيلي لدورة شهر كانون الأول 2023، الذي يأتي في تسعة امتحانات يتقدم لها الخريج. وتقدم للامتحان 14 طالبًا من خريجي الفصل الثاني 2021/2022.

وبارك رئيس جامعة القدس أ.د. عماد أبو كشك هذا التفوق الذي يدل على اهتمام الجامعة بتحسين جودة التعليم في الطب والعلوم والإنسانيات، والكفاءة التي يتمتع بها طلبتها على الصعيد المهني والأكاديمي.⁽¹⁾

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/student - activities - ar/35795/>

- اختتام فعاليات Hult Prize 2023 في جامعة القدس وفريقها «Palistina» إلى نصف النهائي

اختتمت عمادة شؤون الطلبة في جامعة القدس فعاليات مسابقة Hult Prize العالمية 2023 على مستوى الجامعة، في حفل ضم ما يزيد على 15 فريقاً طلابياً تنافس في موضوع تحدي العام «تصميم الأزياء»، تحت إشراف لجنة تحكيم من طاقم الجامعة من المتخصصين في إدارة الأعمال والمشاريع، بمشاركة وحضور رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك. وتأهل فريق Palistina للمنافسة في نصف نهائيات المسابقة العالمية بعد حصوله على المركز الأول على مستوى الجامعة عن فكرته بعنوان «Buy less, wear more»، الذي يستخدم التكنولوجيا لتمكين المستخدم من إعادة تصميم الملابس بطريقة تتناسب وذوقه وتلك المتعارف عليها في السوق «trendy» clothes⁽¹⁾.

- رئيس جامعة القدس أ.د. أبو كشك يستقبل رئيس هارفارد الأميركية في زيارته الأولى إلى جامعة فلسطينية

استقبل رئيس جامعة القدس أ.د. عماد أبو كشك وفدًا من جامعة هارفارد الأميركية ممثلًا برئيسها البروفيسور لورانس باكو، وذلك في حرم الجامعة الرئيس في زيارة أولى فريدة لرئيس هارفارد العريقة إلى جامعة فلسطينية، بحضور ثلة من نواب الرئيس ومساعديه.

بدوره، رحب رئيس جامعة القدس أ.د. عماد أبو كشك بالوفد في زيارته الفريدة والمهمة، التي هي الأولى من نوعها على صعيد جامعات الوطن، متحدثًا عن تاريخ كليات الجامعة وبرامجها وشرائها العالمية في برامج أكاديمية فريدة مواكبة للتكنولوجيا والرقمنة ومتطلبات السوق حول العالم، وهو ما أنتج مستوى أكاديمياً ومهنياً وبحثياً

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/student - activities - ar/35844/>



متقدماً ومشهوداً له لطلبها وأكاديميها في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية. وتطرق الطرفان لضرورة تعزيز التعاون المشترك على مستوى البرامج الأكاديمية والتبادل الطلابي والأكاديمي والمشاريع ذات الاهتمام المشترك، في سبيل تطوير خطة شراكة قادرة على الارتقاء بالمستوى البحثي والريادي للطلبة والخريجين.⁽¹⁾

- عميد الصيدلة أ.د. عمرو يفوز بجائزة المسروجي 2023 عن مشروعه حول فاعلية المستخلصات النباتية الفلسطينية ضد الميكروبات

حصد عميد كلية الصيدلة في جامعة القدس أ.د. أحمد عمرو المركز الثاني في جائزة المسروجي بنسختها الثالثة للعام 2022، بقيمة 3000 دولار عن مشروعه حول النشاط المضاد للميكروبات ومرض اللشمانيا للمستخلصات النباتية الطبية في فلسطين. وهدف المشروع الفائز إلى استخلاص العديد من المستخلصات النباتية من نباتات فلسطينية بريّة وبيّتيّة، وإخضاعها للفحص على العديد من الميكروبات من ضمنها التريبانوسوما والملاريا والشستوسوما والإكلاميديا واللشمانيا، ووجد أن المستخلصات تتمتع بفاعلية ضد هذه المركبات بعد فحصها بالعديد من التقنيات المخبرية المتطورة، حسب أ.د. عمرو.⁽²⁾

- رسمياً: كلية الحقوق في جامعة القدس عضواً في الاتحاد الدولي لكليات القانون IALS

انضمت كلية الحقوق في جامعة القدس للاتحاد الدولي لكليات القانون International Association of Law Schools (IALS)، الذي يضم أهم كليات

(1) [https://www.alquds.edu/ar/news - ar/staff - news - ar/36108/](https://www.alquds.edu/ar/news-ar/staff-news-ar/36108/)

(2) [https://www.alquds.edu/ar/news - ar/staff - news - ar/36476/](https://www.alquds.edu/ar/news-ar/staff-news-ar/36476/)

القانون في العالم وفق أجندة مبتكرة لتطوير إجماع عالمي بينها حول المبادئ الأساسية والتوجيهية ونتائج التعليم القانوني.

وقال عميد كلية الحقوق د. عيسى مناصرة «يأتي هذا الانضمام للاتحاد الدولي لكليات القانون ضمن رؤية كلية الحقوق في جامعة القدس وهدفها المتمثل في تطوير التعليم القانوني، من خلال الانفتاح على التجارب العالمية والاستفادة من الخبرات العلمية المتنوعة، وتبادل الآراء وإنجاز الأعمال البحثية المشتركة بين أعضاء الاتحاد بما من شأنه تحقيق رفعة الكلية وتقديمها»⁽¹⁾.

- عن محاورة «الساعات والجدران»: طالبة الطب سجي جمال تصدر روايتها الأولى عن الدار الأهلية

أصدرت الطالبة في كلية الطب البشري في جامعة القدس سجي جمال روايتها الأولى بعنوان «الساعات والجدران» عن الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

وتتحدث الرواية، حسب جمال، عن شاب في منتصف العشرينيات يعيش وحيداً بين تقلبات مزاجه وأيامه وصراعه مع الحياة، تبدأ الرواية بحديثه اللانهائي مع الرسالة المجهولة التي لا يعرف أحد مرسلها أو كاتبها، ثم ترسلنا النصوص معه إلى منزله لنشتم رائحة قهوته ونستشعر همومه ومشاعره الجياشة، ولنسمع صوت دقات ساعاته الكثيرة والتالفة ومئات الساعات المتكسرة، آملاً أن يكسر وقته ويوقفه.

وأشارت جمال إلى أنها بدأت كتابة هذه الرواية في عمر الرابع عشر، وأنها في الخامس عشر على مذكرة هاتفها، حيث كانت الرواية سبب دخولها كلية الطب واختيار هذا التخصص الذي يعني لها «روايتها»، والنصف الأخير من أحداثها.⁽²⁾

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news-ar/staff-news-ar/36257/>

(2) <https://www.alquds.edu/ar/news-ar/student-activities-ar/36521/>



نيسان 2023

- الطالب محمد الأشقر ينصّب رئيسًا للتنسيق الدولي في Oceans Network العالمية

تسلّم الطالب في علم الحاسوب - جامعة القدس محمد الأشقر منصب رئيس فريق التنسيق الدولي في منظمة Oceans Network التابعة للاتحاد الأوروبي، في اجتماع عقد في مدينة ماينز - ألمانيا.

وكان طالب السنة الرابعة الأشقر عضوًا في المنظمة، وعضوًا فعالًا في فريق التواصل، إلى أن انتخب بداية عام 2023 رئيسًا لفريق التنسيق الدولي.

وحول طريقه إلى الفرصة قال «كانت البداية في حصولي على فرصة من الجامعة للذهاب في فصل تبادل طلابي إلى السويد عبر برنامج إيراسموس بلس (ربيع 2022)، وفي نهاية الفصل الدراسي انضمت إلى منظمة Oceans Network، التي تعنى بالطلاب الخريجين من برامج التبادلات الطلابية وحصلوا على ساعات دولية (ICM (International Credit Mobility). «أود شكر جامعة القدس وقسم العلاقات الأكاديمية الدولية في الجامعة على جهودهم، وأتمنى أن يعود هذا الإنجاز بالفائدة على زملائي في الجامعة، وعلى طلاب الجامعات الفلسطينية بشكل عام»، يشير الأشقر⁽¹⁾.

- أستاذ الفقه في جامعة القدس أ.د. حسام الدين عفانة شخصية العام التراثية 2023

اختارت مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية- بيت المقدس، أستاذ الفقه وأصول الدين في جامعة القدس أ.د. حسام الدين عفانة كشخصية العام التراثية 2023، لجهوده المميزة في خدمة المخطوطات وتحقيقها.

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/student - activities - ar/36653/>

جاء ذلك خلال حفل نظمته «ميثاق» لإحياء يوم المخطوط العربي الذي يصادف الرابع من نيسان من كل عام، برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بحضور عدد من الشخصيات والمؤسسات العلمية التي تعنى بالتراث المخطوط وحفظه وتحقيقه.⁽¹⁾

- نحو مجتمع طلابي باحث: النادي البحثي في طب الأسنان يطلق منصة مناقشة ونقد للمقالات البحثية

أطلق نادي البحث العلمي لكلية طب الأسنان في جامعة القدس منصة مناقشة ونقد للمقالات البحثية، تحت رعاية رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك. من جهتها، أشارت عميد البحث العلمي د. إلهام الخطيب إلى أن إنجازات وأنشطة النادي رائعة وتستحق أن يتم توثيقها من منشورات عالمية في مجلات مدرجة في قواعد البيانات Scopus ضمن الفئات Q1 & Q2، جوائز سنوية عالمية، إقليمية، ومحلية، بالإضافة إلى مشاركات بحثية في مؤتمرات ومنصات مرموقة، ورجعت الطلبة على استلام راية البحث العلمي والاستفادة مما يقدمه النادي من فرص تساعد على نشر أبحاثهم الخاصة.⁽²⁾

أيار 2023

- رسميًا: كلية الأعمال والاقتصاد في جامعة القدس عضوًا في الاتحاد الدولي لكليات الأعمال والاقتصاد (AACSB)

انضمت كلية الأعمال والاقتصاد في جامعة القدس للاتحاد الدولي لكليات الأعمال والاقتصاد بحصولها على عضوية (AACSB)، الذي يضم أهم كليات الأعمال والاقتصاد

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news-ar/staff-news-ar/36694/>

(2) <https://www.alquds.edu/ar/news-ar/student-activities-ar/36829/>



في العالم، وهو الاتحاد الوحيد المعتمد لكليات الأعمال والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال عميد كلية الأعمال والاقتصاد الأستاذ الدكتور إبراهيم عوض أنه وبناء على توجيهات رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور عماد أبو كشك ونتيجة للجهود الحثيثة التي بذلها الزملاء في كلية الأعمال والاقتصاد، فقد تم الحصول على عضوية الاتحاد الدولي لكليات الأعمال والاقتصاد كخطوة أولى في طريق الحصول على الاعتماد الدولي.⁽¹⁾

- عقب توقيع اتفاقية تعاون بحثي: جامعة القدس وGIZ تفتتحان مختبر الهندسة الصناعية في الدراسات الثنائية

افتتحت جامعة القدس والوكالة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ»، مختبر الهندسة الصناعية في كلية الدراسات الثنائية، بدعم من بنك التنمية الألماني «KfW»، وعبر رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك عن سعادته بالنجاح الذي يحققه برنامج الدراسات الثنائية بالتعاون المثمر مع الوكالة الألمانية، وهو البرنامج الأول من نوعه في فلسطين والشرق الأوسط، مؤكداً أهمية العلاقة التي تجمع الطرفين في عدة مشاريع تنموية إلى جانب برنامج الدراسات، وأهمية تطويرها في سبيل إتاحة المزيد من الفرص لمختلف طلبة الجامعة.

هذا ووقع أ.د. أبو كشك ورئيس برنامج المزيد من فرص العمل للشباب الفلسطيني د. شتيفن أنترمان اتفاقية تعاون بحثي وتبادل طلابي وأكاديمي، بحضور وفد من الوكالة والممثلة الألمانية، وعدد من شركات القطاع الخاص، ونواب رئيس الجامعة وطاقم الدراسات الثنائية.⁽²⁾

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/staff - news - ar/37337/>

(2) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/staff - news - ar/37344/>

- طلبة دكتوراه الفلسفة في القيادة والإدارة التربوية يشاركون في المؤتمر العلمي الدولي السابع في الاردن

شارك 17 طالباً في دكتوراه الفلسفة في القيادة والإدارة التربوية في جامعة القدس في «المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع للجمعية الأردنية للعلوم التربوية» بعنوان: رؤى وأفكار لقضايا ساخنة في التعليم «التنافسية والعالمية وجودة التعليم في الوطن العربي: الواقع المأمول»، الذي عقد في جامعة عمان الأهلية في الأردن على مدار ثلاثة أيام.

وعرض الطلبة المشاركون أبحاثهم المنشورة في مجلات عالمية من بين 25 طالباً مشاركاً، بحضور رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك، حيث قدم محاضرة حول إستراتيجية الجامعة كنموذج للرؤى والأفكار لتطوير التعليم العالي العربي، ووزير التعليم العالي الأردني الأستاذ الدكتور عزمي محافظة، ونائب رئيس مجلس الأعيان الدكتور عبد الله النسور، ورئيس الجمعية الأردنية للعلوم التربوية الأستاذ الدكتور راتب السعود.⁽¹⁾

- حضور واسع لطلبة وخريجي جامعة القدس والمشغلين والراحة في يوم التوظيف السنوي 2023

نظمت جامعة القدس فعاليات يوم التوظيف السنوي 2023 تحت رعاية رئيسها أ.د. عماد أبو كشك، برعاية ماسية من صندوق الاستثمار الفلسطيني وبنك فلسطين، ومشاركة بنك القدس وشركة أوريدو وبنك الأردن كراحة ذهبيين، وشركة بروجينير ومختبرات ميديكير وشركة المشروبات الوطنية كوكاكولا كراحة فضيين، إلى جانب ثلة من الشركات العريقة في القطاع الخاص.

وشارك في يوم التوظيف عدد من المؤسسات المرموقة في القطاع الخاص الفلسطيني

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/student - activities - ar/37160/>



في مجالات متنوعة كالأعمال والاقتصاد والاتصال والبرمجة والتأمين وصناعة الأدوية وغيرها، والعشرات من خريجي الجامعة في تخصصات عديدة، بغرض ربط خريجي الجامعة بسوق العمل وإطلاعهم على أهم رواده من شركاء ومساهمين.⁽¹⁾

- وسط حضور طبي وأكاديمي رفيع: جامعة القدس تطلق مبادرة بحثية طلابية لطب الأطفال

نظّمت المبادرة الفلسطينية للأعصاب في جامعة القدس لقاء «حدث إطلاق مبادرة بحثية لطب الأطفال»، تحت رعاية عمادة البحث العلمي، بحضور الباحث طبيب الأعصاب والباحث في مدرسة طب جامعة جونز هوبكنز نيكولاس ثيودور، وأطباء من جامعتي القدس وستانفورد.

وهدف اللقاء، حسب عميد البحث العلمي د. إلهام الخطيب لبحث تطوير البنية البحثية وبناء القدرات في مجال طب الأطفال والأبحاث حوله بالتركيز على اعتماد العمل في مجموعات بحثية، وهو ما يعكس إستراتيجية الجامعة بإطلاق الأندية الطلابية ورعايتها ودعم تقدمها.

وقالت الطبيبة رؤى الريماوي إن هذه المبادرة تهدف لتطوير مستوى الإنجاز البحثي في طب الأطفال في فلسطين، وتحسين الخدمات الصحية وأداء العاملين في المجال من خلال العمل التكاملي مع الطلبة المشتغلين في الأبحاث الطبية والصحية، وهي ضمن الأجسام البحثية والطلابية التي ترعاها جامعة القدس، وتسعى لخلق فرص تشاركية فيما بينها لتحقيق الاستفادة القصوى من عملها وأهداف وجودها، وهو ما عمل عليه اللقاء لإيجاد المناخ المناسب لدمج هذه المجموعات بعضها ببعض.⁽²⁾

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/student - activities - ar/37204/>

(2) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/student - activities - ar/37445/>

- جامعة القدس تطلق النسخة الخامسة من مؤتمر بحوث طلبة البكالوريوس وسط مشاركة بحثية واسعة

عقدت عمادة البحث العلمي في جامعة القدس فعاليات المؤتمر الخامس لبحوث طلبة البكالوريوس بالتعاون مع كلية القدس بارد، تحت رعاية رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك ومشاركة طلبة باحثين من جامعات فلسطينية وإقليمية، وعدد من مدارس الثانوية العامة.

وعرض الطلبة المشاركون 49 بحثاً محكماً وملصقات بحثية في جلسات شفوية ووجاهية وافتراضية، شملت مختلف المجالات العلمية الطبيعية والاجتماعية والإنسانية كالصحة العامة والطب والصيدلة والعلوم المخبرية والطبيعة والاقتصاد وحقوق الإنسان، حيث استضافت الفعالية في العروض الافتراضية باحثين إقليميين وعروضاً بحثية لعشرات الطلبة من جامعات الضفة وقطاع غزة، وطلبة المدارس الذين يشاركون في المؤتمر بشكل سنوي.

وأعلن رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك أسماء الطلبة الفائزين من جامعة القدس والجامعات الوطنية والإقليمية المشاركة، مؤكداً دور هذا المؤتمر في تأكيد قيمة البحث العلمي وأهميته لدى جامعة القدس، وفي إستراتيجيتها الساعية للوصول إلى جامعة بحثية تشجع المعرفة والمبدعين، وتقدم لهم جلاً وإمكانياتها لمساندة الأبحاث والمشاريع الريادية الناشئة ورعاية تقدمها، من أجل مستقبل ريادي وجيل باحث ومبدع ومعرفة مستدامة.⁽¹⁾

- جامعة القدس والقنصل الإيطالي العام يطلقان مركز القدس للتعاون العلمي والتنمية

أطلقت جامعة القدس مركز القدس للتعاون العلمي والتنمية، تحت رعاية رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك، بحضور القنصل الإيطالي العام في القدس السيد «جوسيب

(1) <https://www.alquds.edu/ar/news - ar/student - activities - ar/37468/>



فيديل»، والبروفيسور «سالفو اندو» رئيس جامعة «Kore» ووزير الدفاع الإيطالي الأسبق، ومديرة المركز السيدة «باولا توديني»، وممثلين عن جامعات ومعاهد إيطالية وأوروبية، وحشد من الأكاديميين والباحثين.

وأكد أ.د. أبو كشك على أهمية المركز الذي يعنى بتعزيز العمل البحثي المشترك بين الجامعات العربية والأوروبية، ويرعى الشباب ويدعم أفكارهم الريادية ويساعدهم لإيجاد فرص عمل ويربطها بسوقي العمل العربي والأوروبي.

وعبر القنصل الإيطالي عن سعادته بإنشاء هذا المركز، مثنياً على جهود جميع الجهات التي أشرفت على افتتاحه، وقال «أنا سعيد لإنشاء هذا المركز في جامعة القدس كونها تحمل اسم مدينة القدس، مؤكداً أن لهذه المدينة مكانة فريدة بالنسبة له»⁽¹⁾.

(1) [https://www.alquds.edu/ar/news -- r/staff -- ews -- r/37311/](https://www.alquds.edu/ar/news--r/staff--ews--r/37311/)

للنشر في مجلة المقدسية

تُغطي المجلة الموضوعات والقضايا الخاصة بمدينة القدس في كافة المجالات الروحية والفكرية والحضارية والعمرانية والسياسية والثقافية إلى جانب المخططات والسياسات الإسرائيلية التي تستهدف القدس استيطاناً وتهويداً.

وترحب المجلة بمساهمات المفكرين والمثقفين والباحثين في مختلف أبوابها وضمن الحدود المتعارف عليها، سواء أكان اهتمامها بقضايا القدس والانتهاكات الإسرائيلية ومخططات التهويد فيها أو مقالات وتقارير عن الندوات والمؤتمرات أو عروض لكتب خاصة بمدينة القدس، كما وترحب بالمساهمات الأدبية التي تُعزز جسور التواصل بين الإنسان العربي والمدينة المقدسة.

كما تُرحب المجلة بتلقي أيّ مادة لإعادة النشر حسب تقييم هيئة التحرير وتقدير أهمية إعادة النشر إلا إذا كانت دراسات وبحوث يُراد تحكيمها حيث تتحمل المجلة كلفة التحكيم ونشر الأبحاث في قسم الدراسات والبحوث المخصص للدراسات العلمية المحكمة وفق المعايير المعتمدة عامة بما في ذلك في مجلة العلوم القانونية والسياسية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة القدس، وخاصة أن يكون موثقاً ويشمل الإشارات المرجعية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان وسنة النشر، رقم الصفحة.

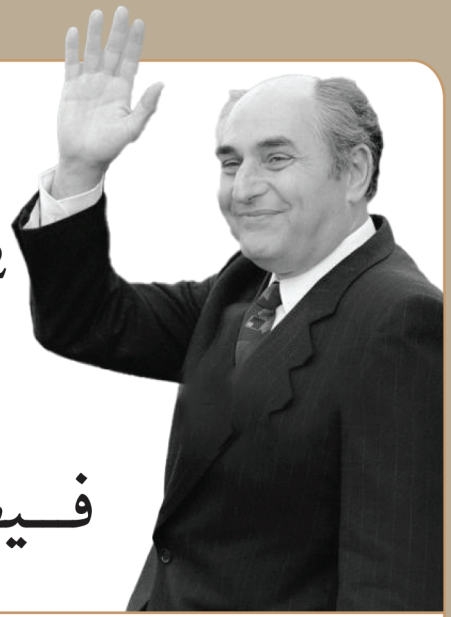
كذلك أن يكون كلُّ من الدراسة أو البحث مطبوعاً، ومرفقاً بالسيرة الذاتية للكاتب، والإرسال إلى المجلة عبر بريدها الإلكتروني.

تلتزم المجلة بتقييم المشاركة، وإعلام الباحث بنتيجة التقييم خلال شهرين من تاريخ استلامها، والمشاركات التي تعتذر المجلة عن نشرها لا تُرد إلى الكاتب.

لإرسال الأبحاث والدراسات عبر الإيميل: almaqdisieh@alquds.edu



باب الصحرة



22 عاماً على رحيل (أمير القدس) فيصل الحسيني

- صادف الأرباء، الحادي والثلاثين من مايو/ أيار، الذكرى الـ 22 لرحيل عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أمير القدس: فيصل الحسيني، الذي عُرف بدوره السياسي في مواجهة التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، وكرس حياته لدعم القدس.
- ولد الحسيني في بغداد 17 تموز/ يوليو 1940، ووالده هو الشهيد عبد القادر الحسيني قائد القوات الفلسطينية في معركة القسطل وقد استشهد فيها.
- وكان لوالده الأثر الكبير في تعزيز وعيه السياسي فيما بعد، عبر مرافقته في جميع تحركاته ورحلاته، وانتقاله معه الى القاهرة، ما ساهم في تشجيعه على الخطابة أمام الجمهور وحفظ القوائد الوطنية.
- تعرف على الزعيم الراحل الشهيد ياسر عرفات أثناء دراسته الجامعية في القاهرة، وشارك في حركة القوميين العرب عام 1957م، ويانشاء وتأسيس المنظمة الطلابية الفلسطينية عام 1959م، التي أصبحت فيما بعد نواة لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- انضم الى حركة فتح عام 1964، قبل أن يعمل في قسم التوجيه الشعبي في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس حتى عام 1966.
- بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 توجه إلى القدس وقاد العمل السياسي لمنظمة التحرير فيها واعتقل في تشرين الأول/ أكتوبر 1967م، وحكم عليه بالسجن مدة عام بتهمة حيازة أسلحة.
- أسس عام 1979 جمعية الدراسات العربية (بيت الشرق) في مدينة القدس، ووصفه الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي بـ«الإرهابي ابن الإرهابي».
- قاد المناضل الراحل الحسيني النضال الفلسطيني في الانتفاضة الأولى وسجن فيها لمدة عامين، وعين مسؤولاً عن ملف القدس.
- ترأس الوفد الفلسطيني لمبادرات واشنطن، وانتخب من المجلس الوطني الفلسطيني عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1996م.
- شغل منصب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعين معتمد ساحة الضفة الغربية .
- كان للحسيني دوراً هاماً، في الوقوف أمام قرار بنيامين نتنياهو القاضي بإقامة مستوطنة على جبل أبو غنيم في القدس، وقيادته لمظاهرات والمسيرات المنددة بذلك، وتعرض على أثرها للتنكيل والضرب ومن معه على أيدي قوات الاحتلال.
- توفي الحسيني عام 2001، نتيجة أزمة قلبية أثناء زيارته للكويت، وشيع في موكب حاشد الى مثواه الأخير، في باحة الحرم القدسي الشريف بجوار أبيه وجده.